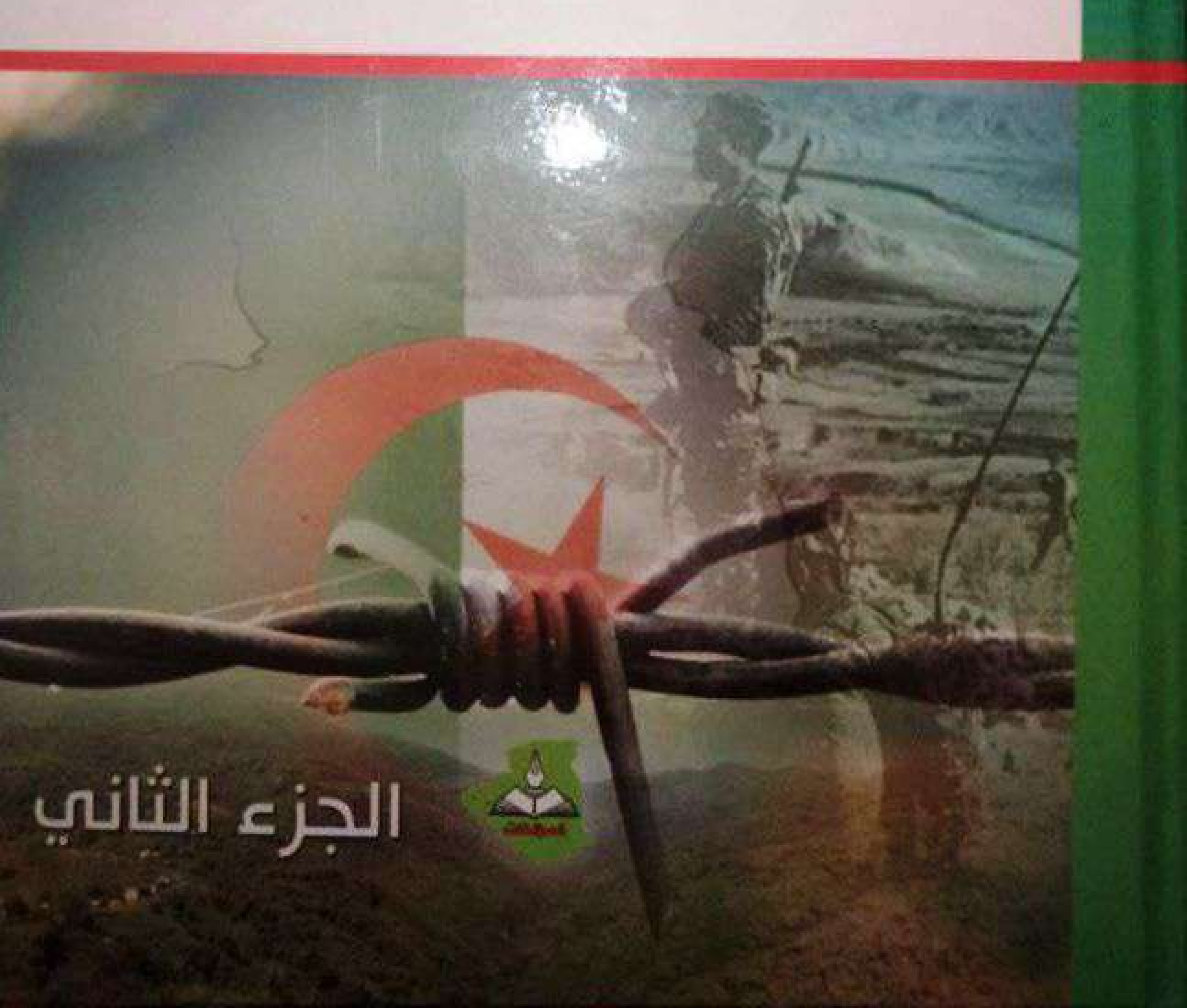
بن داهة عدة

الاستيطان

و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962



الجزء الثاني

بن داهة عدة

الاستيطان

والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر

1830-1962

الجزء الثاني



الطبعة الأولى

1434هـ 2013م



المؤلفات للنشر والتوزيع

حي الفاتح مائي محل رقم 05 حمام الضلعة المسيلة

هـ : 05.53.94.79.22

البريد الإلكتروني : otmanrah@yahoo.fr

الإيداع القانوني : 3270 - 2013

ردمك : 978-9961-408-35-2

الباب الثاني

الإستيطان الفرنسي النتائج و ردود الفعل الوطني

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية.

الفصل الثالث: المقاومة السلمية الطويلة الأمد.

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض.

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830-1954).

الفصل السادس: اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية.

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري

تمهيد

- انتشار الفقر
- هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري
- بث عناصر أجنبية –دخيلة– في الجزائر
- اختلال التوازن السكاني
- تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات

خاتمة

تمهيد

يدّعي بعضُ الكتاب الفرنسيين أنه «على الرغم من الثروات المحدودة للجزائر وديمغرافيتها المتزايدة، فإن فرنسا قد منحتها ما لم يمنحه بلد في المشرق العربي، وأن الوجود الفرنسي في الجزائر كان مكلفا لفرنسا التي أعطت للجزائر أكثر مما أخذت منها»[1].

في الحقيقة لم يعد المخطط الفرنسي الهادف إلى تعمير الجزائر وتحويلها إلى أرض فرنسية يحتاج إلى شرح كبير بعد أن تعرضنا في الفصول السابقة إلى المنجزات الاقتصادية والعمرانية والمعجزات الزراعية التي تدعيها فرنسا في الجزائر، والتي لم تكن تريد من خلالها سوى تأمين وجودها بناء على «الحق» القائم على المنجزات، كما أنه كلما احتجّ الشعب الجزائري عن طريق مناضليه على سياسات فرنسا في الجزائر وتقدّم بمطالب سياسية إلا وواجهته سلطات الاحتلال بلغة الأرقام عما أنجزته في هذا البلد من مشاريع اقتصادية واجتماعية كالموانئ والمطارات، وشبكة الطرق المعبدة، والسكك الحديدية، والخطوط الكهربائية...

---

(1) – Charles-Henri FAVROD, *La révolution Algérienne*, Paris, 1959, p.119.

هذه المشاريع؟

لكن، ماذا استفاد الفلاح الجزائري من كل هذه المشاريع؟ ومن أين له أن يفتخر بها وقد اغتصبت منه أرضه، وأصبح يسكن كوخا ويركب حمارا؟! وهل المجهودات المبذولة حققت للمجتمع الجزائري الذي ترتبط حياة 80٪ منه بالأرض ما كان ينتظره من هذه المشاريع؟

وإذا كان الحكم على الاستعمار الفرنسي في الجزائر يرتبط بنتائجه، فبقدر ما انعكست هذه النتائج إيجابيا على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، فإنها انعكست سلبا على المجتمع الجزائري.

ونظرا لعدم قدرتنا على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن نتائج الاستيطان الفرنسي على الجزائر في هذه الدراسة -المتواضعة- فقد اكتفينا بالإشارة إلى أهمها كانتشار الفقر، وتعرض البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري للهدم نتيجة لقوانين الفرنسة وانتزاع الأرض من أصحابها الشرعيين بطريقة وحشية.

انتشار الفقر

لم تواجه فرنسا التطور الحاصل في عدد السكان -المسلمين- الجزائريين والذي انتقل من 2.307.000 نسمة سنة 1858

إلى 9.000.000 نسمة عام1953[1] باستصلاح الأراضي الزراعية وتوسيعها وزرعها حبوبا لسدّ حاجيات السكان المعاشية[1]، ولم تفعل شيئا أمام التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب والذي انتقل من 5,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1870 إلى 4,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1911 ليصبح 2,8 قنطار في 1936 إلى أن يصل إلى 02 قنطار للفرد الواحد سنة 1950، وبهذا الشكل يكون إنتاج الحبوب قد انتقل من 18 مليون قنطار سنة 1934 إلى 20 مليون قنطار سنة 1954، في حين تزايد عدد السكان الجزائريين خلال هذه الفترة (1934-1954) بثلاثة ملايين نسمة.

وموازاة لتناقص متوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب وتقلص المساحات الزراعية في قطاع المسلمين الزراعي، فإن

---

(1)- تطور عدد سكان الجزائر (1858-1953)

السنة	1858	1876	1896	1926	1936	1948	1953
عدد الجزائريين	2.307.000	2.462.000	3.781.000	5.150.800	6.301.100	7.679100	9.200.000
عدد الأوروبيين	180.300	344.700	578.500	833.400	946.000	922.300	1.000.000

المرجع: Pierre Montagnon, La guerre d'Algérie, Paris 1984, p 51.

1 -(Ibid, p 122.

مساحة الكروم انتقلت من 23.000هكتار سنة 1880 إلى 450.000 هكتار عام 1954[1] هذا فضلا عن المساحات التي كانت تحتلها الحمضيات وأشجار الزيتون والتبغ.

والجدول الآتي يعطينا صورة تشخيصية عن التطور السريع الذي حدث في مساحات قطاع المعمرين الزراعي على حساب قطاع الفلاحين الجزائريين:

السنة	1850	1870	1880	1890
المساحة (بالهكتار)	115.000	765.000	1.245.000	1.635.000

السنة	1900	1920	1940	1954
المساحة (بالهكتار)	1.912.000	2.581.000	3.045.000	3.028.000

المرجع: Benjamin STORA. Histoire de l'Algérie Coloniale1830-1954, Alger: E.N.A.L,1996,p 48.

---

(1) Ibid, p 123

فبينما ظلت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد انكماشا بفعل قوانين الملكية وتجزئة الأراضي والمصادرة لأجل المنفعة العامة، فبالمقابل كانت مساحات القطاع الفلاحي للمعمرين تزداد اتساعا، زد على ذلك التوزيع غير العادل للمعدات الفلاحية، ففي حين كان بحوزة الكولون 18,940 جرّارا سنة 1954، لم يستفيد الفلاحون الجزائريون سوى من خدمات 500 جرار، كما أنّ فقدان المراعي بإقليمي التل والهضاب العليا أدى هو الآخر إلى انتقال عدد الأبقار من 08 مليون رأس سنة 1865 إلى 7,5 مليون رأس عام 1887 لينزل هذا الرقم إلى 6,3 مليون رأس عام 1900، أما عدد رؤوس الأغنام فقد انتقل من 1.071.000 رأس سنة 1887 إلى 846.000 رأس سنة 1900[1]، بحيث أصبح نصيب متوسط الفرد من المواشي في القطاع الفلاحي الجزائري ماشيتين خلال عام 1911 ثم 1,8 ماشية خلال عام 1954[2]

وإن كان المستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية، وقلة المردود الهكتاري، وكثرة عدد الفلاحين، واستخدام الوسائل التقليدية، وارتفاع نسبة المواليد؛ فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي

---

(1) ADDI Lahouari, L'histoire du Maghreb, Paris 1976, p 124

(2) Pierre MONTAGNON.op.cit.p 123.

[illegible] المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب بـ 20 ٪ أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري.

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوء الثر على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وأنّ الكارثة التي أودت بحياة 500.000 نسمة من الأهالي سنة 1867-1868 وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863[1].

ومع أن احتياطي المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، لم يخطر ببال أحد من الرسميين أو من الخواص أن يبذل يد المساعدة للجائعين[2].

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، الجزائر، م.و.ك، 1983، ص 15

(2) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 15

كما كان للحرب العالمية الأولى آثار سلبية على المجتمع الجزائري عامة والفلاح بوجه خاص.

فخلال الحرب تراجع المحصول الزراعي بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد، وكذلك بنفاذ المخزون من الحبوب -جراء التعبئة العامة وعسكرة الاقتصاد- وتناقصت الثروة الحيوانية، بحيث فقد الفلاحون الجزائريون ملايين الرؤوس من الأغنام والماعز.

وقد عبر «أوجين إتيان» (Eugène ETIENNE) عن هذه الحالة بقوله «الأهالي جائعون وفي حالة حادة من الجوع» « Les indigènes ont faim et très faim »[1]

ويذكر الأستاذ أجيرون بأن ثلثي المخزون من القمح الصلب أي ما يقدر بـ 40.000 قنطار قد تم بيعه بمبلغ 32,25 فرنك للقنطار الواحد إلى الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) التي قدمت بدورها للفلاحين كميات من البذور سلفة لزرعها، وبالنظر لخطر الحرب على المزارع، فإن بعض القبائل امتنعت عن زرع البذور كما هو الحال مع بلدية تبسة التي كان فلاحوها في انتظار وصول الألمان[2].

(1) Charles- Robert AGERON,Les Algériens Musulmans et la France,T.II,Paris,P.U.F,1968,p1143

(2) Ibid

أما أثناء الحرب العالمية الثانية فإنه بسبب سوء الأحوال والأضرار التي أصابت الأرض والماشية اضطر الكثير من الفلاحين في بعض جهات الوطن إلى التخلص من سوء أحوالهم الاجتماعية ببيع أراضيهم ومواشيهم كما حدث مع بلدية باليكاو (تغنيف حاليا)[1]

ويبدوا أنها ليست المرة الأولى التي تحلّ فيها بالجزائر مجاعات، ولعل الاستشهاد بما صرّح به الكاتب الفرنسي «ألبرت كامي» (Albert CAMUS) الذي جاب بلاد القبائل فيما بين 05 و15 جوان 1939 يغنينا عن الكثير من الشهادات عن الفقر الذي حل بالمجتمع الجزائري أبان الاحتلال الفرنسي، فمع اعتزازه بالحضارة الفرنسية في الجزائر إلا أنه أدلى بشهادته قائلا «أعتقد جازما بأن 50٪ على الأقل من الشعب الجزائري يقتاتون من الحشائش وجذور النباتات»[2]

وهنا يقع المرء في حيرة متسائلا عن سبب حلول المجاعات القاتلة وانتشار الفقر وسط المجتمع الجزائري بعدما كانت الجزائر تدعى

(1) C.A.O.M. G.G.A carton 9H/30 (rapport hebdomadaire sur la situation économique et politique. Palikao le 28/07/1945)
(2) Hamid- AÏT-AMAR «La question agraire aujourd'hui» in [illegible] 1999, p

بـ«مطامير روما» خلال العهد الروماني، وتصدّر الحبوب إلى جنوب فرنسا وإيطاليا خلال الحكم التركي[1]

من دون شك سيجد المرء الجواب عن سؤاله في سياسة فرنسة الأراضي، وتركيز الفلاحين وحشرهم (cantonnement) في مناطق محددة لا تتناسب مع عددهم واحتياجاتهم، بالإضافة إلى إهمال سلطات الاحتلال لعمليات الاستصلاح التي كانت من الممكن أن تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء قادرة على تغذية الملايين من البشر.

وطبيعي أن تحدث المجاعات في وسط المجتمع الجزائري أمام إفساح المجال لتوسع مساحات الكروم، وإهمال زراعة الحبوب، وتزايد عدد السكان، وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحي للمعمرين كما يوضحه الجدول التالي:

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر: م.و.ك، 1984، ص 40

إنتاجية الهكتار بين القطاعين الفلاحيين الجزائري والأوروبي (1954)

الإنتاج	متوسط المردود الهكتاري	
	القطاع الفلاحي الجزائري	القطاع الفلاحي للمعمرين
قمح صلب	3,38 قنطار	8,7 قنطار
قمح لين	4,22 قنطار	7,58 قنطار
شعير	07 حتى 08 قنطار	27 حتى 30 قنطار

المصدر: أنجز هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في:

Manquené (J) L'oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930. p 180.

فنظـرا لمـا تركتـه المجاعـات مـن آثـار سيئة في نفـوس الجزائريين فإنها بقيت عالقة في الأذهان، يستشهدون بها كحوادث تاريخية تنفرد بها بعض السنوات كقولهم «عام القحط» أو «عام الشر» (1867–1868)[1]، و«عام الجراد»(1860)،(1930) و«عام ميريكان» أو«عام البون»(1942).

ولا يجب بحال من الأحوال أن نلقي اللوم على الفلاحين الجزائريين الذين أجبروا على ترك أراضيهم ببيعها للكولون أو لبعض البرجوازيين العقاريين الجزائريين. لقد تخلوا عن أراضيهم بعد أن دمرتهم القوانين العقارية، وهددت الأعباء الضريبية

---

[1] تكشف لنا الأرقام أدناه عن حالة الوفيات المسجلة في صفوف الأهالي الجزائريين فيما بين جويلية 1867 و 01 ماي 1868 على أنها بلغت 128.812 حالة وفاة منها:

– الوفيات داخل الملاجئ العلمانية: 14.355 – الوفيات بالمستشفيات: 2.225.

– الوفيات داخل الملاجئ الدينية: 401 – الوفيات في القرى: 111.831

ففي مدينة بسكرة لوحدها سجلت 1.128 حالة وفاة بداء الكوليرا فيما بين 14 جويلية و17 أوت 1867 وذلك من ضمني عدد إجمالي سكان المدينة المقدر بـ 3.800 نسمة من الأهالي. وفي نفس المدة (34 يوما) هلك 34 موظفا من الكولون و 10 ضباط و 91 عسكريا من بين الفرنسيين، كما خسر الأهالي في هذه السنة ثلث الجمال والثيران والماعز ونصف الأغنام. يراجع Louis RINN- Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger 1891, p 50

وتقلبات الطقس حياتهم، فتحولوا إلى خماسين فوق أراضيهم لا

يصبحوا عاطلين عن العمل.

وهكذا تحولت البنية الاجتماعية في الجزائر، وظهر في الأرياف

الجزائرية فلاحون من غير أرض، وفلاحون بدون عمل تماما،

والجدول التالي يلخص لنا هذه الحالة.

توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901.

ملاحظة	إجمالي: رجال – نساء – أولاد 1.768.000	النسبة المئوية من السكان الزارعين ٪54.7	اليد العاملة 620.899	النسبة المئوية بين السكان العاملين ٪54,7
مزارعون	107.499	%3,3	37.455	%3,3
خماسون	998.935	%30.98	350.715	%30,98
عمال	356.128	11,02	151.108	%11,02
المجموع	3.230.562	%100	1.116.177	%100

المرجع: Charles-Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France, T2 p.266.

إن النسبة العالية للخماسين (30,98٪) هي مؤشر صادق عن تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون أو الأرستقراطيون الجزائريون، كما أن نسبة العمال الدائمين أو الموسميين (11,02٪) هي الأخرى نتيجة لنمو القروض الربوية ولجوء الفلاحين الجزائريين إلى الرهنيات، وعند عجزهم عن استرداد القروض ماديا يتنازلون عن أراضيهم ويتحولون إلى عمال زراعيين كادحين، والغريب في الأمر فإن أصحاب المناصب الإدارية والموظفون بما فيهم القضاة والمعلمون ورجال الدين الرسميين مارسوا بحكم مناصبهم نشاط الرهنية أو اشتروا أراضي فلاحية في أماكن إقامتهم أو في دائرة ممارسة صلاحياتهم متذرعين بقانون 1897[1] إلى أن صدر قانون 15 جوان1906 الذي ينص على منع مثل هذه الممارسات على الموظفين المحليين.

واقتصر فيما يلي على ضرب أمثلة عن هذه الحالات بذكر نماذج من بلدية كاشرو المختلطة (دائرة معسكر).

❖ شراء نائب المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة «جان بيار فالنتان» (Jean-Pierre VALENTIN) لثلاثة قطع أرضية

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: ش.و.ن.ت. (د.ت)، ص 231.

زراعية تقدر مساحتها الإجمالية بتسع هكتارات من ثمانية أشخاص، ينتمون إلى عائلات بوعلي، بوشتوف، خليفي، وعثمان بمبلغ إجمالي قدره 400 فرنك [1]

❖شراء «بيار راوول» (Pierre RAOUL) مدير مدرسة ابتدائية بمركز البرج الاستيطاني (شمال معسكر) لقطعتي أرض زراعية بمساحة إجمالية قدر بـ 06 هكتارات في مكان يدعى البهاليل بمبلغ قدره فرنكا

من المدعو مرجي عثمان ولد بن عطا ولد قدور فلاح بدوار الطمازنية [2]

❖شراء «ترجمان جول» (TORDJMAN Jules) موظف إداري (محاسب)، لقطع أرضية زراعية مساحتها 05 هكتارات من المدعو عمارة حاج خلاف بدوار الحساسنة التابع لبلدية سعيدة المختلطة بمبلغ قدره 3.000 فرنك [3]

❖شراء «بوص أوجين» (BOS Eugène) تاجر-لم يفصح العقد التوثيقي عن طبيعة التجارة التي يمارسها- أرضا فلاحية

(1) Etude de M^R PARADIS Victor Notaire à Palikao (Oran), enregistré à Mascara le 03/01/1914, F11, C02, 2V
(2) Ibid, enregistré a Mascara le 06/02/1914- F19 – C19 – V. 153 bis
(3) Etude de M^R PARADIS Victor Notaire à Palikao Oran, enregistré à Mascara le 27/03/1914 - F61 – C07 – V. 153

تدعى قوير قوجيل بدوار البرج مساحتها 7،25هكتار بمبلغ 1.000فرنك من رفاس يمينة بنت القايد مخفي محمد ولد قدور ولد مصطفى [1]

مثل هذه التصرفات لا تدع مجالا للشك أن المستوطنين بجميع فئاتهم كانت تجول في خواطرهم وتجوس في صدورهم فكرة أن الاستئثار بالأرض هو القاعدة الحقيقية لتامين المستقبل.

وللعلم فإن المستوطنين كثيرا ما استغلوا نفوذهم وسلطتهم لشراء الأراضي الفلاحية من الجزائريين بأسعار تنخفض بثلاث حتى أربع مرات عن سعرها الحقيقي، ولم يسددوا مبالغها التي كانت تصب في صناديق الإيداع إلا بعد ثماني سنوات [2]

ونتيجة للمصادرة والحجز، وتحرير عملية تسويق الأراضي، إضافة إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف – الفيضانات – الجراد...) وتعدد الضرائب التي بلغت خمسة عشرة نوعا من الضريبة يؤديها الفلاح الجزائري لإدارة الاحتلال، انتهى الأمر بالجزائريين المرتبطة حياتهم بالأرض إلى التحول إلى أجراء وخماسين، حيث بلغت نسبة الأجراء العاملين في مزارع الكولون 42،2٪ من مجموع

(1) Ibid, enregistré à Mascara le 23/01/1914 - F11 – C08 – V.158
(2) Paul -Leroy BEAULIEU. Op cit, p 81

سكان الريف سنة 1905 لترتفع هذه النسبة إلى 45,7٪ سنة 1914 ثم إلى [illegible]٪ في عام 1956[1]

وفي سنة 1930 كانت الملكيات العقارية تشغل 428.032 عاملا زراعيا سدسهم دائمون أي 71.340 عاملا زراعيا[2] بل الأمر أدهى من ذلك، فقد تحول الكثير من الفلاحين

الجزائريين الذين فقدوا أراضيهم نتيجة الضرائب والرسوم التي أثقلت كاهلهم إلى التسول والتشرد وتعرضوا للهلاك، كما ظهرت طبقات جديدة في المجتمع الريفي ممثلة بشكل أخص في فئة شبه بروليتارية، وعمال زراعيين أجراء، وتغير هيكلي يجسده طابع الثنائية الزراعية: وجود قطاع المعمرين المتوفر على أحدث التجهيزات وجميع وسائل الدعم والمساندة (الأراضي الخصبة، البذور الجيدة، الوسائل التقنية، اليد العاملة الرخيصة) ويتعاطى إنتاجا رأسماليا موجها بشكل أساسي للتصدير الخارجي، وبجانبه قطاع فلاحي تقليدي يتكون من صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء المعدمين، وفئة قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء[3].

---

(1) HAMID AIT AMARA. OP CIT.P 81

(2) ADDI Lahouari. De L'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale. Alger E.N.A.L. 1985, p 125

(3) مصطفى مرضي، «المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية، معالم ودلالات»، إنسانيات، العدد 07، جانفي-أفريل 1999، مجلد III، ص 17

وتشير بعض الإحصائيات المتوفرة أنه من بين مجموع السكان الذكور القادرين على العمل الفلاحي والبالغ عددهم 1.060.000 شخصا خلال عام 1955 يوجد 500.000 عامل موسمي، و100.000 عامل أجير في مزارع الكولون، أي حوالي 56,6٪ من الفئات البروليتارية وشبه البروليتارية، إلى جانب 210.000 مزارع صغير يعيشون بمصادر دخل خارج النشاط الفلاحي، في طريق التحول إلى صفوف البروليتاريا الزراعية، ويضاف إلى هذا العدد 2.000.000 عاطل عن العمل، مقابل 315.000 عاملا[1]

هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على إزدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة.

وممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي (التكاملي) كانت أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول -في المناطق الشمالية- على حد سواء؛ أما سكان الهضاب العليا، فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق.

---

(1) نفسه.

وتشير بعض الكتابات أن ثلثي (2/3) الجزائريين كانوا يمارسون حرفة الرعي كمصدر عيش لحياتهم.

قطعان الماشية ولاسيما الماعز، كانت توفر لهم الحليب الذي يشكل غذاءهم الرئيسي، أما الأغنام فكانت تمدهم بالصوف المحولة إلى ملابس ومنها البرنوس، ومن شعر الماعز وأصواف الأغنام كانت تنسج الخيم التي تأويهم، ومن هنا نفهم قيمة الأغنام والماعز في حياة المجتمع الجزائري [1] إن العلاقة الترابطية بين نمط الزراعة الواسعة للحبوب والشساعة النسبية للأراضي، وضرورة الاستراحة السنوية (Jachère)، والافتقار إلى المعدات الزراعية والنشاط الرعوي، و الاستراحة المؤقتة، وشكل السكن وأخيرا عدم جواز التصرف بحرية في الأراضي الجماعية، تبين كلها وجود نظام جماعي يرتبط بهيئات لا معنى لها سوى داخل منهجية المنظومة الجماعية ومنطقها الجماعي [2]

ومعنى هذا أن القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن هذه المنظومة يجمعها العامل الديني والأراضي الزراعية المشتركة وليس الروابط العائلية البيولوجية أي الانتماء إلى نفس الجد، كما أنه لا ينبغي

---

(1) ADDI Lahouari- de L'Algérie précoloniale à L'Algérie Coloniale, Alger. E.N.A.L, 1985, p19

(2) Ibid

أن يفهم من ذلك أن الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود، إن الاستعمار الفرنسي هو الذي نفى وجودها، وإلا من أين كانت المؤسسات الدينية والأوقاف تحصل على مواردها. ولا ريب في أن المستوى الاقتصادي والتقني، وكذا العامل الديني كان لهما دخل في ربط المجتمع الجزائري بالأرض -وسطا طبيعيا واقتصاديا- وبالقبيلة -وسطا اجتماعيا وسياسيا- وهو المر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى البحث عن أحسن السبل التي تفك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين، ومن هنا نجدها توجه ضغطها صوب المجتمع الريفي عن طريق سن قوانين عقارية تكسبها شرعية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها.

ومن ثم وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية التي تحوّل ملاكوها الحقيقيون طوع تصرفات الكولون؛ وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل، فكانت بمثابة الضربة القاصمة التي كسرت شوكتها وتحالفها، كما أنها لعبت دورا حاسما في تعطيل أو توقيف مسارا الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال، فلم تعد للقبيلة وظيفتها السابقة، وبالتالي آلت عملية التنسيق بين الأشكال الثلاثة للعنف التي كانت المؤسسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تسير وفقها (عنف السلاح-عنف القوانين- عنف

الاقتصاد) إلى إفقار المجتمع الجزائري وتفكيكه، وإن كان العنف العسكري يحضر عنف القوانين، فكلاهما يعملان لخدمة الاقتصاد[1] (أي أن العسكري والمشرع كلاهما في خدمة الاقتصاد) فلولا عنف السلاح وعنف القوانين ما وجد حوالي 250.000 معمر أنفسهم خلال عام 1870 يخضعون لنظام اقتصادي رأسمالي محكم، يستفيدون من خدمات البنوك، ومن منحة التجارة (1852)، وخطوط السكك الحديدية والبريد، وينتجون لصالح السوق الفرنسية (اتحاد جمركي جزئي مع فرنسا في 1851)؛ ولما أصبح الاقتصاد الجزائري تحت النفوذ والخسارة التي يسببها عدم استقرار الأسعار في السوق، وتناقص الإنتاج.

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا عن طريق سدها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة -أي تحول سلطة الجماعة في النظر إلى المنازعات وتسويتها إلى سلطات الاحتلال- وبعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها، وتحوّل الملاكون للأراضي إلى عبيد وأقنان عند الملاكين الجدد[2] كما أنه في مقابل اضمحلال العائلات

(1) Abdellah LAROUI. L'histoire du Maghreb T II Paris 1976, p 72

(2) Jean Paul SARTRE. «Le colonialisme est un Système», le comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afrique du nord, guerre d'Algie et colonisation, Paris XIII 1956, p67

الريفية الكبرى نشأت أرستقراطية محلية أدمجتها فرنسا في العلاقات السياسية بتحويل وجهتها نحو الدولة الاستعمارية، وتولّد عن تحطيم الوحدة القبلية أو العشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجانا من أرصدة العشائر الاحتياطية للحبوب والبذور في حالة حدوث مجاعات.

فتنفيذا للقرار المشيخي (1863) أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة، وذلك على حساب تفكيك القبائل[1]، ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة (16Fractions) بعدما كانت تجمعها من قبلُ ثلاثة أقسام كبرى (القواليز، القرارية، قريوسة)[2]، وقبيلة الفراقة (دائرة معسكر-إقليم وهران) التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل[3] كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة بـ

(1) M.P de MENERVILLE op.cit.p 255

(2) Ibid. p 248

(3) دوار الفراقة و يتكون من ثلاثة فصائل: [illegible]، يجمع 1.509 ساكنا و عرشها 78 هكتار أراضي جماعية، و 8533 هكتار أراضي ملك، و 04 هكتار مقابر، و 04 هكتار قطاع عام (أراضي الدولة)

-دوار عطة حلاقة و يتألف من فصائل ثلاث: عطة حلاقة، [illegible]، شرب الريح. تجمع 876 نسمة و حددت أراضيها كما يلي: 988 هكتار أراضي جماعية، 2808 هكتار أراضي ملك، 05 هكتار مقابر، 32 هكتار أملاك عامة، مجموع 3.256 هكتار، (Ibid pp 248-249)

12.556 هكتار وتضمن العيش لـ 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا.

وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وضربت وحدته.

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولاسيما تلك التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830 – 1848 – 1865 – 1871 – 1873 – 1874 – 1881 – 1887 – 1890 – 1919 – 1945 – 1954) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري [1]، لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين، والتي ازدادت تماسكا وترابطا بعد الفتح الإسلامي في إطار النظام العشائري القبائلي.

وعلى هذا الأساس شجب الشعب الجزائري جميع القوانين الرامية إلى فرنسة الأراضي وفي مقدمتها رفضه بالإجماع للقرار المشيخي (1863) الذي اعتبره أشد خطرا على الروابط العائلية.

وقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي (1863) الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك

---

[1] Abdellatif BENACHENHOU. Regimes des terres et structures agraires au maghreb édition populaire de l'armée. Avril 1970. p 55.

العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة، وأفقدها شخصيتها، وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق.

وعن الرفض القاطع لهذا القانون يكفينا استشهادا بالحركة الاحتجاجية التي قامت بها قبيلة أولاد رشاش من خنشلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني، حيث نادى مشائخها وأعيانها معربين عن أسفهم العميق واستيائهم الشديد لصدور هذا القانون لأنهم توقعوا مسبقا المخاطر التي ستنجم عنه وأكدوا بقوة عن موقفهم منه على لسان أحد مشايخهم بالقول « فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سبيخة حيث قتل صغار رجالنا، ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئا في نظرنا – لأن الجراح تشفى وتعالج – مقارنة بإنشاء الملكية الفردية والسماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الأرضية الجماعية؛ فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة ويزيلها.. وأردف قائلا أنه بعد عشرين سنة من صدور هذا القرار لم يبق أثر لقبيلة أولاد رشايش» [1]

---

[1] Ibid, p 72

و لا ريب في أن نفس الاعتقاد كان يسود لدى جميع الأهالي الجزائريين.

وليست الغاية من هذه التكهنات سوى إظهار معارضة الفلاحين الجزائريين الشديدة لتفكيك فرنسا للقبائل وتجريدها من أراضيها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القرار المشيخي (1863) أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي والتي عن طريقها سيكسبون القوة والنفوذ والأمن والنجاح.

وللأسف الشديد فإن فرنسا تدعي أن ما قامت به من نزع للملكيات الأرضية، ومن حجز ومصادرة لأجل المنفعة العامة، ومن مضاربة ربوية إنما هو عمل شرعي يدخل ضمن إطار «ظاهرة فرنسة الأراضي».

ب- عناصر أجنبية - دخيلة - في الجزائر

تطلب المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر تهجير قوة بشرية من داخل أوروبا وفرنسا إلى الجزائر وإتاحة الفرصة أمامها في الحصول على امتيازات تلصقها بهذا البلد.

وقد سبق لنا أن تعرضنا للهجرة الأوروبية والفرنسية إلى الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي، إلا أن الصورة عن هذه الهجرة لن تكتمل لدينا إلا بالحديث ولو عرضيا عن محاولات فرنسا الجادة لتأليف شعب جزائري موحد تنصهر فيه جميع هذه العناصر المهاجرة، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب فقدان التعاطف والشعور الودي، وانعدام الثقة المتبادلة فيما بين الأهالي والأوروبيين من جهة، وفيما بين الفرنسيين والأجانب من جهة أخرى.

فمن هي إذن الطوائف الأوروبية والأجنبية التي كانت فرنسا تريد أن تجعل منها وحدة اجتماعية متجانسة؟ فإلى جانب الأهالي والفرنسيين استقدمت فرنسا العناصر التالية:

الإسبان: بمجرد أن احتلت فرنسا الجزائر هجرت إليها جموعا من الإسبان، لا سيما من مقاطعات مرسية (Murcie) واليكانت، وآلميرية، وبلنشية، وقرطبة باتجاه المناطق الساحلية للجزائر.

استقر الإسبان سنة 1832 بضواحي الجزائر العاصمة حيث منحتهم إدارة الاحتلال قطعا أرضية حولوها إلى مزارع، وفي سنة 1845 قدر عدد الإسبان المهاجرين إلى الجزائر بـ 25.000

نسمة[1] يشتغلون كفحامين، ومزارعين للبقول ومصلحين للأرض، تلكم هي الخدمات الأولى التي قدمها المهاجرون الإسبان للكولون في بداية الاحتلال.

إن الجهة الغربية من الوطن الجزائري بحكم قربها من إسبانيا وبحكم العلاقات اليومية التي كانت تربط الجزائريين بالإسبان، فإن هذه المنطقة استفادت بسرعة من هجرة الفلاحين الاسبان إليها -يد عاملة غير مكلفة وقنوعة-.

وبتوسع الاحتلال في الهضاب العليا بلغ الاسبان مناطق الحلفاء ليقدموا خدماتهم لمستغليها، ومع ازدهار زراعة التبغ استأجر الاسبان أراضي زراعية وساهموا في تطوير هذه المادة في الجزائر.

وفي حين كان الرجال من الاسبان يقدمون خدماتهم كفلاحين في مزارع الكروم والبقول، فإن النساء الأسبانيات كن يشتغلن كخدم لدى الكولون الفرنسيين في المدن والأرياف.

(1) M. RIVIERE et M. LECQ. Manuel pratique de l'agriculteur Algérien. Paris 1900,p131.

وفي سنة 1876 بلغ عدد الاسبان المقيمين في الجزائر 92.510 نسمة، وفي سنة 1896 قفز هذا العدد إلى 160.000 نسمة، هذا دون إدخال عدد الوافدين مؤقتا إلى الجزائر خلال مواسم القطف[1]

وللعلم فإن ثلثي الاسبان المقيمين في الجزائر كانوا يستقرون بغرب البلاد، وفي بعض المدن كان عددهم يزيد على عدد المهاجرين الفرنسيين، كما أن عدد التلاميذ الإسبان في المؤسسات التعليمية كان يفوق عدد الفرنسيين، ففي سنة 1913-1914 بلغ عدد التلاميذ من أصل فرنسي في مدارس غرب البلاد 19.859 تلميذا مقابل 20.743 تلميذا من أصل إسباني[2]

وكثيرا ما أثنى الفرنسيون على الإسبان باعتبارهم من أجود العمال الزراعيين وأن لا مثيل لهم في استخدام المحراث والمجرفة والمعول؛ ويرجع الكولون تطور الزراعة في الجهة الغربية من الوطن إلى الدور الذي لعبه المهاجرون الإسبان.

(1) M. RIVIERE et M. LECQ. Op.cit. p 131

(2) Jean- Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens musulmans dans le dpt d'Oran, de 1980 a 1914. Thèse: faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en Provence1969-1970, p 62

اليهود: لم يوفر اليهود قط عمالا في الخدمات الزراعية؛ وقلة قليلة منهم كانت تمتلك أراضي فلاحية، وتشغل في مزارعها عمالا جزائريين[1].

الإيطاليون: قرب إيطاليا من السواحل الشرقية للجزائر، وجه الهجرة الإيطالية إلى هذه الجهة من البلاد؛ ففي سنة 1856 بلغ عدد الإيطاليين المهاجرين إلى الجزائر 9.472 نسمة، وفي سنة 1886 ارتفع هذا العدد إلى 35.268 نسمة معظمهم من سردينيا، والبيدمونت، وصقلية، وضواحي نابولي، إلا أن هؤلاء الأواخر كانوا صيادين أكثر منهم فلاحين.

إن الإيطاليين كانوا أكثر تأججا للعمل إلا أنهم لم يحضوا بنفس المكانة التي كان يتمتع بها الإسبان لدى الكولون لكون هؤلاء الأواخر يحسنون العمل الزراعي ويبرعون فيه مقارنة مع الإيطاليين الذين كانوا يطالبون بأجور أعلاء؛ ومع أنهم كانوا جميعا يتقشفون في عيشهم إلا أن الإيطاليين كانوا ولودين وكثيري الإنجاب مما وفر للكولون يدا عاملة.

---

[1] من العائلات اليهودية التي اشتهرت بامتلاكها للأراضي الفلاحية في منطقة معسكر نذكر: بن سعدون، ويهودا ومنحاييم اللذان كانت لهما أراضي زراعية في كشرو. (المرجع الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر)

التونسيون والمغاربة: هجر التونسيون والمغاربة إلى الجزائر عبر حدودها الشرقية والغربية، وكان عددهم قليلا باستثناء مواسم القطف والجني التي كان العدد فيها يتزايد.

وقد وصف الفرنسيون العرب التونسيين بقلة النشاط الزراعي مقارنة بالمغاربة، إلا أنهم يقولون أن كلا منهما يحتاج إلى الرقابة وأداء العمل تحت القوة والعنف، أما عددهم فقد بلغ 21.424 نسمة سنة 1901[1].

وكثيرا ما أدت زيادة المهاجرين المغاربة إلى الجزائر للعمل في مزارع الكولون إلى استياء الجزائريين وإثارتهم لأعمال شغب ضد المغاربة الذين كان المعمرون يمنحون لهم الفرص للعمل في حقولهم على حساب العمال الجزائريين.

واستنادا إلى وثائق رسمية فإن مشادات كانت تقع من حين لآخر بين الأهالي الجزائريين والمهاجرين المغاربة لأجل العمل في مزارع الكولون، حيث أشار أحد التقارير «أنه على الساعة الخامسة من مساء يوم 28 أوت 1937، بينما كانت مجموعة تتألف من ثلاثين مهاجر مغربي تقف بالساحة العمومية لواد برقش (Gaston Doumergue) تنتظر التشغيل لدى الكولون في

---

[1] Jean-Marie MIGNON, Op.cit, p.69

حقول الكروم، هاجمهم عشرة من الأهالي الجزائريين رشقوا بالحجارة وأصابوا ثلاثة منهم بجروح، وهو الأمر الذي استدعى تدخل الحارس البلدي وفرقة الدرك لعوب الليل (Aoubellil) قصد تهدئة الأوضاع، كما تدخلت أيضا فرقة الدرك لحمام بوحجر لفتح تحقيق صباح يوم 30 أوت1937، وخلصت إلى أن أعمال الشغب كان الهدف منها منع العمال المغاربة من العمل في حقول المعمرين لفسح المجال للعمال الجزائريين، وبهذه الطريقة اضطر الكولون إلى التخلي عن اليد العاملة المغربية وتشغيل يد عاملة جزائرية[1].

المالطيون: كان المالطيون من المهاجرين الأوائل الذين حطوا بالجزائر وقدر عدد المقيمين منهم في الجزائر العاصمة وقسنطينة بـ 1.213 نسمة سنة 1833 إلا أن عدد المشتغلين منهم في الزراعة كان قليلا جدا، لأنهم يفضلون التجارة والخدمات العامة (المقاهي-المطاعم-رجال الأعمال...)[2].

البروسيون: مع نهاية سنة 1830 وبداية 1831 أقلعت سفينة من ميناء المافر باتجاه العالم الجديد وعلى متنها أكثر من 700

(1) C.A.O.M. G.G.A. carton 9H/41 (l'administrateur de la CM d'Aïn Temouchent à Mr le préfet d'Oran
(2) Pierre GOINARD. L'Algérie : L'œuvre Française. Paris 1984 p.98

مهاجر أغلبهم من أقليم ريتانيا و بافاريا و ووتمبرغ ومن بينهم أيضا مهاجرون من سويسرا والألزاس؛ وهم في طريقهم إلى البرازيل توقفوا بدانكارك؛ وتحت تأثير الدعاية الفرنسية الماهرة قبل هؤلاء التحول إلى الجزائر التي تلقوا فيها وعودا بالحصول على أراضي زراعية خصبة إثر حلولهم بها، فكانت أولى منازلهم في الجزائر دالي إبراهيم والقبة، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاستقرار بهما، فحولوا إلى غرب الجزائر ليثبتوا في المراكز الاستيطانية لوادي التاغية قرب معسكر، و جورج كليمنصو (ستيديا حاليا)، و سانت ليوني (المقهوم حاليا)[1] ؛ وفيما بين 1849-1850 تمكن رجال «باد» (Bade) و «بالاتينا» (Palatinat) الواقعتان في إقليم ريتانيا الفارين من بروسيا من الاستقرار بمركزي «دوبليتو» (حسين) و «ديتري» (سيدي لحسن)[2] ؛ وللعلم فإن الألمان استفادوا من الجنسية الفرنسية، وقد بلغ عددهم 6.950 نسمة سنة1904[3]، إلا أن المهاجرين البروسيين الذين كانوا من أجود الفلاحين ظل عدد يتناقص حتى آل بهم الأمر إلى الاختفاء.

(1) C.A.O.M.G.G.A. Carton 1M/ 9 et 2M/30 (création de centres de colonisation)
(2) Pierre GOINARD. Op.Cit, P.98
(3) DEMONTES Victor, le peuple Algérien: essai de démographie Algérienne, Alger 1906, p.340

وبهذا الشكل أصبحت الجزائر أرضا للمواطنة العالمية بحيث استقرت فيها فئات من مختلف الجنسيات منهم إنجليز، هولنديون، بلجيكيون، بولونيون وكذلك يونان وسوريون، وسويسريون وألمان وهندوس[1]

وفي سنة 1886 سجلت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر الأرقام التالية:

- الفرنسيون:220.000 نسمة.
- الأجانب:217.000 نسمة من بينهم 142.000 أسباني، 44.133 إيطالي، 15.333 مالطي، وحوالي 15.000 من مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا، سويسرا، بلجيكا، اليونان، بولندا، بريطانيا...).
- اليهود:43.000 نسمة[2]

وتميزت الجهة الغربية من الجزائر بالتواجد الأوروبي الكثيف خلافا للجهات الأخرى حيث كان العنصر الإسباني يهيمن على العنصر الفرنسي بـ 102.453 نسمة مقابل 78.880، وفي حين كان عدد الإسبان يفوق عدد الفرنسيون بثلاث مرات في

(1) Pierre GOINARD, op. cit, p 98

(2) Pierre GOINARD, op. cit, p 318

وهران وسيدي بلعباس، وبمرتين في المحمدية (Perregaux)، وبأربع مرات في كل من سيق وبني صاف وبوسفر، فإن الفرنسيين كانوا يشكلون غالبية في كل من تلمسان ومستغانم ومعسكر[1]

أما الإيطاليون فقد تمركزوا في الجهة الشرقية من الجزائر، كما أنه من ضمن هؤلاء المهاجرين وجد إيرلانديون، كما كان هناك مشروع لتوطين صينيين في الجزائر[2]

ولترجيح العنصر الأوروبي أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي قانونا في 26 جوان 1899 يمنح للمولودين الأجانب في الجزائر الجنسية الفرنسية شريطة أن يكون آباؤهم يقطنون الجزائر، وقد قدر عدد الذين اختاروا التجنس بعد صدور هذا القانون بـ 170.000 شخص، وفيما بين 1906-1911 تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر بـ 100.000 نسمة، وفيما بين 1911-1921 لم يتجاوز نموهم 30.000 نسمة بسبب قلة الإنجاب.

وفي سنة 1926 كان أوروبيٌ واحد يعيش في الريف مقابل ثلاثة بالمدينة، وفي سنة 1954 أصبح الأوروبي الواحد في الريف يقابله خمسة أوروبيين بالمدينة[3]

(1) Ibid

(2) C.A.O.M.G.G.A carton F 80/1804. (charte- partie conclue a cork pour le transport d' emigrants Irlandais en Algerie, 13/10/1863, (projet d' immigration chinoise)

(3) Pierre GOINARD, op. cit, p 320

وتعزى هجرة الكولون من الريف إلى المدينة خلال هذه الفترة (1926-1954) إلى تطور وسائل النقل ووفرتها لديهم.

لكن هؤلاء المهاجرين نسوا بسرعة الظروف القاسية التي حلتهم إلى الهجرة من بلدهم إلى الجزائر، فلم يتعاطفوا مع الأهالي ولم يشفقوا عليهم ولم يتعاملوا معهم بإنصاف؛ جاءوا من جهات هي أشد فقرا في أوروبا كالمناطق الحدودية ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل إقليمي الفوج Vosges والألزاس (124 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد) والموزال (483. ن/كلم²) والمارث (52,3 ن/كلم²)، وذات الزيادة المطّردة للسكان، ومنها على سبيل المثال إقليم الألزاس الذي كان يجمع 800.000 نسمة في عام 1814، ارتفع عدد سكانه إلى 914.000 نسمة عام 1830، ثم إلى 1.067.000 نسمة عام 1846[2] والمناطق التي عجزت فيها المؤسسات الزراعية والصناعية عن استيعاب الفائض السكاني (أزمة عمل)، وشهدت فيها بعض السنوات كوارث طبيعية أتت على المحصول الزراعي كما هو الحال مع المناطق الشمالية لفرنسا التي قل فيها الإنتاج الفلاحي فيما بين 1828-1854، ومناطق الراين التي غمرتها الفيضانات عام 1852، أو تلك التي هبت عليها

(1) Pierre GOINARD, op. cit, p.320

(2) Fabierre FISCHER, Alsaciens et Lorrains en Algérie (histoire d'une migration 1830-1914), Nice 1999, p.06

موجات البرد القارس عام 1853 واجتاحت الفئران والجراد أراضيها حيث أتت العواصف على 90.000 هكتولتر من القمح في إقليم كولمار بالراين الأعلى؛ أو التي سادها الجفاف في 1859.

كما أن المناطق التي خرج منها أهلها طلبا للهجرة إلى الجزائر هي التي شهدت مصانع النسيج فيها تقلصا في عدد العمال وانخفاضا في الأجور بسبب فائض الإنتاج، وفيها تقلصت الحيازات الأرضية لحوالي 50 ٪ من الفلاحين بسبب الإرث، أو تلك التي تأثرت بالقانون الغابي (1827) الذي حرم السكان من الانتفاع من الخدمات الغابية إلى حد منعهم من جمع الأوراق اليابسة التي تتساقط من الأشجار[1]، أو تلك التي وقعت تحت الاحتلال الألماني عام 1870.

وعن هجرة الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر واستيطانهم بها يكفينا شاهدا على ذلك مثال الألزاس واللوري اللذان انبث المهاجرون منهما في كل جهات الوطن الجزائري، كما توضحه الخريطة -المرفقة في الملاحق-، وبطبيعة الحال إلى جانبهم وُجد مهاجرون جاءوا من مختلف أصقاع فرنسا وأوروبا.

(1) Ibid, p 11

ومن الأمور المدهشة أن المهاجرين إلى الجزائر من فقراء فرنسا وأوربا قد تناسوا بسرعة بؤسهم، فبعد أن عززوا مراكزهم في الجزائر وتسلموا مقاليد الأمور الحساسة اصبحوا لا يعترفون بحقوق الجزائريين، فاستخفوا بهم وتجاهلوهم، وقاموا بممارسات وتجاوزات ضدهم لم تكن ابدا في مستوى ادعاءات فرنسا للحضارة، وفرنسا موطن حقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس لا يمكننا أن نستغرب أن تؤدي تصرفات المهاجرين الأوروبيين – الضالة – إلى حدوث ردود فعل من الشعب الجزائري.

وقد استطاع الكاتب الفرنسي «الفيكونت دوكي دي سانت أيمور» (Le Vicomte de Caix de St Aymour) من خلال مقال له أن يضع بين أيدينا شاهدا حيا للظلم الذي كان يعانيه الأهالي من قبل الكولون، حيث يقول «ظل الأوروبيون ينظرون إلى الأهالي نظرة احتقار ويعتبرونهم سلالة بشرية لا تصلح إلا للاستغلال»، ويؤكد « أن الشتائم والمعاملات الفرنسية المهينة للمجتمع الجزائري قد أثارت العداوة والبغضاء بين الفئتين وآلت إلى نتائج خطيرة في العلاقة بينهما...» ويضيف قائلا « أن الموظفين الذين كان عليهم حماية مصالح الجميع بعدل وإنصاف نسوا واجبهم فاستبدلوا بمناصبهم وتعسفوا» وذهب إلى حد وصف

الموظف الفرنسي بـ«مرزبان» (Satrape) وهي تسمية كانت تطلق – قديما – على حكام بلاد فارس المستبدين، ويكشف في مقاله عن شعور الموظفين الفرنسيين بالتفوق وبالنفوذ، وترحيبهم بفكرة العنف، إذ كانوا لا يرون فائدة ترجى من الأهالي سوى الضرائب وأعمال السخرة، وقد باركت العدالة ورجال السياسة تصرفاتهم[1].

يستشف من كلامه أن موظفي الدولة من المهاجرين الأوروبيين وأبنائهم من بعدهم كانوا يستفيدون من وقوع الظلم على الأهالي، ولا سيما الفلاحون الذين عانوا من عنف الاستعمار ما لم يعانيه غيرهم، وأن مباركة العدالة ورجال السياسة للظلم إشارة إلى انعدام أدنى المثل الإنسانية والأخلاقية.

إختلال التوازن السكاني

بحث الفلاحون الجزائريون عن حل للازمة الفلاحية التي حلت بهم في الهجرة إلى المدن المجاورة لهم أو إلى الخارج، وبوجه أخص إلى فرنسا.

ففيما بين 1920–1930 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وحدها 40.000 مهاجر، وفي عام 1947 وصل عددهم إلى

[1] Le Vicomte de Caix de Saint-Aymour. «Français- Espagnols, indigènes et Italiens», in Historia spécial, juin 1987, n° 486 H.S. Paris 1987, p p 98 – 99.

66.000 لينتقل هذا الرقم إلى 194.500 مهاجر عام 1954[1] وحتى غاية 30 سبتمبر 1961 قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بـ 400.000 شخص من بينهم 24.000 إمرأة، و 80.000 طفل، أما عدد العاملين فقدر بـ 250.000 موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

وبفعل الهجرة من الريف إلى المدينة انتقلت نسبة سكان المدن من 28 ٪ من مجموع سكان الجزائر سنة 1878 إلى 44,6 ٪ سنة 1936، فمدينة الجزائر العاصمة لوحدها بلغ عدد النازحين إليها إلى ما لا يقل عن 80.000 نسمة عام 1954 يسكنون في 120 حي قصديري في ظروف مأسوية مهمشين وضحايا للانشطار بين الريف والمدينة[3].

وفي حين استقر جزء من سكان الريف الجزائري في القرى والبوادي، وتكدس جزء ثان حول المدن، فإن الجزء الثالث سلك طريق الهجرة إلى الخارج.

(1) Hamūd AÏT AMAR, op. cit, p 35
(2) François PERROUX, L'Algérie de demain, Paris: P.U.F, 1962, p 16
(3) Benjamin STORA, Histoire de L'Algérie Coloniale, Alger: ENAL, 1996, p 49

وابتداء من سنة 1915 برزت الهجرة إلى فرنسا كظاهرة خاصة بسبب إشراك الجزائريين كمتطوعين وجنود في الحرب العالمية الأولى.

واستنادا إلى المجلة الفرنسية «لا فريك فرانساز» الصادرة عام 1919 فإن المعطيات الإحصائية لمشاركة الجزائريين في الحرب كانت كالتالي:

- الجنود: 177.000
- العمال: 75.000
- القتلى: 56.000
- الجرحى: 82.000
- المجموع: 390.000[1]

أما فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار فقد ذهب إلى القول أن عدد الفلاحين الجزائريين الذين عبروا البحر الأبيض

(1) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930، ج 02، ط 03، الجزائر: [illegible]، 1983، ص 209

المتوسط خلال سنوات الحرب الأربعة قد بلغ نصف المليون، وأن البعض منهم كان مجندا بينما عين الباقية للعمل في المصانع [1].

ونتج عن تجنيد الجزائريين مجاعات حادة لا سيما في سنة 1917 حيث تضررت عائلات المجندين الذين لم تصلهم المنح، يضاف إلى ذلك الجفاف الذي أصاب البلاد خلال هذه السنة، وهو الأمر الذي أدى إلى هجرات متتالية من الأرياف باتجاه المدن والقرى.

وتذكر بعض الكتابات أن أكثر من ثلث سكان الجزائر الذكور كانوا يستخدمون عام 1918 بفرنسا، بما يعادل 2,7٪ من مجموع الأهالي [2].

وقد يتعجب المرء لهذا العدد الهائل من الجزائريين المشارك في الحرب. ففي حين سلك البعض من الجزائريين طريق التجنيد تخلصا من الحالة الاقتصادية التعسة، فإن البعض الآخر من أبناء النخبة تجند في صفوف فرنسا إيمانا منه بأن مشاركته في الحرب ضد ألمانيا النازية تدخل ضمن إطار الدفاع عن الحرية

---

(1) Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, Paris: René Julliard, 1962, p.13

(2) شارل روبرت أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1976، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 116.

والديمقراطية، أما فئة ثالثة من أبناء الشعب الجزائري فقد فضلت الاعتصام بالجبال بدل التطوع أو التجنيد في الجيش الفرنسي، وهذا ما يفسر الأحداث التي وقعت في بريكة والأوراس حيث لم يلتحق من المدعوين سوى 25 متطوعا من ضمن 250 مدعو، أما بمعسكر فقد تظاهر سكان قرية سيدي دحو بشوارع المدينة يوم 05 أكتوبر 1914 بعد أن أوعز الآباء لأبنائهم بعدم التجند [1]، كما اغتنم سكان قسنطينة فرصة الحرب فطالبوا في دسمبر 1914 باسترجاع أراضيهم المصادرة في عام 1871.

ولم يكن النزوح الريفي، والهجرة إلى الخارج أو المجاعات القاتلة التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريين هي وحدها التي أخلت بالتوازن السكاني للمجتمع الجزائري، فإلى جانبها كانت هناك جرائم القتل الجماعي العمدي في حق الجزائريين.

ونظرا لطول سلسلة عمليات الإبادة الجماعية للسكان الجزائريين-والتي كان لها بالغ التأثير على التوازن السكاني- نكتفي بذكر نماذج منها:

---

(1) يرجع إلى: غالم محمد. «انتفاضة معسكر أو ديناميكية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين» مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1986، رقم 21، الجزائر 1986، ص ص 89-114

مجزرة أولاد رياح التي قام بها الكولونيل بيليسي

• محرقة مغارات أولاد رياح التي قام بها الكولونيل بيليسي في سنة 1845 بدعم من سيدي العربي، والتي أتت النيران فيها على أكثر من 500 ضحية ما بين رجال ونساء وأطفال[1]

• مجازر شهر ماي 1945 التي راح ضحيتها 45.000 شهيد، وهي التي تحدث فيها «تقرير توبير» (Rapport Tubert) فقط عن القتلى من الجانب الأوروبي، بينما أعلن الجنرال «ديفال» (Duval) أن حصيلة القتلى الجزائريين كانت ما بين 500 إلى 600 ضحية. وفي حين تحدثت سلطات الاحتلال الفرنسي عن 1500 ضحية مسلمة، فإن الأمريكان راحوا إلى القول أن عدد الضحايا بلغ 35.000 بل و 80.000 بناء على ما صرح به الدكتور بن جلول في الجمعية الوطنية الاستشارية يوم 28 فبراير 1946، أما المناضلون الجزائريون فيحصون العدد بـ 45.000[2] ضحية كما ذكر أعلاه.

• أعمال القتل والإبادة التي أودت بحياة مليون ونصف مليون شهيد خلال مرحلة ثورة أول نوفمبر 1954، وهو الرقم الذي -صرحت به الحكومة الجزائرية بعد استرجاع الجزائر استقلالها في 1962- كذبه الفرنسيون بنشرهم لأرقام لا يتعدى

---

[1] Yacono XAVIER- la colonisation des plaines du chelif, TI, Alger 1975, p 251
نظر أيضا مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 113.

[2] Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme Algerien 1919-1954, Tome 2, Alger : S.N.E.D, 1980, P 718

فيها القتلى الذين سقطوا على يد عساكر الاحتلال الفرنسي 374.000 ضحية، و 219.000 مواطن جزائري قتلوا على يد جبهة وجيش التحرير الوطني[1]

ويقول مصطفى الأشرف «لنا أدلة قوية على أن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة قد أدت بين 1830–1870 إلى هلاك عدة ملايين من السكان»[2]

ومهما يكن من أمر فلا أحد يمكنه أن يدرك العدد الحقيقي لضحايا الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وهجرة الأوروبيين إلى الجزائر هي الأخرى كان لها دور في الإخلال بالتوازن السكاني داخل الحضائر الجزائرية الكبرى. ففي سنة 1950 مثل عدد السكان الأوروبيين بالجزائر العاصمة 60٪ من مجموع سكانها، أما مدينة وهران التي بلغ عدد سكانها في نفس السنة 256.661 نسمة فقد كانت هي المدينة الأولى التي يتجاوز عدد الأوروبيين فيها عدد الجزائريين؛ أما الإسبانيون لوحدهم

---

[1] François-Porteu DE LA MORANDIERE. Soldats du Djebel, Paris (S.D) p 374

[2] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 22

فكانوا يمثلون 65٪ من مجموع سكانها سنة 1931 من بينهم 41٪ متجنسون بالجنسية الفرنسية.

إلا أنه على الرغم من عمليات الإبادة والنزوح الريفي المتزايد، فإن نسبة السكان بالأرياف ظلت مرتفعة: 81٪ يسكنون الأرياف مقابل 19٪ من الجزائريين يسكنون المدن.

وحتى سكان الأكواخ والأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى هم أصلا من أبناء الريف الذين ضاعت منهم أراضيهم الفلاحية. أما خلال حرب التحرير (1954-1962) فقد نزح نحو المدن حوالي 731.000 نسمة.

تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات

بعد أيام من سقوط الجزائر في يد قوات الاحتلال الفرنسية أنشأ الماريشال دي بورمون لجنة تتكون من جزائريين وموريسكيين ويهود يرأسها أحمد بوضربة تحمل إسم المجلس البلدي، إلا أنه لم يصدر أي قرار يحدد صلاحياتها.

أسندت لهذه اللجنة -المجلس البلدي- مهام الإعداد للحاجات الأكثر استعجالا، ومنح لها حق التصرف في ناتج الضريبة، واحتكار بيع الملح لمواجهة النفقات التي تحتاجها المدينة.

وفي 09 يناير 1831 صدر قرار ينص على تشكيل مجلس بلدي أهلي (Conseil municipal indigène) يتشكل من سبعة أعضاء مسلمين وعضوين يهوديين[1] إلا أن هذا المجلس الذي نشأ في ظروف خاصة تسودها الفوضى والاضطرابات لم يكن سوى مؤقتا، أنهيت مهامه بعد أن عين ملك فرنسا لجنة تتولى وظيفة ضابط الحالة المدنية تعويضا للمجلس البلدي الأهلي، وأمر باقتطاع أرصدة مالية من ميزانية الدولة تخصص لتسيير شؤون المدينة.

وفي سبتمبر 1834 قامت فرنسا بأول محاولة لها لإرساء قواعد إدارة بلدية في الجزائر، فأنشأت مجالس بلدية في كل من الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وضبطت مداخيلها ونفقاتها، إلاّ أن السلطة الفعلية للبلديات أسندت بالكامل لمراقب مالي.
وفي 02 أوت 1836 صدر قرار ينص على إدراج مداخيل بلديات الجزائر ونفقاتها ضمن الميزانية الاستعمارية (Budget colonial)

(1) M.P. DE MENERVILLE, op. cit, p 200

مرت إحدى عشرة سنة من دون أن يطرأ تغيير على التنظيم الإداري للبلديات، وفي عام 1848 بدأ النظام البلدي يشهد تطورا، حيث نشأت في 31 يناير 1848 ست بلديات كاملة الصلاحيات[1]، وفي 16 أوت 1848 أصدر الجنرال «كافينياك» (CAVAIGNAC) رئيس السلطة التنفيذية قرارا ينص على إنشاء بلديات كاملة الصلاحيات في الأقاليم الجزائرية.

وتطبيقا للقانون الفرنسي الصادر في 07 أفريل 1884 تحصلت البلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر على الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المالية، شأنها شأن البلديات في الوطن الأم – فرنسا–، ونظرا لقلة مداخيلها توسعت هذه البلديات على حساب أراضي الفلاحين الجزائريين المجاورة لها، واستفادت من الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين الذين لم تقدم لهم خدمة تذكر مقابل الأداء الضريبي، كما لم تمنح لهم فرصة لاختيار من ينوب عنهم في المجالس البلدية المنتخبة التي لم يتعد فيها عدد ممثليهم في جميع الحالات ستة نواب تعينهم إدارة الاحتلال، ويحرمون من حق الترشح كرؤساء للبلديات.

---

(1) البلديات كاملة الصلاحيات هي جماعات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية، ولها ميزانية و [illegible] مجلسا [illegible] منتخبا من قبل السكان، إلا أن هذا الطراز من البلديات وجد فقط في المناطق ذات الغالبية الأوروبية، وقد سكنت هذه البلديات الأوروبيين [illegible] 1870-1919.

وبناء على قرار صدر في 20 ماي 1868، ومرسوم 07 أفريل 1884، ثم مرسوم 06 فبراير 1919 الذي ينص في أحكامه على إسناد مسؤولية رئاسة البلديات كاملة الصلاحيات إلى معمرين فرنسيين، ووضع نائب خاص على رأس كل مركز استيطاني يكون فرنسيا، يتولى مهام ضابط الحالة المدنية، وضابط الشرطة القضائية في آن واحد، ويتكلف بضمان تنفيذ القوانين والتنظيمات، فإن جميع رؤساء ونواب البلديات كاملة الصلاحيات كانوا من أصل فرنسي، ولم يوجد من بينهم مطلقا ولا جزائري واحد، وحتى البلديات المختلطة كان يوجد على رأس كل منها نائب خاص من أصل فرنسي كما تدل على ذلك الوثائق الرسمية لحكومة الاحتلال الخاصة بالقوائم الاسمية لرؤساء ونواب البلديات كاملة الصلاحيات، ويكفينا في هذا الإطار الاستشهاد بنموذج عمالة وهران خلال عام 1919، حيث كان أوروبي على رأس كل واحدة من البلديات التسعين الكاملة الصلاحيات التي تتواجد على مستوى الدوائر الخمسة المؤلفة للعمالة (وهران: 40 بلدية كاملة الصلاحيات، سيدي بلعباس: 16 بلدية كاملة الصلاحيات، مستغانم: 20 بلدية كاملة الصلاحيات، سيدي بلعباس: 16 بلدية كاملة الصلاحيات، مستغانم: 20 بلدية كاملة

الصلاحيات، معسكر: 07 بلديات كاملة الصلاحيات، تلمسان:07 بلديات كاملة الصلاحيات)[1]

وللعلم فقد ظل الأوروبيون يستأثرون بمنصب رئيس البلدية كاملة الصلاحيات منذ نشأتها إلى غاية 1962، ونستدل على ذلك بنموذج بلدية معسكر التي نشأت في17 جوان1852 وتداول على رئاستها فيما بين 1852-1962 عشرة رؤساء بلدية هم على التوالي:

- م . لافاي : (M. Lafaye) (1854–1852)
- بيريز فريديريك : (Perez Fréderic) (1882–1870)
- ايزيدور كاباسو : (Isidor Cabassot)
- لويس مارتان : (Louis Martin) (1934–1917)
- كامي دالي : (Camille Dallée)
- جيمبارت : (gimbert)
- باسكال موزيلي : (Pascal Muselli) (1940–1934) (1942–1946)

(1) Préfecture d'Oran- Recueil des actes administratifs, année 1919, (maires et adjoints des communes de plein exercice: Etat des communes du département d'Oran. p p 35 – 39

- كرو : (Cros) (1942–1940)
- فرناند مالي : (Fernard malé) (1962–1946)
- انتوان الونسو : (Antoine Alonso) (1962)

أما المجلس البلدي فلن يتعدى فيه عدد النواب الجزائريين في البلديات الناشئة ستة أعضاء، وإليكم فيما يلي التشكيلة البشرية لمجلس بلدية معسكر كاملة الصلاحيات لسنة 1954 -كنموذج-

- مالي فرناند : (malé Fernard) رئيس البلدية
- دالي روني : (Dallée René) نائب
- زميرو جول : (Zmiro Jules) نائب
- طاهر أحمد : (Tahar Ahmed) نائب
- قلووي هنري : (Gluais Henri) نائب
- بيداي فرناند : (Pedaille Fernand) نائب خاص بسان هنري (الحسينية حاليا)
- فورنيل روني : (Fournil René) نائب خاص بسان هيبوليت (المامونية حاليا)

- شنيني عثمان : (Chenini Othmane) نائب
- كـــارتيران فرناند : (Carteran Fernand) نائب
- ســـالب مارسيل : (Selbe Marcel) نائب
- مولاسـردون مختار : (Moulasserdoun Mokhtar) نائب
- الـــويسي الطيب : (Elouissi Tayeb) نائب[1]

وقد وجد المعمرون في هذه المجالس البلدية ما يكفل لهم السيطرة ويصون مصالحهم ويرجح الكفة لصالحهم، وهكذا أصبح الجزائريون تحت رحمتهم.

وكثيرا ما كانت المراكز الاستيطانية التابعة للبلديات المختلطة تتحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وذلك في حالة توفرها على الشروط المطلوبة كالمرافق الإدارية اللازمة للبلدية، والعدد الكافي من السكان الأوروبيين بما يسمح بإنشاء مجلس

(1) Louis ABADI, Gilbert LEVERONE, Mascara de ma jeunesse, Barcelone, 2000, p 31

بلدي، والمصادر المالية الكافية لتسيير المصالح البلدية الضرورية، كما كان التركيز في هذه الشروط على ضرورة وفرة الأمن للمستوطنين الأوروبيين.

وفي واقع الأمر كان لا يشرع في بناء مركز استيطاني إلا بعد التأكد من أن الأهالي الجزائريين لا يكنون عداء للمستوطنين في المنطقة التي تقرر إنشاء مركز استيطاني جديد بها، أحرى تحويله إلى بلدية كاملة الصلاحيات.

وأثناء تفحص الملفات الخاصة بإنشاء المراكز الاستيطانية لاحظنا أن كل المراسلات بين رؤساء المكاتب العربية والسلطات الوصية كانت تتضمن فقرة عنوانها الأمن (Sécurité) تحتوي معلومات عن التصرفات والسلوكات العدائية للسكان تجاه الاحتلال، وعلاقاتهم بالمقاومة الشعبية وموقفهم منها، ومن العبارات المقروءة في هذه المراسلات: « Sentiment hostile à la domination, non hostile... »، ومن الأمثلة على ذلك:

«قرية زلامطة: لا يظهر عليها أي تصرف معادي للاحتلال»[1]

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 5L /25 (colonisation)

«قرية كاشرو: لم يتوقف سكانها عن الإدلاء بتعاطفهم مع فرنسا، بدليل وقوفهم إلى جانبها أثناء قمعها لثورة فليتة سنة 1864»[1].

«حتى يكون المستوطنون في مأمن من غارات الأهالي القادمين من الجنوب لابد من بناء مركز عين تاسلت الاستيطاني على الطريق الرابط بين قوندة وسعيدة»[2].

«وجود مركز ويزغت الاستيطاني بجوار الخط الحديدي يسهل التدخل في حالة وقوع اعتداء على المستوطنين... وبطبيعة الحال فإن علاقات طيبة تربط بين الكولون والأهالي، كما أنه لم تسجل ولا حالة سرقة أو نهب»[3].

وقد تأجلت الكثير من المشاريع الاستيطانية بسبب انعدام الأمن وصعوبة الاتصال بالمراكز الاستيطانية المجاورة.

وفيما بين 1871-1919 تحول عدد كبير من المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وضم إليها عدد من الدواوير، فتسببت هذه السياسة في تشاؤم المواطنين الجزائريين الذين عارضوا بشدة تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات، وأمام

(1) Ibid.
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 5L /25 (colonisation)
(3) Ibid.

هذا الموقف جمدت العملية فيما بين 1919-1945 وتعطلت نسبيا تسبب تخوف الأوروبيين الذين أصبحوا من المعارضين لعملية إلحاق الدواوير بالبلديات الكاملة الصلاحيات خشية رؤيتهم على رأس البلديات الجديدة مجلسا بلديا غالبيته مسلمة. هذا إلى جانب عوامل أخرى من بينها النتائج الديمغرافية للحرب العالمية الأولى والاحتجاجات الشديدة للجزائريين ضد عمليات نزع الأراضي ومصادرتها لأجل توسيع المراكز الاستيطانية وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات.

وخلال المدة من 1870 إلى 1895 أنشئت 153 بلدية كاملة الصلاحيات، كانت أصلا مراكز استيطانية وألحقت بها دواوير ضمانا للتوازن المالي[1]، منها في الجهة الغربية من البلاد 90 مركزا تحول إلى بلدية كاملة الصلاحيات[2] كما أشير إليه سابقا.

لم يكن من هدف لفرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات سوى تهيئة الجزائر وإعدادها للاندماج في الوطن الأم فرنسا، إلا ان هذه السياسة لم تؤت ثمارها، بحيث تكهن جميع الساسة والحكام الفرنسيون الذين

(1) Claude COLLOT. Les institutions de L'Algérie durant la période coloniale 1830-1962. Alger: O.P.U, 1987. P118
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton. 1M/60

تداولوا على السلطة في الجزائر بفشل مشروع الإدماج، ومن هؤلاء الساسة والحكام نذكر: "دي توكفيل" (DE TOCQUEVILLE) في 1847، والمارشال "ماكمهون" (DE MACMAHON) الحاكم العام للجزائر في تقريره يوم 23 أفريل 1868، والسناتور "بيهيك" (BEHIC) في تقريره إلى وزير الحربية عام 1869، و"جول فيري" (Jules FERRY) الحاكم العام للجزائر في 1892 وجونار –الحاكم العام للجزائر– في 1893، والمارشال ليوتي في جويلية 1907 أثناء توزيع الجوائز بثانوية وهران، و"جول كامبون" (Jules CAMBON) –الحاكم العام للجزائر– في خطاب له أمام مجلس الشيوخ وفي العديد من المناسبات حيث أكد «أنه من الخطإ الإعتقاد في دمج الجزائر في فرنسا أو تحويل أفراد شعبها إلى فرنسيين لأن هذا الشعب يؤمن إيمانا جازما بأن الحضارة العربية الإسلامية هي أرقى الحضارات، كما أن للجزائريين دينهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم».

ومن هؤلاء الحكام الوالي العام للجزائر "ليتو" (LUTAUD) في خطاب له يوم 03 فبراير 1914 أمام غرفة النواب، و"موريس فيوليت" (Maurice VIOLETTE) والحاكم العام الجنرال "فيقاند" (WEYGAND) في 24 جويلية 1942، و"جاك بارك" مدير الشؤون الإسلامية في تقرير له تحت رقم 1463 مؤرخ في 25

سبتمبر 1942 إلى الحاكم العام للجزائر، و"جورج سيردون" (Georges SURDON) رئيس غرفة بمحكمة الاستئناف بالجزائر عام 1946، و"ج لامبارت" (J.LAMBERT) –أستاذ بكلية الحقوق في جامعة الجزائر– في عام 1952.

لقد أثار هؤلاء جميعا الفروق الاجتماعية والتاريخية بين المجتمعين كما أثاروا عقبة الدين الإسلامي الذي يحول دون تحقيق المشروع الاستيطاني الإدماجي[1].

---

[1] لمعرفة تفاصيل أكثر عن تكهنات القادة الفرنسيين بفشل المشروع الاستيطاني الإدماجي الفرنسي في الجزائر، يراجع:
Supplément au bulletin politique de juillet 1954. «Opignon de quelques auteurs sur les méthodes administratives de la France en pays d'outre-mer et notament en Afrique du nordcitations relatives à L'Algérie- pp 1-15.

روجت سلطات الاحتلال الفرنسي لمشروعها الاستيطاني في الجزائر وأعطته هالة وغطاء اقتصاديا كبيرا، حيث اعتبرته إنجازا حضاريا يفتح في الجزائر آفاقا شاسعة بإمكانها تطوير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن المشروع الذي حقق مكتسبات استراتيجية للمستوطنين، قد أثر سلبا على المجتمع الجزائري، وأحدث أضرارا اقتصادية واجتماعية وبشرية تمثلت في اقتلاع الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وتهجيرهم منها، إضافة إلى شن حروب إبادية ضدهم، وبناء المراكز الاستيطانية وجلب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين إليها، مما أخل بالتوازن السكاني، ومنح المستوطنين حق الاستئثار بأخصب الأراضي الفلاحية واستنزاف ثروات البلاد وخيراتها السطحية والجوفية لصالحهم.

الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية

تمهيد

- أملاك الغائبين المتروكة.
- حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية.
- تعاطف الإدارة الاستعمارية مع الكولون والعملاء، والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي.

خاتمة

تمهيد

إن المطلع على العرائض والمذكرات الإحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة من 1830 إلى 1962 يكتشف بأن مسألة الأراضي الفلاحية هي التي استحوذت على محتوياتها.

ولعل الإلمام بهذه المحتويات يلقي أمامنا بعض الأضواء في محاولتنا لفهم جوهر الصراع الدائر بين الفلاحين الجزائريين من جهة والمعمرين الفرنسيين والأوروبيين من جهة أخرى طيلة هذه الفترة.

كما أن هذه المذكرات تعتبر سجلا أمينا لموقف الفلاحين الجزائريين من الكولون، ومن القياد وأصنافهم ممن استولوا على أراضيهم بأي شكل من الأشكال، وشاهدا حيًا على رفضهم لإجراءات الفرنسة، وتصدّيهم للمشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

تعرض المحتجون في مذكراتهم إلى تجاوزات موظفي الإدارة الاستعمارية والكولون والقياد؛ ومن خلال تاريخ إيداعها يتبيّن

للقارئ أن الفلاحين الجزائريين قد دخلوا في صراع مفتوح مع هذه الأطراف طيلة فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهي جميعها تتسم بالتشكي من حالة اليوس والشقاء الذي بلغهم من جراء تجريدهم من أراضيهم، وفيها حملوا ضمنيا وصراحة إدارة الاحتلال الفرنسي مسؤولية فقدانهم لأملاكهم وظلم الكولون والقياد لهم.

إلا أن هذه العرائض لم تحرك قيد أنملة شعور الإدارة الاستعمارية؛ فأجوبة وزير الداخلية، والحاكم العام للجزائر، وعامل العمالة، ومدير الأملاك العامة (الدومين) وحتّى المتصرف الإداري اتسمت بالجفاف والتجاهل الصريح لحقوق الفلاحين المغتصبة.

وما علينا سوى الاستشهاد بنماذج وعينات من هذه الرسائل الاحتجاجية التي تعكس بحق أحد أنماط المقاومة السلمية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

أملاك الغائبين المتروكة:

لقد نتج عن القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك البايلك، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، وكذلك أملاك الحبوس ردود فعل، وذلك وقد قدم القنصل الإنجليزي احتجاجات الجزائريين إلى

السيد «جيراردي» (GERARDI) مدير الأملاك العامة «الدومين» قائلا له «يجب عليكم استعادة أملاك مكة والمدينة – يقصد بها الأحباس – وكذا الأراضي المصادرة إلى أصحابها»[1]

وهنا يصعب تصديق المزاعم الفرنسية التي وردت في نص وثيقة الاستسلام التي وقع عليها كل من الداي حسين و «دي بورمون» في 05 جويلية 1830 في الجزائر العاصمة بأن فرنسا تنوي الحفاظ على «حرية أهل البلاد لاختلاف درجاتهم، ولدينهم وأملاكهم ومتاجرهم وصناعتهم،

لا أحد يتعدى عليهم، وحريمهم يحترم»[2] إلا أن القانون الذي أصدرته بعد ثلاثة أشهر من سقوط العاصمة الجزائرية في أيدي عساكرها يؤكد العكس تماما، فأملاك المؤسسات الدينية، وأملاك الذين نزحوا عن ديارهم قد وضعت بموجب هذا القانون رهن المصادرة والحجز.

ومعنى ذلك أن هذا القانون جاء ليعطي الاحتلال الفرنسي فرصة الاستيلاء على الأراضي الجزائرية بحجة أن أصحابها أو المسؤولين عليها متغيبون، وأن الفرنسيين هم أحق بحراستها والاحتفاظ بها

---

[1] Ibid

[2] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر: م.و.ك.ص، ص 68. نقلا عن المكتبة الوطنية باريس: RES.LK 8 1319

واستخدامها في أغراض التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعبارة أخرى جاء هذا القانون كخطوة أولى في إضفاء طابع الشرعية والصبغة القانونية على سيطرة فرنسا على أملاك الغائبين والاستيلاء عليها.

وعلى هذا الأساس احتج الجزائريون على هذا الإجراء التعسفي لدى الوسيط الإنجليزي لاعتباره يلحق أشد الضرر بمؤسسات الأحباس ومصالح المتغيبين.

وغني عن القول أن استيلاء فرنسا على أملاك البايلك وأملاك الأحباس والمتغيبين قد مكن حكومة الاحتلال من استخدامها لتسهيل استيطان المهاجرين إلى الجزائر من سائر أنحاء أوروبا.

كما احتج أهالي مدينة الجزائر لدى القائد الفرنسي "برتزان" وقدموا له عريضة يطالبونه فيها بإرجاع أملاك الأحباس التي استولى عليها "كلوزيل" عام 1830، إلا أنه لم يلبي طلبهم [1] وبصدور القرار المشيخي (22/04/1863) أخذت الشكوك والمخاوف تزداد حيال الفلاحين الجزائريين، وتنبهوا إلى خطورة هذا القرار وما سينجم عنه من تنافس حول تسويق الأراضي بعد

(1) أحمد حسن [illegible] "تاريخ الملكية العقارية لمدينة الجزائر بعد (1830-1871)" [illegible]، العدد 06، محرم 1423/ مارس 2002، ص 116

تفكيكها، وبدا لبعض الفلاحين الجزائريين ممن كانوا على اقتناع تام بأن الهدف من إجراءاته لم يكن سوى تسهيل عملية انتقال الممتلكات – الجزائرية – من أيديهم إلى أيدي الكولون، ومن ثمّ إلحاق الأذى بالفلاح بعد تجريده من ملكيته، إلا أن فلاحين آخرين تسابقوا على بيع أراضيهم للكولون الأوروبيين، ومن بين هؤلاء فلاحو قرية الصحاري الشراقة (بلدية جبل الناضور المختلطة، دائرة تيارت، عمالة مستغانم)، ولاسيما فلاحو قبيلة أولاد زيان الغرابة، والدحالسة، أولاد زيان الشراقة، وأولاد زودية، أولاد حدُّو، وأولاد بلحسن، وأولاد سيدي خالد، وأولاد عزيز، وأولاد خروبي، وأولاد عفيف، وأولاد بورنان، والشاوية، باستثناء قبيلة قنادزة، والكعابرة، والمرابطين الغرابة؛ وقد باع هؤلاء للكولون اثنان وثمانين قطعة أرضية تقدر مساحتها الإجمالية بأزيد من 23.118 هكتار يضاف إليها 224 هكتار تابعة لقبيلة الشاوية [1]

وأمام هذا الموقف راح أعيان قرية الصحاري يحتجون بشدة على التكتيك الاستعماري في استدراج الفلاحين البسطاء عن طريق القرار المشيخي وحملهم على بيع أراضيهم للكولون.

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 1 N/05 (Conservation des hypothèques de Mostaganem)

ولكن إدارة الاحتلال رغبة منها في كسب الفلاحين واستمالتهم، وحتى لا يعتبروا الاستيطان خطرا على مستقبلهم فإنها تملّصا من المواجهة، ومقارعة الحجة والصراع عوضت الأشخاص الذين اغتصبت أراضيهم، ومن هؤلاء مائة وثمانية وأربعون فلاحا في دائرة مستغانم بأولاد معالف، من بينهم خمسة فلاحين من قبيلة بوكامل[1].

وحتى أراضي البايلك التي استخدمها الأمير عبد القادر في تاقدمت – قرب تيارت – صادرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية على اعتبار أنها أراضي مخزنية وأدخلتها ضمن أراضي أملاك الغائبين المتروكة، إلى جانب ثلاثة قطع أرضية بقبيلة أولاد عوف – قرب سعيدة – كانت تحت تصرفه[2].

ومع أن سلطات الاحتلال الفرنسي قد وضعت نفسها حارسا على أملاك الجزائريين المهاجرين إلى حين عودتهم إليها مطالبين باستردادها، إلا أن برقية 12 ماي1866 نصت على عدم رفع الحجز (main levée) على هذه الممتلكات، وتساءلت فيما يجب اعتبارها أملاكا تابعة للبايلك أو أملاكا خاصة؛ وللعلم فإن هذه الأراضي

[1] C.A.O.M. G.G.A Carton 1 N/05 (Etats des partages, transactions et compensations non encore regularisées) (réclamation de la djemâa des Ouled Maalef).

[2] C.A.O.M. G.G.A Carton 1 N/04 (séquestre: Alger le 12/05/1966)

استخدمها الأمير عبد القادر في أغراض اجتماعية وعسكرية، حيث أقام بها مجمعا سكنيا (الزمالة) ومخيما عسكريا.

منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر، الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير عبد القادر في قبيلة أولاد عوف إلى محمد بن برجي[1]. إلا أن أحد أهالي أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي التي يعتقد أنها مخزنية على أنها ملكا خاصا جرّدته منه سلطات الاستعمار، وأنه ينتظر أن تجري عليها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي حتى يعوض بدلها أرضا أخرى، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده السلطات الرسمية.

ردت سلطات الاستعمار على هذا التشكي بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت لمحمد بن برجي هذه الأراضي خطأ لاعتقادها أنها أرضا مخزنية ليس من حق أحد المطالبة بها[2].

وفي إقليم سيدي بلعباس اصطدم المشروع الاستيطاني الفرنسي بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين.

إن قبيلة الحازج التي تبلغ مساحة أراضيها الفلاحية 18.306 هكتارا لم تبق منها فرنسا لهذه القبيلة سوى 4.846 هكتارا بصفتها

[1] Ibid

[2] Ibid

اراضي ملك، اما باقي المساحات فقد تعرضت للحجز والمصادرة بناء على القرار الإمبراطوري الصادر في 25 أبريل1866، بحيث أصبح متوسط المساحة الأرضية للشخص الواحد من أبناء هذه القبيلة لا يتعدى أربع هكتارات.

ومع أن التقرير الذي وجهه الماريشال «راندون» وزير الحربية إلى الامبراطور الفرنسي ويذكر فيه أن قبيلة الحازج لها مساحات أرضية فلاحية تقدر بـ 45.000 هكتار، وأن القسم الأكبر من أراضيها قد تم حجزه بعد هجرة معظم اهلها إلى المغرب سنة 1845 وذلك لاعتباره أرضا مهملة، كما أن عددا كبيرا من فلاحي هذه القبيلة قد قتلوا في المعارك أو هلكوا جراء الفقر، مشيرا في آخر تقريره أن القبائل المجاورة لسيدي بلعباس – من دون ذكر أسمائها – والتي تقدمت بعرائض احتجاجية بسيطة قد تم تعويضها أخويا [1].

يفهم من قول راندون أن جميع الذين غادروا أراضيهم وهجروها أو قتلوا في المعارك، او هلكوا من الجوع والفقر قد تسقط حقوقهم المشروعة في أراضيهم وحتى حقوق ورثتهم لتفتح بذلك شهية الكولون لتوسيع ملكياتهم بذريعة غياب أصحابها.

---

(1) M.P. DE MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algerienne 2.V.1860-1866. Alger-Paris 1877. p 240.

إلا أنه إزاء رفض الأهالي والفلاحين الصغار لعملية مصادرة وحجز أملاك الغائبين وتوزيعها على المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين لجأت سلطات الاحتلال إلى تعويضهم تحاشيا للصدام والتخفيف من حدة الصراع كما جاء في آخر التقرير.

أما عبارة «قد تم تعويضهم أخويا» فنشعر من خلالها أن راندون قد فتر حماس الفلاحين واستنبط الأعذار بتعويضهم، وفي كلمة «أخويا» أكثر من دلالة على أن الفلاحين الجزائريين قد اقتنعوا بالتنازل عن أراضيهم المغتصبة للاستعمار بكل طيبة خاطر وسط المغريات بالتعويض وإطلاق التطمينات الكاذبة. وذلك هو التكتيك الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر مع الفلاحين ليهدئ من غليانهم حيث نراه يعتمد الرقة واللطف واللين في الأسلوب إلى جانب التمسك بالشدة والحرص والثبات ومقارعة الحجة بالحجة.

ويضيف التقرير بأن ممثلي دوار أولاد رياح والعشائية ومهديد قد احتجوا لدى سلطات الاحتلال على طريقة التقسيم

التي تعرضت لها أراضيهم في أعقاب صدور القرار المشيخي (22/ 04/ 1863)[1]

حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية

في حقيقة الأمر فإن الاحتجاجات التي رفعتها القبائل ضد الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي لا يمكن حصرها بالنظر لكثرتها.

وإثر تحديد أراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتار فإنّ قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف وادي يلل والتي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1.200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الاستيطاني، رفعت ثمانية قبائل احتجاجات خاصة إلى سلطات الاحتلال، إلا أن هذه الاحتجاجات لم ينضم إليها جميع الفلاحين.

ومن الأمور المؤسفة أننا وجدنا رسالة موجهة إلى نابليون الثالث مذيلة بأسماء وتوقيعات قياد وأغوات وباش اغاوات من الأقاليم الثلاثة

[1] قسم القرار المشيخي 1863/04/22 أراضي قبيلة الحـازج إلـى خمسة دواوير هي على التوالي:

1-أولاد رباح (946 نسمة، و4.158 هكتار)، 2- حمامشة:(739 نسمة، 2.668 هـ)، 3- عشاشية: (534 نسمة و1.753 هكتار)، 4- أولاد عازي: (547 نسمة، 3.820 هكتار)، 5-سهيد: (861 نسمة و5905 هـ) - M.P. DE MENERVILLE: op. cit.p 241

للجزائر يمجدون فيها فرنسا ويشيدون بفضلها، ويعرضون عليها أموالهم ودماءهم فداء من أجل الدفاع عنها.

ولا حاجة لنا للمزيد من الأدلة غير إحالة القارئ لمراجعة هذه الرسالة لمعرفة ولاء وحب هؤلاء لفرنسا التي صانت حقوقهم وأبقت لهم على امتيازاتهم[1]

[1] إليكم فيما يلي مقتطفا من نص هذه الرسالة، وأسماء الموقعين عليها:

« Nous chefs indigènes que vous avez comblés de bienfaits… nous demandons à votre majesté qu'à l'exemple des Français il nous soit permis de mettre nos biens et nos personnes à votre disposition … Vous nous avez abandonné la propriété de nos terres, vous nous avez conservé nos croyances religieuses et garanti notre honneur, nous devons notre aide à la France. Ont signé:
Mohamed – Bel Hadj Ahmed et Mokrani, Bachagha de medjana.
El Hadj – Ahmed – Bouakkaz – Ben Achour
Mohamed – Sghir Bengana, Caïd de Biskra.
Slimane – Ben – Siam agha honoraire de Miliana.
Saïd Boudaoud Caïd du Hodna
Belgacem – Bel- Lahreuch, bachagha de Djelfa.
Mohamed Saïd Ben-Ali Cherif, bachagha d'Akbou
Ahmed Bey- ben Chikh – Messoud, Caïd des Amer Dahra (Setif).
Ahmed – bey Gadi, Caïd Batna.
Douadi Ben-Keskes, Caïd des Amer- guebala (Setif).
Sghir- Bel – Larouasi, Caïd des regha – guebala (Setif).
Abderahmane – Benguendouz el- Mokrani, Caïd Ain-Turk.
Ben- Yahia – ben Aissa, bacahgha du Titerry.
Ali ben Mohindine, agha des Beni- Selimane (Mitidja).
Kaddour Ben –el Mokhfi, agha des Bordjia.
Boualem Ben – Cherifa, bachagha du Djendel (Miliana).
Ahmed Boumezrag el-mokrani, Caïd de l'ouenougha.
Saïd – Ben Abid Caïd du sahel – el- guebli ((Setif)
Ahmed ben – Zidane, Caïd de guergour (Setif).
Ahmed – Boulakhas – Bengana, Ca'd des gheraba»
Louis RINN, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger 1891, pp 80 – 81

وعلى أية حال فإن ما عبّر عنه هؤلاء في رسائلهم بشأن إحسان فرنسا إلى الجزائريين وإبقائها على ممتلكاتهم الأرضية ومحافظتها على شرفهم لا يتطابق مطلقا مع الواقع.

يحدث هذا في الوقت الذي تعالت فيه أصوات الفلاحين بالتشكي والاستنكار على اغتصاب فرنسا للأراضي الجزائرية.

والأغرب من ذلك أن بعض الموقعين على هذه الرسالة سيتحول إلى عدو لدود لفرنسا بعد تعرض أراضيه للحجز والمصادرة من أمثال محمد ابن الحاج أحمد المقراني باشاغا مجانة، وسعيد بن بوداود قايد الحضنة، وأحمد باي ابن شيخ مسعود قايد عامر بالظهرة، والصغير ابن العروسي قايد ريغة القبالة، وعبد الرحمن بن قندوز المقراني، وأحمد بومزراق المقراني.

ولم يكن الصراع حول ملكية الأرض قائما في أساسه بين الجزائريين والكولون بل أيضا فيما بين المعمرين الذين كانوا لا يتورعون عن تحويل ممتلكات أرضية بطرق لا شرعية لصالحهم كما تدل على ذلك رسالة التشكي التي تقدم بها جماعة من المعمرين في سيدي بلعباس إلى الحاكم العام للجزائر ضد المعمر «بلينز» (BLENZE) الذي استولى على أراضي فلاحية يدّعون بأنه

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/01 (réclamation, Oran le 08/06/1872)

والجدير بالملاحظة فإن معظم النزاعات بين الجزائريين حسب ما دلتنا عليه وثائق الأرشيف كانت حول ملكية الأرض[1] كما أن المراسلات الإدارية بين المتصرف الإداري ونائب عامل العمالة أو حتى الموجهة إلى عامل العمالة أو الوالي العام للجزائر بشأن الاحتجاجات حول ملكية الأرض كانت تحمل إشارة كتابية «هام» أي أن موضوع الرسالة جدير بالاهتمام، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بنزاع حول ملكية الأرض بين طرفين أحدهما موالي للاستعمار (كولون، آغا، قايد، مجند في جيش الاحتلال...) وآخر معارض، حتى يكون محل رعاية واهتمام من قبل الإدارة الاستعمارية التي كانت تنحاز للمتعاملين معها كما هو الحال مع الرسالة التي تقدم بها المدعو عبد المؤمن عبد القادر– الذي كان يعمل تحت

العلم الفرنسي– ضد جلول الصادق وحمدان عبد المؤمن اللذان كان يستغلان أرضه وأرض إخوته أثناء غيابه[2]

أما الذين لم يكونوا في خدمة الاستعمار، فغالبا ما كانت تردّ إليهم رسائلهم بحجة أنها أرسلت بدون طابع بريدي (الدمغة) وذلك تذرعا بقانون 13 برومير السنة السابعة، الذي أعيد العمل

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/08 (réclamation, Oran le 27/10/1930)
(2) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/01 (réclamation)

به وفق منشور وزارة الداخلية الفرنسية الصادر في 06أفريل1886 والذي ينص على أن الرسائل الموجهة إلى المؤسسات الإدارية يجب أن تكون مدموغة ومكتوبة على أوراق مطبوعة [1]

إن سوء تطبيق الإجراءات التنفيذية من قبل اللجان المكلفة بالتحقيق في الأراضي وفحصها وتعيين حدودها، إلى جانب عدم وجود نظام موحد لتحديد أراضي العرش وأراضي الملك دفع الفلاحين الجزائريين خلال عام 1873 إلى رفع احتجاجات إلى سلطات الاحتلال عن طريق الجماعات يشتكون فيها من عمل اللجان التي فصلت عند التحقيق في الأراضي دون إدراك ولا تمييز، حيث أنت إلى تحويل أملاك خاصة إلى أملاك عمومية (بلدية)، واعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية (Jachère annuelle) شاغرة وأدرجتها ضمن الأراضي الجرداء والخصوية غير المزروعة، وضمتها إلى قطاع أملاك الدولة [2]

لم يعترف الفلاحون الجزائريون بسندات الملكية التي سلمت لهم، وبعضهم لم يسحبها من مصلحة الأملاك. وقد قدر أحد المحافظين المحققين عدد السندات التي لم يسحبها أصحابها بـ

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N:08 (le préfet du département d'Oran à M^r le maire de Mascara le 01/03/1917).

(2) Charles-Robert AGERON. Les Algériens musulmans et la France T1, Paris P.U.F. 1968, p 07

25.000 عقد من بين 244.830 عقد مسجل (10٪)، كما أن البعض الآخر أتلف هذه السندات أو ردمها في التراب [1]

وكثيرا ما غذت التصرفات الطائشة للمحافظين المحققين عملية الصراع بين المعمرين والفلاحين الجزائريين وزادت من حدته، لأن نتائج هذه التحقيقات عرضت الفلاح الجزائري إلى خسارة أرضه – وهي أعز ما يملك

وإن كانت فرنسا قد تصورت أنها بإجراءاتها العقابية المتمثلة في مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين بمقتضى قرار27 جوان1871 الذي نص على حجز جميع أراضي القبائل التي ساندت المقراني في ثورته ضدها [2] ستضعف الفلاحين الجزائريين، فعلى العكس من ذلك، فإن عمليات المصادرة الجماعية قد عمقت ارتباط الفلاحين بأرضهم وتصميمهم على استرجاعها ونبهتهم إلى خطورة هذه الإجراءات العقابية وطبيعتها العدوانية المنافية للتعايش السلمي مع المعمرين، وهذا يعني أن القرارات الخاصة بمصادرة أراضي الثوار على المدى القريب أو البعيد ستنقلب على الذين استنوها، وستؤدي إلى عكس ما كان

(1) Ibid, p 97

(2) C.A.O.M. G.G.A Carton 2 H/81

منظراً منها، وهذا هو الاستنتاج الذي يمكن أن يخرج به المرء من تتبعه للتطورات التي أعقبت قرارات المصادرة والحجز الجماعي.

إن تفاعل الفلاحين الجزائريين مع الأرض كجسم واحد وتمسكهم بها، سيؤدي بفرنسا الاستعمارية إلى الفشل في مشروعها الرامي إلى انتزاعهم منها.

ففي 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأسوية بحيث لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين، ويناشدونه التدخل حتى يُسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية، وأبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها؛ كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر بـ 2.570 هكتار تمت مصادرتها[1] إلا أن سلطات الاستعمار وقفت عقبة كؤودا في سبيل حل مصائب الفلاحين، وأخضعت جميع المذكرات الاحتجاجية لما كانت تسميه بالقانون العام (la loi commune)، وإليكم فيما يلي جدولا بأسماء بعض الأشخاص والقبائل التي وجهت رسائل إلى الحاكم العام للجزائر سنة 1873

(1) Ibid.

تطلب منه شراء الأراضي التي تم لإدارة الاحتلال أن صادرتها منهم.

الشخص- الدوار – القبيلة	المساحة المطالب بها	تاريخ الاحتجاج	قرار المصادرة	المرجع	الملاحظة
دوار زموري	5.349 هكتار	/01/08 1873			طلبات مرفوضة
جماعة قرية تاورة	2.570 هكتار	/01/12 1873	/06/27 1871	Bull off n° 368	
ضواحي دلس	1.301 هكتار	/01/12 1873	/09/14 1871	Bull off n° 375	
أولاد سمير			/08/12 1871	Bull off n° 371	
الحاج أحمد محي الدين		/08/03 1873			
بلعيد بورلس		؟/08 1873/	/06/27 1871	Bull off n° 368	

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 H/81

وبالنظر لضخامة الملف الخاص بمصادرة الأراضي الزراعية للفترة من 1871 إلى 1875، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن المطلع عليه قد ينبهر لما ارتكبه الاستعمار الفرنسي من ظلم في حق الفلاحين الجزائريين بانتزاعه منهم أعز ما يملكون؛ كما أنه لم يسمع لاستغاثاتهم وصراخاتهم، ولم ينظر إليهم ولا مرة واحدة بعين العطف والرحمة.

إن رد الإدارة الاستعمارية على جميع العرائض والطلبات الخاصة بشراء الأراضي التي تمت مصادرتها كان سلبيا[1].

ويبدو من خلال الجدول أعلاه أن الفلاحين الجزائريين لم يفلحوا في استعادة أراضيهم باعتماد وسيلة العرائض والمذكرات الاحتجاجية، والطلبات الكتابية الجماعية أو الفردية خلال الفترة من 1871 حتى 1875.

لعل سبب امتناع إدارة الاحتلال عن بيع الأراضي الجزائريين يعود إلى محاولة الحكومة الفرنسية الوفاء بوعودها التي قطعتها على سكان الألزاس واللورين منذ شهر مارس 1870 بمنحهم مائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة[2] بل وأكثر من

---

[1] يراجع الملف المشار إليه في : C.A.O.M. Carton 2 H/81

[2] شارل روبرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج 1982، ص 86

ذلك تراها فيما بين 1904 و1927 وزعت على المهاجرين الأوروبيين 237.000 هكتار من أجود الأراضي مع منح مالية

مقابل التزامهم إن اضطروا إلى بيع تلك الأراضي فلن يبيعوها إلا لمستعمر ليس إلا، ولا تباع لمسلم أبدا[1]

وفي بعض الجهات من الوطن تظاهرت إدارة الاحتلال بالاهتمام بقضايا الفلاحين الجزائريين، حيث أرشد ضباط المكاتب العربية الفلاحين المبعدين من أراضيهم والمجمعين في أراضي جبلية غير صالحة للزراعة برفع شكاويهم واحتجاجاتهم إلى عامل العمالة.

وبناء على ذلك بعث فلاحو «تروا مارابو» (سيدي بن عدة حاليا)، وفلاحو «غيار» (عين الطلبة حاليا) بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي1877[2]، إلا أن سلطات الاحتلال اكتفت في الرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضون عنها بأراضي أخرى، لكن الفلاحين رفضوا بإصرار

---

[2] محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد الأول، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1978، ص 292 –عن أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، الجزائر 1956، ص99

[1] Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris, édition du seuil, 1963, p 128

وعناد قبول هذا العرض، مما يؤكد بشكل قطعي رفضهم للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر وتشبثهم بأرضهم.

وفي هذا الشأن يقول المتصرف الإداري لبلدية معسكر المختلطة في تقريره الموجه إلى عامل عمالة وهران: "إن احتجاجات أولاد بوحنيفية وأولاد سليمان تعود إلى سنة 1867، وإني أوليت اهتماما شخصيا بقضيتهم، وكررت محاولة تهدئة غضبهم أربع مرات متتالية حيث قدموا رفقة جيرانهم أولاد بوهادي وتجمعوا عند باب المكتب، بعضهم يحمل محراثه الخشبي، والبعض الآخر يحمل حبلا من الحلفاء على رقبته أو في يده يطلبون من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي وحجزها، والعدول عن حشد السكان (Cantonnement)"[1]

وهنا يقف المتتبع لتصرفات الفلاحين وردود فعلهم من عملية المصادرة والحجز على أنهم عازمون وبدون خوف ولا تردد على استرجاع أراضيهم.

وقد طالعتنا بعض الكتابات أن هناك قبائل لم ترفع احتجاجات ضد فرنسة الأراضي من بينها في الجهة الغربية من الوطن قبائل الدواير، والزمالة، وقسم من البرجية من الذين

(1) Ibid. p 129

سبق لهم أن تعاملوا مع الأتراك ثم انحازوا إلى الفرنسيين ولم تمسهم عمليات الحجز، وأكثر من ذلك، فإن هذه القبائل قد اغتنمت فرصة تحالفها مع الفرنسيين، فوسعت ممتلكاتها الأرضية على حساب ممتلكات صغار الفلاحين.

وكثيرا ما حدث لسلطات الاحتلال أن عوضت الفلاحين بأراضي أخرى مقابل أراضيهم التي انتزعت منهم بحجة المنفعة العامة، وسلمتهم عقودا تثبت أحقيتهم في ملكيتها، إلا أنها بعد مرور سنوات ألغت اعترافها بصلاحية هذه العقود وفسختها، ومما يثبت ذلك العثور على عرائض جماعية وفردية تؤكد هذه الحالة، منها عريضة احتجاجية تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيها أن السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضها عن أراضي تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها[1] وعريضة فردية تقدم بها المدعو زنين عبد الرحيم ولد محمد من دوار سجرارة التابع لقبيلة أولاد بوعلام يحتج فيها لدى المتصرف الإداري لبلدية معسكر حول الأراضي التي منحت له بوادي المالح، وذلك منذ

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/07. (réclamation en date du 02-05-1899

عشرين سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويضا عن أرضه التي صودرت منه في إطار توسيع مركز عين فارس الاستيطاني[1] إلا أننا نتساءل عن سبب طردهم من هذه الأراضي التي منحت لهم كتعويض عن أراضيهم التي انتزعت منهم، وما هي الأسس القانونية التي استندت إليها إدارة الاحتلال لإبطال حقهم فيها. وإن كان المالك لأرضه لا يحق له الاحتفاظ بها إلا متى قدم إثباتات تؤكد تصرفه فيها، فإن هؤلاء أكدوا في مذكراتهم الاحتجاجية بأن لديهم الأدلة الثبوتية على تصرفهم فيها منذ عشرين سنة، ومع هذا أسقطت فرنسا حقهم فيها وأخرجتهم منها.

إن عدم رد سلطات الاحتلال الفرنسي على شكاوي هؤلاء الفلاحين يعتبر نفيا لسيادتهم عليها وعلى امتلاكهم إياها، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية بهذا الأسلوب أنها تجاهلت مكاتبات الأهالي حول ملكية الأراضي لاعتبارها نشاطا معاديا للحضور الفرنسي في الجزائر، يجب التصدي له.

وإن كان للسلطات الاستعمارية مواقف سلبية حيال مطالب الأهالي؛ فعلى العكس من ذلك، فإن العرائض والمذكرات الاحتجاجية

(1) Ibid. (réclamation en date du 28/07/1899)

التي كان الكولون يرفعونها إلى إدارة الاحتلال كانت تحظى بالاستجابة السريعة، ومن الأمثلة على ذلك أنه على الرغم من اعتراض المتصرف الإداري لبلدية معسكر المختلطة على طلب الكولون القاطنين بمركز ماوسة الاستيطاني لاقتطاع جزء من الأراضي التابعة لأملاك البلدية لإنشاء بساتين تلحق بالمدرسة وبالمعبد (presbytère)[1] إلا أن الحاكم العام للجزائر رد على العريضة التي وقع عليها ثمانية من الكولون بالرضى والقبول، فشجعهم ذلك على بناء كنيسة[2].

وبمقتضى مرسوم 11 جويلية 1858، والمادة الثانية من مرسوم 08 سبتمبر1859 صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها مائة وستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسة الاستيطاني الذي بدأت أعمال توسيعه في 1876 تلبية لرغبة الكولون[3].

فهذان النموذجان يكفيان سندا بأن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر -والتي كانت تتغنى بحقوق الإنسان والمواطن-

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/13 (réclamation en date du 21/07/1890)
(2) Ibid.(Pétition des habitants réclamants la construction d'une Eglise à Mascara en date24/04/1893
(3) Ibid. (Suplement au courrier de Mostaganem Expropriation terrain nécessaire à la création du centre de colonisation à Mascara du 18/06/1876) Voir aussi Moubacher du mardi 19/09/1876

لم يكن يهمها ما سيلحق بالأهالي من غبن بعد طردهم من أراضيهم.

ومهما كانت الحجج والذرائع التي ظلت تستند إليها فرنسا طيلة سبعين سنة من احتلالها للجزائر (1830–1900) لتبرير اعتداءاتها على الأهالي، فإنها لا تبرئها على ما اقترفته من ظلم وعدوان واغتصاب في حق الجزائريين.

تعاطف الإدارة الاستعمارية مع الكولون والعملاء، والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي

إن الذين ساقتهم ظروف الاحتلال للهجرة إلى الخارج وقدّرت عليهم الإقامة في ديار الغربة لم يقطعوا الصلة مع الجزائر وظلت تشدهم إليها تلك الأراضي التي تركوها وراءهم ولم ينفصلوا عنها في انتظار العودة.

فمن دمشق كتب الأمير عبد القادر رسالة مؤرخة بـ 11 مارس 1880 الموافق لـ 29 ربيع الأول 1297 إلى محافظ الغابات لسيدي بلعباس يطلب منه إعادة الأراضي المسماة «بلاد الجنة» الواقعة في قبيلة أولاد سليمان التابعة لبلدية سفيزف (Mercier Lacombe) إلى أصحابها الشرعيين، وهم المدعو الحاج قادة ولد الشيخ المقيم بدمشق، وأخواه الحاج محمد والحاج العربي، وأبناء

عمهم المعروفون باسم أولاد بوحماد القاطنون بقبيلة أولاد سليمان؛ ويذكّر فيها محافظ الغابات بأن هذه الأراضي قد ضمتها السلطات الاستعمارية إلى الأملاك الغابية مع أنها ممتلكات خاصة ورثها أصحابها من آبائهم وأجدادهم، وكانوا يستغلونها منذ عهد الباي محمد بن عثمان الكبير

إلى يوم جردتهم الإدارة الاستعمارية منها. وفي الأخير يأمل الأمير عبد القادر في أن يكون محافظ الغابات من ذوي العدل والإنصاف، ويعيد الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الذين هم في حاجة ماسة إليها[1].

والذي يهمنا في هذه الرسالة هو تمسك الجزائريين بأراضيهم وارتباطهم بها رغم وجودهم بأرض المهجر، وعدم فقدانهم الأمل في استعادتها؛ وتقربهم من الأمير عبد القادر ليتوسط لهم في ذلك لهو دليل قاطع يؤكد هذه الرغبة، إلا أننا لا ندري إن قدرت إدارة الاحتلال للأمير عبد القادر وساطته أم لا.

---

[1] أرشيف خاص. عائلة حدبي عبد العزيز بسفيزف. ونص الرسالة مكتوب باللغة الفرنسية ومذيل بختم الأمير عبد القادر، وبإمضاء عبد القادر الحسني

وفي عام 1882 رفع سكان قرية بني تالة التابعة لبلدية معسكر المختلطة مذكرة إلى المتصرف الإداري ضمنوها مطلب تعويض فرنسا لأراضيهم التي اغتصبت منهم عام 1842 بسبب مساندتهم للأمير عبد القادر في حربه ضد الاستعمار الفرنسي، وأيضا بسبب جودة أراضيهم، إلا أن المتصرف الإداري إدّعى جوابه على مذكرتهم بأن الأراضي التي استبقتها لهم إدارة احتلال قد باعوها بمحض إرادتهم إلى الخواص، وأنهم مازالوا مستمرين في عملية بيع أراضيهم، وبلغتهم بأن البلدية لم يبق لها من الأراضي سوى مساحة عشرين هكتار بدوار بوحنيفية، وعلى هذا الأساس رفض ادعاءهم في الأرض التي يطالبون بتعويضها[1]

وكثيرا ما منحت للفلاحين الجزائريين تعويضات عينية أي أراضي فلاحية مقابل أراضيهم التي صودرت منهم، إلا أنه تبين فيما بعد أنها أراضي غير قابلة للتقسيم وتقع ضمن ممتلكات لعائلات أجنبية كما هو الشأن مع المدعو الحبيب بلعربي بن ويس الساكن بدوار عين فكان، والذي رد الحاكم العام للجزائر على رسالته بأن طلبه سيؤخذ بعين الاعتبار[2] ومخافة انتشار العمليات

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25.
(2) Le Réveil de Mascara du Dimanche 01/02/1891.

الاحتجاجية أسرعت الإدارة الاستعمارية إلى تسوية ستة وأربعين حالة عن طريق التعويض المالي[1]

وللإشارة فإن الاحتجاجات حول ملكية الأرض لم يكن مصدرها دائما جزائريا، فالكولون هم الآخرون تقدموا بمذكرات يرفضون فيها ربط منح الأراضي للكولون بشرط الزواج، ففي قرية عين افكان تقدم عدد من المهاجرين الأوروبيين ممن لا يتوفر فيهم شرط الزواج برسائل إلى الحاكم العام للجزائر يناشدونه فيها بالعدول عن هذا الشرط، وقبول الأمر الواقع[2]

رد الحاكم العام للجزائر على توسلهم إليه بتكليف المتصرف الإداري تشكيل ثلاث مجموعات من الكولون غير المتزوجين، على أن تتألف كل من المجموعة الأولى والثانية من معمرين اثنين، بينما تتألف المجموعة الثالثة من ثلاثة معمرين[3] وقد شجع هذا الإجراء توافد مهاجرين أوروبيين جدد على مركز عين افكان الاستيطاني، استفادوا جميعا من قطع أرضية فلاحية[4] هجر معظمهم من إقليمي الألزاس واللورين، حيث نزلت في عام 1873 بعين افكان عائلات فرنسية قادمة من

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2 M/08 (02-04-1892)
(2) Ibid. (15-01-1873).
(3) Ibid.(constitution de 03 groupes de célibataires (12-02-1873).
(4) Ibid.(renvoie de demandes d'attribution de terre (02-12-1873).

الألزاس واللورين، منها ست عائلات تتكون من اثنين وثلاثين شخصا(1).

أما المقال الذي نشرته جريدة (Le Moniteur de l'Algérie) يوم الأربعاء 16 جويلية 1873 فقد حث الوافدين من الألزاس واللورين بالاستقرار في عين افكان والبقاء بها، وذلك ردا على إشاعات مفادها أن النازلين بعين افكان يعتزمون الهجرة إلى كندا بحجة أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تف بالتزاماتها ووعودها بمنحهم الأراضي اللازمة والكافية(2) لكن الكولون المقيمين بعين افكان نددوا بهذا المقال وبعثوا بمذكرة جماعية ضمنوها أسماءهم، يعتزمون فيها بالبقاء في عين افكان(3) وأمام موقفهم هذا، أصر الحاكم العام للجزائر إلا أن تتنازل الدولة عن 547.18 هكتار لسبعة وعشرين عائلة متكونة من مائتي وثمانية شخص نزلت بعين افكان عام 1882(4).

وتتمثل الحقيقة التي يمكن استخلاصها من نموذج احتجاجات الكولون في الرد الإيجابي والسريع من قبل إدارة الاحتلال على مطالبهم، في حين نرى على العكس من ذلك تماطل وتمادي في الإجابة

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2 M/08 .
(2) Ibid. (moniteur de l'Algérie du Mercredi 16/07/1873
(3) Ibid
(4) Ibid

على احتجاجات الفلاحين الجزائريين إلا في حالة الخوف من حدوث حركات عصيانية، نجدها تعرض عليهم وعودا بالتعويض المالي والعيني، معربة عن أمانيها وعن رأيها في عدم تضييع حقوقهم.

أما إذا كان النزاع حول ملكية أرضية بين خصمين جزائريين حول من له الأحقية على الآخر في امتلاكها، فإن إدارة الاحتلال كانت تقضي النزاع بينهما باستخلاص الملكية منهما وعرضها على البيع بالمزاد العلني، وتقسم ثمن بيعها بين المتخاصمين، وبهذا الشكل يضيع حق كل منهما في ملكية الأرض التي كانت في الغالب تنتقل إلى أحد الكولون، وعن هذا النموذج اخترنا مثالا نستدل به على ذلك.

ففي عشيرة أولاد سيدي الهاشمي بدوار الزاوية (بلدية ماوسة– دائرة معسكر) تقدم المدعو الحبيب بن الطيب بعريضة بواسطة المحامي بولان صوريل (Paulin SAUREL) ضد ثلاثة فلاحين من نفس العشيرة يدّعي فيها أنه يشترك معهم في امتلاك أرض غير قابلة للتقسيم، إلا أن أحدهم تجرأ على بيع هذه الملكية الأرضية الجماعية بأكملها إلى المدعو سعيد

ولد سي عبد القادر بن أحمد وفق عقد مسجل لدى الموثق "بن شاريل" (BENCHARELLE) بتاريخ 27 مارس1883 بمبلغ مالي قدره 625 فرنكا -مدفوعة نقدا-، ولما تم البيع على حساب

حقوق المدعي -الطيب بن الحبيب- وفي غيابه، فإن هذا الأخير عارض البيع وطالب بفسخ العقد وبطلانه. ولهذه الأسباب تم فسخ العقد وبطلان البيع وفق المادة 815 من القانون المدني، والتي تمنع التصرف في أملاك القبيلة الغير قابلة للتقسيم.

وإنهاء للصراع تقرر بيع قطعة الأرض الجماعية المتنازع عليها بالمزاد العلني -آخر مزايد له الحق في امتلاكها- على أن يقسم مبلغ شراءها فيما بين الورثة، وفي 18 مارس1885 نطقت المحكمة ببطلان البيع الذي تم أمام الموثق «بن شاريل»، وعرضت الملكية الأرضية الجماعية على البيع بالمزاد العلني بمبلغ مالي أولي قدره مائة فرنك [1]

لا تهمنا حيثيات الحكم في هذا المثال بقدر ما تهمنا نتائجه المتمثلة في فقدان الفلاحين الجزائريين لأراضيهم بهذه الطريقة وإسقاطهم بمثل هذا السلوك لحقوقهم المشروعة فيها.

ونبقى دائما في حاجة إلى ضرب المزيد من الأمثلة لإبراز رفض الجزائريين التنازل عن ممتلكاتهم الأرضية.

---

(1) Etude de Mr Paulin SAUREL, avocat défenseur 1885 . Cahier des charges . Vente sur licitation. Pour el Habib Bentayeb contre Mr Said Ould A.E.K. Ben Ahmed et autres.
Enregistré à Mascara le 17/12/1885

ففي سنة 1885 صادرت إدارة الاحتلال الفرنسي مساحة أرضية غابية في نسموط -بضواحي معسكر- تقدر بـ 176,39,50 هكتار، فرفع الفلاحون مذكرة احتجاج ضد قرار المصادرة، يذكّرون فيها السلطات الاستعمارية بأن القرار المشيخي (1863) قد اعترف لهم بملكيتها، إلا أن مدير الأملاك العامة ردّ عليهم في تقريره الذي رفع نسخة منه عامل

إلى عامل عمالة وهران بأن مصادرة الأملاك الغابية لنسموط قد تمت خلافا لما تنص عليه التشريعات المعمول بها في إطار مرسوم 25 ماي1869، ومع هذا تمت المصادرة.

ومن ضمن الاثنين والثلاثين فلاحا ممن أمضوا على المذكرة الاحتجاجية قَبل ثمانية وعشرون منهم بالتعويضات، بينما الأربعة المتبقين اعترضوا بشدة على قرار التعويض -وهم على التوالي: البشير بلحبيب، سي محمد بلمكي، عبد القادر ولد سي أحمد، والطاهر بن عبد الرحمن [1]

وبهذه الطريقة تكون إدارة الاحتلال قد ألحقت أرضي غابية بأملاك الدولة دون اللجوء إلى حكم القانون والشرعية، وإنما اعتمادا على حكم الأمر الواقع وعلى المبادرات الفردية للحكام،

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/107

بغي اكتساب الحق باللجوء إلى الوسائل الاستعمارية. وحتى لا تثير الشبهات، فإنها لجأت إلى أسلوب التعويض الذي قبل به بعض الفلاحين مكرهين، بينما رفضه آخرون لاعتبارهم إياه استخفافا بهم واحتقارا لهم واستهتارا بحقوقهم، ومهما كان الأمر فإن النتيجة واحدة، وهي حرمان الأهالي الجزائريين من حقوقهم في ملكية الأراضي والرضوخ لمشيئة الاستعمار الفرنسي وتسلطه.

تلكم هي تصرفات الذين ادعوا، بل واحترفوا الدفاع عن حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ومن الأمور المثيرة للعجب والدهشة إقدام إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة أراضي فلاحية يتمتع أصحابها بسندات رسمية تثبت امتلاكهم لها، كما هو الحال مع أرضي دوار سيدي احمادوش (دائرة معسكر).

وقد أدى هذا التصرف إلى إحداث قلاقل بين الفلاحين وجعلهم أكثر إحساسا بحقوقهم المغتصبة من جانب إدارة الاحتلال الفرنسي، فرفعوا مذكرة احتجاجية جماعية إلى الإدارة الاستعمارية مذيلة بإمضاءاتهم وأسمائهم، -مدعمة- مرفقة بسند ملكية يعود إلى العهد العثماني يثبت أحقيتهم في امتلاكها، وعلى

أنهم اشتروها من الباي محمد بن عثمان الكبير في سنة 1185 هـ/ 1771 م.

وقد ورد فيها صراحة أن الأرض التي صادرتها فرنسا قد «اشتراها السيد الحاج محمد بلعيد، وسي امعمر بن عيسى، وسيدي علي بن موسى، وجميع أولاد سيدي احمادوش، ومن تنسل منهم من الذكور دون الإناث، من البائع لهم -كما ورد في النص- مولانا المؤيد السيد باي محمد بن عثمان المجاهد في سبيل الله، جميع الأرض المنسوبة لبني عامر المعروفة بـ "المدوة" كقبة الولي الصالح سيدي احمادوش معلومة عند العام والخاص بما فيها المقبرة المنسوبة لبني عامر، والحاسي اللي في وسط الطريق...»

وتنتهي الوثيقة بالعبارات التالية «باع إليهم ذلك بيعا صحيحا بأربعمائة ريالات صرف الجزائر بعد ما قبضها السيد الباي المذكور قبضا وافيا، ودفعها في بيت مال المسلمين، وبذلك صارت ملكا للمساكين...لا دخل لأحد فيها، بحضرة السيد التهامي بلمختار، والسيد الحاج الطاهر بن عبد القادر وباي شاوش أحمد بن خدة»[1]

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle)

وإليكم فيما يلي نسخة من هذه المذكرة، مرفقة بنسخة من سند البيع الذي يحتوي على تفاصيل دقيقة عن المعالم الحدودية لهذه الملكية الأرضية مع توقيعات أعيان الدواوير.

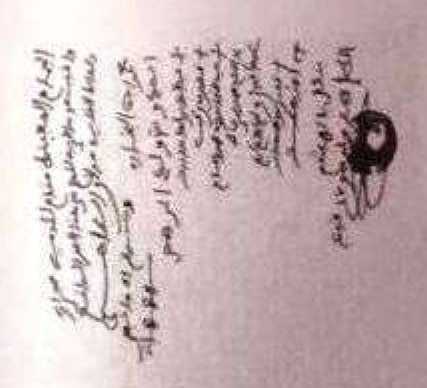
نسخة من الشكوى الجماعية لسكان قبيلة سيدي حمادوش (معسكر) ضد قرار مصادرة أراضيهم مرفقة بـ سند الملكية





المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle).

توقيعات أعيان الدواوير وكبرائهم [1]



(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle).

بعض الجزائريين لم يكن يروق لهم الاستمرار في العيش تحت وطأة الظلم، فكانت لهم مواقف مشهودة حيال إجراءات الفرنسة واغتصاب الأراضي من الفلاحين الجزائريين، ومن بين هؤلاء المدعو عبد القادر ولد عيسى الذي رفع احتجاجا إلى الحاكم العام للجزائر يرفض فيه التعويض عن أرضه التي صودرت منه في دوار القراينية والمقدرة مساحتها بعشرين هكتارا، مذكرا الحاكم العام للجزائر في آخر الرسالة بتصريحات فرنسا إثر سقوط الجزائر في سنة 1830 احترامها للديانة وللممتلكات [1]

قل ما نجد احتجاجا مثل هذا يذكر فرنسا بعدم وفائها بوعودها، وقد أثارت هذه الرسالة الاحتجاجية حفيظة كل من المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) ورئيس دائرة معسكر، حيث أكد كل منهما في مراسلاته مع عامل عمالة وهران، والحاكم العام للجزائر أن عبد القادر ولد عيسى ليس له إلا أن يقبل بالتعويض كنصيحة له لأنه ساء هما أن يسمعا أصواتا تتعالى بالشكوى والاحتجاج، وتعرب صراحة عن دهشتها البالغة في تناقض فرنسا مع مبادئها وتعهداتها للجزائريين بعدم المساس بملكياتهم.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 M/40 (réclamation de M^r A.E.K ould Aissa en date du 18-10-1889)

وقد حركت هذه الرسالة مكون الحاكم العام للجزائر الذي أبرق رسالة إلى عامل عمالة وهران يحثه فيها على التعجيل بتعويض الأشخاص الذين صودرت أراضيهم [1] وفي الأخير أرغم عبد القادر ولد عيسى بن مكي على قبول التعويض والكف عن الاحتجاج [2].

ولا يهمنا في هذا المجال أعوض بأرض مماثلة في جهة أخرى أم لم يعوض بقدر ما يهمنا وعي هذا الفلاح وجرأته وشجاعته وتعلقه بأرض أجداده التي لم يرض عنها بديلا.

وقد أجبر بعض الفلاحين الجزائريين ممن اغتصبت أراضيهم -لتستخدم كحزام أمني أو لتوسيع المراكز الاستيطانية- ولم توافق السلطات الاستعمارية على تعويضهم إياها بأراضي أخرى من أملاك البلديات أو أملاك الغائبين المتروكة على التخلي عن ممارسة الفلاحة بعد أن ضاقت بهم السبل ولم يجدوا لا من يقرضهم مالا ولا من يتصدق عليهم كما يشير إليه نص المذكرة الاحتجاجية التي بعث بها المدعو أحمد بن قطاف البزيد من دوار البكارية إلى الحاكم العام للجزائر والتي يطلب فيها بدل أرضه التي

(1) Ibid.(le G.G.A Mr le Greffier d'Oran en date du 09/12/1889).

(2) Ibid.(renvoi de la réclamation de A.E.K ould Aissa en date du 10-06-1890).

ضاعت منه أن تمنحه سلطات الاحتلال تسريحا يسمح له بتعليم القراءة لأبناء الأهالي، أو توظيفه كعون إداري، بعد أن ذكر الحاكم العام للجزائر بأنه تقدم بطلب مماثل خلال شهر مارس 1889، لكن المتصرف الإداري منعه من الخروج إلى الدواوير لأداء مهمة التعليم [1].

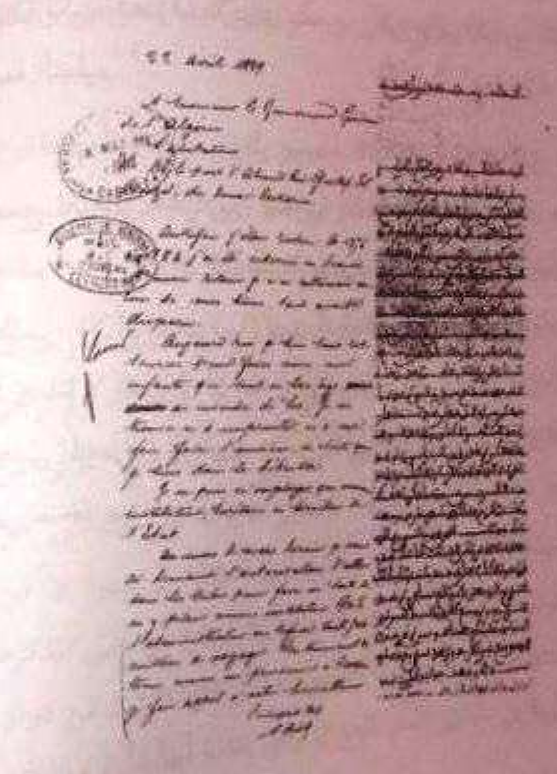
فمع أنه تصرف وفق مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي لا يسمح للأهالي الجزائريين بممارسة التعليم الخاص إلا بإذن من الحاكم العام [2] وإن كان هذا المرسوم قد صدر بسنتين بعد تقديمه الطلب- إلا أن المتصرف الإداري قد استقبل طلبه بالعداء والنفور مما يجعلنا لا نشك في أن هذا السلوك يبرهن على الشعور العدائي لبعض المتصرفين الإداريين حيال الأهالي الجزائريين، وإليكم فيما يلي نسخة من هذه المذكرة [3].

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47

(2) Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962) Alger: P.U.F. 1987, p 315

(3) C.A.O.M. G.G.A Carton 9H/47

رسالة تشكي من مواطن جزائري (احمد بن قطاف) إلى الحاكم العام للجزائر يعرض فيها سوء حاله بعد أن استولت إدارة الاحتلال على جميع ممتلكاته في أعقاب دخوله السجن فيما بين 1876-1884[1]



[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47.

وقد أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي وإلى سلطات الاحتلال فيما بين 1892-1894 إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها «جول فيري» (Jules FERRY)، وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن «الحالة العامة» لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية، وبالإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود «لجنة جول فيري» بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية[1]. وتمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيرا بالقانون الغابي وقوانين الانديجينا وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين العديمي الشفقة من جمع شهادات الفلاحين، وتوصلت إلى الكشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم، منها التكاليف الجبائية، ونتائج التشريعات العقارية.

وفي الجنوب الجزائري عارض السكان بشدة إقدام فرنسا على حفر الآبار، ومحاولة بسط سيطرتها على الواحات وإقامة المستوطنات العسكرية، وخير شاهد على ذلك مذكرة الاحتجاج الجماعية التي بعث بها باشا تيميمون والقرارة إلى القائد العسكري

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج : 02، ط : 03، الجزائر : ش.و.ن.ت 1983، ص 80 (بتصرف).

الفرنسي المقيم بالمنيعة، والتي تحمل أسماء وإمضاءات أحد عشرة قائدا اجتمعت كلمتهم على المعارضة الشديدة لاستيلاء الفرنسيين على أراضي تبحطيط، ودخولهم القصر من غير استئذان السكان أو القياد، وبلوغهم بساتين النخيل؛ وضمنوا رسالتهم خبرا مفاده أن قياد تدكلت، وعين صالح، وسالي، غير راضين تماما بعملية حفر الفرنسيين لآبار في أراضيهم الواقعة بـ «تبلخوزة»، وأن الهجوم الذي تعرضت له الحامية العسكرية الفرنسية «بالأحمر» كان من صنع ثمانية عشر رجل من المهارة أصحاب الشيخ سيدي بوعمامة، وأنهم معروفون بأسمائهم[1].

وفي نفس السياق وجه ثمانية عشر قائدا من الجنوب الجزائري رسالة جماعية بتاريخ 19أوت1896 يحتجون فيها على الوجود العسكري الفرنسي فوق أراضيهم[2].

وأمام خطورة الموقف -خاصة وأن هذه الاحتجاجات تزامنت مع ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1904)- أسرع الجنرال «بواتارد» (BOITARD) قائد القسم العسكري للإقليم الوهراني بإبراق رسالة إلى الحاكم العام للجزائر يكشف

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/56 (en date du 29.07.1896)
(2) Ibid

له فيها عن مخاوفه من انتشار لهيب ثورة الشيخ بوعمامة بالمناطق الجنوبية للجزائر[1].

وللإشارة فإن الرسالة التي بعث بها الجنرال «بواتارد» إلى الحاكم العام للجزائر يخبره فيها بخطورة الموقف الناجم عن حفر الآبار، والتي يعرض فيها عليه مشروعا بإنشاء سبعة نقاط مائية على الطريق الرابط بين المنيعة وتبلخوزة كانت تحمل علامة «سري» (Confidentiel)[2].

وما يمكن استخلاصه من هذا الاحتجاج الجماعي لسكان الجنوب الجزائري أن الماء كان أحد أهم أسباب صراعهم مع الاحتلال الفرنسي، وذلك لما قد ينجر عنه من مكاسب استراتيجية تساعد على تحقيق أحلام الكولون في تحويل الصحراء الجزائرية إلى جنة خضراء.

لقد ظلت المذكرات الاحتجاجية خلال القرن التاسع عشر تشكل واحدة من بين أهم الوسائل القانونية الكفيلة بتحقيق هدف الفلاحين الجزائريين في استعادة أراضيهم، وأداة ناجعة للتعبير عن موقفهم وإكتراثهم بمسالة التعدي على حقوقهم

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 22 H/56
(2) Ibid. (12/04/1896).

وامتهانها، كرفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم، أو إسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، أو إكراههم على القبول بالتعويض المالي والعيني.

ومن بين المذكرات التي تثير رفض الفلاحين لسياسة التعويض والتي يجدر بنا التوقف عندها إثباتا لهذه الحقيقة، أربعة رسائل احتجاجية بعث بها أصحابها إلى المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة ونسموط، يعترضون فيها بشدة على قرار مصادرة أراضيهم وتعويضهم إياها بأراضي أخرى [1] إلى جانب عريضة أخرى رفعها تسعة فلاحين من دوار

حجاجة (معسكر) إلى الحاكم العام يبدون فيها رفضهم للأراضي التي منحتهم إياها إدارة الاحتلال بديلا عن أراضيهم [2].

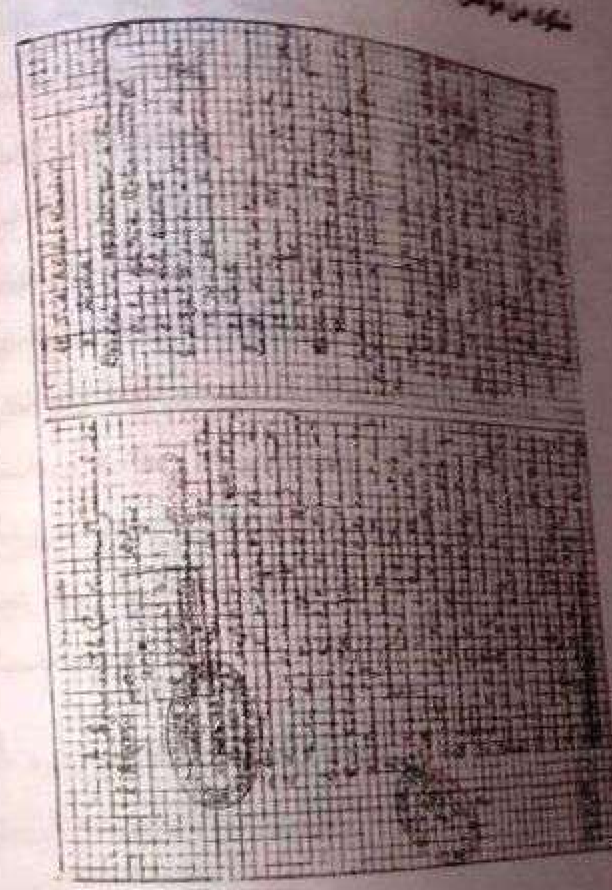
وظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تباعا على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة ما بين 1900 و 1962، وتمثل مظهرا بارزا لتشكي الفلاحين من سوء حالهم، ومؤشرا لتنبيهم الدفاع عن أراضيهم ومطالبتهم لحقوقهم بأنفسهم كما سيظهر من خلال النماذج التي

[1] C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/40 (réclamation de divers indigènes Palikao le: 01/10/1897
[2] C.A.O.M. G.G.A. Carton 2M/07 (en date du 02/05/1899).

ستتعرض لاحقا، مثل العريضة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو بن تغماس أحمد بن محمد من عين تموشنت إلى الحاكم العام للجزائر يطالب فيها بأرض جده الولي الصالح سيدي محمد بن تغماس دفين "ريوسالادو" (المالح حاليا) غرب وهران، والمقدرة مساحتها بـ 32,5 هكتارا –حيث يوجد ضريحه– والتي استولى عليها أحد الكولون، وقد تضمنت العريضة معلومات تخصوص التحقيق الجزئي الذي خضعت له هذه الأرض سنة 1875، وتفاصيل دقيقة بأسماء الورثة من ذرية واحفاد سيدي محمد بن تغماس، وتنتهي بطلب الإلتماس من الحاكم العام للجزائر فتح تحقيق ينصف الورثة ويمنحهم حقوقهم في الإرث [1] إلا أننا لم نعثر على جواب من إدارة الاحتلال على هذه الرسالة، وإليكم نسخة منها.

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/01 (le 17 Juin 1931)

شكوى من موطن جزائري إلى الحاكم العام للجزائر ضد معمر أوروبي[1]



[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N

تجلت معارضة الجزائريين ورفضهم التخلي عن حقوقهم في ملكيتهم لأراضيهم من خلال ردّ فعلهم وتصديهم لمرسوم 13 سبتمبر 1904 الذي أبقى على الامتياز المجاني للكولون بشرط الإقامة في الجزائر لمدة عشر سنوات على الأقل، ونصّ على استعادة عملية بيع الأراضي عن طريق المكتب المفتوح للأوروبيين، واستثنى الأهالي الجزائريين من الاستفادة من إجراءاته بناء على نص المادة الثالثة منه[1].

وقد يلمس القارئ للمذكرات الاحتجاجية الغيرة الوطنية للفلاحين الجزائريين وهي تتدفق من بين السطور دفاعا عن حقوقهم في ملكيتهم لأراضي آباءهم وأجدادهم، وكشفا للمخطط الاستعماري الاستيطاني، ونداءات حارة موجهة للإدارة الاستعمارية للتدخل لصالحهم من أجل القضاء على تجاوزات الكولون ووضع حدّ لجشعهم.

وأمام تصاعد الاحتجاجات ضد جور فرنسا وغضها الطرف عن تهافت الكولون للحصول على المزيد من الأراضي تدخلت الإدارة الاستعمارية لمعالجة الموقف، فشرعت خلال عام 1910 في دراسة المذكرات الاحتجاجية للفلاحين الجزائريين

[1] Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930, p 206

والكولون معا بها بدوار أولاد بورنان. ومن بين تسعة وثلاثين مذكرة احتجاجية منها سبعة وعشرون مسجلة في دفتر الاحتجاجات باللغة الفرنسية، واثني عشرة مذكرة مسجلة باللغة العربية وجدت مذكرات احتجاجية لمعمرين أوروبيين من بينهم: بوستوميس (POUSTOMIS) و«رينوماري» (RENOUS MARIE) وأرملة «لامورو» (LAMOUREUX) وزوجة رودريش (RODERICH) وشريكها «درمي» (DERMY)، ولابيا جورس (GORSSE) يطالبون فيها بتوسيع ملكياتهم على حساب أراضي جيرانهم، وطرد الفلاحين الجزائريين من سكناهم المبنية فوق الأراضي التي اشتراها الكولون منهم.

أما الفلاحون الجزائريون فكانت احتجاجاتهم ضد محاولات الكولون التوسع على حساب أراضيهم، وتأخرهم في دفع مبالغ شراء الأراضي منهم[1]

مثل هذه الاحتجاجات تمنحنا الفرصة لنقارن بين مطالب الأهالي ومطالب الكولون، ففي حين نرى فريق الأهالي يشكو من جور الكولون وتوسعهم ظلما على حساب أراضيهم، نرى الفريق الثاني يطالب السلطات الاستعمارية المحلية بمساعدته على

(1) C.A.O.M G.G.A. Carton 1N/05

التوسع على حساب أراضي جيرانه تأمينا لمستقبله وتركيزا للملكية الأراضي بيده لوحده، وتصميما على تجريد الفلاحين الجزائريين المجاورين له من حقهم في ملكية أراضيهم.

وهذا السلوك يعتبر أحد أهم المظاهر البارزة لاتجاه الكولون في تجاهلهم لحقوق الأهالي، ونظرتهم إليهم كأنهم مجرد أصحاب أملاك ينتظرون مبادرة الشاري للإسراع في بيع أراضيهم وممتلكاتهم، ليصبحوا بذلك أسيادا مطلقين على الأراضي الجزائرية بعد انتزاعهم الاعتراف من السلطة بملكيتها.

ومن بين الذين طالبوا باستعادة حقهم في الأراضي التي صادرتها فرنسا منهم –عقابا لهم على تمردهم ضدها– نذكر جماعة قبيلة العمري التي رفعت احتجاجا في 13 جوان 1906 إلى الحاكم العام للجزائر، أمضى عليه عشرة أشخاص إثر اجتماع لهم بإحدى المقاهي[1] يطالبون فيه من سلطات الاحتلال أن تعيد إليهم الأراضي وبساتين النخيل التي صودرت منهم عقب ثورة واحة العمري سنة 1876[2]، وللعلم فقد تحولت الممتلكات

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H/90 (les membres de la Djemâa de Lamri (Bouazid) commune de Biskra à Mr le gouverneur général a Alger en date du 13/06/1906).

(2) تقع واحة العمري على بعد 48 كلم جنوب غربي بسكرة، اندلعت فيها الثورة ضد فرنسا عام 1876 بزعامة محمد يحي بن محمد شيخ أولاد ادريس

الصادر في نوفمبر 1879 من أملاك للدولة إلى اثنين من الكولون أحدهم يدعى تيار فوريولي ، (Tierre FORIOLI) والثاني بـ صارافين ، (SARRAVIN).

ويذكر الفلاحون الجزائريون الحاكم العام بأن هذه الرسالة هي الثالثة من نوعها بعد الرسالة الجماعية التي بعثوها إليه في 20 جوان 1904 والتي لم يعترف لهم في الإجابة عليها بحقهم في ملكيتهم لأراضيهم المغتصبة مكتفيا بالقول أنه يمكن استعادتها من الكولون عن طريق شرائها منهم.

أما الرسالة الأولى التي وجهت إلى الحاكم العام للجزائر والتي تعود إلى سنة 1886 فقد ناشد فيها سكان واحة العمري سلطات الاحتلال السماح لهم بزراعة أراضيهم المحتجزة لأنها المصدر الوحيد لضمان العيش لأبنائهم ولعائلاتهم التي تعاني الفقر والجوع[1].

وللإشارة فإنّ عائلات واحة العمري التي لم يثبت تورطها في أعمال ضد فرنسا ظلت تتمتع بأراضيها الزراعية والرعوية وتحظى بالحماية الاستعمارية[2].

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H/90 (en date du 21/01/1886)

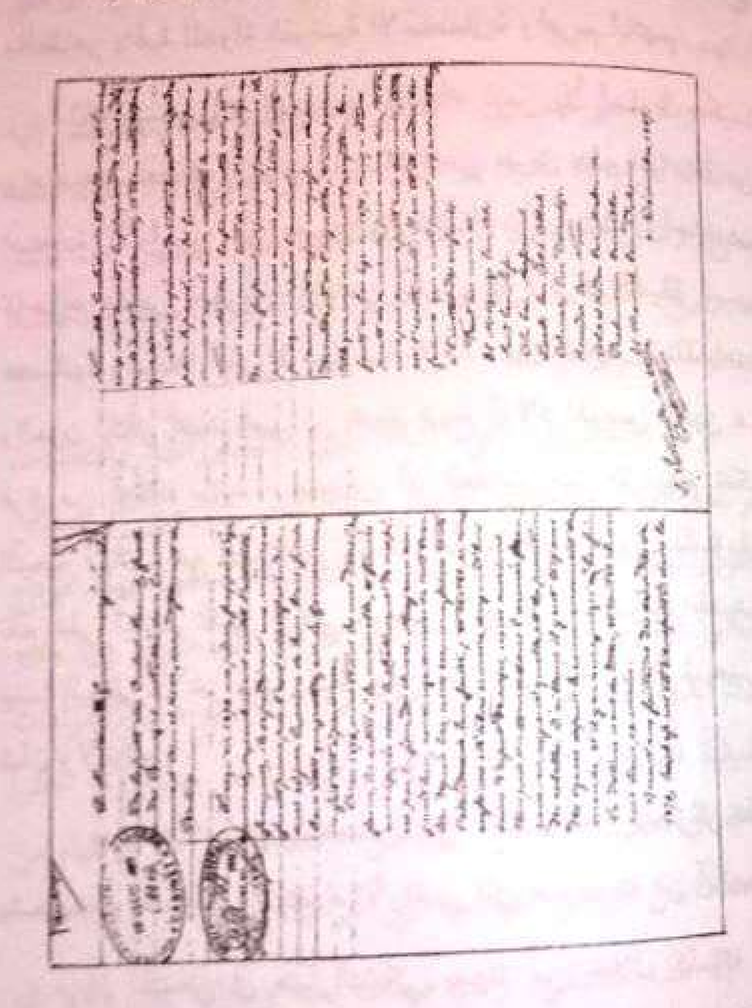
[2] C.A.O.M. G.G.A.Carton 2H/90 (listes nominatives des [illegible] fidèles avec indication des tentes et des troupeaux, en date du 22/07/1882)

وفي شهر نوفمبر من سنة 1910 تقدمت جماعة العمري مرة أخرى بعريضة تطالب فيها الحاكم العام للجزائر مجددا السماح لها بشراء الأراضي المحتجزة عقب ثورة العمري (1876)، لكن الحاكم العام ردّ عليهم بأن الأراضي المحتجزة قد تمّ بيعها للكولون وما عليهم سوى التوجه لملاكها لشرائها منهم، وإليكم فيما يلي نسخة من هذه الرسالة مع ترجمة إلى الفرنسية.

عريضة من جماعة العمري إلى الحاكم العام للجزائر [1]

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/47.

عريضة من جماعة العمري إلى الحاكم العام للجزائر [1]



(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/47.

وقد يظهر للقارئ هذه الرسالة مبالغة أصحابها في المدح والظاهر بالحجة للدولة الفرنسية الاستعمارية وتجريم آبائهم.

لكن ينبغي أن يفهم من ذلك أنه ليس إلاّ أسلوبا حكيما يراد منه استعطاف فرنسا، وليتمكنوا عن طريق هذه المراوغة من استعادة الأراضي التي صادرتها فرنسا من آبائهم وأجدادهم كإجراء عقابي -حربي- جماعي يشمل كل أفراد القبيلة بسبب عصيانها وتمردها على فرنسا سنة 1876 – وتقديمها يد المساعدة والعون للثائر محمد يحي بن محمد شيخ أولاد ادريس الذين هم فرع من أولاد بوزيد- مشيرين أن العقاب قد لحق بهم بحكم التبعية لآبائهم مع أنهم كانوا آنذاك أطفالا صغارا، وأن المسؤولية تقع على آبائهم الذين تم نفي البعض منهم إلى كاليدونيا الجديدة، بينما البعض الآخر وافته المنية، ومن بقي على قيد الحياة لم يعد له شأن ولا تأثير.

فعلوا ذلك لعلهم يلتمسون من الحاكم العام للجزائر عفوا يشملهم، وتعاد إليهم بمقتضاه الأراضي التي صودرت من آبائهم.

إن المتمعن في هذا التشكي يدرك من خلال كلماته أن أصحابه لم يطلبوا من فرنسا إعانة أو مساعدة (فهم ليسوا سوّالين) وإنما طلبوا منها أن ترد إليهم حقهم الضائع، لأن الأمر آل بهم إلى

التدهور الاقتصادي والفقر الاجتماعي بسبب مصادرة أراضي آبائهم.

وما تضرعهم إلى الحاكم العام للجزائر وتوسلهم إليه باستغاثة أقرب ما تكون إلى النثر «أنت أبو الجميع، ولا تترك أحدا يضيع، وتنظر إليه بعين الرحمة بعد القهر ليطيع، وينتهي عما صدر منه ويريع (كذا)...» سوى وسيلة أدبية سليمة ومفضلة لكسب مشاعر الخصم وعواطفه.

ومن المذكرات التي تدلنا على التجاوزات والتعديات الفرنسية على ممتلكات الأهالي، وتكشف لنا عن الإحساس الفطري للجزائريين في تمسكهم بأراضيهم، وتعلقهم بها، نموذج التشكي الذي رفعه أعضاء جماعة عرش الصحاري إلى مدير أملاك الدومين بوهران يعربون فيه عن تشاؤمهم من الإجراءات التطبيقية لقانون 16 فبراير 1897 ويندّدون به، ويعتبرونه جائرا ومجحفا في حقهم لأنه حرم أزيد من 50.000 رأس من الأغنام من الاستفادة من المراعي الشاسعة التي انتزعت منهم (1)

إنّ هذا التشكي، رغم ضعف لغته وركاكة تعبيره إلا أنه استطاع أن يمدنا بمعلومات عن الحالة البائسة التي آل إليها سكان عرش الصحاري، ويفضح جشع الفرنسيين الذين لم يكن لهم من

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/05 (réclamations)

في الجزائر سوى إلتهام المزيد من الأراضي غير عابئين بمصير الفلاح الجزائري ومصير مواشيه.

كما أن نص التشكي ليس فيه مبالغة في الثناء والمدح «الفعل» لإدارة الاحتلال كالذي سبق ذكره، وهو دلالة ناطقة عن تحسر الأهالي من جور فرنسا وظلمها لهم. وفيه إصرار للفلاحين على استعادة أراضيهم عن طريق شرائها من الدومين لأن أصحابها الشرعيين هم أحق بشرائها قبل غيرهم من الغرباء والأجانب عنها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا التشكي واحدا من الوثائق التاريخية التي تدين الاستعمار وتتحاشى الاختلاط بالأجانب والاندماج فيهم أو التعاون معهم، وإليكم فيما يلي نسخة من نص هذه المذكرة الاحتجاجية.

عريضة احتجاجية يعرب فيها أصحابها عن تشاؤمهم من الإجراءات التطبيقية لقانون 1897/02/16[1]

[1]- C.A.O.M G.G.A. Carton 1N/5

وحتى تخفف من حدة رفض الأهالي لعملية اغتصاب الأراضي والكف عن المطالبة باستعادتها، سلكت إدارة الاحتلال تكتيكا تمثل في سن قوانين إدارية صارمة من شأنها أن تؤجل عودة الأراضي للجزائريين، وتكرههم على التخلي عن المطالبة بها بحجة أن المذكرات والعرائض التي تقدم بها الفلاحون يسودها الغموض والالتباس، وهي تخلو من الإشارات التوضيحية بما في ذلك عدم صحة اسم المستفيد وموقع الملكية الأرضية التي يطالب بها، وتذرعت في ردها أن هذا يتطلب عناء وبحثا طويلا من قبل مصالح الأرشيف.

وفرضت على المشتكين تقديم عرائضهم الاحتجاجية إلى السلطات المحلية وليس رأسا إلى الحاكم العام للجزائر، على أن تحول الإدارة المحلية إحالتها إلى مصالح العمالة، وذلك بعد فحصها والإبداء بملاحظاتها حولها حتى تسهل عمل الوثائقي وتخفف على المشتكين مشقة التنقل، وصرف مبالغ إضافية للوصول إلى مقر العمالة[1].

[1] Préfecture d'Oran- Recueil officiel des actes administratifs [illegible] 1912-1913, pp 27-28

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وحتى لا يميل الجزائريون نحو المعسكر الألماني-التركي عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى التقرب من الأهالي رغبة في استغلالهم لخدمة أغراضها والاستعانة بهم في قتال الألمان والأتراك، ولم يكن منطقها وليد حبٍّ فرنسي لهم أو رغبة جامحة في خيرهم ومساعدتهم على نيل حقوقهم؛ وتمكنت من إقناعهم بالعدول عن طلب جوازات السفر إلى سوريا بعد أن نجحت في بث إشاعات في الوسط الجماهيري الجزائري مفادها أن العائدين من المدينة المنورة قد جاءوا بأخبار تؤكد أن الأتراك قد وضعوا أيديهم على ممتلكات المهاجرين الجزائريين في سوريا[1] والتفتت إلى الأعيان وإلى البرجوازية الجزائرية المثقفة في محاولة لاستمالتها.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية أن بعض المدن الجزائرية أنشئت بها جمعيات مؤيدة لقضية فرنسا منها «لجنة أعيان الأهالي بمدينة معسكر»

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9.H./16 (extraits des rapports des commissions de police – confidentiel- le 08/11/1914).

لغرض تقييد أسماء الراغبين في التبرع بالبسة دافئة وأغذية لإرسالها إلى الجنود المقاتلين في جبهات الحرب[1]

ولفت إدارة الاحتلال سكان الأرياف بأن المتصرفين الإداريين منكبّون على مناقشة قانون الأنديجينا ومراجعة لصالحهم[2].

وفي العرض الذي تقدم به "م. باستور" (M. PASTOR) وهو مسيلي ونائب ببلدية قسنطينة أمام اجتماع للنادي الفرنسي الجزائري يوم 19 مارس 1914 ذكر بأن الجزائريين في الأرياف يحتاجون بالحماية، وطالب بدراسة جدية لمسألة البنوك الأهلية، كما تحدث مطولا عن النهضة الفلاحية، وحق الأهالي في استخدام المعدات الفلاحية الحديثة، والاستفادة من القروض البنكية، إلا أن الدعاية الفرنسية لم تكن مجهولة الأهداف لدى الأهالي، ففي صفوف الفلاحين أخذت الشكوك والمخاوف تزداد حيال المستعمر، وبالنظر للنتائج السيئة للسنة الزراعية (1914)

---

(1) تألف عدد الجمعية من الآتية أسماؤهم: معمر بوشنتوف (فلاح ومستشار في المجلس العمالي) رئيسا، قرملة عبد الرحيم (خوجة بلدية معسكر المختلطة) أمينا، آسية محمد (مترجم) أمينا للخزينة، والأعضاء الإضافيون هم: عده حنيفي عبد القادر (فلاح ومنتخب بلدي)، نعدة عبد القادر (نائب بفروحة) خليل الحاج أحمد بن خليل (تاجر)

(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16 (extrait des rapports de commissaires de police (1914)).

اتخذت فرنسا إجراءات مسبقة تجاه الفلاحين[1] اللذين قابلوها بالعداء والنفور، وعبّروا عن ذلك بشنهم إضرابا عاما عن العمل بالغابات لصالح الكولون[2] وهاجموا ضيعات الكولون المنعزلة لاسيما في بلاد القبائل. وفي بعض جهات الوطن تعرضت بعض الشخصيات الجزائرية المتعاملة مع الاستعمار إلى عمليات اغتيال[3] كما ثار الفلاحون في جبال بني شقران ضد الوجود الفرنسي تحت ذريعة الامتناع عن السماح لأبنائهم بالالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية[4].

وسوف نعود للحديث عن ثورة بني شقران في الفصل الخاص بمظاهر النضال ضد احتكار فرنسا للأراضي الفلاحية.

أما الأمير خالد بن هاشمي فقد احتج في الرسالة التي بعث بها إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشدة على

---

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) من بين المتعاملين الذين تعرضوا لعملية اغتيال نذكر عده حنيفي الحاج عثمان المستشار البلدي والقاضي بمحكمة معسكر الذي تمت مراسيم دفنه على الساعة العاشرة صباحا من يوم 26 نوفمبر 1914 بحضور « مارتان بارت » رئيس دائرة معسكر برفقاته كل من رئيس البلدية والنائب العام، وحوالي أربعة آلاف مواطن (C.A.O.M. G.G.A .Carton 9H/16).
(4) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16, (extrait des rapports mensuels d'Octobre 1914, Alger le11/11/1914

اغتصاب فرنسا للأراضي الفلاحية الجزائرية، وطرد أصحابها منها تحت ذريعة المنفعة العامة مشيرا إلى أن مصادرة أملاك الأحباس قد حرمت المؤسسات الدينية والفقراء من الاستفادة من مداخيلها (1) وشبه الاستعمار الفرنسي بالاستعمار الروماني لسلوكهما نفس الخطة في انتزاعهما الأراضي الفلاحية من أصحابها الشرعيين وتوزيعها على الكولون.

أما اقتراحات النواب الجزائريين –داخل الوفود المالية– الرامية إلى حل مشكلات الفلاحين، فقد كانت لا تحضى بتصويت أو موافقة الأغلبية عليها، ولهذا كانت تسحب بسرعة، ولا حاجة إذا للدخول في موضوع الضغوطات والمناورات والإغراءات للحيلولة دون الموافقة عليها.

إن الحاكم العام للجزائر السيد «بورداس» (BORDES) قد صرح في عام 1922 أمام الوفود المالية قائلا «أنه لمن سوء النية أن نظن أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر مبني على مصادرة أراضي الجزائريين».

أما «فيوليت» فقد بين قائلا «أن إجراءات المصادرة ستكون ضرورية عندما نريد توسيع قرية» (2)

---

(1) Mahfoud KADDACHE, l'Emir Khaled, Alger, OPU 1987, p 122.
(2) Abdellah LAROUI, L'histoire du Maghreb T II, Paris 1976, p 49.

ومن المسائل التي تدل على حدة التنافس بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض احتجاج الكولون ضد هجرة العمال الجزائريين إلى الخارج، لأن الهجرة قد مكنت الكثير من الفلاحين المهاجرين من جمع ثروة مالية سمحت لهم باستعادة أراضيهم التي استلبت منهم (1)

وقد اعتبر الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف أسلوب المهاجرين الجزائريين في صرف أموالهم من أجل استعادة أراضيهم عن طريق

شرائها من الكولون كأداة فعالة في استراتيجية المقاومة السلمية الطويلة الأمد (2)

ويمكن الاستدلال باستمرار صدور الشكاوي من الفلاحين الجزائريين على موقفهم الحازم ووفائهم الخالص في الحفاظ على أراضي آبائهم وعدم التخلي عنها مهما باعد الزمان بينهم وبين تاريخ الاستيلاء عليها، ومن الأمثلة على ذلك المذكرة الاحتجاجية التي رفعها المدعو قلومي ميلود ولد محمد إلى الحاكم

---

(1) Abdelkader LAKJAA . La longue marche des ouvriers agricoles de la résistance à la prolétarisation, à la conquête de l'identité V1,Thèse doctorat 3ème cycle, sociologie du travail université de Paris, p 64.
(2) Mostefa LACHERAF. L'Algérie nation et société, Paris maspero 1974, p 12

...ضد الكولون الذي استولى على أرضه وظل يستغلها لمدة
...ثلاثين سنة كاملة

...أما الفلاحون الجزائريون الذين تقدموا بشكاوي يدعون
فيها امتلاكهم لأراضي فلاحية بدون تقديم الأدلة والسندات ...
ونسا أبطلت ادعاءاتهم وأسقطت حقهم فيها، فلم تترك لهم حجة
أو وسيلة يتشبثون بها إلى الأراضي التي يدعونها، ومن هؤلاء
المدعو عادل مدني، وبوهلال محمد من دوار أولاد سعيد الل...
احتجا على القرار الذي منعهما من زراعة الأراضي التي يدعيان
ملكيتها لاعتبارها كانت أصلا موقعا لسد مائي جرفته الفيضانات
عام 1927، وقد غرمتهم سلطات الاحتلال بمائتي فرنك[1]

كما ادعى شخص آخر من مدينة معسكر يدعى بن ش...
عبد القادر ولد زمعلاش في مارس 1934 بأن أرضا في «دوبليو...
حسين» تقدر بـ 84 هكتارا هي ملك له قد ورثها من آبائه من
دون أن يثبت ذلك عن طريق سند مكتوب[2]

ونتيجة إسراف الفلاحين الجزائريين في بيع أراضيهم
للكولون في بعض الجهات من الوطن أصبحت أراضي الكولون
تحاصر أراضي بعض الفلاحين الجزائريين من جميع الجهات وهو
الأمر الذي تسبب في خلق متاعب للفلاحين وألحق بهم أذى

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/8 (réclamation).
(2) Ibid.

كبيرا، ونستدل على هذه الحالة بنص الرسالة التي بعث بها بن
دمو عبد القادر ولد قدور إلى عامل عمالة
وهران والتي يقول فيها: «بحوزتي مساحة أرضية بتسعين هكتار
من بينها اثني عشرة هكتارا مزروعة نباتات أمريكية وخمسين
شجرة زيتون، تطوقها من جميع الجهات أراضي فلاحية يمتلكها
أربعة كولون، وقد منعني أحدهم يدعى «هنري بيغول» (Henri
PUGOL) من اجتياز ممر عبر أرضه يصلني بأرضي»[1]

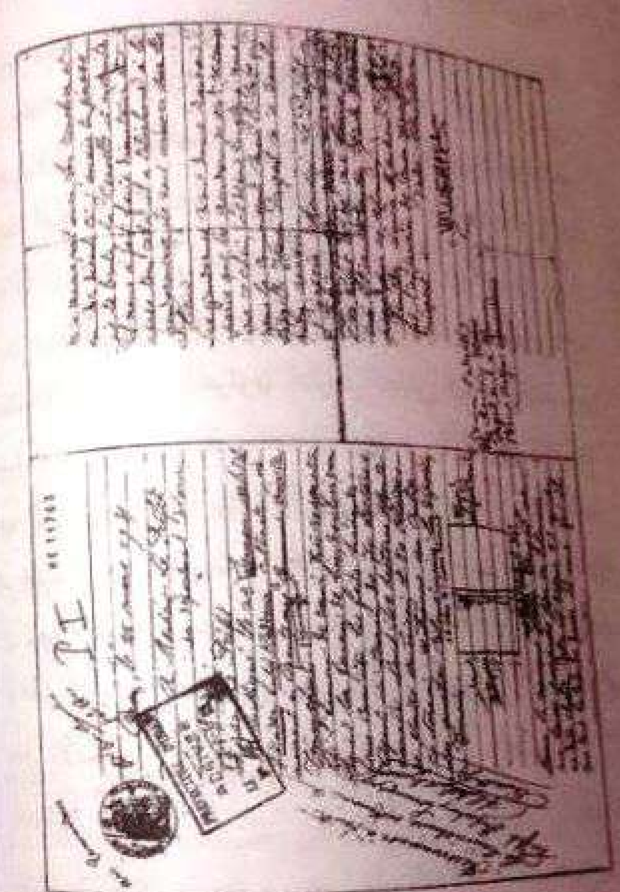
وللعلم فإن الممّر كان مفتوحا للمارة منذ ثلاثة وخمسين
سنة، إلاّ أن هذا الكولون اعترض سبيلي في أحد الأيام وهو
يحمل مسدسا يدويا (Revolver) وهددني قائلا: «لو تنتقل عبر
هذا الممر ساخرق راسك، وأرغمني على الرجوع من حيث اتيت،
ثم هتف لرجال الدرك يشتكي مني، لكن بمجرد وصولهم ابلغوه
ان الممر مفتوح ويستخدم كمسلك للمارة منذ مدة طويلة، وليس
له الحق في منع الناس من المرور، إلا انه لم يسمع لكلامهم، وعلى
هذا الأساس أطلب منكم منحي إذنا بالمرور عبر هذا
المسلك»[2].

واليكم فيما يلي نسخة من نص هذه الرسالة.

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (réclamation)
(2) Ibid.

شكوى فلاح جزائري ضد معمر فرنسي سد أمامه الممر الواصل إلى حقله عبر مسلك يجتاز أرض المعمر (1)



(1) C.A.O.M G.G.A. Carte 3N1

يستشف من تصرف هذا الكولون أنه كان يرغب في مد يده إلى أرض هذا الفلاح الجزائري؛ وقد تذرع بهذه الوسيلة كمبرر لإكراهه على التنازل عن أرضه عن طريق بيعها له تخلصا من المضايقات.

وللإشارة فإن مثل هذه التصرفات لا زال الجزائريون يذكرونها لحد الآن لما تركته من أثر سيئ في نفوسهم.

وبناء على نص الرسالة التي بعث بها المتصرف الإداري لبلدية فرندة المختلطة إلى عامل عمالة وهران في 02 ديسمبر 1932 يتبين بأن الفلاحين الجزائريين كانوا يرون في مصادرة أراضيهم الفلاحية خطرا يهدد مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الشأن يقول المتصرف الإداري: «لم يعارض الفلاحون الجزائريون فكرة تعويض أراضيهم التي صودرت منهم في كل من مدريسة و لوهو بأراضي أخرى مقابلها في بلدية جبل الناظور المختلطة، إلا أنهم يرغبون في أن تكون الأراضي الممنوحة لهم غير بعيدة عن دواويرهم الأصلية وصالحة للزراعة».

وأبلغ المتصرف الإداري لبلدية فرندة المختلطة عامل عمالة وهران بأن القطع الأرضية التابعة للدومين - المعينة للتعويض - والواقعة في دواوير دحالسة، أولاد جراد، والجديد لا تتوفر على

الفلاحون، وعلى هذا الأساس سيجري

الثلثين طلبهما الفلاحون، وعلى هذا الأساس سيجري تعويضهم في الأراضي المسماة «أم الذباح»، وستمنح لهم مساحة ترابية تقدر بأربعمائة هكتار في دوار أولاد بلحسين ببلدية ... المختلطة والغير بعيدة عن حدود دوار لوهو، ومركز ... بالات الاسبطالي (ملاكو حاليا).

كما رغب المحتجون أن يمنحوا تعويضا بأراضي الدومين المحاذية لوادي مينا في إقليم بلدية «تريزال» (السوقر حاليا) أو بلدية تيارت المختلطة[2]

ولعل عبارة عوضونا بأرض صالحة للزراعة ولا تبعد عن دوائرنا تجسم في ذهن القارئ فكرة تشدق الجزائريين بأراضيهم الأصلية، وعدم رضاهم باستبدالها أو تعويضها بأرض أخرى، ولاسيما إذا كانت بعيدة، وفي مناطق جرداء وعطشى، ومع هذا لم يجدوا من

حل حاسم لمعضلتهم سوى القبول بالتعويض مكرهين، وهذا حرصا منهم على الإبقاء على أراضيهم الفلاحية بين أيديهم كما أنهم لم يقبلوا بالتعويض المالي لأنهم كانوا على بصيرة من أن بيع

(2) C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (expropriation –recasement), l'administrateur de la commune mixte de Frenda à monsieur le Préfet d'Oran en date du 02/12/1932.

الأراضي أو التنازل عنها مقابل مبلغ مالي سوف يحولهم إلى غرباء في بلدهم ويحرمهم من خدمات أراضيهم بصفة أبدية.

وكثيرا ما احتقر القياد الموالون للاستعمار ممن تبنوا نظرة استخفافية واستعلائية حيال الأهالي، فاستولوا على أراضي ليست لهم وبدون مبرر، ولا بأس من الاستشهاد بالمذكرة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو صوفي محمد ولد بن يحيى من عين تموشنت إلى المحافظ المحقق ومدير المصلحة التوبوغرافية لعمالة وهران يشتكي فيها من القايد بن شيحة الذي اغتنم فرصة انتقاله إلى أوروبا للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب والقتال معه، فأخرج إخوته من الأرض المسماة «بولعزارة» في دوار عوبليل ليستغلها لصالحه، ويتوسع على حسابها[1] وإليكم فيما يلي نسخة من نص هذه الرسالة الاحتجاجية.

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1.

تشكي فلاح جزائري إلى المحافظ الملحق بمصلحة التوبوغرافيا لعمالة وهران ضد القايد بن شيحة[1]

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/1.

لم تكن ظاهرة الاستيلاء على أراضي الغائبين من أجل أداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو المشاركة في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) مقصورة على القياد فقط، وإنما شملت كذلك موظفي أملاك الدولة والفلاحين الجزائريين.

وقد وجدت مذكرات وعرائض احتجاجية لأشخاص ولعائلات اغتصبت أراضيهم أثناء غيابهم منها على سبيل المثال تلك التي تقدم بها المدعو طيبي الحاج حمزة الذي تحولت أراضيه الرعوية والمقدرة مساحتها بمائتي وسبعة وعشرين هكتارا إلى أملاك الدولة والتي يستعطف فيها عامل عمالة وهران بأنه أخلص في وُدّه لفرنسا بأدائه الخدمة العسكرية ووضع نفسه رهن السلطة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى(1).

وهناك عرائض رفعت إلى وزير الداخلية الفرنسي كما هو الحال مع المدعو حبوب محمد بن غلام الله الذي تقدم باحتجاج حول أرضه التي استولى عليها فلاحون جزائريون أثناء غيابه، يتظاهر فيها بإخلاصه لفرنسا كسبا لود وعطف وزير الداخلية(2).

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68 (protestation)
(2) Ibid.

وقد سار كثيرون على هذا المنوال تودداً لفرنسا، منهم المدعو محفوظ بن دهيبة الذي بعث برسالة إلى أحد النواب في المجلس الوطني الفرنسي[1]

غير أن هناك نظرة عجيبة إلى حقوق الأهالي من لدن بعض المتصرفين الإداريين الذين رفعوا تقارير إلى السلطات الاستعمارية الوصية يشتكون فيها من ظلم المضاربين للفلاحين الجزائريين الصغار، وهو ما يطالعنا عليه التشكي الذي تقدم به المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة، وكأنه يتحدث فيه بلسان الفلاحين الجزائريين الصغار حيث يقول «أكثر من خمسمائة فلاح جزائري بحوزتهم حوالي ألف هكتار من الأراضي الفلاحية المزروعة كروما والتي تنتج سنويا 45.000 قنطار من العنب يشتريها المضاربون بالكامل من الفلاحين الجزائريين الذين يمنعهم دينهم من بيعها في شكل خمور، وهو الأمر الذي يجبرهم على بيعها في شكل عنب ليصبح هؤلاء الفلاحون فريسة سهلة للمضاربين والوسطاء الذين لا يترددون في استخدام طرق خبيثة في صفقاتهم التجارية»[2]

---

[1] Ibid.
[2] Ibid

ويتساءل المتصرف الإداري عن الكيفية التي يجب تطبيقها لحماية الفلاحين الجزائريين من المضاربين، وما هي الوسيلة التي تمكنهم من بيع إنتاجهم في ظروف عادية[1]

وعن الحالة المؤسفة التي يعيشها العمال الأهالي في مزارع الكولون يطالعنا تقرير آخر للدرك الاستعماري الفرنسي مفاده أن بعض المعمرين تقدموا بشكاوي ضد العمال الجزائريين الذين امتنعوا عن قطف العنب بحجة أن مدة العمل اليومي هي احد عشرة ساعة وليس ثماني ساعات، وأن العمال الذين تقل أعمارهم عن اثنين وعشرين سنة يعتبرون أطفالا يتقاضون تسع فرنكات في اليوم – فقط – ويشير نفس التقرير أن الأهالي العاملين في مزارع الكولون يتعرضون لعقوبات لأتفه الأسباب، وأن المعمرين يجبرون العاملين في حقولهم على شراء الخبز منهم بمبلغ 3,10 فرنكا للخبزة الواحدة –التي يقل وزنها عن الكيلوغرام الواحد–.

وأكدت تحريات الدرك الاستعماري أن اثنين من الكولون وهما «كامبس» (CAMBS) من الهميز، و«بارناب» (BARNABE)

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 1H/105 (Le marché indigène des raisins dans la C.M de Cacherou (Palikao-Mascara) Huertas René: administrateur adjoint)

من قبل البقالي يبيعان الخبزة الواحدة على أساس كيلوغرام واحد في حين ثبت أن وزنها يتراوح بين 750 حتى 860 غرام الأمر الذي يجعلنا نجزم أن كولونا آخرين يمارسون نفس الأفعال[1].

ويلمس من تقرير المتصرف الإداري والدرك الاستعماري قولا رسميا للسلطة الاستعمارية للظلم الذي كان يمارسه الكولون ضد الأهالي، ومثل هذه التصريحات الرسمية لا تحتاج إلى تعقيب

وفي الجمعية العامة لنقابة عمال الأرض التي ترأسها براهيمي علي بمدينة البليدة ذكر علي خوجة الحاضرين بأن النقابة قد تقدمت بشكوى ضد الكولون الذين يبيعون الخبزة الواحدة للعمال بوزن 705 غرام على أساس كيلو غرام واحد[2]

وأمام امتناع الأهالي عن العمل في مزارع الكولون بمناسبة فصل جني العنب تدخل عامل عمالة الجزائر العاصمة بدعوة الكولون لوضع التسهيلات أمام العمال للانتقال من كل جهات الوطن الجزائري إلى سهول متيجة للعمل في حقول الكروم، لأن الامتناع عن العمل في المزارع خلال فصل جني العنب قد لا يضر

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/41 (Salaire agricole dans le sahel Alger le 26-09-1939 -confidentiel -)
[2] Alger Républicain du 16-02-1939

بمحصول الكروم فقط، وإنما بالاقتصاد العام للوطن، وبعائلات العمال الزراعيين[1].

ولعل هذا هو السبب الذي تدخل رؤساء البلديات والمتصرفون الإداريون ورجال الدرك الاستعماري من أجله لإنقاذ الموقف.

كما أنه لمثل هذه التصرفات الجائرة تعالت النداءات تدعوا عمال الأرض إلى التضامن وتنظيم المسيرات الاحتجاجية ضد سلوكات الكولون، ومن ذلك دعوة الاتحادية العامة للعمال (C.G.T) إلى إضراب عام يوم الأربعاء 30 نوفمبر1938[2]

ويبدو في هذه المرة أن النداءات تعالت احتجاجا لتضرب على أيدي المضاربين والمعمرين الاحتكاريين الذين طغوا وبالغوا في ظلمهم للعمال البؤساء إلى حد تحقيق الربح الوفير على حسابهم برفع ساعات العمل اليومي إلى أحد عشرة ساعة، واعتبار البالغين من العمر اثنان وعشرون سنة أطفالا قصرا، والرفع من سعر الخبز والتطفيف في الميزان.

[1] La dépêche Algérienne du 10/09/1939.
[2] Oran Républicain du 28/11/1938

وخلال الحرب العالمية الثانية بدأ وعي الفلاحين في النزعة [illegible]
تتخذ أهدافا سياسية، وتجلى ذلك بصورة واضحة في مطالب
نقابة الفلاحين الصغار إثر اجتماعها بسعيدة يوم 26 أوت 1944
بإطلاق سراح مدغري على الأمين المحلي السابق لأحباب البيان
والحرية وأمين نقابة صغار الفلاحين، وبالإفراج عن ونزار علي
وكل الذين ثبتت براءتهم.

ونعلم أن ونزار قد أدخل السجن في ماي 1944 بسبب
قوله لأحد الأوروبيين «أيها الفرنسيون لم يبق لكم سوى أيام
قلائل ليسوي لكم ربطة عنقكم» وبعد أيام من إلقاء القبض عليه،
وذلك يوم 18 ماي 1944 قطع مناضلو حزب الشعب الجزائري
الخطوط الهاتفية بمدينة سعيدة، وقاموا بمحاولة لإحراق مقر
البلدية[1].

وقد تضايق الكولون من احتجاجات الفلاحين ضدهم
لا سيما بعد تنظيم هؤلاء لنقابة العمال الزراعيين للنضال ضدهم،
فعمدوا إلى التقارب بين الكولون المتواجدين في شرق الجزائر
وغربها، وعارضوا الأمر الصادر عن ديغول يوم 03 مارس 1944.

---

[1] C.A.O.M-G.G.A. Carton 14H/40 (Oran le 06/09/1944 Objet: A/S de la fédération des petit agriculteurs et fellahs)

إلا أنهم أرجعوا احتجاجهم إلى الفترة التي تعقب تحرير الأراضي الفرنسية[1].

وبينما أقدم المدعو بن شيحة بوسيف النائب الوطني السابق في حكومة فيشي على عرض أراضيه للبيع، فحتى لا تنتقل تلك الأراضي إلى الكولون وبالتالي يحرم سكان البلاد الأصليين من خدماتها تدخل الموفد المالي السيد بشطارزي لدى الإدارة الاستعمارية لتمنعه من بيعها للكولون أو استبدالها لهم بأراضي في جهات أخرى قد تكون أقل جودة منها[2] وإتاحة الفرصة للفلاحين الجزائريين ممن لديهم القدرة المالية لشرائها أو استئجارها حتى تحصر الاستفادة منها بالفلاحين الجزائريين.

وقد ردّ الحاكم العام للجزائر على اعتراض الموفد المالي السيد بشطارزي في رسالة إلى عامل عمالة وهران في 06 أفريل 1945 ينذره فيها بخدمة مصالح الاستعمار ويدعوه للمبادرة باتخاذ إجراءات مناسبة[3].

---

[1] C.A.O.M- G.G.A. Carton 9H/41 (l'assemblée générale de la fédération des syndicats agricoles de l'Oranie – le 09/05/1944)
[2] C.A.O.M-G.G.A. Carton 1H/66. (paysannat indigène d'Aoubellil)
[3] C.A.O.M-G.G.A. Carton 1H/105 (Requête de Mr le Bach Agha benchiha Boucif, Aïn Temouchent le 31/10/1944)

ولعل سبب اهتمام الحاكم العام للجزائر بهذه المسألة يعود إلى كون الملكية الأرضية التي عرضها الباشاغا بن شيحة بوسيف للبيع أو الاستبدال لا تبعد عن مركز عوبليل الاستيطاني، ويحاذيها الطريق الواصل بين سيدي بلعباس وعين تموشنت، وهي منطقة لزراعة الحبوب والكروم.

وقد بادر المتصرف الإداري لبلدية عين تموشنت المختلطة بالإعراب عن رفضه لإقتراح الموفد المالي بشطارزي وتبنى فكرة احتمال بيعها إلا لأحد الكولون، وبرر موقفه عن رفض بيعها لأحد الفلاحين الجزائريين بالفرضية التالية: متى وضع فلاح جزائري يده عليها فإنه من دون شك يبني فوقها مقهى شعبيا وتتيه الجزائريون، وأن المناخ السياسي غير مناسب في الظرف الحالي.

وفضل المتصرف الإداري أن يُبعد الأهالي الجزائريون عن محيط المركز الاستيطاني لعوبليل قدر ما أمكن، وأن يُحشرو خارج مناطق العدوى السياسية (en dehors des zones de contamination politique) لأنه كان يرى في إسكان الفلاحين الجزائريين بمركز عوبليل أو قريبا منه خطرا حقيقيا على

المستوطنين الأوروبيين، ونصح السلطات الاستعمارية الوصية بالتخلي عن هذا المشروع[1].

وفي الأخير منع صاحب الأرض من عقد أي صفقة تجارية مع الأهالي الجزائريين بعد أن أجل النظر في قضيته إلى سنة كاملة ابتداء من تاريخ 01 أكتوبر 1944، بينما حوّل مشروع بناء القرية الفلاحية الجزائرية التي كان من المقرر بناءها غير بعيد من مركز عوبليل إلى مركز سيدي دحو الاستيطاني في بلدية مكرة المختلطة، وذلك بعد أن تباع الأراضي السكنية للفلاحين عن طريق المكتب المفتوح، ومع هذا سمح للكولون بشراء أراضي في مركز سيدي دحو من الباشاغا بن شيحة تقدر مساحتها بـ 20، 62، 919 هكتار[2].

مثل هذه التصرفات تجعلنا على اقتناع تام بأن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر كانت متحيزة بشكل مطلق وصريح للكولون.

وللإشارة فقط فإنها لم تكن المرة الأولى التي يحتج فيها الموفدون الماليون على الحالة المزرية للفلاح الجزائري ويقفون فيها ضد العملاء، ومن ذلك إثارة الموفد المالي السيد غلام الله للنقاش حول الأزمة الفلاحية والتجارية التي حلت بمنطقة تيارت عام 1932 والتي كان الفلاحون ضحاياها الأوائل[3] وكثيرا ما أفضت تدخلات الموفدين

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton. 1H/105

(2) Ibid. (état des lotissements de Sidi Daho).

(3) C.A.O.M. G.G.A. Carton. 14 H/40

المالية إلى الفلاحين سلطات الاحتلال لإجراءات في صالح الفلاحين الجزائريين كتقديم قروض مالية لهم بالشرق الجزائري، حيث منحت لفلاحي وادي الشرف: 200.000 فرنك، ولـغاستونفيل (صالح بوعاشور): 75.000 فرنك، ولـ سوق أهراس: 350.000 فرنك، ولـ هابس (عزابة) 300.000 فرنك[1]

ومن الأمور الملفتة للانتباه أن جميع الناس كانت أنظارهم متجهة نحو الملكيات الأرضية، فشيخ زاوية سيدي سعد بن شهرة بعث هو الآخر برسالة إلى عامل عمالة وهران يطلب منه أن تتنازل له الدولة عن الأراضي المحيطة بالزاوية لاستغلالها زراعيا وتحويل مداخيلها في الإنفاق على الطلبة المتزايد عددهم يوما بعد يوم، وعلى عابري السبيل والفقراء والمعوزين، وذكر عامل العمالة بأن المعمر «بيار تافالات» (Pierre TAFALAT) يستغل أربعة وعشرون هكتار من ضمن المساحة الإجمالية المحيطة بالزاوية والمقدرة بـ 124 هكتار[2]

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton. 14 H/40 (chambre d'agriculture de Constantine séance du 19/04/1940, aide aux cultivateurs malheureux)
[2] C.A.O.M. G.G.A Carton. IM/68

وقد كان بإمكان هذا الشيخ أن يطلب من إدارة الاحتلال دعما ماليا ومساعدات مادية تكفيه حاجة الطلبة والزوار إلا أننا نراه يشدد بإلحاح في طلبه على الأرض.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن الكثير من الممتلكات الأرضية الجزائرية قد تحولت إلى الكولون بتواطؤ من المتعاملين مع إدارة الاحتلال من أمثال القياد والباشاغات وأعيان بعض الدواوير كما حدث مع فلاحي دوار سيدي خالد الذي اقترح أعيانه على الفلاحين تحويل بعض أراضيهم لأملاك الدولة أثناء عمليات تطبيق القرار المشيخي[1]

وبالفعل تنازل أربعة وعشرون فلاحا من هذا الدوار عن 373 هكتار من أراضيهم الجماعية لصالح أملاك الدولة التي حولتها مباشرة لفائدة الكولون «فرانسوا أيالة» (Francois AYELA)

ولا ندري ما ذا كان يجوس في خواطر وجهاء هذا الدوار وأعيانه حتى يقدموا أراضيهم لقمة سائغة للاستعمار، وهل فعلوا ذلك برغبة كسب إدارة الاحتلال واستمالتها، مع أن هذا السلوك

[1] Ibid.

الفلاحين الجزائريين في الاحتفاظ

يتعارض بشدة مع أماني

بأراضيهم

وفي حين تمرع هؤلاء بأراضيهم للاحتلال الفرنسي تجد

الآخرين يشددون بإجراءات القرار المشيخي التي أفضت إلى تحديد

أراضيهم ومصادرتها.

ولا بأس من إيراد مثال كنموذج عن هذا التنديد، فقد رفع

المدعو الحاج علي بن شريط -من فرندة- إلى عامل عمالة وهران

شكوى يقول فيها بكل صراحة وجرأة، أنه على الرغم من حيازته

على سند ملكية رسمي يثبت أحقيته في ملكية أسلافه منذ عام

1891 والمكونة من ثلاثة حصص أرضية تحت أرقام 71-72-73

ضمن قطعة ع كما حددتها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي

1893 بدوار هوارات بفرندة، إلاّ أن هذه الملكيات تحولت إلى

ملك الدولة (الدومين) لتشيد عليها بناءات سكنية، ويتهي

تشكيه متسائلا عن الطريقة التي تحصل بها الخواص على حيازات

أرضية من ضمن ملكيته وبنو مساكنهم فوقها.

وقد اكتفى عامل عمالة وهران في رده على هذه العريضة

المدعو الشاكي إلى توضيح طرحه للقضية وإظهار التاريخ الذي

تم فيه المصادرة، وتأكيد ذلك عن طريق عقد موثق يثبت أحقيته

في الوراثة[1].

واستمرت المذكرات والعرائض الاحتجاجية ترد تبعا على الإدارة الاستعمارية من قبل الفلاحين الجزائريين حتى أثناء مرحلة الحرب التحريرية يطالب فيها أصحابها بحقهم في التعويض عن الملكيات التي صودرت منهم.

وقد يتقصى القارئ من هذه النماذج الاحتجاجية صورة المآسي التي آل إليها الفلاحون الجزائريون، وما نزل بهم من ويلات جراء فقدانهم لأراضيهم، ومن الأمثلة على ذلك العريضة التي تقدمت بها عائلة قاسمي من مدريسة إلى عامل عمالة وهران تقيم فيها الحجة على عدم وفاء الإدارة الاستعمارية بوعودها، حيث اقتطعت منهم أرضا زراعية بدوار «الجديد» تقدر مساحتها بمائة هكتار من أجل توسيع مركز مدريسة الاستيطاني مقابل تعويضهم إلا أنهم لم يعوضوا[2].

ومنها العريضة التي رفعها المدعو عماري بلهواري ولد بن عبد الله من دوار الدحالسة ببلدية التادور المختلطة -دائرة تيارت- في جويلية 1954 يتشكى فيها من الإدارة الاستعمارية التي جردته من

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton. 9 H/47

[2] C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/58 (Medrissa le 22/04/1954)

أرض فلاحية تقدر بـ 50 هكتار، ويدعي بأن هذه الشكوى هي الثانية من نوعها التي يتقدم بها إلى الحاكم العام للجزائر [1] وأيضا شكوى تقدم بها الباشاغا بلحاج بن عودة بن صحراوي من السوقر (Trezel) يطالب فيها بأرضه التي انتزعها منه أحد الكولون يدعى «فرانسوا ايالة»، تقع بدوار سيدي خالد ببلدية جبل الناظور المختلطة والمقدرة مساحتها بـ 90 ,27 ,377 هكتار [2]

وفي حين اكتفى عامل عمالة وهران في ردّه على العريضتين الأولى والثانية بأنهما غير مؤسستين، فإن ردّه على رسالة الباشاغا جاء فيه بأن الأراضي التي يطالب بها هي رملية ومن النوع الرديء، لكن بالنظر لمكانة عائلة بن عودة عند فرنسا، وبالنظر لخدماتها المقدمة للاستعمار، ولكونه فلاحا متحصلا على وسام (Chevalier du mérite agricole) قرر تلبية طلبه بناء على توصيات الحاكم العام للجزائر [3]

وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 ازداد الفلاحون الجزائريون تشددا في التمسك بأراضيهم، ولم تثن حملات القمع الأعمى التي شنها الاستعمار الفرنسي ضد المداشر والقرى من

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68(Réclamation
(2) Ibid.
(3) Ibid.

عزيمتهم، ولم يفقدوا الأمل في استرجاع أراضيهم بالطرق السلمية الحضارية، ونستشهد على ذلك بالرسائل التي بعث بها بعض الفلاحين من جهات كثيرة من الوطن، يطالبون فيها فرنسا باستعادة أراضيهم، أو تعويضهم إياها بأراضي أخرى، منها رسالة تقدم بها المدعو بوخرص عبد القادر من تاخارت (Dominique Luciani) يطالب فيها الإدارة الاستعمارية التي انتزعت منه مساحة أرضية تقدر بـ 75,5 هكتار من أجل توسيع مركز تاخارت الاستيطاني بالتعويض، إلاّ أن الإدارة اكتفت بالرد عليه بأن هذه الأراضي قد عوّض أصحابها مباشرة بعد مصادرتها في عام 1918 [1]

ومنها رسالة أخرى تقدم بها المدعو بغداد جديد ولد أحمد من دوار «غواديس» ببلدية فرندة المختلطة يطالب فيها السلطات الاستعمارية بالتدخل لاستعادة أرضه المقدرة مساحتها بـ 987,94,45 هكتار والتي انتزعها منه القايد حمو عبد القادر والمدعو بومدين ورئيس الجماعة حمو بوحركات ظلما في سنة 1940، إضافة إلى مساحة أرضية أخرى استولى عليها المتصرف الإداري لفرندة في نفس الفترة [2]

(1) Ibid, (en date du 20/02/1955).
(2) C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68.

كما وردت على سلطات الاحتلال رسائل تقدم بها أصحابها لنفس الغرض، منها تلك التي رفعها السيد حبوب محمد بن علاء الله من بلدية السوقر (TREZEL) إلى وزير الداخلية يشتكي فيها من فلاحين جزائريين استوليا على أرض والده المقدرة مساحتها بأزيد من 104 هكتار بينما كان هو غائبا لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية(1).

ورسالة أخرى رفعها محمد بن ذهيبة بن خالد إلى "دي سافر" (DE SAVRE) النائب في المجلس الوطني الفرنسي -باريس- يطلب منه التدخل لاسترجاع أرض أبيه المقدرة مساحتها بـ 150 هكتار والتي تحولت لصالح أملاك الدومين، ويتوسل فيها كسابقيه بأدائه لواجبه العسكري تجاه فرنسا(2) وقائمة الاحتجاجات التي تقدم بها الأبناء لاسترجاع حقوق آبائهم وأجدادهم تكاد لا تنتهي(3).

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/60

(2) CAOM هو مختصر مركز أرشيف ما وراء البحار (آلاف الشكاوى والعرائض التي رفعها الجزائريون إلى السلطات الاستعمارية يطالبون فيها باستعادة أراضيهم وأراضي آبائهم وأجدادهم المغتصبة أو تعويضها لهم وذلك ضمن سلسلة 1M

(3) Ibid

خاتمة

نخلص في آخر هذا الفصل إلى القول بأن الفلاحين الجزائريين قد عبروا عن أنفسهم بطريقة حضارية سليمة قوية وواضحة.

وبقدر ما كانت المذكرات والعرائض الاحتجاجية التي رفعوها إلى الإدارة الاستعمارية تعبيرا عن مدى عمق وعيهم بمصالحهم وصمودهم في وجه الاحتلال، بقدر ما كشفت عن حقيقة ما سيهم، ومشاعر العزة والكرامة لديهم باستعادة أراضيهم ليعيشوا فوقها، ويدفنوا فيها، وإن لا همّ لهم في الدنيا سوى الحفاظ على أراضيهم صونا لعرضهم.

وإن دلت هذه العرائض على شيء فإنها دلت على عدم استعداد الجزائريين التنازل عن حقهم في أراضيهم والاستسلام لإرادة الاحتلال الفرنسي.

كما أظهرت لنا الوسيلة الذكية والحضارية التي تعامل بها الجزائريون مع خصومهم وأعدائهم لاسترداد حقهم، حيث خاطبوهم بأسلوب استعطافي مرن.

وقد يلمس القارئ لهذه العرائض الاقتران بين التشكي والتألم من جهة، والمطالبة بالحق الضائع ورفض الظلم وعدم

الاستسلام للذل والغبن من جهة أخرى، وهكذا ناضل الفلاحون السنين الطوال.

إلا أنه يجب الاعتراف أنه مهما كانت إرادة الدارس المدقق في احتواء الوسائل الاحتجاجية للفلاحين الجزائريين طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962) فإنه لا يستطيع أن يعطي الموضوع حقه كاملا بمفرده.

فمثل هذا العمل لا يتحقق إلا بجهود جماعية لمختصين في علم التاريخ ممن لهم القدرة والصبر على المداومة.

الفصل الثالث : المقاومة السلمية الطويلة الأمد

تمهيد

1- شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون.

2- النضال النقابي والإضراب عن العمل.

- المظاهرات.
- الإضرابات العمالية
- الانتشار الجغرافي للفروع النقابية (1936–1937)

3- أثر الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية

4- صور من نضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون

5- نماذج عن تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944–1945

6 - امتزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945–1962)

خاتمة

كان شعور الجزائريين بالانتماء إلى الجزائر يتجسد في امتلاك الأرض، تلكم هي العقلية التي كان يتحلى بها الجزائريون، حتى صار الشخص في الجزائر ينسب إلى قطعة الأرض التي كان يعيش فوقها، ويلقب نسبة إليها كأن يدعى بالأوراسي نسبة إلى إقليم الأوراس، أو القبائلي نسبة إلى بلاد القبائل أو الشقراني نسبة إلى جبال بني شقران ...وهكذا التصقت أسماء الأراضي هي الأخرى بأسماء سكانها.

وقد بلغت الرابطة العاطفية بين الإنسان الجزائري وأرضه إلى حدّ جعله يوصي قبل وفاته أن يدفن في أرضه وأرض آبائه وأجداده حتى ولو وافته المنية بعيدا عنها.

إن الجزائري لا يحسّ بالسعادة ولا بالأمن والراحة خارج أرضه المزروعة، فجنسية الجزائريين ووطنيتهم مرتبطة بالأرض.

إن نص بيان الأمير عبد القادر الموجه إلى الجزائريين سنة 1832 والمتضمن عبارات «إن الرومي قد انتهك مساجدكم وأخذ أحسن أراضيكم وأعطاها لبني جنسه واشترى أعراض نسائكم» يجعلنا نقرّ أن الأرض في نظر الأمير عبد القادر تساوي قيمتها قيمة المساجد وأعراض النساء.

وضد هذه الاغتصابات خاض الجزائريون صراعا مريرا وطويلا مع الاستعمار الفرنسي لا لشيء إلا لإخراجه من أراضيهم التي استولى عليها، ولم ينحصر كفاحهم فقط في رفع السلاح ضده، فإلى جانب السلاح كانت هناك أدوات أخرى للمقاومة من بينها الامتناع عن بيع الأراضي للكولون أو استبدالها لهم بأرض أخرى، وامتناعهم عن التجنيد الإجباري وعن دفع الضرائب، ومن ذلك أيضا إنشاء اللجان والجمعيات والنقابات الفلاحية وشراء الأراضي من الكولون، والذي يهمنا في هذا الفصل هو مقاومة الفلاحين للاستعمار عن طريق المظاهرات والإضرابات وإنشاء الفروع النقابية لصغار الفلاحين وعمال الأرض (1).

شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون

تعود المحاولات الأولى لاستعادة الجزائريين لأراضيهم المغتصبة عن طريق شرائها من الكولون إلى سنة 1863، إلا أن هذه العملية تعطلت خلال بعض الفترات: سنة 1889، وخلال عامي 1908-1909، ونشطت فيما بين 1910-1940 ثم عادت لتتعطل بشكل تدريجي فيما بين 1941-1961.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 41

وخلال الفترة الممتدة بين 1877-1961 تمكن الجزائريون من شراء 987.443 هكتار من الأوروبيين؛ ويذهب بعض الكتاب أنه خلال سنة 1918 لوحدها قد تم للجزائريين أن استعادوا 60.000 هكتار (1) بينما يذهب آخرون إلى القول أن الجزائريين تمكنوا خلال هذه السنة من استعادة 0.316 هكتار بمبلغ إجمالي قدره 14.647.000 فرنك، وبالمقابل اشترى الكولون خلال هذه السنة 16.840 هكتار بمبلغ قدره 8.440.000 فرنك.

أما الأراضي التي اشتراها الجزائريون من الكولون خلال السنة التي سبقتها (1917) فتقدر بـ 8.448 هكتار بمبلغ قدره: 5.067.000 فرنك مقابل بيعهم للكولون مساحة أرضية إجمالية تقدر بـ: 19.662 هكتار بمبلغ قدره: 6.486.000 فرنك (2).

يلاحظ بأن الجزائريين قد اشتروا الأرض من الكولون بمبالغ جد مرتفعة مقارنة مع الأوروبيين الذين اشتروها منهم بمبالغ منخفضة نسبيا.

وإذا كان البعض يرجع ارتفاع سعر الأراضي التي اشتراها الجزائريون من الكولون إلى جودة هذه الأراضي وارتفاع مردودها بفعل عمليات الاستصلاح التي قام بها الكولون كجلب الماء إليها أو حفر آبار

(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2ème édit Paris 1897, p 58 (extrait de la statistique générale de l'Algérie 1882-1884
(2) Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, p 45

الآخر يرجع ذلك إلى تخوف الأوروبيين من القلاقل [illegible]
هذا فإن لمعظمهم فكروا بالتخلص من أراضيهم واغتنموا فرصة زيادة [illegible]
المعروضة عليهم من قبل الجزائريين فرفعوا الأسعار بحيث أصبحت [illegible]
تغلب عليها [illegible]
أصبحت تتحدد بالعرض والطلب.

بررت سلطات الاحتلال على هذا الموقف من أن عملية إقدام
الكولون على بيع أراضيهم للجزائريين لا صلة لها مطلقا بالحرب العا[illegible]
[illegible] موقتا، وأرجعت سبب بيع
الكولون لأراضيهم إلى النتائج التي أفضت إليها لجنة ملكية
الأهالي التي تشكلت بمقتضى قرار الحاكم العام للجزائر الصادر في 8
جوان 1896 بغرض دراسة الوسائل والسبل التي توفر للأهالي
التسهيلات التي تمكنهم من استرجاع ملكياتهم الأرضية، وأيضا إلى
[illegible] قضية الصلح في كل من محكمة سور الغزلان، ووادي الفضة
والعطاف، وعين تموشنت على استفسارات الرئيس الأول لمحكمة
الجزائر، وكذلك إلى حب الجزائريين للأرض، وجهودهم المضنية
لاستعادتها من الكولون بأي ثمن، ومع هذا فقد اعتبرت فرنسا أ[illegible]
[illegible] الفلاحين الجزائريين لأراضيهم قد يساعد على استتباب
الأمن وضمانه [1] إلا أن الأراضي التي استرجعها الفلاحون الجزائريون
اشتملت على تلك التي تخلى عنها الكولون لأسباب جغرافية (أراضي
صخرية - وعرة - جبلية - عرضة للانجراف ...) أو أمنية كتلك

(1) Charles-Henri FAVROD: Op. cit., p 145

التي شهدت حركات عصيانية لبعض الجماعات أو الأشخاص كما
هو الحال مع بوزيان القلعي وأقرانه من أمثال مسعود بن زلماط ممن
عرفوا بالقطاع الشرفاء (Les bandits d'honneur) لدى عامة الشعب
الجزائري، وبقطاع الطرق والخارجين عن القانون في نظر إدارة الاحتلال
الفرنسي، حيث قاوم بوزيان القلعي مدة ثلاثة عشر سنة (1863-
1876) في نواحي معسكر، لم يكن فيها لصا أو قاطعا للطريق ينشط
لصالحه الخاص، إلا أنه زرع الهلع في قلوب الكولون الذين غادر
أكثرهم المنطقة، كما كان مسعود بن زلماط ينشط في الأوراس ويقاوم
تواجد الكولون بالمنطقة فيما بين 1917-1921 ويهدد في نفس الوقت
العملاء بالموت [1] وهو الأمر الذي مكن الجزائريين بالجهات التي سادها
اللاأمن وغادرها الكولون من إضافة 100.572 هكتار إلى رصيدهم [2]

وخلال سنة 1887 عوّض الجزائريون الأراضي الفلاحية التي
نزعت منهم في سهل الشلف بشراء أراضي جبلية من الكولون بقيمة
150 فرنك للهكتار الواحد مع أن هذه الأراضي الجبلية لم تتعد قيمتها
الحقيقية 80 فرنكا للهكتار الواحد [3]

(1) DJERLOUL AEK. Eléments d'histoire culturelle Algérienne Alger E.N.A.L [illegible] p.[illegible]
(2) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI-O.P.U 1989, p.148. Alger E.N.A.L. L'Algérie dans l'histoire, T: 05.
(3) Mohamed Elyes MESLI: Les Origines de la crise agricole en Algérie du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1963 Alger, édit Dahleb (S.D.) p. [illegible]

كما أن بعض الأعيان من الجزائريين ممن كانت تحذوهم الرغبة في
وبيع ملكيتهم الأرضية شرعوا في شراء مساحات أرضية من
الكولون.

وفي إقليم الترسو الوهراني زرع الفلاحون الجزائريون أراضي
رعوية خشية أن يطبق عليها قانون 16 فبراير 1897 الذي يعتبر الأراضي
الرعوية مواتا ويلحقها بأملاك الدولة [1]

ومع أن بعض الجهات من الوطن قد أصابها الفقر إلا أنه لوحظ
بأن بيع الأراضي فيها للكولون كان نادرا كما هو الحال مع بلاد القبائل
التي أدى الأمر بأهلها إلى الفقر والمجاعة بسبب العوامل الطبيعية أو أتاوات
الحرب والغرامات التي تفرضها عليهم مصالح الغابات.

وإذا قرر شخص في بلاد القبائل أن يبيع أرضه لسبب ما، فإنه لا
يبيعها إلا لواحد من أبناء قومه، فسكان بلاد القبائل كانوا لا يبيعون
للأوروبيين أبدا أو على الأصح من النادر أن يبيعوا لهم [2]

وهكذا حرص الجزائريون على الاحتفاظ بأرضهم بل وشراء
الأراضي من الأوروبيين كما لوحظ في بعض المدن مثل: القصر
ووادي أميزور، وسباو الأعلى، وذراع الميزان، وتيزي غنيف

[1] C.A.O.M – G.G.A Carton 1 N/5 (rapport concernant les opérations relatives à l'application du S.C. 1863 dans divers tribus de la C.M de Djebel Nador)

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر: موفم، 1983، ص 20

وميرابو، ودلس، ونفس العملية شهدتها معظم جهات الوطن ومنها:
بيلاط، وخميس مليانة، وعين السلطان، وبومدفع، والخروب [1]

بينما الجهات التي باع فيها الفلاحون الجزائريون أراضيهم
للكولون، فقد عرف أصحابها وضعية حرجة كما هو الحال مع فلاحي
بلديات غرب البلاد مثل: عين تموشنت، مكرة، الرمشي، أولاد ميمون
(لاموريسيار)، وتيارت، وكاشرو «سيدي قادة»، ومعسكر.

ومتى قدر على فلاح جزائري بحكم الاحتياج والضائقة المالية
أن يبيع أرضه لأحد المعمرين فإنه كان يرفع السعر إلى 500 فرنك
للهكتار الواحد مع أن معدل السعر الذي كان يعرضه المعمّر هو 110
فرنك للهكتار الواحد، بينما إذا بيعت لفلاح جزائري فإن سعرها لا
يتعدى 58 فرنك للهكتار الواحد، وهذا قبل الحرب العالمية الأولى [2]

وبهذا الشكل يكون الفلاح الجزائري رغم فقره، وتخلفه قد ساهم
بهذا الأسلوب من المقاومة في صيانة القاعدة الاقتصادية للمجتمع
الجزائري (وهي الأراضي الفلاحية).

وفي سنة 1919 أبدى الكولون قلقا شديدا من إقدام الفلاحين
الجزائريين على شراء الأراضي، فضغطوا على الحكومة التي اتخذت

[1] Mahfoud KADDACHE, O.p . cit, p 15.

[2] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 20

المجهودات للحد من عملية استثار الجزائريين والمضاربين الأجانب بالأراضي الفلاحية[1].

وفي حين عارض الكولون عملية شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية واعتبروها غير مقبولة ومنافية للاستيطان وخطرا يهدد مستقبلهم في الجزائر، فإن الجزائريين اعتبروها واحدة من أهم أشكال النضال ضد الاحتلال.

وبهذا الشكل وجد المستوطنون الفرنسيون أنفسهم بين خطرين جسيمين أحدهما يتمثل في استعادة الجزائريين للأراضي الجبلية والسهلية عن طريق شرائها، وثانيهما يتمثل في استثار المضاربين والرأسماليين بالأراضي الزراعية السهلية[2].

وإن كانت عملية استعادة الجزائريين للأراضي الزراعية قد بدأت قبل عام 1914، فإنها بعد الحرب العالمية الأولى قد اتخذت شكلا واسعا ومفاجئا ينذر بالخطر ضد مستقبل الكولون ووجودهم في الجزائر، حيث توقعت جريدة «الوقت» (Le Temps) آنذاك المخاطر الناجمة عن عملية استعادة الجزائريين للأراضي الفلاحية معلقة على الحدث بالقول: من وجهة النظر السياسية سوف يضيع الشمال الإفريقي من بين أيدينا ما لم نوطن فيه فلاحين فرنسيين؛ ومن وجهة النظر الاقتصادية سيتراجع الإنتاج الزراعي -لأن الجزائري لا يحسن استخدام الأرض»[3].

---

[1] Mahfoud kaddache. Op.cit.p 15.
[2] Ibid.
[3] Ibid, p 16. (cité par Akhbar du 14/12/1923)

وأصبح الكولون الفرنسيون أكثر انشغالا ليس فقط من جراء عمليات استعادة الجزائريين لممتلكاتهم الأرضية عن طريق إعادة شرائها من الأوروبيين وإنما أيضا من عمليات إخلاء وإفراغ المراكز الاستيطانية[1].

وشعر الكولون بأنهم ضحايا لمحترفي السياسة، وعلقت جريدة مستقبل معسكر، (AVenir de Mascara) على الوضع متهمة الكولون بالخمول والجمود ودعتهم لبذل الجهد تحقيقا للثروة، وما لم يجتهدوا فإن الجزائريين سيتمكنون من استعادة جميع أراضيهم بعد عشر سنوات بطرد الكولون، ويبقى العرب بالضرورة إلى جانب اليهود المتطفلين عليهم، وعندئذ تنموا الأعشاب في الطرقات ويجتاح النخيل الليفي المنطقة (Palmier nain) مرة أخرى، وتزول أشجار الكروم الجميلة، وربما لم يبق من النبات سوى أشجار الزيتون التي يعود غرسها إلى العهد الروماني[2].

وأمام هذه الوضعية فكر الكولون في نمطين من الإصلاحات، أحدهما يدعو إلى مراجعة قانون 16 فبراير1897 الخاص بالملكية العقارية، وثانيهما يطلب تعديل نظام الملكيات الأرضية العامة المخصصة للاستيطان طبقا لما ينص عليه مرسوم 13 سبتمبر1906.

---

[1] L'avenir de Mascara du 09/12/1922 «que sera l'Algérie en 1950?
[2] Ibid.

وفي سنة 1920 أبدت موفديات الكولون رغبة في المطالبة بتسهيل الصفقات والإسراع فيها وفق ما يسمح به قانون 16 فبراير 1897 بغرض تحرير عمليات المتاجرة بالأرض لصالح الكولون (1)

ولما لم تعر إدارة الاحتلال أي اهتمام بالكولون، أبدى هؤلاء رغبة في أن تؤسس الملكيات العقارية على قواعد ثابتة وأكيدة عن طريق تثبيت كل الحقوق المتعلقة بالتملك بشكل قطعي - غير قابل للإلغاء - بتسجيلها خطيا ضمن سند قانوني، كما رغبوا في أن تقام بالجزائر مصلحة خاصة لتسجيل الملكيات العقارية تشبه نظام « Act Torrens» الذي جرى تطبيقه في أستراليا بحيث يلزم المالك بتسجيل ملكيته وتعيين معالمها الحدودية مسبقا، كما عليه أن يرسم مخطط الملكية ويبعث به مرفوقا بسند القيد وطلب التسجيل لدى مصلحة التسجيلات. ومن ثم يمنح عقدا خاصا بالملكية العقارية، تودع نسخة منه لدى محافظة الأملاك العقارية، وهذا طبعا بعد إتمام الإجراءات الشرعية، وما لم يكن هناك اعتراض على المالك الراغب في تسجيل ملكيته.

أما «فلاندران» (FLANDRIN) النائب بمجلس الشيوخ فقد اقترح سنة 1921 قانونا يتوقع فيه التسجيل الإجباري لكل العقارات الخاضعة للقانون الفرنسي، وحاول الكولون من خلال هذا القانون السعي في أن تحول الثلاثة ملايين هكتار من أراضي العرش، والتي بقيت غير متجة،

(1) Mahfoud KADDACHE. Op. cit, p 16

مع أنها من أجود الأراضي لصالحهم، ووجهوا انتقادات لاذعة للإدارة الاستعمارية التي أعلنت سنة 1911 بعدم جواز التصرف في أراضي العرش.

وحاولت إدارة الاحتلال أن تتخذ موقفا من الكولون، لكن مناورات هؤلاء، كانت أقوى. ففي جوان 1922 حملت موفدية الكولون (La délégation des colons) إدارة الاحتلال إلى سحب المنشور الصادر في 1911.

وابتداء من سنة 1921 بدأ الكولون يتخلون عن مباشرة العمل في أراضيهم بأنفسهم، وأوكل معظمهم زراعة أراضيهم لفلاحين جزائريين أو أوروبيين، وفي سنة 1932 عاد الكثير من الأوروبيين إلى فرنسا بعد أن تخلوا عن أراضيهم لوكلاء، وكان الجزائر فيما بين الحربين العالميتين بدأت تفرغ من العنصر الأوروبي.

وتعزى الهجرة العكسية للأوروبيين خلال هذه الفترة إلى تخوفهم من رؤيتهم للجزائريين وهم ينتزعون الأراضي الزراعية من أيدي الكولون عن طريق شرائها منهم (1)

وفي سنة 1947 نشأت شركة ذات نزعة وطنية يطلق عليها اسم «حلقة آمال الشمال إفريقية» يتشكل أعضاؤها من حوالي مائة عنصر جزائري لغرض دعم الحرفيين الجزائريين الذين يشتغلون في قطاع

(1) Fadhila YAHIAOUI . Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux -guerres, Alger: E.N.A.L, 1985, p 134

الزراعة والصناعة والتجارة»، وتحقيقا لذلك كون السيد «تيارة» لجنة مهمتها السعي لشراء مبنى في باريس، وآخر في الجزائر العاصمة ليكون كلاهما مقرا عمليا لشركة «آمال» الناشئة، وفي رسالة سرية بعث بها عامل عمالة الجزائر إلى الوزير المفوض الحاكم العام للجزائر يذكر فيها بأنه «تم لعدد من الأعضاء المشتركين في عطلة آمال الشمال إفريقية ممن يمتلكون أراضي فلاحية أن اتفقوا فيما بينهم على رفع طلب إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتسمح لهم بشراء وسائل للنقل وجرارات»، ويواصل قائلا «إن للشركة مرامي جد خطيرة تتمثل في عزمها على شراء أراضي فلاحية من الكولون الأوربيين لتجريدهم منها»[1].

وتجمع هذه الشركة منخرطين من جميع جهات القطر الجزائري بما في ذلك منخرطين من الجنوب كـ بسكرة، وتوقرت، ويبلغ عددهم حسب التقرير السري تسع وتسعون منخرطا من بينهم تجار وحرفيون تقليديون وفلاحون.

وحتى وإن لم تحقق هذه الشركة الغرض الذي أنشئت من أجله، إلا أننا نلمس من عملية محاولتها لشراء الأراضي الفلاحية من الكولون أنها كانت حريصة على استرجاع الممتلكات الأرضية للجزائريين.

وإن كان الجزائريون قد تمكنوا من استعادة 987.443 هكتار فيما بين 1877-1961 كما سبقت الإشارة إليه، فإن تعليمات جبهة وجيش

[1] C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/51 (préfet d'Alger à monsieur le ministre plénipotentiaire gouverneur général de l'Algérie), le 14/01/1947

التحرير الوطني نسفت عملية شراء الجزائريين للأراضي من الكولون في سنة 1961، لأنها كانت تهدف إلى تخلي الكولون بأنفسهم عن الأراضي التي اغتصبوها.

وقد اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي امتناع الجزائريين في أواخر القرن التاسع عن بيع أراضيهم للكولون وتفضيلهم بيعها للجزائريين على حد قول الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف مظهرا من مظاهر الوطنية الفلاحية[1].

كما اعتبرت عمليات تحرير المتاجرة بالأرض، ومحاولة بعض البرجوازيين المحليين تجميع الأراضي الفلاحية بين أيديهم عن طريق شرائها من الفلاحين الجزائريين الصغار ذات أثر، ومن شأنها أن تحول دون نجاح المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر[2].

وفي سنة 1893 فكرت الإدارة الاستعمارية في إنشاء مركز استيطاني شرق عين الدفلة (Duperre) بحوالي عشر كيلومترات، إلا أن لجنة المراكز الاستيطانية بعد إشادتها بأهمية موقع المركز وما يقدمه من امتيازات للكولون، أشارت إلى احتمال اصطدام مشروعها الاستيطاني بإحدى أكبر العائلات الجزائرية، وهي عائلة بوزيان التي تمتلك قطعا

[1] مصطفى الأشرف، المرجع السابق «دفاع مستميت عن الأرض»، ص ص: 19-21
[2] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وسياسة التفكك الاقتصادي، الاجتماعي، 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 01، بيروت 1983، ص 157

رغبة شاسعة، وتظاهر بامتناعها القاطع لبيع أراضيها للكولون أو استبدالها لهم بأراضي في جهات أخرى.

ولمام رفض هذه العائلة التعامل مع الكولون اضطر الحاكم العام للجزائر في سنة 1889 إلى العدول عن قراره بإنشاء مركز استيطاني فوق أراضي عائلة بوزيان [1].

وفي عين كرمن اصطدم الاستيطان بالحاج أحمد بن العزري الساكن في مليانة والذي يمتلك 221,70 هكتار من الأراضي الفلاحية.

لقد طلب هذا الفلاح مبالغ مرتفعة ثمنا لبيع أراضيه، كما طلب في مقابل استبدالها بأراضي تعتبرها سلطات الاحتلال ضرورية لتوسيع مركز عين كرمن الاستيطاني.

وفي تقريره إلى الحاكم العام للجزائر وصف الجنرال «ويمفن» (WIMPFFEN) قائد إقليم وهران ابن العزري بالمحتكر، والمبادر بالإسراع إلى شراء الأراضي التي ترغب الإدارة الاستعمارية في شرائها من الفلاحين الجزائريين الصغار ليعيد بيعها إلى الكولون بأسعار جد مرتفعة، أو التنازل عنها للإدارة مقابل أراضي جيدة في جهات أخرى.

ومع هذا فقد أبت سلطات الاحتلال إلاّ أن تستعيد منه الأراضي التي اشتراها مقابل أربعين فرنك للهكتار الواحد والتي سبق له أن اشتراها من الفلاحين بمبلغ ثلاثين فرنك للهكتار الواحد.

---

(1) Yacono Xavier. La colonisation des plaines du Chelif. T 1 Alger 1955, p 315

وهكذا نلاحظ أن الجزائريين بامتناعهم عن بيع أراضيهم للكولون، وعدم رضاهم باستبدالها لهم بأرض غيرها، ومبالغتهم في رفع أسعارها عند بيعها لهم، يكونوا قد ضربوا لنا أحد أروع الأمثلة في رغبتهم الشديدة في المحافظة على أراضيهم والتعبير عن وطنيتهم

النضال النقابي والإضراب عن العمل في مزارع الكولون

المظاهرات:

يدعي بعض الكتاب الفرنسيين بأن الفضل في التطور الاقتصادي للجزائر يعود إلى الإدارة العسكرية، ومن ذلك التنظيمات الأولية للنقيب «لاباسيت» (LAPASSET) في 1846، ومشاريع شركات الجنرال «ليبرت» (LIEBERT) في مليانة خلال عام 1869 التي أفضت سنة 1884 إلى إنشاء أولى الشركات الأهلية للتعاون المتبادل (S.I.P) من قبل «تيرمان» (TIRMAN) الحاكم العام للجزائر. وكانت هذه الشركات تعتبر في آن واحد صناديق للطوارئ والتعاون المتبادل ووكالات للقرض تتمتع بحقوق محدودة، وتخضع لوصاية الإدارة الاستعمارية؛ وبناء على قانون 14 أفريل 1893 تحولت هذه الشركات إلى تنظيمات خاصة ذات منفعة عامة تجمع الفلاحين وُدّيًا؛ ثم جاء قانون 19 جويلية 1933 (بعد أربعين سنة) لينشئ الصندوق المشترك للشركات الأهلية للتعاون المتبادل؛ أما قانون 15 أوت 1936 فقد سمح لهذه الشركات أن تلعب دور التعاونيات في إطار غرفة الحبوب.

وفي حقيقة الأمر بدأت اللجنة العامة للعمال المحضريين منذ عام 1935 بتنظيم نقابات العمال الزراعيين

وفي 1936 تأسس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين تحت ظل الكونفدرالية العامة للعمال، وضمّ 40.000 منخرط. ولم تتوقف نشاطات الحركة العمالية على تنظيم العمال الزراعيين فقط، بل امتدت كذلك إلى صغار الفلاحين وعمال الأرض، -وهكذا- تكونت نقابات صغار الفلاحين في مناطق الونشريس والأوراس[1]

وقد أورد لنا الأستاذ عبد القادر جغلول قولا تتأكد من خلاله وحدة الحركة العمالية الفلاحية، بحيث ضم أحد الاجتماعات السرية للحركة العمالية جماعة من الفلاحين والعمال الزراعيين، إذ يقول نقلا عن أحد مجاهدي الحركة الوطنية «وقد خرج شخصان عن المألوف من هذا الاجتماع الأول سائق جرار إسباني يتكلم بلهجة سيدي مجاهد من الدشرة القريبة، أما الثاني فملتح يحمل سبحة ذات حبات كبيرة من العنبر، إنه مقدم زاوية سيدي عبد القادر في معسكر، ولقد ترأس الاجتماع مبتدئا بالفاتحة، ومذكرا باستعداد بني شقران، وهي القبيلة التي تمردت عام 1914»[2]

[1] عبد القادر جغلول. تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية. (د.ت) ص 132

[2] عبد القادر جغلول. المرجع السابق، ص 132

وفي سياق حديثه عن الحركة الوطنية التي ولدت في باريس يقول مصطفى الأشرف «ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن قومية المدن هذه نشأت أولى ما نشأت بين الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا»[1] مما يدل أن الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا كانوا مشدودين دوما إلى أراضيهم وملتصقين بها على الرغم من وجودهم في أرض الهجرة.

وفي سنة 1937 أنشأ «ليبو» (LE BEAU) الحاكم العام للجزائر مصلحة للاقتصاد الاجتماعي تخضع للإدارة العامة لشؤون الأهالي تحقيقا لسياسة ترمي إلى تحسين أحوال المزارعين الجزائريين، ومن ثم يأخذ تعبير «الطبقة الفلاحية الجزائرية» (Paysannat Algérien) مكانة له في المصطلحات الإدارية، وعندئذ تتكون لجنة من الفلاحين الجزائريين تتولى التنسيق بين مصالح الأهالي والمصالح الاقتصادية، ومهمتها مراقبة المشاريع التي يقدمها المتصرفون الإداريون.

وفي أفريل 1939 حضر وفد من الفلاحين الجزائريين إلى جانب وفود البلدان المستعمرة المؤتمر الدولي للزراعة في طرابلس، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية أوقف المشاريع الإصلاحية المبرمجة من قبل «ليبو» الحاكم العام للجزائر؛ وفي عام 1944 استوحت «لجنة كاترو» (Commission Catroux) نشاطها من برنامج «ليبو» الخاص بالإصلاحات في المجال الزراعي.

[1] مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، الجزائر: 1983، ص 78

ومن ثم آلت تجربة الشركات الأهلية للتعاون المتبادل خلال سنتي 1938-1937 إلى خلق تعاونيات ترتبط بها كأداة لا مركزية لتفعيل القطاع الفلاحي الجزائري تسمى بـ"قطاعات الإصلاح الريفي" (Secteur d'amélioration Rurale S.A.R) لتكوين الفلاحين الجزائريين على الطرق الزراعية العصرية تمهيدا لإدماج القطاع الفلاحي الجزائري في المنظومة النقابية، وفي منظومة القرض والتعاون الزراعي المتبادل.

وظل الاعتقاد سائدا بأن لقطاعات الإصلاح الريفي دور اقتصادي واجتماعي يعود بالفائدة على الفلاح الجزائري الذي أصبح عضوا في مجلس التسيير، وهو الأمر الذي سيدفع به إلى تحمل المسؤولية واتخاذ المبادرة مستعينا في ذلك بالتقنيين وبالإدارة المحلية[1] إلا أن محاولة فرنسا دمج الفلاح الجزائري ضمن نقابات فلاحية من شأنها إحداث تطورات في القطاع الزراعي التقليدي الجزائري واجهت صعوبات، وهكذا لم تحظ النقابات الفلاحية قبل الثلاثينات من القرن 20 بإقبال الفلاحين الجزائريين للانخراط فيها.

إلا أنه يجب أن يفهم بأن الفلاح الجزائري لم يكن ضد النضال التقني أو ضد مجهودات التطور، وإنما ضد القوانين العقارية المتناقضة مع الشريعة الإسلامية ومع تقاليد المجتمع الجزائري الإسلامي.

إن البرنامج الإصلاحي الفلاحي يتطلب تسخير كل الطاقات، ويستدعي إدراكا للفكرة، ودقة في تنفيذها، على أن تُقدم نخبة الشباب

[1] Marcel BARBUT. L'évolution de L'Agriculture et de l'élevage traditionnel en Afrique du Nord, Alger, Imprimerie officielle 1952, p 15

المقبل على النشاط الذي تحدوه الرغبة في العمل، والإقدام على الإصلاحات.

كما أن الاندماج لا يمكنه أن يتحقق في ظل روح العداء التي يكنها الشعب الجزائري لإدارة الاحتلال إلاّ في إطار ظروف التآلف الروحي والمادي بين المجتمعين، وما لم ينته الصراع والأحقاد بين المجتمعين ستظل الإصلاحات جامدة.

ولنا في الحضارة الرومانية خير مثال على ذلك؛ فقد أقام الرومان بنايات فخمة في الجزائر، إلا أن حضارتهم آلت إلى الانهيار بسبب خلوها من روح التآلف والمودة بين المجتمعين (المستعمِر والمستعمَر).

ففي تصريح له أمام المؤتمر -الوطني- الواحد والعشرين للتعاضد والتعاون الفلاحي المنعقد في "بيزانسون" (Besançon) بفرنسا يوم 15 جوان 1933 نجد "ر.ميسرشميت" (R.Messerschmitt) يتوجّع لحال مربي الماشية، ويدعو لحمايتهم من المضاربين والمرابين، ويضرب مثالا عن ذلك بناحية سيدي عيسى التي تشتهر بإنتاجها الرعوي والتي يقع فلاحوها فريسة للمرابين.

ولمحاربة ظاهرة المضاربة والربا في هذه الناحية أوصى بأن يُنشأ قرضٌ فلاحي أهلي يمنح مُربي الماشية قروضا قصيرة المدى تمكنهم من الحفاظ على ثروتهم الحيوانية[1] وبناء على هذا التصريح قررت إدارة الاحتلال منح الفلاحين الجزائريين:

[1] C.A.O.M Dpt d'Oran. Carton 2M/107 (a).

01- قروض دعم من قبل صناديق القرض الفلاحي، على أن يحظى الفلاح الجزائري بنفس الامتيازات التي يحظى بها الكولون الفرنسي، ويتحمل نفس الواجبات.

02- قروضا من قبل «الصندوق المشترك» تحت رقابة «صندوق القرض الفلاحي».

03- قروضا بعيدة المدى.

04- قروضا متوسطة المدى.

05- قروضا قصيرة المدى.

06- تقديم سلفات مالية لرؤساء عائلات الأهالي الكبرى.

07- تقديم سلفات مالية للفلاحين ضحايا الكوارث مقابل نسبة من الفوائد تتراوح من 02 إلى 03٪.

كما طالب «ميستر شميت» أن يعامل الفلاح الجزائري على نفس القدم مع الفلاح الأوروبي، ويتمتع مثله بنفس الحقوق والامتيازات، مشيرا إلى أن هذا الهدف المزدوج لا يمكنه أن يتحقق إلا بالاستخدام الحسن للشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) التي هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن يلجأ إليها الفلاح الجزائري خلافا للمؤسسات الأخرى التي تضع في وجهه شروطا لا يطيقها.

ومع هذا فإن الفلاح الجزائري لا يمكنه الحصول على قرض دعم ما لم تكن أرضه مفرنسة أي خاضعة للتشريعات العقارية الفرنسية، وما لم يرهن ملكيته لدى مصالح الرهن العقاري، على أن يتولى صندوق القرض الفلاحي ضمانته لدى المصالح العقارية، وإلا تتعرض ملكيته للحجز ما لم يسدد ديونه في الآجال المحدودة.

أما إذا كانت أرضه غير مفرنسة فإن الصندوق المشترك (fond Commun) هو الذي يتدخل لصالح منحه قرضا تحت رقابة صندوق القرض الفلاحي الذي يلزمه برهن أرضه لدى المصالح العقارية.

ففي جميع الحالات كانت المصادرة الشرعية تقترح كضمانة لمنح الفلاح الجزائري قرضا، وفي سبيل أن يبقى الفلاح الجزائري الصغير تحت وطأة الذل والفقر تقهره الحاجة، فإن كلاً من القايد، ورئيس الفصيلة القبلية، وحتى الموظف الإداري كان يسبقه إلى عرض محصوله الفلاحي في الأسواق المحلية، وهكذا يصطدم الفلاح الجزائري الصغير بعقبة العرض الذي يفوق الطلب في الأسواق المحلية.

وعلى هذا الأساس اقترح التصريح على الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) أن تحدد أسعار الحبوب وتتولى شراء المحصول من الفلاحين، على أن يتم ذلك داخل كل دوار أثناء القيام بعملية جمع الضرائب وتحصيل القروض [1].

[1] C.A.O.M - G.G.A. Carton 10 H / 89

وبهذا الحيف الجائر تقرر مصير الفلاح الجزائري الصغير.

وفي تقرير مطول عبر "ش. كورتين" (Ch.COURTIN) المتصرف الإداري الرئيسي بولاية الجزائر في 15 سبتمبر1937 عن الحالة التي آل إليها الفلاح الجزائري والتي من شأنها أن تحدث ضررا بالسيادة الفرنسية -على حد قوله- مشيرا إلى تعبير الجمهور الجزائري عن استيائه وانتقاده لا لسبب وسام من تحضر، متسائلا عن الجذور العميقة لمشكلات الفلاح الجزائري ومن طابعها الاقتصادي والسياسي.

وقد رد هذا المتحدث المشكل الجزائري إلى العامل الفلاحي، ووضعية الفلاح الجزائري، وقانون الأهالي، وتطبيق السياسة العنصرية من قبل إدارة الاحتلال في جميع المجالات (التجنيد - الأجور الزراعية -التعليم -الصحة -التمثيل لدى المجالس ...).

وقال أن الإصلاحات التي طالب بها الجزائريون كان من المفروض الانتهاء منها منذ عشر سنوات خلت، محذرا إدارة الاحتلال من أن الوضع الحالي للإنسان الجزائري سيتحول به إلى الثورة يوما ما، وإلى المطالبة بالاستقلال وذكر بأن الجزائر بلد فلاحي بالدرجة الأولى، ودعا إلى تعليم فلاحي لأبناء الجزائر يربطهم بخدمة الأرض (أراضي الكولون بطبيعة الحال)

في هذه الظروف بدأ نوع جديد من شكل النضال الجماعي يظهر في الوسط العمالي الفلاحي

ومع أن الحركة النقابية كانت ضعيفة بالنظر لتأخر ظهورها في الأرياف مقارنة مع المدن، فلم يكن لها سوى صدى عابرا وتأثيرا ضعيفا في الجماهير الريفية الجزائرية التي ظهر أنها غير قادرة على استيعاب فكرة النضال النقابي الذي يعبر عن مطالب الفلاح والعامل الزراعي، فلم يشارك الفلاحون الجزائريون الصغار في الاجتماعات التأسيسية للنقابات لاعتقادهم أن الاجتماع الذي لا يفتتح بالبسملة ولا يختتم بقراءة الفاتحة أو بآية من القرآن الكريم لا بركة فيه ولا يؤمل فيه خير، بحيث أن الخلايا النقابية الفلاحية الأولى التي نشأت في إقليم وهران كانت هي التي تفتتح فيها الجلسات بقراءة البسملة[1] وللعلم فإن النشاط النقابي الفلاحي داخل الوسط الريفي لم يعرف تطورا ولا استقرارا كما هو الحال في إقليم وهران، وإليكم فيما يلي جدول بعدد العمال الفلاحين المنخرطين في الاتحادية العامة للعمال (U.D.C.G.T d'Oran)[2]

جدول بعدد العمال الفلاحين المنخرطين في الاتحاد الفرعي للفدرالية العامة للعمال بوهران.

(1) Abdelkader LAKJAA: La longue marche des ouvriers agricoles- de la résistance à la prolétarisation, à la conquête de l'identité - thèse doctorat 3ème cycle université de Paris U.E.R. des Sces sociales 1980, p.69

(2) Ibid

السنة	المنخرطون
1935	00
يناير 1936	800
يناير 1938	3.000
1939	00
1943	00
يناير 1944	500
يناير 1945	23.000
1948	10.000

ويرد عدم انتماء الفلاحين الجزائريين وانخراطهم بقوة في صفوف الحركة الفلاحية إلى تأثير الحركة الإصلاحية الباديسية في الجماهير الريفية والحضرية، بل وتأثير الموروث الحضاري القائم على التعاليم الإسلامية.

وفي شهر ماي 1934 بعث السيد قاضي عبد القادر رئيس فدرالية الفلاحين برسالة إلى الحاكم العام للجزائر يبلغه فيها عن نيته بدعوة الفلاحين الجزائريين ومربي الماشية بعمالة قسنطينة إلى التظاهر تعبيرا عن سخطهم وعن سوء حالهم، وقد لبىّ معظم فلاحي عمالة قسنطينة الدعوة لحضور المهرجان؛ فاجتمع الفلاحون والعمال الزراعيون في قاعة سينما «نونيز» (NUNEZ) يوم 25 ماي1934 واستمعوا

إلى الخطاب الذي ألقاه السيد قاضي عبد القادر وشخص فيه حالة الفلاحين المزرية متوجها إلى الفلاحين بالقول «إذا كنتم فعلا تريدون الدفاع عن حقوقكم ومصالحكم، ينبغي أن تحصلوا أولا على نفس الامتيازات والتسهيلات التي يحضى بها الكولون كالقروض ذات المدى البعيد مع تخفيض نسبة الفوائد عليها»، ودعاهم إلى الالتفاف حول لجنة الدفاع عن مصالح الفلاحين الجزائريين الأهالي[1].

وقد أشارت تقارير الشرطة الاستعمارية أن الهدف من هذا الاجتماع هو في حقيقة الأمر تكريس لهذه المنظمة الفلاحية الجزائرية وإقرارها وتثبيتها لعبد القادر قاضي على رأسها، وتذكر أن هذا الأخير قد استغل الاجتماع لصالحه من أجل تحقيق أغراض سياسية بحكم انتمائه إلى «حزب الشبان الأحرار» و «فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين».

ويذكر نفس التقرير أن أعدادا من الفلاحين الجزائريين والعمال الزراعيين قد غادروا القاعة لما فهموا أن الاجتماع كان لغرض جمع الاشتراكات المالية من الحاضرين وليس لغرض إسماع صوتهم والدفاع عن مصالحهم، وفسروا هذا الإجراء على أنه عبارة عن «زيارة عصرية» (Ziara moderne)، ويضيف قائلا بأن هذا الاجتماع قد ثبط من عزيمة

[1] Ibid. (Le commissaire central de Constantine à M^r le préfet).

قاضي عبد القادر وكشف عن مراميه وعن حقيقة شخصيته وفتح أعين الفلاحين ومربي الماشية الذين لبوا النداء[1]

وكعادتها ردت إدارة الاحتلال على الفلاحين المتجمهرين في هذه القاعة بأنها سوف تدافع عن مصالحهم دون تمييز بينهم وبين الفلاحين الأوروبيين[2]

وللعلم فقد حضر المهرجان 800 فلاح جزائري طمعا في تحسين وضعيتهم، كما حضر إلى جانبهم عشرة فلاحين أوروبيين.

وورد في تقرير الشرطة أن قاضي عبد القادر قد منع الفلاحين الحاضرين من الحديث عن القضايا السياسية داخل القاعة، وكان مطالبهم الاجتماعية لا صلة لها مطلقا بالسياسة الفرنسية الاستعمارية، واعتبر الكولون الفرنسيين اخوة للفلاحين الجزائريين، ودعاهم إلى رفع الإنتاج وإلى الإدخار والتخزين، وإنشاء لجان مشتركة تتكون من فلاحين جزائريين وكولون لمحاربة المضاربة، وتسديد الديون التي على الفلاحين الجزائريين، واقترح كعلاج لعمليات الحجز والمصادرة الممارسة من قبل إدارة الاحتلال اللجوء إلى البنوك ورهن أملاكهم لديها لمدة 15 سنة، وأشار في خطابه على أن المطاحن التي تشتري القمح من الفلاح الجزائري بمبلغ 30 حتى 35 فرنك للقنطار الواحد هي التي أثرت سلبا عليه وعلى الكولون في آن واحد.

---

[1] C.A.O.M - G.G.A Carton 9 H / 54 (meeting du 25/05/1934)
[2] Ibid.

ومن الخطباء الذين تعاقبوا على المنصة وأخذوا الكلمة نذكر بليلي، وسماعي، ورحموني عبد المجيد، ودادسي، وباستثناء سماعي (فلاح من وادي زناتي) الذي انتقد الكولون الفرنسيين، وقال أنهم لم يدافعوا أبدا عن مصالح الفلاحين الجزائريين، فإن باقي الخطباء قد أثنوا عليهم، وهو الأمر الذي تسبب في خلق صراع كلامي بينه وبين باقي الخطباء من أمثال بليلي (من عنابة) الذي دعاه إلى نسيان الماضي والتفكير في المستقبل، أما دادسي (فلاح من وادي زناتي) فقد ادعى أن نقابة الكولون في عين مخلوف (RENIER) قد قدمت عونا للفلاحين الجزائريين، ودعا إلى المودة والتكاتف بين الجزائريين والفرنسيين.

ومع هذا انتقد الحاضرون الطريقة التي تحصّل بها المتخبون على 15 مليون فرنك، بينما الفلاحون الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدات المالية لم يحصلوا على شيء، وهددوا بتنظيم مهرجان آخر ما لم تلب مطالبهم.

لقد أوقفنا هذا التقرير على جملة من الحقائق منها:

- الكشف عن وجود عناصر حزبية أو نقابية جزائرية كانت تلعب على الحبلين، ونلمس ذلك من خلال ادّعاء الخطباء للأخوة الكاذبة - مع الكولون، والدعوة إلى خلق تفاهم بينهم وبين الفلاحين الجزائريين -أعداؤهم الطبيعيون-.

- استجابة الفلاحين الجزائريين للنداء، وحضورهم المكثف في المهرجان هو تعبير قاطع عن تضجهم ووعيهم بمصالحهم.

تهديدهم بإقامة مهرجان آخر ما لم تأخذ السلطة الاستعمارية بأيديهم وتحل مشكلاتهم هو دليل آخر على تمكن قواعد النضال العمالي النقابي من نفوسهم.

ويبقى التساؤل المطروح في الأخير إذا ما كان هذا المهرجان خطة مدبرة أريد بها احتواء الاضطرابات الخطيرة التي شهدتها عمالة قسنطينة خلال سنة 1936[1].

الإضرابات العمالية:

لم تسمح الظروف القاسية التي يحياها العمال في مزارع الكولون وورشات العمل - في ظل الاستعمار الفرنسي- للنفوس بالصبر طويلا.

وأمام هذا الوضع لم يبق من سلاح في أيدي العمال بمؤسسات الكولون سوى الإضراب عن العمل تعبيرا عن رفضهم لسوء معاملة الكولون لهم.

وعلى هذا الأساس سينشئون الفروع النقابية، وينظمون الإضرابات عن العمل في مزارع الكولون، ومن موجات الإضرابات العمالية المتتالية اخترنا لكم هذه الأمثلة:

(1) عن هذه الاضطرابات، يراجع: Mahfoud KADDACHE. Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1951. TI. Alger: S.N.E.D 1980- bas de page 297

ففي شهر جوان 1936 نُظّمت إضرابات عمالية في كلٍّ من فرنسا والجزائر، ساهم فيها الجزائريون إلى جانب الفرنسيين، استاء لها الكولون بشدة، حيث وقعت صدامات بين الكولون والمضربين عن العمل في الجزائر العاصمة وتلمسان ووهران وعين تموشنت ومستغانم وقسنطينة، وهي الإضرابات التي مُزق فيها العلم الفرنسي، وقد أعطى الفلاحون الجزائريون من خلال امتناعهم عن العمل في مزارع الكولون الطابع الثوري لهذه الإضرابات.

ففي نواحي الجزائر العاصمة اعتقد الفلاحون الجزائريون أن الوقت قد حان لاستعادة أراضيهم، حيث تشكلت مجموعات عمل جابت الأرياف في محاولات لمنع عمال الأرض الأجراء من العمل في مزارع الكولون، ونظمت زمرًا تقف أمام المؤسسات الزراعية لتنفيذ إضراب العمال، واستولت على المزارع والضيعات، وهو الأمر الذي أقلق الكولون وأزعج إدارة الاحتلال التي اتخذت إجراءات تمثلت في تسليح الكولون، كما تدخل الطيران بالتحليق فوق مزارع الكولون، وتم إلقاء القبض على المضربين ومعاقبتهم[1].

ولما كانت الإدارة الاستعمارية تتوقع مثل هذه الحوادث فإنها أسرعت في يوم 30 مارس 1935 إلى إصدار مرسوم "ريني" (Décret Régnier) الذي ينص في مادته الأولى على العقاب بالسجن لمدة تتراوح

(1) –Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI, L'Algérie dans l'histoire T.05. Alger: O.P.U. 1989, p.49

بين ثلاثة أشهر إلى ستين سجنا مع غرامة مالية تقدر بـ 500 حتى 3.000 فرنك ضد كل شخص تسبب في إثارة سكان المستعمرة إلى التظاهر ضد الاحتلال بأي شكل من الأشكال، وكان انخراط العمال في النقابات، وتنظيمهم للمظاهرات، وتوقفهم عن العمل في مزارع الكولون يعتبر عصيانا وخروجا عن القانون.

ولما كان النضال النقابي ضعيفا في صفوف عمال الأرض فإن النقابة الوطنية للمعلمين حاولت في سنة 1936 تأطير حركة نقابية لعمال الزراعة لكنها أخفقت، كما فشلت أيضا تجربة العمال الزراعيين في الإضراب عن العمل أثناء موسم جني العنب، إذ تمكن الكولون من تعويض العمال المضربين بجلب عمال من الحدود الشرقية للمغرب الأقصى، وهو الأمر الذي تسبب في إحداث مشادات بين العمال الزراعيين الجزائريين المؤيدين للإضراب والمعارضين له. ويعزى هذا الفشل إلى غياب التكوين والتربية النقابية في الوسط الفلاحي الجزائري.

وإن كان البعض يدعي أن الإضرابات السياسية في الوسط الفلاحي الجزائري لم تعرفها المنطقة الغربية من القطر الجزائري سوى عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لاعتبار فرنسا العمل النقابي خلال هذه الفترة نشاطا لا شرعيا[1] فإن الأحداث تثبت أن النشاط النقابي في غرب البلاد يعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، والأمثلة التالية تكشف لنا بوضوح عن ذلك.

(1) Michel LAUNAY, Paysans Algériens, Paris, Edit du seuil 1963, pp 140-141

إثر توقيف أحد الكولون لعامل زراعي في زفيزف (Mercier Lacombe) يوم 18 جوان1937، قرر خمسة عشر عاملا التوقف عن العمل تضامنا مع زميلهم.

وخوفا من التحاق باقي العمال بالإضراب، خاصة وأنه لم يمر سوى شهر واحد على توقيف الكولون بالمنطقة لستين عاملا زراعيا وذلك يوم 04 ماي1937، أسرع رجال الدرك الاستعماري لتطويق العمال وأقنعوهم على العودة إلى عملهم[1].

وقد شهدت سنة 1937 ميلاد فروع نقابية للعمال الزراعيين على مستوى القطر الجزائري بهدف الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، منها: الفرع النقابي للحروش (سكيكدة) الذي نشأ إثر اجتماع بمقر بلدية الحروش يوم 29 جوان1937، ويجمع بين صفوفه فلاحين من بلدية عين بوزيان (Col des oliviers) الكاملة الصلاحيات، وبلدية الحجار الشاش (Robert ville) وصالح بوعاشور (Gaston ville) والحروش المختلطة، ويتكون مكتب هذا الفرع النقابي من:

- بوشريكة ميلود : أمينا عاما.
- عبد اللي الطاهر : نائب الأمين.
- كربوعة حسن : أمين الخزينة.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Le S / Préfet de Sidi Belabbes à M^r le Préfet de police d'Oran, le 09/07/1937)

- نائب أمين الخزينة.

- العربي حسن : عضو

- عبد اللي الطاهر : عضو

- بشني محمد : عضو

- حركات ساسي : عضو [1]

ومع أنه فرعا نقابيا فلاحيا -وجميع أعضائه جزائريون - فإن ثمة من أعضائه ليسو فلاحين (بوشريكة ميلود، عبد اللي الطاهر، كربوعة حسن، بشني محمد، حركات ساسي)، وهذا ما يدل على أن المسألة الفلاحية كانت محل اهتمام حتى من الذين ليس لهم صلة بالفلاحة.

وإن كان التقرير السري الذي تقدم به نائب عامل عمالة سكيكدة ينص على أن هذا الفرع النقابي يتشكل من أميين -لا يقرؤون ولا يكتبون -وليس لهم أي انتماء حزبي بحيث لا يشكلون خطرا على أمن الدولة، إلا أن هذا لا يعني أن الفرع النقابي الناشئ لم يكن مكترثا بالأحداث والاضطرابات العمالية التي شهدتها المنطقة خلال جويلية 1933 وخلال 05 أبريل 1937[2].

وقد حمّل هذا الفرع النقابي الفلاحي سلطات الاحتلال سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الفلاحون الجزائريون،

---

(1) Ibid. (Le S / Préfet de Philippe ville à M^r le Préfet. Le 30/06/1937)

(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Le S / Préfet de Philippe ville à M^r le Préfet. le30/06/1937)

حيث توالت الهجمات ضد الكولون الفرنسيين في كامل البلاد تصفهم بالمغتصبين، وهذا على الرغم من محاولات فرنسا رفع الأجور وتحسين الحالة الاجتماعية للعمال الزراعيين.

ومن جهة أخرى فقد شهدت الأرياف الجزائرية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين نمو لنشاط الشيوعيين، وهو الأمر الذي آل إلى الإخلال بالحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لسكان القرى والمداشر.

وقد أبدت سلطات الاحتلال استياء بليغا من الفروع النقابية الناشئة، ففي رأس الوادي (Tocque ville) اتخذت قرارا يفرض على الفروع النقابية عقد اجتماعاتهم داخل مباني مقر البلدية لمراقبة نشاطها ومنعها من الدعاية الشيوعية، كما أوصى الكولون بعضهم بعضا بعدم الضغط على العمال الزراعيين اتقاء شن هؤلاء لإضرابات عمالية، لاسيما أثناء فصل جني العنب.

وبانخراط الفلاحين والعمال الزراعيين في الفرع النقابي للعمال الزراعيين بالحروش -تحت تأطير «C.G.T» - ازدادت إدارة الاحتلال تخوفا، واتخذت إجراءات لمراقبة تحركات الدكتور بن جلول في الناحية[1].

---

(1) الدكتور بن جلول من مواليد مدينة قسنطينة، مؤسس «اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين» في سنة 1927، عضو في المجلس الوطني - موقف مالي - عضو في مجموعة الـ 61 التي ساندت جبهة. ت. و.، توفي في المهجر بعد 1962

الانتشار الجغرافي للفروع النقابية الفلاحية خلال عامي 1936-1937

إن النقابات الفلاحية التي نشأت عام 1936 شهدتها أول مرة منطقة الجزائر العاصمة وكان عددها في البداية واحد وعشرون فرعا نقابيا.

وفي عمالة وهران بذلت مجهودات كبرى في محاولة من مناضلي الاتحاد الجهوي لإنشاء فروع نقابية فلاحية، لكن ثلاثة فروع نقابية فقط - سجل تواجدها فعليا، واحد في حمام بوحجر، واثنان في وهران.

بينما في عمالة قسنطينة لم يسجل أي تواجد للفروع النقابية الفلاحية وذلك حتى بداية عام 1936.

عمالة الجزائر:

أعلن الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين لعمالة الجزائر العاصمة أنه حتى عام 1936 لم يكن في مقدوره الحصول على نتائج عامة فيما يخص العمال الزراعيين، بينما الفروع النقابية التي تعود نشأتها إلى شهر ماي 1936 فهي فروع: بوفاريك، البليدة، العفرون، وبرج الكيفان (fort de l'eau)، وبلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 2.000 عضوا.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية الفرنسية بأن الوعود الديماغوجية قد لعبت دورا في خداع الفلاحين مما خلق لديهم أوهاما

كانت لها انعكاسات سيئة، وإن مغامرين دخلوا في الحركة النقابية الفلاحية الناشئة لأغراض ومصالح شخصية، وهو الأمر الذي دفع بالعمال الفلاحين إلى التعامل بحذر مع هذا التنظيم الفلاحي.

ومن جهة أخرى فإنه تطبيقا لقانون 02 أوت 1936 الذي ينص على إنشاء لجان لدراسة أجور العمال الزراعيين، تدخلت الاتحادية الجهوية لنقابات الفلاحين وعمال الأرض لتعيين أربعة ممثلين لعمال الأرض لكل من منطقة الجزائر العاصمة، والأصنام، والمدية، وتيزي وزو، وعين بسام، من بينهم اثنان ينوبان عن الفلاحين وعمال الأرض الجزائريين واثنان عن الكولون.

وفي الاجتماع الذي انعقد بالأصنام يوم 05 فبراير1937 تحت رئاسة السيد "راكاموند" (RACAMOND) أمين الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T)، وجمع فلاحي دوار تمدرارة، طلب الأمين العام من الدواوير تعيين من ينوب عن كل منها في مختلف الاجتماعات العمومية التي تنعقد بالمركز الاستيطاني المجاور لها أو القريب منها، على أن يحرر النواب تقارير تعرض على رفقائهم.

بصفة عامة اصطدمت نقابات الفلاحين والعمال الزراعيين بمشكلات ناتجة عن طبيعة وسلوك الفلاح الجزائري، وعن نقص التأطير، وهو الأمر الذي تطلب اللجوء إلى ضم عمال من خارج

القطاع الفلاحي إلى هذه النقابات، فعلى سبيل المثال كان أمين الفرع النقابي للعفرون موظفا في السكك الحديدية، كما كان الفرع النقابي لبرج الكيفان يتألف من عامل فلاحي واحد وإلى جانبه تاجر وكاتب عمومي.

ومن الحالات الخاصة التي عاشتها بعض الفروع النقابية الفلاحية بسبب غياب التأطير، والتصرفات اللاأخلاقية لبعض المسؤولين النقابيين نذكر نموذج بوفاريك الذي نشأ في 15 ماي1936 ويضم في صفوفه 250 منخرطا، حيث أساء أحد مسؤوليه - إلى الفرع - بإقدامه على جمع الإسهامات المالية لحسابه باسم النقابة في المقاهي الشعبية.

وإن كان تسعة عشرة فرعا نقابيا قد حضي بدفع المنخرطين لاشتراكاتهم خلال عام 1936، فإن أربعة فروع نقابية - فقط - قد قدم أصحابها ملفات كاملة.

ومع كل هذه المشكلات فإن الفروع النقابية ظلت في زيادة مستمرة، حيث شهدت بداية عام 1937 ميلاد أربعة فروع نقابية في كل من تيزي وزو، وذراع بن خدة، وموزاية، والأربعاء، وهو الأمر الذي رفع عددها إلى ثلاثة وعشرين فرعا نقابيا فلاحيا[1].

(1) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H / 41. (note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérien, Juin 1937)

ب) عمالة وهران:

شهدت الجهة الغربية من الوطن ولأول مرة سنة 1936 ميلاد ثلاثة فروع نقابية فلاحية: الفرع النقابي لحمام بوحجر وعلى رأسه المناضل الشيوعي سماحي نعيمي، والفرع النقابي لسفيزف (Mercier la combe)، وفرع سيدي بلعباس.

ومن بين الفروع النقابية التي كان لها موفدون زراعيون يمثلونها لدى الاتحاد الجهوي لنقابات العمال الفلاحيين خلال عام 1937 تذكر فرع سيق والمحمدية (Perrégaux)، ومستغانم، ومسرغين، وغليزان، وبلعباس، ومغنية، إلا أن موفدي هذه الفروع النقابية لم يكونوا فلاحين أو عمالا زراعيين ولكن مناضلين في الأحزاب أو معلمين من أمثال :

معباد (Perrégaux)، و «كانيزو ايدموند» (مسرغين)، و «جاك بول» (سيق)، وبوجمعة (غليزان)، ويدل أن يدافع هؤلاء عن الفلاحين وعمال الأرض، فإنهم كانوا يبعثون برسل من الأهالي ينتمون إلى الكونفيدرالية العامة للعمال للقيام بالدعاية وجمع الاشتراكات من العمال مقابل تسليمهم بطاقات انخراط كما حدث مع العمال الزراعيين في عين تادلس و«بال كوت» (عين بوديتار)، ومع هذا فإن رغبة الفلاحين في التخلص من ظلم الكولون دفعت بهم إلى الانخراط في النقابات والمساهمة باشتراكاتهم المالية فيها، وهذا ما تمت ملاحظته في كل من حمام بوحجر، وعين تموشنت بداية عام 1937 حيث تسابق

الفلاحون وعمال الأرض إلى الانخراط في الفروع النقابية، وشراء البطاقات.

وابتداء من شهر مارس 1937 شهدت عمالة وهران نشاطا دعائيا كبيرا بفضل المجهودات التي بذلها السيد معدون الأمين بالنيابة للاتحاد الجهوي للفروع النقابية، والذي نشرت له صحيفة (Oran Républicain) عدة مقالات تدافع عن العمال الفلاحين، وبإيعاز منه نظم الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين خلال يوم 29 ماي 1937 وقفة تضامنية لصالح العمال الزراعيين.

وتأثرا بالدعاية النقابية نظم عمال معاصر الزيتون لناحية سيق تجمعا بمعمل كان يديره السيد برادعي لخضر العامل عند السيد «كريسبو» (CRESPO)، وأنشأوا فرعا نقابيا يتألف من :

- برادعي لخضر : أمين عام، (عامل عند «كريسبو» (CRESPO)
- محمد محمد : أمين عام بالنيابة، (عامل عند «سيجارة» (SEGARA)
- داود محمد: أمين الخزينة، (عامل عند «مارتيناز» (MARTINEZ)
- أولاد جيلالي: نائب أمين الخزينة، (عامل عند «كريسبو» (CRESPO)[1]

---

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (le commissaire de police à Mr le préfet d'Oran.Sig le 22/06/1937)

وفي مدينتي مستغانم ومزغران شن عمال معاصر العنب إضرابا عن العمل خلال يوم 07 جوان 1937، تضامنا مع عمال ميناء مستغانم الذين توقفوا عن العمل في ذات اليوم.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية إلى انتشار الفروع النقابية لعمال الموانئ وعمال الأرض وإلى ازدياد المشاركين فيها، موضحة بأن الانخراط في النقابات التابعة للكونفيدرالية العامة للعمال (C.G.T) تسلك منحى سياسيا يتفق واتجاه حزب الشعب الجزائري، بدليل أن بطاقات المنخرطين في نقابة (C.G.T) كانت تحمل في ظهرها رسما ليد تشير سبابتها إلى

الأعلى مع رسم لنجمة، والرسمان من دون شك مستوحان من الرموز التي يستخدمها حزب الشعب الجزائري.

وقد لاحظت إدارة الاحتلال بأن الزعيم النقابي الجزائري «بادسي» (BADSI) يلازم منذ مدة بعض المثقفين الشباب من الغزوات من أمثال «مالتي» - موزع قسيمات الضرائب المباشرة - والأخوة «بري»، ويظهر أنه تخلى عن الخلية الشيوعية المحلية التي يرأسها «معمان إميل» (MÂAMAN Emile) والتي تتكون أساسا من عناصر إسرائيلية، ومعنى هذا أن النقابة قد تحولت إلى الدعاية لصالح الحركة الوطنية في بعض الدواوير التابعة لدائرة الغزوات كما هو الحال مع دوار أولاد

ذروة الذي كان يحول نشاط الدعاية فيه لصالح حزب الشعب المعلم
الذي كان عمد ولد البشير[1]

وهكذا راحت الصفوف الفلاحية للفلاحين وللعمال الزراعيين توحّد صفوفها وتسلك طريق النضال النقابي، إيمانا منها بأن قوتها تكمن في وحدة الفلاحين والعمال الزراعيين، وفي رصّ صفوفهم، واتساع الرقعة الجغرافية لمجال نشاطهم.

وما كاد شهر جوان 1936 يحل حتى كانت الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض قد بلغت معظم المدن في الجهة الغربية من الوطن، والجدولان التاليان يبيان عدد الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936 وبعده.

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Situation politique à Nemours Sonte C.I.E. centre d'information et d'études – Secret- Alger, le : 21/12/1937)

الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستغانم	02
سيدي بلعباس	01
تلمسان	01
سعيدة	01
بني صاف	01
المجموع	35

الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1936

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حمام بوحجر	01
سيدي بلعباس	06
تلمسان	08
عين تموشنت	02
بريقو (المحمدية)	02
تيارت	02
غليزان	02
أرزيو	01
بوحنيفية	01
المجموع	56

وإلى جانب هذه الفروع النقابية نشأت فروع أخرى فيما بعد في كل من سيق ومسرغين والغزوات ومغنية[1]

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérien – Juin 1937)

عمالة قسنطينة

قام السيد «موران» (MORIN) الأمين العام لاتحادية العمال بقسنطينة بوضع تنظيم العمال الزراعيين لإضراب عن العمل في مزارع الكولون يوم 28 أبريل 1937 بالحروش، فحل بمكان تجمع الفلاحين رفقة السيد عباوي المناضل في الحزب الشيوعي، والأمين العام لنقابة عمال السكك الحديدية والعضو في الاتحادية الجهوية للعمال، وأسس فرعا لنقابة العمال الزراعيين، إلا أن هذا الفرع لم يعمر طويلا.

والعلم فإن مدن عمالة قسنطينة وقراها لم تشهد حتى هذا التاريخ أية محاولة لإنشاء فروع نقابية للعمال الزراعيين.

وفي مقال أصدرته جريدة (La Lutte Sociale) لسان حال الحزب الشيوعي يوم 19 جوان 1937، تحت عنوان «قرارات الخزي والعار للجان الفلاحية بقسنطينة» ورد أن العمال بعمالة قسنطينة يتقاضون أجورا منخفضة مقارنة مع الأجور التي يتقاضاها عمال الأرض في كل من عمالة وهران والجزائر العاصمة، ويحتجون بشدة على رفض هذه اللجان استقبال الموفدين الزراعيين للاتحاد الجهوي للعمال بحجة غياب الفروع النقابية الممثلة للعمال الزراعيين، وهو الأمر الذي استدعى ظهور طلائع عمالية تعمل على إنشاء فروع نقابية للعمال الزراعيين، وهذا على الرغم من نقص التأطير، وعدم وجود عمال ذوي تجربة، يضاف إلى ذلك الموقف القاسي والجبان للكولون الذين أقدموا على

طرد العمال المنخرطين في النقابات بدون رأفة ولا رحمة، حيث تم لكبار الكولون بالحروش أن سرحوا مائة وخمسين عاملا من الذين انخرطوا في فروع نقابية واستجابوا لنداء تنظيم الإضراب عن العمل في مزارع الكولون.

وعلى هذا الأساس وجهت الاتحادية الجهوية للعمال نداء إلى الموظفين وعمال البريد، والمعلمين، وعمال السكك الحديدية، وكل العاملين في قطاع الخدمات العامة للقيام بدورهم تجاه الفلاحين وعمال الأرض لمساعدتهم على إنشاء فروع نقابية وتأطيرهم مؤقتا في الأحياء والقرى التي يسكنونها أو يعملون فيها، وينسقون جهودهم مع العمال والموظفين، ويتولون الدفاع عن مصالح زملائهم الأهالي المضطهدين والمستغلين بدون رحمة.

وأمام الانتصارات التي حققتها الكنفدرالية العامة للعمال بتحريضها لعمال الأرض ضد الكولون اضطر هؤلاء الأواخر إلى الرضوخ لمطالب عمالهم في كثير من الجهات، وفي مقدمتها تسوية الأجور وتحسينها[1].

من هذا العرض الوجيز يمكن استخلاص ثلاثة حقائق هي:

1- إشراف الشيوعيين على عملية إنشاء الفروع النقابية للفلاحين وللعمال الزراعيين وتأطيرها.

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41 (note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérien, Juin 1937

2- ظهور الفروع النقابية الأولى للفلاحين ولعمال الأرض في الجهة الغربية من القطر الجزائري، ولعل هذا يعود إلى الحضور الكثيف للشيوعيين في هذه الجهة.

3- تضامن الموظفين والعمال في قطاع الخدمات العامة المؤطرين في الكنفدرالية العامة للعمال (C.G.T) مع الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض، والعمل إلى جانبهم يدا واحدة ضد كبار الكولون.

ثالثا- الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية

اعتمد الشيوعيون في دعايتهم وفي نشر أفكارهم عن طريق إقناع سكان القرى والمداشر بوجوب النضال ضد الكولون الذين اغتصبوا أراضيهم وأراضي آبائهم وأجدادهم ورسخوا في أذهانهم فكرة متى غادر الكولون البلاد فإن الأراضي الفلاحية ستقسم عليهم بعدل وإنصاف.

كما ساد الاعتقاد بأن الخلاص من الكولون هو الرمي بهم في البحر، وقد رفع المضربون عن العمل في مزارع الكولون بكل من مستغانم، وسيدي بلعباس، وتلمسان، وعين تموشنت شعار «الموت للكولون» خلال شهري مارس وأفريل من عام 1937[1].

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام فإن الإضراب عن العمل مسّ فقط مزارع الكولون الأوروبيين، بينما لم تمسّ هذه الإضرابات المستثمرات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين، مما يجعلنا

(1) C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H /41

نقول بأن الإضرابات العمالية كان لها الطابع الوطني، وأنها ضد التعمير والاستيطان من جهة، وضد استغلال الكولون الفاحش للعمال الزراعيين من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تدرج هذه الإضرابات ضمن إطار الصراع بين المستعمِر والمستعمَر، أو كما يقال «بين الوطنية والتعمير»[1].

وفي أعقاب هذه الإضرابات دعا رئيس دائرة سيدي بلعباس الكولون إلى تلبية رغبة العمال الزراعيين - الأهالي - وتحسين أجرهم اليومي حتى لا تزرع فيهم بذور الثورة، كما دعا نقابات الفلاحين وعمال الأرض إلى الكفّ عن الدعاية السياسية، والتركيز في نشاطهم على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يدخل في صميم العمل النقابي[2].

وهكذا أفضت الدعاية النقابية إلى ظهور المزيد من الفروع النقابية، حيث نشأت في عمالة الجزائر العاصمة خلال سنة 1937 ثمانية فروع نقابية للفلاحين وعمال الأرض، وثلاثة في بلاد القبائل (أزفون، (Port Gueydon) تيزي وزو، وزموري (Courbet)) واثنان في عين بسام، وثلاثة في ناحية الشلف (مليانة، وادي الفضة، وحمادية (Victor Hugo))

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، الجزائر: م.و.ك، 1983، ص 76.

(2) Ibid

وبفعل التأثير النقابي نشطت الإضرابات العمالية في مزارع الكولون، حيث امتدت الإضرابات التي شهدتها نواحي جيجل والطاهير في صيف 1937 بمزارع الكولون إلى ستة عشر ضيعة توقف فيها عن العمل 400 عاملا، وهو الأمر الذي أجبر الكولون إلى اللجوء إلى المتعطلين عن العمل في كل من جيجل والدواوير القريبة منها لإتمام عملية جني العنب.

وللإشارة فإن السلطات العسكرية تدخلت مدة الإضراب لحماية الممتلكات الزراعية للكولون، ومرافقة العمال بأربعة فصائل عسكرية تتبع للفرقة الخامسة عشرة للرماة السنغاليين (05ème Régiment de tailleurs Sénégalais) تمركزت في ثلاث ضيعات هامة وبأحد المراكز التجارية[1].

وبناء على معلومات قدمها أحد الوشاة من جيجل إلى إدارة الاحتلال مفادها أن العمال الزراعيين في بلدية الطاهير يقدمون منذ أسبوع على تسجيل أنفسهم للانخراط في نقابات الفلاحين وعمال الأرض.

وأن السيد مقيدش-معلم في الميلية- الذي يتولى رئاسة الفرع النقابي نيابة عن السيد "وكيلي" (OCCULI) يزور الضيعات يوميا رفقة

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 4H/42 (rapport du capitaine Montes commandant la section, sur les grèves viticoles de la région de Djidjelli- Taher- Bougie le 06-09-1937).

رجال الدرك هي مساندة مطالب العمال وإبعاد المضربين الذين لا صلة لهم بالنقابة[1] وأبلغهم بأن الإضرابات قد شملت قطاع الفلاحة في سكيكدة يوم 30 أوت 1937، وعزابة (Jemmaps) يوم 03 سبتمبر1937.

خلاصة القول فإن سنة 1937 قد عرفت إضرابات عارمة للعمال الزراعيين في كامل الجزائر، وتوضح لنا التقارير الإدارية الاستعمارية أن الأسباب الجوهرية لهذه الإضرابات تعود إلى انخفاض أجور العمال، وإلى تجاوزات الكولون وظلمهم المتزايد للفلاحين الجزائريين الصغار، وإلى تقاعس الإدارة الاستعمارية في التدخل لإنصاف عمال الأرض، وإلى سلوكها سياسة عنصرية في تعاملها مع الأهالي مقارنة مع الأوروبيين والفرنسيين، وهو الأمر الذي دفع بالعمال الزراعيين في زراية (Zeraia) الواقعة على بعد عشر كيلومترات من مدينة ميلة إلى تنظيم إضراب عن العمل يوم 03 سبتمبر1937 طالبوا فيه بمراجعة عقود الخماسين مع الكولون ورفع أجور العمال.

وتزامنت مع هذا الإضراب أحداث وصفت بالخطيرة، تدخلت فرقة الدرك على إثرها وألقت القبض على المضربين؛ ثم أوقفت حافلة عسكرية كانت تقل مجندين فرنسيين من قسنطينة إلى فج مزالة، ودفعت بقوة المضربين المقبوض عليهم لامتطائها، وعند ما حاولت مجموعة من العمال الزراعيين تتكون من مائتي شخص اقتحام الحافلة وفك سراح المضربين بإنزالهم من الحافلة، تدخل رجال الدرك والمجندون لتفريقهم

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 42 (- Secret - des grèves à l'occasion des vendanges Constantine le 23/08/1937).

وتزامنت مع هذا الإضراب أحداث وصفت بالخطيرة، تدخلت فرقة الدرك على إثرها وألقت القبض على المضربين؛ ثم أوقفت حافلة عسكرية كانت تقل مجندين فرنسيين من قسنطينة إلى فج مزالة، ودفعت بقوة المضربين المقبوض عليهم لامتطائها، وعند ما حاولت مجموعة من العمال الزراعيين تتكون من مائتي شخص اقتحام الحافلة وفك سراح المضربين بإنزالهم من الحافلة، تدخل رجال الدرك والمجندون لتفريقهم عن طريق ضربهم بالعصي ورشقهم بالحجارة، فردّ عليهم الفلاحون بالمثل رشقا بالحجارة والعصي، فكانت النتيجة إصابة ثلاثة مجندين فرنسيين وعشرة فلاحين جزائريين بجروح (1)

وبهذا السلوك يكون الفلاحون الجزائريون قد عبّروا عن غضبهم وعن موقفهم بعدم الرضوخ للذل ولو أدى بهم ذلك إلى التضحية بأنفسهم في سبيل استرجاع حقهم، والدليل على ذلك رشقهم لمجندين ولرجال درك حاملين لأسلحة حربية بالحجارة وبالعصي.

وتكشف لنا بعض المحاضر التي رفعها المسؤولون الإداريون المحليون إلى السلطات الاستعمارية العليا، أن فرنسا كانت تخشى من نتائج الإضرابات العمالية ومن انتشارها جغرافيا، ويفسّر ذلك بما ورد في محضر الاجتماع العسكري الذي انعقد في 23 سبتمبر1937 بالمدية

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 3 H/52

والذي يشير فيه محرره بأنّ الفلاحين بالمنطقة لا تظهر عليهم علامات الاستياء، وأن لا تخوّف منهم في الظرف الحالي (1).

ونفس الإشارات تضمنها محضر اجتماع سلطات الاحتلال على مستوى مدينة الأصنام، على أن نواحي الأصنام يسودها الهدوء، وأن النشاطات الاستطلاعية المنجزة منذ شهر ضمن شعاع خمسين كيلومتر حول مدينة الأصنام تؤكد بأن الكولون والمستوطنينالأوروبيين لم يطلبوا الحماية من العسكريين الذين يثير وجودهم حفيظة الفلاحين الجزائريين(2).

وفي الاجتماع الدوري لسلطات الاحتلال بتيزي وزو المنعقد يوم 29 سبتمبر1937 والذي ينعقد مرة كل خمسة أشهر، أبدى المجتمعون تخوفهم من المناضلين الشيوعيين الذين يجوبون الأرياف ويحرّضون الفلاحين الجزائريين على تنظيم إضرابات عن العمل في مزارع الكولون عند بداية عملية الجني القادمة.

ويذكر التقرير أنّ المحرّضين على الإضراب كان يقودهم أناس غرباء وأجانب عن المنطقة، بدليل أنهم كانوا يختفون مباشرة بعد إنهاء زيارتهم للمداشر.

وقد نظم الكولون اجتماعا في ناحية تيزي وزو للرد على مطالب العمال الزراعيين الخاصة برفع الأجور، فوصفوا العمال الجزائريين

(1) Ibid. (P.V n° 69/SM. Secret. En date du 23/09/1937).
(2) C.A.O.M. G.G.A, Carton 3H/52 (P.V n° 124/SM – secret – en date du 28/09/1937)

بالكسل، والاقتصار في بذل الجهد، ونقص الخبرة مقارنة مع العمال الأوروبيين الذين لهم القدرة على التحمل؛ وضربوا مثالا على ذلك بالقول: بينما العامل الجزائري لا يتعدى جني ثلاثة قناطير من العنب يوميا فإن العامل الأوروبي له من القدرة على جني سبعة قناطير يوميا[1].

ومع هذا، ظل العمال الزراعيون الجزائريون متمسكين بمطالبهم الخاصة برفع الأجور.

وفي تقرير لسلطات الاحتلال بجيجل، ورد أن مناضلين وطنيين نوويين ينشطون ببلدية جيجل المختلطة منذ شهر جويلية 1937، وأن مفوضي نقابة جيجل المنتسبين إلى الكونفدرالية العامة للعمل قد زاروا المستثمرات الفلاحية للفلين، وورشة أشغال صرف المياه لوادي قصير، ومجموعة من المستثمرات الفلاحية الأخرى، وذلك لغرض إقناع العمال الأهالي للانخراط في نقابات الفلاحين وعمال الأرض، بحيث لم تمر سوى أيام قلائل على هذه الجولة حتى انفجرت ببلدية جيجل المختلطة سلسلة من الإضرابات العمالية مست بوجه أخص وادي قصير وبعض المستثمرات الفلاحية للفلين التابعة لقطاع الدولة وللخواص، وكذلك مزارع الكروم لبلديات جيجل، و قوس (Duquesnes)، والأمير عبد القادر (Strasbourg)

[1] Ibid. (le commandant d'armes de la place de Tizi Ouzou au Subdivision d'Alger Secret-). général commandant la

وكان من آثار النشاط النقابي للعمال الفلاحيين في المنطقة، استقالة عدد كبير من المناضلين في الاتحادية الجهوية للمنتخبين المسلمين الجزائريين، ومن أعضاء الجماعات في بلدية جيجل المختلطة[1].

ومن أخوف ما كانت تخافه إدارة الاحتلال هو أن تؤول الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض إلى تكوين جبهة دفاع موحدة تفضي إلى تنظيم إضراب شامل من شأنه أن يخل بالتوازنات الاقتصادية الزراعية الاستعمارية في الجزائر.

وعليه كانت فرنسا تترصد لحركات المناضلين في الأحزاب الوطنية، والمنخرطين في الفروع النقابية لاحتواء نشاطهم والحد من نفوذهم وسلطانهم، خاصة وأن سكان القرى لم يصبّوا غضبهم في هذه الفترة على الكولون وإنما كذلك على القياد الذين كانوا في خدمة الاحتلال الفرنسي، حيث مال الفلاحون في بعض الجهات إلى العصيان العنيف برفضهم الانصياع للقياد والآغوات وقتلهم البعض منهم؛ فأربعة قبائل من أولاد خليف أبدت عدم اعترافها بسلطة الآغا صحراوي بن محمد، وثلاثة قبائل من أحرار الشراقة أظهرت عداءها للآغا الذي عينته سلطات الاحتلال عليها، بينما سعت قبائل أولاد الزوية، وأولاد بوعافيل إلى خلق اضطرابات وقلاقل للمتصرف الإداري، بحيث لم يبق للآغا أية سلطة على أولاد خالد الشراقة.

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/52.

ويبدو أن تمرد أولاد عزيز على القائد بلخير قد يعود إلى سوء معاملة هذا الأخير لهم، كما لم تقبل كل من قبيلة أولاد بلحسين والشاوية العيش تحت إمرة قايدها الذي كان يعمل باستماتة لصالح السلطات الاستعمارية[1].

فكان لابد للصحف الاستعمارية أن تعنى بالموضوع وذلك بعد أن عمت إضرابات العمال الفلاحين وجدان محرريها، فاعتبرت صحيفة «Oran Républicain» أن أهم النقابات العمالية، وأشدها خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر هي نقابة العمال الزراعيين، لأن معظم العمال في الجزائر ترتبط حياتهم بالنشاط الزراعي، وتبين الإحصائيات أنه ضمن ثمانية عمال يوجد سبعة في الزراعة وعامل واحد في القطاعات المتصلة بالصناعة[2].

وذكرت هذه الصحيفة أن إنشاء الفروع النقابية للفلاحين ولعمال الأرض جاء استجابة لمطالب العمال الخاصة برفع الأجور، والاستغناء عن اليد العاملة المغربية -لاعتبار المغاربة كانوا يقبلون العمل في مزارع الكولون مقابل أجر يومي زهيد يتراوح بين 02 و 05 فرنك، وهذا ما لم يقبله الجزائريون-.

كما أشارت نفس الصحيفة أن عمال الأرض الجزائريين يشتكون من تمديد ساعات العمل اليومي، ومن البطالة الحادة، وكذلك

---

(1) Ibid. Le général de la division BAILLOUD Commandant le 10ème corps d'armée à M^r le gouverneur général de l'Algérie

(2) Oran Républicain du 19/03/1938

من كلام السوء، ومن القسوة، ومن العنف الممارس ضدهم من قبل الكولون ومن قبل المتعاملين معهم، كما أنهم يشتكون أيضا من غياب القوانين الاجتماعية والضمانات في حالة وقوع حوادث، ومن عدم وجود هيئة رسمية لمراقبة أجور عمال الأرض.

وكتبت قولا ينسب إلى الفلاحين الجزائريين بأن بعض الكولون يستقبلون العمال في مزارعهم بالطلقات النارية وتحت حماية رجال الدرك الاستعماري، وذلك طبقا للقانون الخاص بالدفاع عن المستوطنين وملاكي الأرض، وانتهى المقال الصحفي بجملة - أخيرة - مفادها أن قانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية كلها ضد عمال الأرض[1].

فمثل هذا المقال يعتبر شهادة صريحة من الفرنسيين بأنفسهم على قساوة سلطات الاحتلال الفرنسي والكولون في معاملتهم للأهالي الجزائريين.

ومن خلال المطالب التي رفعها الفرع النقابي لفلاحي تلمسان إثر الجمعية التي حضرها أزيد من مائة وخمسون فلاحا من كل جهات تلمسان يوم 28 ماي1938 إلى سلطات الاحتلال والتي اشتملت على النقاط التالية:

- رفع الأجر اليومي.
- تطبيق العطل الأسبوعية.

---

(1) Oran Républicain du 19/03/1938.

- الانتهاء عن السخرة المجانية التي يفرضها الكولون على العمال صباح أيام الأحد.

- منح الأولوية في العمل بمزارع الكولون للجزائريين قبل المغاربة لاسيما أثناء موسم قطف العنب، ومواسم الحصاد والدرس.

يظهر أن الفلاحين الجزائريين كانوا يتمتعون بنضج سياسي لأنهم طالبوا أن تكون الأولوية لهم في خدمة أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، وإن كان الكولون هم الذين يتمتعون بخيراتها، كما يظهر صراحة من خلال مطالبهم أنهم ليسوا أغبياء أو مغفلين يستغلون في السخرة كخدم أو عبيد دون مقابل. ومعنى هذا أنهم خلقوا أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات مع المستوطنين، ومن حقهم أن يعيشوا فوق أرضهم -الجزائر- مع المعمرين على بساط الأخوة والمساواة.

وتأكيدا لمطالبهم أعلنوا الشروع في إضراب عن العمل ابتداء من يوم 06 جوان 1938 [1]

وهكذا نلاحظ أن متوسط نسبة العمال الأهالي المنتسبين إلى الفروع النقابية خلال سنة 1938 قد بلغت 40.000 عامل من ضمن 100.000 عامل منخرط في الكونفدرالية العامة للعمال على مستوى العمالات الجزائرية الثلاثة، أي أن خمسي العمال المنخرطين في الفروع النقابية هم من الأهالي وهذا ما تم التصريح به أثناء المؤتمر الثالث

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H/30 (Le préfet d'Oran à Monsieur le Gouverneur général de l'Algérie le 18/06/1938) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/4 (du 3ème congrès de P.U.D. d'Alger

للكونفدرالية العامة للعمال المنعقد بالجزائر العاصمة خلال يومي 03 و04 أفريل 1938[1]

واستمر عدد الفروع النقابية الفلاحية يتزايد سنة بعد سنة. ففي عام 1939 ظهر تجمع فلاحي يدعى «فدرالية الفلاحين لعمالة وهران» واتخذ من غليزان مقرا له تحت رئاسة السيد شمريق منور (CHEMRIK Menouar)

وقد أدى توسع حركة التنظيمات النقابية وتغلغلها في الأوساط الجماهيرية الحضرية والريفية إلى ظهور اتجاه جديد يدعو إلى ضرورة تحسين حالة العمال بما يستجيب لطموحاتهم.

وكان من آثار هذه التنظيمات انتشار موجات من الغضب والسخط في صفوف العمال ووقوع حوادث؛ انقل لكم نماذج منها وقعت بالبلديات المختلطة لوادي مرسى، وفج مزالة، وايلدوغ.

أولا: شن العمال الزراعيون إضرابا في يوم 18 سبتمبر 1940 بالرواشد التابعة لبلدية فج مزالة المختلطة بضيعات الكولون «آستي فيليكس» (ASTIER Felix) بدعوى أن هذا الأخير قد تخلى عن وعده للعمال في مزرعته برفع أجرهم اليومي إلى 12 فرنك، فيوم دفع لهم رواتبهم وجدوا أن أجرهم اليومي لم يتعد عشر فرنكات.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 14 H / 40 (Association des Fellahs. Le Préfet d'Oran au Gouverneur général. Oran le 16/05/1939

امتد إضرابهم بسرعة إلى باقي مزارع الكولون في بلدية الرواشد، فتدخل الدرك الاستعماري والقى القبض على ثلاثة عمال يوم 19 سبتمبر 1940 بتهمة الإخلال بحرية العمل والاعتداء على عامل امتنع عن الإضراب عن طريق ضربه بالعصي.

تسبب هذا التوقيف في تنظيم العمال لتجمع أمام مقر بلدية فج مزالة، وضربوا يدا في اليد ورفعوا أصواتهم مطالبين بالإفراج عن زملائهم، وفجأة وبدون شعور انطلقت ألسنتهم تردد كلمة «الله أكبر»، فرفضت الإدارة الاستعمارية طلبهم، وخوف انتقال عدوى هؤلاء إلى غيرهم بالاعتصام أمام مقرات البلدية تدخل رجال الدرك الاستعماري رفقة فرقة عسكرية لتفريقهم بالقوة.

إلا أنه أمام ضغط العمال على الإدارة الاستعمارية، وحتى لا يزول غضبهم إلى أسوء الأثر، أسرع المتصرف الإداري لبلدية فج مزالة إلى جمع الكولون المعنيين ودعاهم إلى تسديد أجور العمال وفق الرواتب التي حددتها إدارة العمالة بثلاثة عشرة فرنك لليوم الواحد؛ وبموافقة الكولون على هذا العرض وضع حدّ للإضراب، إلا أن العمال بمزرعة الكولون «سي» السالف الذكر لم يلتحقوا بعملهم وشددوا في تمسكهم بمواصلة الإضراب لأن هذا الكولون لم يطبق على عماله الراتب اليومي المتفق عليه، وعلى هذا الأساس اعتبر على أنه هو السبب الرئيسي في دفع العمال إلى الإضراب (1).

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 41. Note sur le Syndicalisme en milieu indigène Algérien

ثانيا : حادث مماثل وقع في بلدية أولاد مرسة المختلطة، حيث لم يطبق المستعمر الأوروبي «كوبولا» (COPOLLA) الأجر اليومي المتفق عليه على عماله في دوار بني عمروس، وقد نبهه المتصرف الإداري إلى ذلك.

لقد تعهد هذا الكولون لخمسة من عماله الكهول على أن يدفع لهم أجرا يوميا قدره تسع فرنكات، وأبلغ المتصرف الإداري بهذا الإجراء، إلا أنه تأخر في دفع رواتبهم، وعندما ألحوا عليه أن يسدد لهم أجورهم، أعطاهم موعدا آخر، فانصرفوا عنه وهم غاضبون.

وفي يوم الغد بينما كان يتنقل عبر الحقول على متن درّاجته اعترض العمال الخمسة طريقه، وضربوه ضربا مبرحا بالعصي، فأصيب بجراح في وجهه وجسده، ويرجع الفضل في نجاته من الموت إلى مرور سيارة نقلته على جناح السرعة إلى عيادة بجاية الطبية؛ ومع أن الدرك الاستعماري قد ألقى القبض عليهم، فإن نتيجة التحريات أكدت بأنه هو الذي جلب لنفسه العدوان، وبرأت العمال.

ثالثا : عقب التحقيق في حادث سرقة الملابس والأحذية من سوق بن مهيدي (Morris) يوم 17 سبتمبر 1940، كشفت التحريات أن الكولون بالمنطقة لم يحترموا تعهداتهم، ولم يوفوا بالتزاماتهم تجاه العمال -بحقول الكروم- الذين كثر شكواهم من غلاء المعيشة، بما لم يسمح لهم بتغطية حاجاتهم من الغذاء والملابس وضمان العيش لأفراد عائلاتهم، حيث

لدى يهم الأمر إلى التخلي عن العمل والتوجه إلى عنابة للمشاركة في مظاهرة عمالية[1]

وللعلم فإن الأجر اليومي للعامل الفلاحي كان يختلف من جهة لأخرى، وهو الأمر الذي فتح أعين العمال في المناطق التي تنخفض بها الأجور على التظاهر والاحتجاج والإضراب عن العمل[2].

وأمام هذه الوضعية نصح المتصرفون الإداريون الكولون في معظم جهات البلاد بتوحيد أجور عمال الأرض تفاديا للاحتجاجات التي قد تتطور إلى حوادث تستغلها عناصر أجنبية لاسيما وأن فرنسا تعيش حالة حرب.

يظهر مما سبق عرضه، وذلك حتى عام 1940 بأن الإضرابات العمالية كانت تهدف إلى تحقيق مطالب اجتماعية بحتة ضد الكولون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، ولم تستغل إلا في حالات نادرة لتحقيق أغراض سياسية -كما هو الحال مع الغزوات التي تحول فيها النشاط النقابي لصالح الدعاية الحزبية سنة 1937 - وهو الأمر الذي دفع بالمتصرفين الإداريين للتدخل لدى الكولون والملاكين الكبار لصالح العمال الزراعيين الأجراء. ومعنى هذا أن الأسباب المباشرة وغير

---

[1] C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41.

[2] قاطف العنب في عنابة، كان يتقاضى 8,5 فرنكا يوميا، والحمال 09,5 فرنكا، بينما كان العمال بحقول الكروم في بن مهيدي (Morris) يتقاضون 14 فرنكا يوميا. (Ibid)

المباشرة للإضرابات العمالية ترجع إلى عدم إنصاف الكولون لعمالهم وإلى عدم احترامهم لتعهداتهم والتزاماتهم.

ومع هذا تعالت أصوات الكولون في عام 1940 بالتشكي من عمالهم، يصفونهم بالكسلاء -تجري على ألسنتهم عبارة «ترافاي اراب» - وكان عملهم غير منتج، كما نعتوهم بالخارجين عن طاعة فرنسا، وبالغوا في شتم الفلاح الجزائري وإهانته إلى حدّ ادعائهم بأن عقليته قد تغيرت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بتأثير قوى أجنبية، لأنه صار في عام 1940 يتطلع إلى استرداد أراضي آبائه وأجداده من الكولون.

ونستشف ذلك من نص التقرير الذي كتبه «اسبانيي» (ESPAGNET) قائد فرقة الدرك الاستعماري بمعسكر عن الحالة النفسية للسكان الأهالي حيث يقول بأنه أثناء قيامه بدورة تفتيشية بالبرج يوم 29 سبتمبر 1941، قد التقى بمعمرين معروفين بعدائهما للأهالي، أعلنا له صراحة بأن الجنرال «فايغاند» (WEYGAND) واللذان يكنان له كل الاحترام والتقدير قد ارتكب خطأ باعتقاده في القدرة على استعطاف الفلاحين الجزائريين، وتحويل وجهتهم لخدمة فرنسا، بأن تقديره لمجهوداتهم في غير محله، وأنه يسلك سياسة سيئة مضرة بمصالح الكولون، وعليه على العكس من ذلك التظاهر بالقوة أمامهم، والا يلاطفهم حتى لا يستصغرونه، كما أبلغاه بوقوع حدثين أولهما : أن أحد الأهالي قال لأوروبي «الا ترى أن الحكومة الفرنسية تخاف من الأهالي،

يخال أنها تعمل على تحقيق رغباتهم !». وثانيهما: «أن أحد الفلاحين الأهالي طلب من المعمّر «فوازان» (VOISIN) بوادي الأبطال (Uzes-le-Duc) أن يمنحه نصيبا من التين، فرفض «فوازان» طلبه بدعوى أن الفاكهة قليلة وأنها موجهة لعائلته، فرد عليه الفلاح الجزائري بكبرياء أن التين الذي منعتني إياه، فإنك لن تفرح به مستقبلا، ولن تذوق طعمه بعد سنين وسينتزع منك تماما» (1).

معنى هذا أن الكولون لم يقبلوا بتدخل السلطات العسكرية الاستعمارية الفرنسية لتلعب دورها النفسي في تصفية الخلافات بين الفلاحين الجزائريين والكولون خدمة لفرنسا التي كانت تعيش حالة حرب، وذلك استبقاء لنفوذهم.

وفسّر الكولون عدم إقبال الجزائريين على العمل في حقولهم خلال عام 1940 و1941 بتأثير الدعاية الأجنبية التي رفعت من شأن الجزائريين، وحطت من قيمة فرنسا التي انهزمت أمام ألمانيا، حيث بدأ الجزائريون يشعرون بالرفعة والكبرياء واكتفوا بالعمل يوما أو يومين في الأسبوع فقط، ليستريحوا في باقي أيام الأسبوع لاعتبارهم أن العمل في مزارع الكولون شاق ومتعب ومهين.

وأثناء الجولة التي قادته إلى دواوير تيرسين، عيون البرانيس، قرشة، والكسانة يوم 08 أكتوبر 1941، استقبله الكولون وهم يشتكون من

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41. (rapport du Capitaine ESPAGNET, commandant de la section de gendarmerie de Mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du 10/10/1941)

الحالة الذهنية التي أصابت عمالهم في هذه الدواوير مع أنهم يتقاضون أجرا يوميا يتراوح بين خمسين حتى ستين فرنك، فلم يزيحوا الأشواك والأعشاب الضارة من الحقول الزراعية، ولم يرفعوا كومات الحصيد (Meules) التي تأثرت بفعل العواصف التي اجتاحت الجزائر خلال شهر سبتمبر 1941؛ أما الحبوب التي تركت خارج المخازن والمستودعات فقد بدأت تتعرض تدريجيا للتعفن، ونتيجة تعطل عملية الحرث والبذر توقع الجميع سنة 1942–1943 سنة بدون مردود.

وفي حين تخلى العمال عن العمل في مزارع الكولون، فإنهم واصلوا عملهم في مزارع كبار الفلاحين الجزائريين بسبب رفع هؤلاء للأجور اليومية للعاملين في حقولهم؛ فقاطف العنب (Vendangeur) في مزارع الفلاحين الجزائريين كان يتقاضى 20 حتى 25 فرنكا يوميا مقابل أجر لا يتعدى 11 حتى 15 فرنك يوميا في مزارع المعمرين، علما بأن سعر العمل اليومي لقطف العنب قد حددته الدولة بـ 12 حتى 14 فرنك بمقتضى قرار 02 أفريل 1941؛ ومعنى هذا أن الفلاح الجزائري والكولون كلاهما لم يطبق القانون.

وعلى هذا الأساس تدخل الدرك الاستعماري والسلطات العسكرية لدى حكومة الاحتلال حتى تفرض وجودها وسلطانها وذلك عن طريق:

– تحديد السقف الأدنى والسقف الأعلى للأجر اليومي؛ ومن زاد على الأجر اليومي الأعلى أو نزل دون الأجر اليومي الأدنى يعاقب.

- تحرير التجارة بعد تحقيق المخزون الاحتياطي.

- عرض المخزون للمصادرة المؤقتة إذا لزم الأمر ذلك. - لأن الدولة في حالة حرب.

- إلزام القياد وحراس الحقول (Gardes champêtres) المشهورين بعبارتي «ما نعرف» و «كل شيء على احسن ما يرام» بتحمل مسؤولياتهم إزاء الحالة النفسية للسكان[1]

د. صور من نضال ائمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون

وأمام الأزمة التي كانت تمرّ بها فرنسا، والويلات التي نزلت بجيوشها تشجع ائمة المساجد ومعلمو القرآن في الكتاتيب ليلعبوا دورهم في تهيئة الجو النفسي في وسط الفلاحين وعمال الأرض ليتمردوا ضد الكولون، فقد كانوا يحدثون المصلين والتلاميذ وينقلون إليهم أخبار الهزائم التي تلقاها الفرنسيون على يد الألمان في جبهات القتال.

وقد اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي الدعاية التي قام بها المدعو ودان إبراهيم في حي باب علي بمدينة معسكر خطرا فعليا على الوجود الفرنسي في الجزائر، كما وجهت التهمة لجميع كتاتيب هذا

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/41. (rapport du Capitaine ESPAGNET, commandant de la section de gendarmerie de Mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du 30/10/1941)

الحي، ولاسيما اتباع الطريقة الشاذلية، ويأتي الشيخ بن نعوم إمام المسجد الذي حببه السيد قناوي مصطفى المستغانمي بشارع سيدي علي الشريف ضمن قائمة المتهمين الأوائل لأنه كان يدعو للألمان بالنصر، وللجزائر بالتحرير عقب الصلوات الخمس، واعتبر اليهود أعداء الداء، وكان يذكر المصلين يوميا باغتصاب فرنسا لأراضي الجزائريين، واستيلائها على ممتلكات الأجداد والآباء وتحويل خيرات البلاد لصالح الكولون[1]

كما ساهمت الأخبار الإذاعية التي كانت محل اهتمام ورعاية السكان هي الأخرى في تهيئة المجتمع الجزائري نفسيا لعقد العزم على الانتقام من فرنسا، واستعادة الأراضي الفلاحية وطرد الكولون منها.

وقد كان أحد الحزابين بجامع محمد بن عثمان الكبير يدعى «دايج الجيلالي» يعقد اجتماعات في دار موفق عبد القادر (موزع الجرائد) رفقة السيد متفخ ميلود ولد الطاهر (معلم قرآن بكتاب في الشارع الكبير بحي باب علي معسكر رقم: 72) الذي كان هو الآخر يعقد اجتماعات للأهالي يقوم فيها بالدعاية ضد فرنسا.

ومن معلمي القرآن الذين كانوا يحرضون الشعب على الثورة ضد فرنسا وضرب المعمرين في مدينة معسكر نذكر السادة:

- متفخ ميلود.

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H/30 (Extrait des rapports établis par les officiers des affaires Musulmanes, Alger le: 30/06/1941)

- بن مولاي مصطفى
- جيلالي احمد ولد بن عبد الله
- رحالي بوجلال
- ملياني محمد
- بومعزة
- بن يحي (القجع) [1]

وكان تأييد هؤلاء لهتلر وللألمان ينطلق من مبدأ أن هتلر يكره اليهود أعداء الإسلام، وأنه قهر فرنسا التي أخرجتهم من أراضيهم ووزعتها على الكولون.

وهكذا نجد بأن المواطنين الجزائريين الواعين كانوا جميعا يعزفون على أوتار المسألة الزراعية والأراضي الفلاحية المغتصبة، وهنا يظهر التطابق في الأهداف كما سنرى لاحقا في برامج الأحزاب الوطنية، والحركات النقابية والوطنيين والعلماء الأحرار؛ وقد صنفت فرنسا الدعاية المقرونة بعامل اغتصاب الأراضي أمرا في منتهى الخطورة، لأن ذلك يحرك مشاعر الفلاحين ويثير عداءهم للاحتلال.

ولعل الرسالة التي بعثها الشيخ بن نعوم محمد إمام مسجد شارع سيدي علي الشريف رقم 39، والمشار إليه أعلاه، إلى الحاكم العام

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 30 (Extrait des rapports établis par les officiers des affaires Musulmanes, Alger le: 30/06/1941)

للجزائر في 22 مارس 1941، والتي رحّب فيها بقدوم هذا الأخير إلى معسكر، وضمنها عبارة «تحيا فرنسا والجزائر» [1] قد لطفت من الضربة التي كانت موجهة إلى معلمي الكتاتيب القرآنية السبعة الذين اعتبرتهم فرنسا عناصر خطيرة ليس لشنهم الدعاية لصالح الألمان وإنما لإثارتهم لمطلب استراتيجي الا وهو الملكيات الأرضية.

يبدو بشكل واضح أن انتصارات الألمان على الفرنسيين خلال السنوات الأولى للحرب (1939-1941) كان لها بالغ الأثر في نفوس الجزائريين الذين عبروا عن تأييدهم للألمان بالإمتناع عن العمل في مزارع الكولون، والتوقف عن قطع الأخشاب وإنتاج الفحم بحجة أن ملابسهم لا تقاوم داخل الغابة، مما استدعى إدارة الاحتلال في منطقة تلمسان إلى استقدام 250 عامل من بلاد القبائل [2]

وفي عين الحجر طالب العمال الزراعيون برفع أجرهم اليومي الذي كان لا يتعدى 22 حتى 23 فرنك [3].

وفي هذه الظروف أظهر الكولون الأوروبيون استيائهم الشديد من قلة الأخشاب والفحم، ونفاذ مخزونهما الاحتياطي؛ كما أن توقف العمال الزراعيين عن العمل في مزارع الكولون بسبب تعطل أجورهم

(1) C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 30 (Etat d'esprit de la région de Tlemcen. Oran le 08/12/1941)

(2) Ibid. (Extrait du rapport mensuel sur le moral de la population 15/10 à 15/11/1943)

(3) Ibid

دفع ببعض الكولون في «دومبال» (هاشم) إلى التخلي عن النشاط الزراعي[1]

3. نماذج عن تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944-1945

عرفت الطلائع النقابية كيف تستغل ظروف الحرب العالمية الثانية لتحدّ في نشاطها العدائي للكولون وتحرّض العمال ضدهم وتعيد الثقة إليهم، فبإيعاز من السيد «شي» (CHAIX) أمين الاتحاد المحلي لنقابات بجاية وأمين الحزب الشيوعي أنشئ فرع نقابي لفلاحي «مزعاية» (Mezzaias) ترأسه بوشارة لحسن الذي دخل في حرب مفتوحة مع حراس الحقول، ورجال الدرك الاستعماري، ومصالح الجسور والطرقات، وكل من له صلة بسلطات الاحتلال الفرنسي، وأبلغ المواطنين الجزائريين بأن حوادث خطيرة ستحدث مستقبلا وأن الثورة سوف تنفجر إن عاجلا أو آجلا.

وللعلم فإنّ هذا النقابي ينتمي أصلا إلى جمعية الخلدونية للتعليم في بجاية، وهو من أنصار جمعية العلماء المسلمين الجزائريينوقد أوحى تصرّفه إلى إدارة الاحتلال أن تتهم الفروع النقابية للفلاحين الجزائريين ليس بالعداء فقط للكولون، وإنما للمنظومة الاستعمارية

برمتها، بما فيه المتعاملون مع الإدارة الاستعمارية، كما تشير إليه التقارير الرسمية[1]

وخوفا من انتشار الوعي النقابي في الوسط الفلاحي أسرعت فرنسا إلى إلقاء القبض على بوشارة لحسن رئيس الفرع النقابي الفلاحي لـ«مزعاية» (Mezzaias) بعد أن وجهت له تهما منها: القذف (outrage) والوسائل الفعلية (Voies de faits)، وحمل أسلحة محضورة (Prohibées)، والثورة ضد كل ما له صلة بالسيادة الفرنسية، وتحريض سكان وادي الصغير ضد أعمال ترميم الطرقات لصالح الكولون ولخدمتهم، ونشر مقالات عنيفة في الصحف، وتوجيه نشاطه النقابي ضد المعمرين ملاكي الأراضي الفلاحية[2]

إلا أن هذه الإجراءات لم تزد الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض سوى عزما وتحمسا للتظاهر وللمطالبة بحقوقهم

ففي مدينة معسكر وزعت مناشير تدعو صغار الفلاحين الجزائريين إلى المشاركة في المهرجان النقابي الذي سيقام يوم 30 سبتمبر 1944، وذلك في أعقاب الجولة التي قام بها السيد مشرم الأمين العام لنقابة اللاحين بدائرة معسكر والتي بث الدعاية أثناءها ضد الكولون، ووضع المعالم الأولى لإنشاء لجان فلاحية[3]

---

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 30 (le S/ préfet de l'arrondissement, à Mr le préfet de Constantone. Bougie le: 12/10/1944)
(2) C.A.O.M-G.G.A. Carton 9H/30 (Situation Politique)
(3) Ibid

أما في مدينة سيدي بلعباس فقد اجتمع مؤتمر العمال الفلاحيين المنتسب إلى الفدرالية العامة للعمال (C.G.T) يوم 30 سبتمبر 1944 بحضور سبعة وعشرين مندوبا يمثلون 3000 فلاح منخرطين في النقابات الفلاحية، اقترح فيه المتدخلون من أمثال «عمار سيلفاني» (AMAR Sylvan) و«كوست» (Coste) و«انسيماس» (Encimas) الحلول التالية:

وضع الثقة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F) .

إدانة سياسة التفرقة العنصرية.

الترحيب بقرارات 04 جويلية 1944.

رفع عدد المراقبين الفلاحيين.

المطالبة بالمنح العائلية، والعلاوات، وبدلات العمل.

المطالبة بالحد الأدنى الضروري للحياة[1]

ويظهر في هذه المرة أن النقابات الفلاحية قد تجاوزت الأهداف التي نشأت من أجلها، حيث مزجت مطالبها المهنية والاجتماعية بتعليق الآمال على رجال السياسة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

وقد شهدت سنة 1944 تكاثرا وتنوعا للفروع النقابية داخل المدينة أو القرية الواحدة (نقابة عمال المقاهي، عمال الموانئ، المعلمون، السكك الحديدية، المناجم، بائعو السجاير، الخبازون، بائعي الخضر،

صغار التجار، الفنانين ...) ومن الأمثلة على ذلك نقابة المطربين والمغنيين المسلمين في معسكر التي تأسست ليلة 07 سبتمبر 1944 وتتكون من خالدي عبد القادر أمينا عاما، والحاج الصادق محمد نائبا للأمين العام، وقاضي حنيفي محمد أمينا للخزينة، ورايس بحري عبد القادر نائبا لأمين الخزينة، وناصم بن عبو مكلفا بالمحفوظات[1]

ويعزى هذا التكاثر والتنوع إلى السماح للعمال بالانضمام إلى فروع نقابية لا صلة لها بنشاطهم المهني أو الحرفي وذلك في محاولة ترمي إلى إيجاد تناسق وتكامل بين الفروع النقابية.

ومن الأمثلة على ذلك تنظيم نقابة عمال الأرض في وهران يوم 16 سبتمبر 1944 لاجتماع برئاسة السيد الحاج عمر، حضره عمال التفريغ والتعبئة لميناء وهران (Dockers)، احتج فيه الحاضرون ضد السوق السوداء، ودعوا إلى التضامن الفعلي مع عمال الأرض والانخراط في فروعهم النقابية[2]

ولنفس الغرض نضمت نقابة العمال الزراعيين لعمالة الجزائر مؤتمرا بقاعة عمال السكك الحديدية (Salle des cheminots) يوم 17 سبتمبر 1944[3]

---

(1) Ibid. (L'inspecteur carlote. P.R.G, Mascara. A M^R le commissaire P.R.G. Oran. Mascara le 13/09/1944).

(2) C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (activités Syndicales. Oran le: 18/09/1944)

(3) Ibid. (activités syndicales. Alger: le 15/09/1944). Ibid.(Situation Politique, Etat d'esprit des populations. Semaines du 02 au 16/12/1944

ويكشف من خلال تحليل تقارير الشرطة الاستعمارية الفرنسية بأن انخراط المعلمين، وعمال من فروع نقابية أخرى في نقابات الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض يعود إلى انتشار الأمية والجهل في الوسط الفلاحي، وتدهور مستوى الوعي لدى عمال الأرض بفعل سياسة التجهيل التي دأب الاستعمار الفرنسي على تطبيقها في الجزائر منذ احتلالها.

وعلى هذا الأساس سمحت الكونفدرالية العامة للعمال للمعلمين والحرفيين بالانخراط في نقابات عمال الأرض لبعث الوعي فيهم حتى يأخذوا زمام أمورهم بأنفسهم.

وقد طالعتنا بعض التقارير الاستعمارية بأنه نتيجة التفاعل بين الفروع النقابية أصبح بعض الفلاحين الصغار وعمال الأرض يتمتعون بالوعي واليقظة، ومن هؤلاء: العمال الزراعيون الذين كانوا يشتغلون في حقول الحمضيات وفي معصرة الزيت التابعة للمعمر "فيون" (VILLON) حيث رفض العمال قبض الأجر بحجة أنه أدنى بكثير من الأجر الذي يتقاضاه زملاؤهم في مصنع آخر عند نفس المعمر.

وذكرت نفس التقارير بأن عمال الأرض في منطقة "غوراية" (Gouraya) هم أقل تطورا لأنهم يجهلون حقوقهم وهم ساكتون ما لم يتعرضوا للتحريض أو لإثارة الشغب من قبل عمال آخرين [1].

---

(1) C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (renseignement A/S Salariés agricoles à Gouraya, Alger le: 28/10/1940)

ونسوق بين يدي القارئ نموذجا يقرأ فيه العلاقة بين المناضلين في أحزاب الحركة الوطنية أو النقابات المهنية من جهة وبين الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض من جهة أخرى.

فمع أنه يمارس التجارة ولا صلة له بالفلاحة ولا بخدمة الأرض، فإن السيد جاكر علي المناضل القديم في نجم شمال أفريقيا، ثم في حزب الشعب الجزائري، والذي تحول إلى الحزب الشيوعي في سنة 1945، وصار رئيسا للخلية المحلية لهذا الحزب في مدينة معسكر، قد أنشأ نقابة لصغار الفلاحين وعمال الأرض تتكون من العناصر التالية:

- خليل حسين: أمين عام (تاجر وصاحب ممتلكات عقارية سكنية).

- زروقي بوجلال: نائب الأمين العام (تاجر بشارع وهران، وصاحب ملكيات عقارية أرضية وأحد مؤسسي القسمة المحلية لأحباب البيان).

- بوزيان عبد القادر: أمين الخزينة (تاجر في التين وصاحب ملكيات عقارية أرضية، وليس له نشاط سياسي).

- بوزيان قديم: نائب أمين الخزينة (فلاح وليس له انتماء سياسي).

- صوفي الحبيب: مكلف بالتوثيق (إسكافي بطريق تيارت وصاحب ملكية عقارية أرضية، متورط في قضية جاسوسية معاكسة (contre-espionnage) إثر مرور أحد الألمانيين بمعسكر يدعى (FRITZ)

- حبوس محمد: عضو مساعد (فلاح: يسكن بحي باب علي)[1]

يلاحظ بأن معظم العناصر المشكلة لهذا الفرع النقابي يسكنون بالمدينة، ولا يمارسون حرفة الفلاحة، كما أن خليل حسين الأمين العام للفرع النقابي هو تاجر في الزرابي والملابس التقليدية الجزائرية، ولا يعرف إلا القليل عن الفلاحة، ومع أن بقية أعضاء الفرع يمتلكون قطعا أرضية فلاحية في القرى المجاورة لمعسكر، فلا أحد منهم كان يمارس حرفة الفلاحة بشكل فعلي.

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت مساعي ومبادرات المناضلين في الأحزاب السياسية لإنشاء الفروع النقابية لصغار الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الجزائري الذي عقد اجتماعا له في إحدى قاعات مقر بلدية قسنطينة وذلك يوم الجمعة 16 مارس 1945، حضره خمسون فلاحا جزائريا تحت رئاسة السيد استورج بول» (STORGES Paul)[2]

وبعدها بيومين (18/ 03/ 1945) اجتمع حوالي عشرون فلاحا بمقر بورصة العمال في سكيكدة ليخرجوا باتفاق ينص على عدم التنازل عن ممتلكاتهم الأرضية أو بيعها للكولون[3]

---

[1] Ibid. (Objet: Syndical des petits Fellahs Mascara le: 19/06/1945
[2] C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (rapport: constitution à Constantine d'une Union Syndicale de petits Fellahs indigènes).
[3] Ibid. (réunion des Petits Fellahs de la région de philippeville)

وهذا ما يتفق تماما مع مقال لعبد الحفيظ بن الهاشمي في سنة 1926 يحذر فيه الملاك الأهالي من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوروبيين، ويهيب بالذين يملكون شبر أرض أن يتشبثوا به في حرص، ويضعوا أيديهم على تربته المقدسة[1]

وفي تبسة مدّت نقابة صغار الفلاحين الجزائريين نشاطها إلى ثلاث جهات أخرى (بلدية تبسة المختلطة، بلدية تبسة كاملة الصلاحيات، بلدية مورسوت المختلطة «Morsot») وشكلت مجلسا ومكتبا يتكون من العناصر الآتية:

خشيش مختار: أمين عام.

بوقسة زين: نائب الأمين العام.

عيساوي تيجاني: أمين الخزانة المالية.

قسري مسعود: نايب أمين الخزانة المالية.

مراح طيب: مكلف بحفظ الوثائق.

15 عضوا: كلهم جزائريون[2]

---

[1] محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، (1903-1931) المجلد الثاني، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1978، ص 84. نقلا عن عبد الحفيظ بن الهاشمي «أراضيكم، أراضيكم» النجاح العدد: 292 (1926/05/14)

[2] C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41. (création d'un syndical de petits Fellahs à Tebessa le 20/02/1945)

إلا أنه على الرغم من الجهود المضنية للمناضلين النقابيين والمبادرة إلى تعبئة العمال الأهالي في البوادي والأرياف للدفع بهم إلى نهج الصراع النقابي لاسترداد حقوقهم، فإن نشاطهم النقابي بقي ظاهريا وموقتا وسطحيا، وهذا ما تفسره أرقام المنخرطين في النقابات داخل الوسط الريفي، وعدم استقرارها.

د- امتزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945-1962)

وموازاة مع تجديد وتطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، بعد حوادث 08 ماي 1945، وفضلا عن محاولات المنظمة السرية الخاصة (O.S) العمل على استثبات جماعات من الفلاحين في الدواوير[1]، فإن الأوضاع السائدة في البلاد حولت الصراع بين الأحزاب الوطنية الجزائرية وفرنسا إلى صراع شامل بين الشعب الجزائري المتألف في معظمه من سكان الأرياف والمداشر (75 حتى 80٪) ونظام الاحتلال الفرنسي، حيث ازدادت كراهية الجزائريين للكولون.

في حين خاض عمال التفريغ نضالا مريرا فيما بين جوان 1949 وجويلية 1954 بامتناعهم عن تعبئة البواخر الحاملة لمعدات حربية موجهة إلى فيتنام، فإنه تزامنا مع ذلك امتنع الفلاحون الجزائريون عن الخدمة في المزارع التي اغتصبها الكولون من الفلاحين في نواحي

(1) Mohamed TEGUIA, Op.cit, p 108، cité par Mahfoud KADDACHE, Le 08 Mai 1945, Paris, Edit du centenaire, 1975, pp 27-33.

تموشنت، وتلمسان، والمتيجة، والأوراس، والأطلس البليدي، والشلف[1].

وقد غذت الصراع بين الجزائريين والكولون خلال هذه الفترة (1949-1954) مجموعة من العوامل تمثلت في:

قلة الأراضي الصالحة للزراعة[2] ورداءة التربة، وانخفاض المردود الهكتاري.

قلة الوسائل وانعدام القدرة على تحسينها (تجهيزات غير متطورة وطرق تقليدية).

نظام الاستغلال المؤسس على الخماسة.

النظام العقاري المرتكز على توزيع الملكيات وتفكيكها.

وفي خضم الظروف التي شهدتها الجزائر بعد حوادث 20 أوت 1955، فإن العروض السخية للكولون لم تجد لها صدى لدى العمال الزراعيين ولا آذانا صاغية، حيث ذهب الكولون (أثناء موسم قطف

(1) متوسط مساحة الملكية الفردية في قطاع الجزائريين سنة 1952 كان يتراوح بين 10 إلى 14 هكتارا بينما متوسطها في قطاع الكولون كان يقع في حدود 124 هكتارا، هذا في الوقت الذي نجد فيه عدد المالكين الزراعيين الأوروبيين 25.000 مالك، مقابل 532.000 مالك جزائري. انظر تفاصيل أكثر في: محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر: د.م.ج، 1985

(2) Mohamed TEGUIA, Op.cit, p200

تعمدا إلى اقتراح مبلغ 1.500 حتى 2.000 فرنك كأجر يومي (1) لأن الفلاح الجزائري أدرك في هذه المرة أكثر من أي وقت مضى بأن شرقة قدميه، وفهم بأن عبث الاستعمار لم يتحمله سكان الأرياف لوحدهم وإنما الشعب الجزائري بأكمله.

ومن الأمور التي زادت الصراع احتداما بين الفلاحين الجزائريين الصغار وسلطات الاحتلال الفرنسي، إقدام هذه الأخيرة في سنة 1955 على تحويل بعض الأراضي الفلاحية الممنوحة للجزائريين في إطار التعاونيات إلى مناطق محرمة.

وحتى التعاونيات الفلاحية لمخطط قسنطينة (S.C.A.P.C.O) كانت تدار من قبل ضابط مكتب شؤون الأهالي (S.A.S) الذي كان يتولى دفع مبالغ البذور والأسمدة إلى التعاونيات الأهلية للاحتياط (S.I.P) نيابة عن الفلاحين الجزائريين الصغار، ليرغمهم فيما بعد على تسديدها دفعة واحدة عند جني المحصول الفلاحي، وهو الأمر الذي يكلفهم ما لا يطيقون، ويبقيهم خاضعين لرحمة المعمرين.

وعلى هذا الأساس رفض بعض الفلاحين الجزائريين الصغار القروض المالية الممنوحة لهم من قبل التعاونيات الأهلية للاحتياط (S.I.P) من اجل شراء البذور والأسمدة، وفضلوا طريق الجبل

(1) المناطق المحرمة هي مساحات أرضية خالية من كل أثر للحياة، هجر المستعمر الفرنسي سكانها بدعوى أنهم يمونون الثوار، ويطلق فيها الرصاص على كل شخص يشاهد بها، وتعتبر كل هدف متحرك.

والالتحاق بالثورة، خاصة بعد إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) في 24 فبراير1956، وانضوائه تحت جبهة التحرير الوطني والتحاق نقابات الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض بصفوفه (1) وهو الأمر الذي اعتبره الكولون خطرا مباشرا يهدد مصالحهم.

وقد استجاب عمال الأرض لنداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) بالإضراب عن العمل في مزارع الكولون أيام 05 جويلية 1956، وأول نوفمبر 1956، و28 يناير 1957، وهو الأمر الذي يدل على أن العمود الفقري للاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يكن يتشكل فقط من الارستقراطية العمالية (الموظفون وعمال السكك الحديدية) وإنما كذلك من الشرائح الاجتماعية الأكثر استغلالا وحرمانا كعمال التفريغ والتعبئة، وعمال المناجم والعمال الزراعيين الذين ظلوا طيلة الحقبة الاستعمارية مضطهدين وتحت رحمة الكولون، يعاملون بطريقة خجولة ومخزية؛ وقد وجد الفلاحون الجزائريون الصغار وعمال الأرض مكانتهم في هذا التنظيم، وتحولوا بعد مؤتمر الصومام (20/08/1956) إلى سند قوي للثورة بعدما توجه المؤتمر بدعوة صريحة للعمل على نشر أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإتلاف وإحراق المزارع وتحطيم

(1) مباشرة بعد مقاطعة للكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T) في 1947، شرع عيسات إيدير في السعي لإنشاء لجنة عمالية تعمل تحت إطار حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية. وفي 1953 أثار المؤتمر الثاني لحركة الانتصار مسألة إنشاء نقابة عمالية وطنية الغرض منها تصفية الفروع النقابية التي كانت تخضع لرقابة الشيوعيين، وفي 1956/02/24 أنشأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين المستقل

علات الجمعيات التعاونية للتبغ وللخمر التي هي رمز وجود الاستعمار»[1].

وهكذا أعاد مؤتمر الصومام الاعتبار لعمال الأرض، ولم يفرق بينهم وبين باقي العمال. وكيف لا وأن الإضراب عن العمل ليوم واحد في مزارع الكولون قد يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبرى، ويعطي ضربة قاتلة للبنيات الاقتصادية الزراعية للكولون؟

وتحت تأثير الإضرابات اضطر بعض الكولون إلى تحسين أجور العمال ومساندة الثورة ماديا، ومن بين هؤلاء «إيميل بروست» (Emile PROST) صاحب مزرعة بوادي الثاقنة (دائرة بني صاف)؛ والرسالة التي بعث بها المجاهدون إليه، وشكروه فيها على دعمه ومساندته لهم، والتي يطالبونه فيها بدفع مبالغ مالية إضافية محددة بـ 500.000 فرنك تكشف لنا عن هذه الحقيقة[2].

وعلى حد قول محمد حربي فإن جبهة التحرير الوطني قد نصبت في الولايات الداخلية لجانا تسميتها «لجان المدن» حضرت من خلالها عمال الأرض لتقرير مصيرهم بأنفسهم بطريقة لا إرادية بهدف قطع الطريق أمام أرباب الأموال الراغبين في ابتلاع كل الأراضي الزراعية

---

(1) جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة. النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962 (د. ت)، ص 33.

(2) راجع نص الرسالة في: Charles Henri FAVROD. Op. cit, p 152

الخصبة التي كانت تباع مقابل لقمة خبز، وهذا على الرغم من إصدار جبهة التحرير الوطني لقرار يمنع بيع الأراضي بشكل قطعي[1].

وفي 19 أوت 1962 لبى الفلاحون نداء جبهة التحرير الوطني، فخرجوا في مظاهرات حملوا أثناءها لافتات كتب عليها «الأرض للفلاحين» (La Terre aux paysans) وصاحوا منادين بتسليم الضيعات للفلاحين[2].

وأثناء التحضيرات الجارية في الحمامات بتونس لعقد مؤتمر طرابلس، اجمع الحاضرون على اعتبار اتفاقيات ايفيان «أرضية لاستعمار جديد وكبح للثورة» وخرجوا بقرار يفرض على الولايات، وعلى الهيئة التنفيذية المؤقتة دعم كل نشاط يهدف إلى استعادة الأراضي الفلاحية[3].

أما أحمد بن بلة فقد أعطى الأولوية المطلقة لاستعادة الأراضي الزراعية من الكولون، وأجل عمليات تأميم البترول والغاز الطبيعي حتى لا يؤثر على العلاقات مع الشركاء الفرنسيين بشكل غير مناسب[4].

كما أوصى البرنامج الزراعي لمؤتمر طرابلس (جوان 1962) بتحديد الملكيات الكبرى، وإعادة توزيع الأرضي مجانا، وإلغاء ديون

---

(1) Mohamed TEGUIA. Op. cit, p 585.

(2) Mohamed TEGUIA. Op. cit, p 592.

(3) Mohamed HARBI, le F.L.N. mirage et réalité, Alger: E.N.A.L. 1993, p 325

(4) Ibid, p 326

الفلاحين، وإنشاء تعاونيات إنتاجية ريفية مشكلة من فلاحين متطوعين، وإنشاء مزارع تابعة للدولة يديرها العمال، ومنع المتاجرة بالأراضي الفلاحية ووسائل الإنتاج الزراعي، وخلق صناعة مرتبطة بالزراعة، كاستغلال المواد الأولية ذات الطابع الزراعي، وإنشاء صناعات لها قواعد ضرورية لزراعة عصرية[1] كما دعت الولاية الثانية خلال المرحلة الانتقالية (ماي 1962) إلى إصلاح زراعي فوري لإدماج الذين فقدوا وظائفهم.

(1) Ibid, p 328.

تلك هي نبذة موجزة عن إحدى أهم حلقات نضال الجزائريين من اجل الأرض، وهو النضال الذي انعكست صوره في إضرابات العمال عن العمل في مزارع الكولون، وفي المظاهرات الاحتجاجية، وفي إنشاء الفروع النقابية، والتي يستشف من خلالها مرة أخرى ذلك الصراع المرير بين الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض من جهة والكولون وإدارة الاحتلال من جهة أخرى، لاسيما خلال المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى والتي أضحت فيها معالم النضال أكثر وضوحا بسبب انتشار الوعي في الوسط العمالي الفلاحي.

ومن النتائج المستخلصة من هذا العرض هو أن الطلائع النقابية والمتنورين من أبناء الشعب الجزائري (حملة القرآن الكريم، وأئمة المساجد الحرة، والمعلمون في المدارس الرسمية والحرة ...) والظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى والثانية قد ساهمت في توعية المجتمع الجزائري وفتحت أعين الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض على واقعهم المرير وأيقضت أحاسيس الوطنية بين جوانحهم، فتمردوا على الكولون ونظموا الإضرابات العمالية الثورية في كل مكان ليصبحوافيمابعد أقوى سند ودعم لثورة أول نوفمبر 1954.

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض

تمهيد

- موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر

- كفاح نجم شمال إفريقيا ضد عملية امتلاك الكولون للأراضي الفلاحية الجزائرية

- نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية.

- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض.

- موقف الحزب الشيوعي الجزائري.

- المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية).

خاتمة

تمهيد

إن كانت الفروع النقابية للفلاحين الصغار وعمال الأرض قد وجدت كهيئة تعمل على تعبئة الفلاحين وتوعيتهم وتجنيدهم كقوى منتجة وفاعلة في المجتمع، وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، فإن الأحزاب الوطنية الجزائرية اتخذت المبادرة هي الأخرى في التكفل بالدفاع عنهم، ويتجلى ذلك في مواقف زعماء الأحزاب وفي برامجها التي احتولت مطلب استعادة الأراضي الفلاحية من الكولون وإعادة توزيعها على أصحابها الشرعيين؛ وإلى جانبها أولت الصحافة الوطنية اهتماما بموضوع ملكية الأرض، وخاضت صراعا مع الكولون في سبيل الكشف عن دسائسهم، ونشرها لمقالات تندد بجشع المعمرين واستمرارهم في الاستيلاء على أملاك الجزائرين والاستحواذ عليها ظلما.

موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر:

أمام الوضع الأليم الذي كان يعيشه الفلاحون الجزائريون، لم يسع الأمير خالد إلا أن يسعى جاهدا لإيجاد مخرج لمآسي المجتمع الريفي الجزائري، وهذا ما كشفت عنه خطبه ومحاضراته ومراسلاته.

جاء مطلب ضرورة استعادة الأهالي الجزائريين للأراضي الفلاحية كضرورة ملحة دعت إليها جمعية الأخوة الجزائرية التي أنشأها الأمير خالد في عام 1919(1)، وهو مطلب أملته الظروف السائدة. وبفضح الأمير خالد واستنكاره القوي للأساليب البوليسية التي تتبعتها الإدارة الاستعمارية، وتصرفات القياد الإقطاعية وعمليات اغتصاب الأراضي يكون قد فتح الطريق أمام حركات جزائرية أخرى، إلا أن نداءاته لم تمس جماهير الفلاحين الواسعة التي بقي قادة الانتفاضات المسلحة القدماء قريبين منها(2).

ففي مقال له نشر في صحيفة الإقدام كتب يقول: لا جدوى من كلام الوطنيين الجزائريين عن أساليب التنمية ما دام هناك استمرار في إحداث مراكز جديدة للاستعمار، وما دام تطبيق قانون «صورانس» وهو قانون يحدّد ملكية المسلمين ويمنح المعمرين حق الاستيلاء عليها متى شاءوا»(3).

---

(1)- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص ص07-08.

(2)- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 15.

(3)- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1994، ص 84. (عن جريدة الإقدام)

يبقى هذا المقال إشارة واضحة على معارضة الأمير خالد الشديدة لسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، واستمرار الكولون في الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الجزائرية.

ويذكر الأستاذ محفوظ قداش بأن اسم خالد قد ورد ضمن قائمة الشيوعيين المجتمعين في إطار ما كان يسمّى «بكتلة العمال الزراعيين»[1] ويقول في مكان آخر بأن خالد قد قدم كرسول لترشيد العمال الزراعيين وعتقهم من ربقة الاستعمار[2]

ولعل مواقفه من الكولون المغتصبين للأراضي الفلاحية الجزائرية كانت أهم الأسباب التي جلبت له أكبر الشرور من قبل الاستعمار الفرنسي وانتهت به إلى النفي من الجزائر إلى مصر لإسكات صوته.

وكان فرحات عباس واحدا من الذين أشادوا بموقف الأمير خالد من سلطات الاحتلال الفرنسي ولاسيما موقفه من الطبقة السياسية الفلاحية «la caste politico-agraire» التي سدت الطريق في وجه تطور الفلاح الجزائري مستشهدا بمطالبه الاحتجاجية، ويردّ فعله

---

(1) محفوظ قداش، الأمير خالد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 46.

(2) نفسه، ص 46

من قانون 04 فبراير 1919، وهو الأمر الذي أثار ضده حفيظة الكولون، وفدرالية رؤساء البلديات، والبرلمان [1]

وقد أشاد الأستاذ جوليان هو الآخر بأعمال الأمير خالد حيث قال: إن الأمير خالد كان يسير في الاتجاه الاستقلالي، ونعته برائد الحركة الوطنية الجزائرية في عام 1926 [2]

أما الرسالة التي بعث بها الأمير خالد إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كشف فيها عن عمليات اغتصاب الأراضي وطرد الفلاحين الجزائريين منها بحجة المنفعة العامة -كبناء المراكز الاستيطانية - وتعرض فيها لأملاك الأحباس التي صادرتها فرنسا ووزعتها على الكولون الأوروبيين، مشيرا إلى أن مصادرتها تسببت في حرمان المؤسسات الدينية والفقراء من الاستفادة من مداخيلها. وشبه الأمير خالد المستعمر الفرنسي بالمستعمر الروماني في سلوكه لنفس الخطة في استيلائه على أجود الأراضي وأخصبها وتوزيعها على الكولون [3]

---

(1) Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, Paris: Julliard 1962, p.p 116-117

(2) Charles - André JULIEN . L'Afrique du Nord en marche, nationalisme musulman et souveraineté française, Paris: Julliard 1972, p 390.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 152

يتبين من أقوال الأمير خالد أنه كان يرفض الاستعمار رفضا كليا.

وفي سنة 1922 تقدم إلى سلطات الاحتلال الفرنسي بعريضة احتجاجية تتضمن عشرة مطالب يهمنا منها في هذا الموضوع المطلب التاسع الذي يدعو فيه فرنسا إلى تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي مما يدل أن هذا الرجل كان من أشد الناس عناية بأحوال الجزائريين الاجتماعية [1]

ومن بين المطالب التي نشرتها جريدة الإقدام في عددها الصادر في 04 أوت 1922 نقتطف البند الرابع الذي يطالب باشراك الأهالي الجزائريين، وبصفة عادية وفعالة في الأراضي المعدة للاستثمار [2] حيث نلمس في هذا المطلب بأن فرنسا كانت تطبق سياسة عنصرية إزاء الأهالي الجزائريين، فلم تعدل بينهم وبين الأوروبيين في مجال الاستفادة من الأراضي الفلاحية.

والملاحظ عن الأمير خالد أنه لم يتخلّ في جوانب نشاطه في الدفاع عن الفلاحين الجزائريين. إن الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس

---

(1) Charles – Henri FAVROD. Op . cit, p 145.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون. الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء 01، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 79

الفرنسي هيريو في جويلية 1924 تضمنت مسألة توزيع الأراضي الفلاحية على الجزائريين[1]

ومهما يكن من أمر فإننا نجد في مطالب الأمير خالد عناصر جوهرية تدعوا الفلاحين ضمنيا وصراحة للثورة ضد فرنسا من أجل استرجاع حقوقهم.

كفاح نجم شمال افريقيا ضد عملية امتلاك الكولون للأراضي الفلاحية الجزائرية

إذا كان النجم لم يتحدث صراحة عن المسألة الزراعية في شمال إفريقيا أثناء انعقاد الجمعية العامة لحزب النجم يوم 26 جوان 1926، فإن هذه المسألة ستبرز بشكل جلي ضمن مطالب الحزب خلال عام 1927 وذلك برفع النجم لشعار الاستقلال، وكذلك شعار الإصلاح الزراعي[2]

وفي مؤتمر بروكسال المنعقد بدعوة من الجمعية العامة لمناهضة الاضطهاد الاستعماري ما بين 10 و14 فبراير 1927، والذي حضره

(1) الأمين شريط، المرجع السابق، ص 08.

(2) عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع د.م.ج، (د. ت)، ص 130

شخصيات عالمية من أمثال نهرو، ومحمد حتى، وهوشي منه، فإن مصالي حاج قدم مطالب الحزب التي تضمنت المسألة الزراعية في الجزائر، وجاءت هذه المطالب متتالية من البند الرابع حتى البند السابع.

- البند 04: مصادرة الأراضي الفلاحية الكبرى التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الإمبريالية من كولون ومؤسسات رأس مالية خاصة، وإعادة هذه الأراضي إلى الفلاحين الذين حرموا منها.
- البند 05: احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
- البند 06: إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
- البند 07: منح الفلاحين الجزائريين الصغار قروضا مالية -كمطلب فوري -.

معنى هذا أن النجم كان واسعا في مطالبه إلى أبعد الحدود حيث تجاوزت مطالبه الجانب السياسي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي[1]

وبهذا الشكل يكون النجم قد سعى في هذا المؤتمر إلى تدويل القضية الجزائرية كما سبق للأمير خالد أن سعى نفس المسعى عندما

(1) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج: 01، الجزائر: م.و.ك، 1986، ص 371.

بعث بمذكرة احتجاج لمؤتمر الصلح سنة 1919 يعرض فيها مطالب الجزائريين، أو كأنه يريد تنوير الرأي العام العالمي بمأساة الفلاحين الجزائريين الذين تحولت أراضيهم إلى المعمرين الأوروبيين وإلى عملاء الإمبريالية وإلى الجمعيات الرأسمالية، كما بين الآثار الناجمة عن اغتصاب الأراضي، ومنها تحول الفلاحين الجزائريين إلى المجاعة والعبودية.

ونظرا لأهمية المؤتمر بالنظر لما عرض فيه من قضايا تهم الجزائريين وفي مقدمتها مطلب استرجاع الأراضي الفلاحية المغتصبة، فإن ممثلي النجم إثر عودتهم من المؤتمر نظموا تجمعا شعبيا عرضوا فيه نتائج نشاطهم في بروكسل وقرءوا التقرير على الحاضرين بعد أن ترجموه إلى اللغتين العربية والأمازيغية.

وخلال الجمعية العامة التي انعقدت يوم 28 ماي 1933 أضاف النجم في برنامجه إضافة إلى المطالب السالفة الذكر مادة -هي المادة العاشرة - طالب فيها بتوسيع السلفة الزراعية لتشمل صغار الفلاحين الجزائريين، وبتنظيم الري، وشق الطرقات، وإعانة ضحايا القحط والمجاعات[1].

---

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، المرجع السابق، ص 371.

ومثل هذه المطالب تعد جوهرية، وذات أبعاد استراتيجية، لأنها تهدف إلى استعادة الأراضي الفلاحية التي استولى عليها الكولون، ومن ثم إنهاء الصراع بين المجتمعين الجزائري والأوروبي، وبالنظر لكونها جاءت في هذا الظرف الزماني الحرج من تاريخ الجزائر فهي تعد مطالب ثورية وجدية، خاصة وأن النجم قد ربط هذه المطالب باستقلال الجزائر التام وتأسيس حكومة وطنية ثورية.

ومثل هذه المطالب هي التي دفعت بالكولون في الجزائر إلى الضغط على سلطات الاحتلال الفرنسي لحل النجم.

وإن كان السؤال المطروح يدور -هذا- حول التلاحم بين المدينة والريف والتآلف بين مجتمعيهما حول ملكية الأرض،وهل كان للدعاية الحزبية داخل المدن صدى في الوسط الريفي؟ فإن حزب النجم ظل محتفظا بمطالبه المتعلقة بالأراضي الفلاحية وذلك حتى عام 1937.

وإليكم فيما يلي المطالب التي تقدّم بها حزب نجم شمال إفريقيا إلى حكومة الجبهة الشعبية خلال هذه السنة (1937):

1- التوقف الفوري عن عملية شراء الأراضي وحجزها من الفلاحين الجزائريين والكف عن المصادرة الجماعية لصالح الاستيطان الرسمي.

2- إلغاء الاستيطان الرسمي.

3- إصدار مرسوم ينص على تأجيل دفع الديون المستحقة على صغار الفلاحين الجزائريين.

4- فتح وتوسيع مجال الاستفادة من القروض الفلاحية لتشمل الفلاحين الصغار.

5- التوقف عن مصادرة الأراضي الفلاحية تحت ذريعة المصلحة العامة، إلا إذا كانت المصادرة تتطابق شرعا مع غرض المنفعة العامة.

وطالب النجم من إدارة الاحتلال أن تتبنى لجنة تحكيم خاصة يحتكم إليها فيما يخص مصادرة الأراضي، تسند إليها مهمة تقدير قيمة التعويض[1].

وبهذا الشكل يكون حزب نجم شمال إفريقيا قد أولى الأرض الفلاحية عناية كبرى، وكشف عن مؤامرة إدارة الاحتلال الفرنسي وتواطؤها مع المعمرين للاستيلاء عليها، وكرس جهدا في الدفاع عن الممتلكات الفلاحية للأهالي.

(1) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/47.

موقف حزب الشعب الجزائري من استيلاء الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية

من العلامات المميزة في نضال حزب الشعب الجزائري ضد الكولون تنظيم أنصار حزب الشعب لتجمع يوم 14 جويلية 1937 أمام دار الفلاحة بالجزائر العاصمة حضره حوالي 20.000 شخص، يهتفون بأعلى أصواتهم «الحرية للجميع» «الأراضي للفلاحين» «احترام الإسلام» «التعليم للعرب» ويندّدون بمرسوم "رينيي"، وقانون الأنديجينا، ومشروع بلوم فيوليت، ويطالبون ببرلمان جزائري؛ وفي اللافتات التي حملوها وضعوا سطرا أحمر تحت عبارة الأراضي للفلاحين[1].

إن الدراسة التحليلية للشعارات التي هتف بها المتظاهرون وحملوها على اللافتات تجعلنا لا نتردد في أن الجزائريين كانوا محرومين من الحريات الأساسية، ويعانون من انتشار الجهل والأمية، ومن السياسة العنصرية في مجال التعليم، -وهذا على الرغم من صدور قانون التعليم الإجباري في سنة 1882 - وإن جشع الكولون وطمعهم في الأراضي الخصبة كان العامل الرئيسي في إفقارهم وتحولهم إلى خدم وعبيد، وعمالا أجراء تحت رحمة المعمرين.

وفي المهرجان الذي نظمه حزب الشعب الجزائري بقسنطينة يوم 30 أوت 1937 ألقى السيد بو لكروة موسى خطابا على مسامع أزيد من

(1) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/47.

«... شخص حلّ به الكولون الذين استولوا على الأراضي الجزائرية جميع الأمراض والآفات الاجتماعية التي حلت بالجزائريين (السّل - الكحول - الفقر - العبودية ...)، وذكر الحاضرين [illegible] بأن الجزائريين لا يستطيعون استهلاك المحاصيل التي ينتجونها فوق أراضيهم»[1]

إن المتتبع لنشاط حزب الشعب الجزائري يتبين أن المسألة الزراعية قد شكلت لديه إحدى أهم النقاط الأساسية التي تمحور برنامجه الاقتصادي حولها والذي ورد في بنده الخامس والسادس.

- إلغاء عملية استغلال المستعمر، وتشجيع استقرار الجزائريين فوق أراضيهم

وتقديم التسهيلات اللازمة لهم للاستثمار.

- منع الفائدة على قروض الموسم للفلاحين والتجار[2]

وعلى هذا الأساس استطاع حزب الشعب الجزائري أن يكسب عطف الفلاحين وعمال الأرض، وبالتالي يصطدم بتعنت الكولون، ورفض الإدارة الاستعمارية لمطالبه المتعلقة بتطبيق الإصلاح الزراعي.

(1) Ibid. (le préfet de Constantine à Mr le gouverneur général de l'Algérie en date de 11/10/1937)

(2) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 233

كما تمكن من غزو الأرياف الجزائرية بفضل تنظيمه المحكم، وتقربه من المجتمع الريفي لاسيما في بلاد القبائل[1] خلافا لعمالتي وهران وقسنطينة اللتان عجز الحزب فيهما نسبيا في التسلل داخل الوسط الريفي بسبب الوجود المكثف للبلديات المختلطة، والبلديات كاملة الصلاحيات، حيث لم يتمكن الحزب من نشر خلاياه في الأرياف بفعالية إلا بعد إلغاء نظام فرض الرقابة المشددة على ولوج الغرباء في المناطق الريفية[2]

أما التوصيات التي أقرها المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري المنعقد فيما بين 23 و24 أوت 1938 فقد اشتملت على النقاط التالية :

1- توزيع الأراضي التي هي حاليا في يد الدولة على الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها، ومعفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات، هي ضرورية للتجهيز.

2- التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز، ودونما أي اعتبار آخر سوى حسن النية والحاجة الحقيقية.

(1) نفسه، ص 238 – 239

(2) نفسه، ص 239.

3- زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقا لحاجة الزراعة الأهلية، وإسناد أمر تسييرها إلى لجان ينتخبها المزارعون بأنفسهم ويتولى رئاستها رئيس الجماعة[1].

هذا بشأن الزراعة، أما بشأن العمال الزراعيين فقد اشتملت المطالب على الآتي:

1- منح العمال الزراعيين الحق النقابي.

2- المراجعة الفورية لأجور العمال الزراعيين ورفعها إلى حد الأجور التي تدفع في فرنسا على الأعمال المماثلة.

3- إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبت في الخلافات بين أرباب العمل ومستخدميهم، والقضاء على طريقة المساومة في الأجور المعمول بها في الجزائر. وبشأن تربية الماشية فقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

1- التخفيف من قسوة قانون الغابات تجاه مربي الماشية.

2- حق المرور في المناطق الحرجية التي اعتبرتها الدولة جورا من المناطق الغابية.

---

[1] نفسه، ص 295 - (عن جريدة الأمة العدد 66 الصادر في 1938/08/27)

- تشجيع تربية الماشية بتقديم منح، وتنظيم مسابقات، وإقامة معارض دورية.

- تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل مربي الماشية، وتعيين طبيب بيطري في كل مركز زراعي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات الواقية للماشية من الأمراض[1].

كما ورد بند يدعو إلى تخفيض الضرائب على التجارة الصغيرة في الأرياف والمدن[2].

وفي 14 جويلية 1939 شارك حزب الشعب الجزائري في المسيرة العامة بحوالي 1.700 شخص وفقا لرواية الشرطة، و4.000 وفقا لرواية (La Dépêche Algérienne) تتقدمهم زوجة مصالي الحاج، وإلى جانبها نائب الحزب في المجلس الاستشاري العام السيد دوار. وكان أنصار الحزب يرفعون لافتات كتب عليها «الأرض للفلاح»، لكن الشرطة تدخلت واعتقلت ثلاثة من حاملي اللافتات، ووجهت اتهاما لمصالي الحاج وللدوار، ومحمد خيدر بأنهم أعادوا تأسيس جمعية منحلة وشاركوا في مظاهرات ممنوعة (3).

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 295

[2] نفسه.

(3) نفسه، ص 244

وتفيد تقارير الشرطة الاستعمارية أن حزب الشعب الجزائري رغم تبنيه الدفاع عن حقوق الفلاحين الجزائريين إلا أن نفوذه كان قليلا في بعض جهات غرب الجزائر كغليزان ومستغانم، وذلك بسبب قوة نفوذ الزوايا، مشيرة إلى أن هذا الحزب يغلب عليه الطابع الحضري، وهذا ما يتفق مع قول أحد الخطباء في أن نفوذ حزب الشعب كان أقوى في بلاد القبائل وفي الإقليم القسنطيني مقارنة مع إقليم وهران كما ذكر سابقا.

وفي المذكرة التي تقدم بها حزب الشعب الجزائري إلى السيد عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة بتاريخ 25 ذي القعدة 1265 هـ الموافق لـ 20 أكتوبر 1946 خص الأراضي الفلاحية بفقرة كاملة عنوانها «مأساة الأراضي الفلاحية» ذكر فيها بالمساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الجزائر والمقدرة بـ 20.813.251 هكتار والتي يمتلك منها الأوروبيون البالغ عددهم 800.000 نسمة 9.226.969 ؛ تمتلك منها الحكومة الفرنسية الاستعمارية 3.023.282 هكتارا، ويمتلك منها الجزائريون وعددهم عشرة ملايين نسمة 7.563.000 هكتارا. ومعنى هذا أن الوطنيين لا يملكون من أراضي آبائهم وأجدادهم إلا نسبة 36 %(1). كما تضمنت مذكرة

(1) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H / 30 (Situation politique indigène à Relizane

حزب الشعب الجزائري جدولا إحصائيا للآلات الزراعية التي يمتلكها الوطنيون الجزائريون، والأوروبيون. كما يظهر أسفله:

الآلات الزراعية عند الوطنيين والأوروبيين

	المجموع	للأوروبيين	في المائة	للوطنيين	في المائة
محراث نوع أوروبي	200.512	111.950	55.83	88-562	% 44,17
محراث محلي	344.061	4.411	1.28	339.606	98.72
منجل ميكانيكي	4.894	4.404	90.05	487	09.95
آلات حصاد ميكانيكية	15.433	13.099	84.88	3.334	15.12
وابور دراس	1.524	1.404	92.12	120	07.88
آلات دراس ميكانيكية	1.565	1.388	88.70	177	11.30
آلات حصاد – دراس	440	427	97.05	13	02.95
محركات أوتوموبيل	3.629	3.360	92.58	269	07.42
آلات بخارية للحفر	146	145	99.32	01	00.68
آلات كهربائية للحفر	02	02	% 100		

المرجع : محمد قطاري «مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية حول أحداث 08 ماي 1945» الذاكرة العدد 02، السنة 02، ربيع 1995 م – 1415 هـ ص 90.

وانتهت الفقرة التي تتحدث عن «مأساة الأراضي» في هذه المذكرة بالجملة التالية «وإنما خشية التطويل نقلنا إليكم في هذا التقرير الخاطف جداول وأرقاما»[1]. تعتبر هذه المذكرة وما ورد فيها ترجمة لمآسي ومعاناة الفلاحين الجزائريين من جراء اغتصاب أراضيهم، وشهادة قطعية لا غبار عليها عن نضال حزب الشعب الجزائري من أجل قضية الأرض، خاصة وأنها استخدمت في عرضها للمسألة الزراعية لغة الإحصاء، وبذلك تكون قد قدمت معلومات دقيقة توضح الرؤية أكثر عن واقع الفلاح الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي، وحتى يفهم الجميع أن عصرنة الفلاحة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي بأنها كانت لصالح الكولون الأوروبيين لا غير. بعد حوادث ماي 1945 اتجه نشاط حزب الشعب الجزائري صوب الأرياف، مستغلا فرصة التحاق عدد كبير من الشبان بالجبال فرارا من الجندية وامتناعا عن التجنيد الإجباري، من بينهم شبان من دوار بني قايد التابع لبلدية جيجل الكاملة الصلاحيات. وللعلم فإن معظم الملتحقين بالجبال عقب هذه الحوادث كانوا مؤطرين من طرف مناضلين في حزب الشعب الجزائري أو مناضلين من أحباب البيان والحرية، ومن هؤلاء الشبان الذين اختاروا طريق الجبل نذكر: قاسي علاوة، بوزيان مسعود، بن شريف بشير، بن شريف عبد الرحمن،

---

[1] - محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 91.

الذين فروا من الجندية بأسلحتهم. وعلى شاكلة دوار بني قايد تكونت خلايا من مناضلي حزب الشعب الجزائري في كل من قرية القصر، وبابة، ووادي أميزور يترأسها على التوالي السادة منعة لخضر، وميزل رابح، ومعوش أحمد إلى جانب بومزراق فرحات، تعمل على مساعدة الفارين من الجندية الفرنسية والمتابعين قضائيا بتهمة المساس بالأمن الداخلي للدولة[1]. وقد كان هدف كل من حزب الشعب الجزائري، وأحباب البيان هو تطهير الأرياف الجزائرية من الكولون لتسهيل عودة الأراضي المغتصبة إلى أصحابها. إن دل هذا على شيء، فإنه يدل على أن الحركة الوطنية وفي مقدمتها حزب الشعب أو على الأقل فئة منه بدأت تجنح إلى العمل المسلح، وتتأهب لضرب المعمرين بقوة السلاح واستخدام العنف ضدهم. وقد راح بعض الشبان من أنصار حزب الشعب الجزائري إلى حدّ تهديد الأغوات والقياد بالموت، حيث اعترف أحد الشبان للشرطة الاستعمارية في يوم 12 يناير 1947 وهو ابن المدعو بورباتي بأنه وجه رسائل تهديد بالموت إلى الباش آغا فرحات بلقاسم بن جلول، وإلى ابنه الباش آغا فرحات بن الطيب بلقاسم، والقايد فرحات بن يوسف بلقاسم يخيّرهم بين أمرين: الموت، أو الاستقالة من مناصب عملهم لأنهم كانوا معادين لحزب الشعب الجزائري، وأفصح هذا الشاب لرجال الشرطة الاستعمارية عن كرهه لفرنسا -

[1] C.A.O.M - G.G.A. Carton 9 H/51, (rapport spécial: Organisation du P.P.A à Djidjelli et région. Djidjelli le: 23/06/1945).

الاستعمارية، التي يكرهها حزب الشعب، بكل جرأة وشجاعة، وشرح بأن عبارة (choisir la valise ou le cercueil) تعني باختصار على الفرنسيين الخيار بين الموت أو مغادرة الجزائر[1].

وتابع قائلا لرجال الشرطة الاستعمارية «لست خائفا منكم وإني مستعد للتضحية بنفسي في سبيل الجزائر، وإني مستعد أنا وأصدقائي الخمسة المشكلون لخلية حزب الشعب الجزائري لتنفيذ عملية قتل ضد أي كان متى طلب منا المسؤول عن الخلية ذلك، وأصدقائي الأربعة لا أعرفهم، كما أني لا أعرف رؤسائي إلا عن طريق الرؤية». وأبلغهم بأنه سبق له من قبل أن وجه رسالة تهديد بالموت بتاريخ 09 نوفمبر 1946 إلى قايد «Michelet» (عين الحمام حاليا)[2].

ومن بين زعماء حزب الشعب الذين كان لهم نشاط مميز في بلاد القبائل، وعلى وجه التحديد في جرجرة ممن وردت أسماؤهم في تقارير الشرطة الاستعمارية نجد أحمد أو عامري، وتذكر نفس التقارير أن المدعو «الوطالب حاج علي» قد غادر دوار بوعكاش نهائيا بعد أن وصلته رسالة تهديد بالقتل ما لم يكف عن التعامل مع إدارة الاحتلال

---

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H /51 (objet: menace de mort adressée au Caïd du douar Bouakkache – C.M. du Djurdjura . Le préfet d'Alger à monsieur le ministre plénipotentiaire gouverneur de l'Algérie, le 15/01/1947 - confidentiel
(2) Ibid

وأثناء زيارة ميصالي الحاج لتيزي وزو هرع سكان القرى المجاورة لاستقباله والاستماع إلى خطابه، وقد جاؤا إلى تيزي وزو في صفوف متراصة ممسكين بأيدي بعضهم البعض وحاملين للأعلام ويرددون الأناشيد الوطنية.

وبعد هذه الزيارة أبدى الأوروبيون القاطنون في القرى المنعزلة تخوفا شديدا من حدوث «تجاوزات» كتلك التي وقعت في ماي 1945[1] كما أعقب هذه الزيارة إشاعات مفادها أن الأيام القادمة ستشهد انتفاضة شعبية عارمة، وهو الأمر الذي أحدث ذعرا في وسط الكولون الذين يمتلكون ضيعات منعزلة، حيث غادر الكثير منهم ضيعاتهم كما هو الحال بالنسبة للمعمّر «برويليس» (BROYELLES) الذي غادر ليلة 18 أفريل 1947 ضيعته الواقعة بقرية تاقدمت والتجأ عند أقاربه بدلس، ونظرا لتمكن الخوف من نفوس المعمرين فإن أحدهم قد باع مسكنه في عزازقة بمبلغ 400.000 فرنك إلى المدعو طاهي[2].

يستشف من تقارير الشرطة الاستعمارية ذلك الصراع المحتدم بين الكولون الذين كانوا يريدون الاحتفاظ بالأراضي التي استولوا عليها وبين الفلاحين الجزائريين الذين كانوا يريدون استرجاعها.

---

(1) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H/ 51 (tournée de propagande de MESSALI Haddj en Kabylie du 15 au 24/03/1947).
(2) Ibid. (activité anti-Française, Tizi Ouzou le 12/04/1947

إن تطور الموقف بعد حوادث 08 ماي 1945 والمتمثل من جانب الكولون في الحذر الشديد من الحركة الوطنية ومن الشعب الجزائري إلى حد انتقال بعضهم من الريف إلى المدينة، ومن جانب الجزائريين إلى المبادرة باستخدام العنف وسيلة لطرد الكولون، واستجابة السكان السريعة وتحمسهم الشديد لضرب كل من أذنب في حق الشعب الجزائري من أمثال القياد والباشاغات الذين كانوا في خدمة الاستعمار، يجعلنا نجزم بشكل قطعي أن حوادث 08 ماي 1945 كانت بداية فعلية لتعبئة جماهيرية عامة هيئت الجو لثورة أول نوفمبر 1954.

ويعتبر انتقال ميصالي الحاج إلى الأرياف وعقده لجمعيات داخل الضيعات دليلا ثابتا على توغل نشاط حزبه في عمق الجزائر، وأن عنايته بالأراضي الفلاحية المغتصبة كانت في صميم اهتماماته، ومن الأمثلة على ذلك ترأسه لجمعية عامة لفلاحي المنطقة في ضيعة المدعو « حسان علي » المتواجدة على بعد ثلاث كيلومترات من دلس بأزفون (Port gueydon) التابعة لتيزي وزو، وإشرافه أيضا على جمعيات أخرى منها: جمعية بدوار «ماكودة» التابع لبلدية مزغنة المختلطة، وجمعية في ضيعة بلونيس ببرج منايل، وأخرى في ضيعة المدعو محمدي أحمد بن سعيد (1)

(1) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9.H / 51. (Police de renseignements généraux d'Alger téléphone le 24/03/1947

وللإشارة فإن عمال الأرض بمزارع الكولون المجاورة للضيعات التي احتضنت الجمعيات قد توقفوا عن العمل وحضروا هذه الاجتماعات، مما يدل على أن نشاط حزب الشعب الجزائري كان مثمرا في بلاد القبائل.

ومن الأمور الملفتة للنظر فإن النساء في بلاد القبائل كنّ يخرجن من بيوتهن لاستقبال ميصالي الحاج ويرحبن بقدومه ويحضرن الاجتماعات إلى جانب الرجال ويسمعن لخطابه.

ففي بلدية جرجرة المختلطة بالأربعاء (L'Arbaa des Ouassifs) فإنه من بين الثلاثة آلاف شخص ممن حضروا المهرجان الذي ترأسه ميصالي الحاج في منتصف النهار كانت توجد حوالي 500 امرأة (1)

وفي هذه الاجتماعات والمهرجانات كان ميصالي الحاج يخاطب الفلاحين وعمال الأرض بإيقاع عاطفي يدق في القلوب مذكرا إياهم بعبث الكولون بأراضي أبائهم وأجدادهم.

ففي التقرير الذي بعث به قائد فرقة الدرك الاستعماري بذراع الميزان إلى قائد فرقة تيزي وزو ورد قول ينسب إلى ميصالي الحاج جاء فيه "إن الشعب الجزائري يعيش منذ 116 سنة تحت الاستغلال والسبب في ذلك هو فرنسا التي اغتصبت منا أجود أراضينا واستولت على

(1) Ibid. (P.R.G. d'Alger le 19/03/1947).

جيرات بلادنا، وجعلت منا خداما وعبيدا، ولا ينبغي أن ننسى ما ارتكبته من جرائم عقب نزول قواتها بأرض الجزائر، فقد نهبت كل ما وجدته في طريقها، قطعت أشجار الزيتون، وأحرقت جرات الزيت، وأفسدت المحاصيل؛ باختصار دفعت بنا إلى الفقر والمجاعة، وهذا ما تعتزم الاستمرار عليه"[1].

ومن الأمور التي أثارت دهشة إدارة الاحتلال الفرنسي عدد السيارات المرافقة لمصالي الحاج والمؤلفة لموكبه أثناء زيارته لبلاد القبائل والتي كان عددها يتجاوز الأربعين سيارة -وهذا على الرغم من وعورة المسالك - وقد شبهها الفرنسيون بموكب الحج إلى بيت الله الحرام[2].

تركت زيارة مصالي الحاج آثارا بليغة في نفوس مواطني بلاد القبائل وهزت وجدانهم فراحوا يتندون بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

وتكشف لنا تقارير الدرك الاستعماري بأن أحد فلاحي عفير بلدية زواوي بوجمعة قد حرض الشبان على التمرد والعصيان في

[1] Ibid. (gendarmerie nationale P.V. de renseignement sur la conférence politique donnée par MESSALI Hadj, n° 304 du 23/03/1947).
[2] C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (Secret. renseignement noms des propriétaires des voitures qui accompagnent MESSALI Hadj).

أعقاب زيارة مصالي الحاج لبلاد القبائل، ودعا ثلاثة منهم: شيبان يحي، أوززوهان أحمد، وإمرزاق إينورايي البالغ من العمر ستة عشرة سنة، بصفتهم شعراء للملحون ومداحين جوالين في مهمة يجوبون فيها القرى، ينبهون السكان ويحذرونهم، ويبشرونهم بنشوب حرب في المستقبل بين الجزائريين والفرنسيين ستعم كامل التراب الجزائري، وينصحونهم بالاستعداد المادي والنفسي لقتل كل الفرنسيين الذين كانوا السبب الرئيسي فيما يعانيه الشعب الجزائري من مآسات[1].

أسرعت إدارة الاحتلال بإلقاء القبض على المداحين الجوالين الثلاثة، واتخذت إجراءات إدارية تحول دون إلقاء مصالي الحاج للخطب وتمنعه من إقامة المهرجانات الشعبية في كل من تيزي وزو، وسيدي عيش، والقصر[2].

أما الرسالة التي بعث بها عامل عمالة الجزائر إلى الحاكم العام للجزائر في 22 أفريل 1947، فجاءت كلها تتحدث عن أغنية نصها عربي حول تحرير الأرض، ودعوة الناس لحماية النساء، وحث سكان الجبال على مساعدة الثوار[3] مما يوحي بإرهاصات الثورة في بلاد القبائل والإعداد لها بجدية خلال سنة 1947.

[1] Ibid. (Secret. Rapport du capitaine KRIEGEL commandant la section de gendarmerie de Setif sur les faits intéressants l'ordre public. Setif le: 18/06/1947)
[2] Ibid. (renseignement: A/S. la tournée de MESSALI Hadj en Kabylie, Alger le 0/04/1947
[3] Ibid. (La P.R.G. d'Alger le: 25/04/1947).

وهكذا تسارعت الأحداث في بلاد القبائل عقب زيارة ميصالي الحاج للمنطقة، كما يظهر بأن حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (1946-1954) التي هي امتداد لنجم شمال إفريقيا (1926-1937)، ولحزب الشعب الجزائري (1937-1939) هي التنظيم الحزبي الوطني الوحيد الذي استطاع أن يؤثر في الأوساط الريفية، ويعبر عن طموحات الفلاح الجزائري وتطلعاته إلى الإنعتاق والحرية ، كما أنها كانت من أكثر الأحزاب الوطنية شعبية -كما وكيفا - وهذا ما يفسر رغبة الجزائريين ورضاهم لمطالب حزب الشعب.

فباختراق هذا الحزب للأرياف، وبانضمام الفلاحين وعمال الأرض إلى صفوفه أصبح من أكثر الأحزاب شأنا. وعلى حد قول محمد حربي فإن حزب الشعب الجزائري (ح.ا.ح.م) نظم فصائل صدامية تجوب القرى والأرياف، وتواجه عملاء الأعيان، وقد نتج عن ذلك تحرر نفسي كبير، وانتقل الرعب الذي كان مسلطا على الشعب إلى صفوف الأعيان بحيث أصبحوا يسبحون بين الولاء للنظام والانفصال عنه (يترددون) مستعدون حسب الظروف لكل التقلبات [1] كما أن المسألة الزراعية لم تكن غائبة في

(1) محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر: 1984، ص 131-132

مؤتمر هورنو المنعقد ببلجيكا فيما بين 14 و16 جويلية 1954 بدعوة من مصالي الحاج والذي حضره مائة وخمسون مندوبا من داخل الجزائر وخارجها حيث أعلن المؤتمرون بأن المسألة الزراعية هي حجر الزاوية في كل الإصلاحات الجدية [1]

نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية

أدى انهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية، واحتلالها من طرف القوات الألمانية إلى فقدانها لهيبتها كدولة قوية، وهو الأمر الذي غير من نظرة التشكيلات الحزبية الوطنية -الجزائرية - لفرنسا كدولة عظمى، وقد كان فرحات عباس واحدا من الذين تغيرت نظرتهم، حيث اتخذ مبادرة بإرسال تقرير إلى الماريشال بيتان في أفريل 1941 حول الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها الجزائر مطالبا ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفي مقدمتها الإصلاحات الزراعية، إلا أن هذه المحاولة -الجادة - لم يكتب لها النجاح

ولعل الاستشهاد بأقوال فرحات عباس يلقي الضوء على موقفه من سياسة فرنسا إزاء الفلاح الجزائري. لقد قال في خطاب له أثناء الحملة الانتخابية لتجديد المجالس البلدية سنة 1935 :إن إدارة الاحتلال

(1) G.G.A Service des liaisons Nord Africaines, Bulletin politique mensuel n° 1802 NA/3, mois de Juillet 1954, p 82

بعد حوادث قسنطينة 1934- قد عزلت المتعاطفين مع الحركة الوطنية، وخربت حالة التجار والفلاحين بتوظيف الضرائب المفرطة وإلغاء القروض الفلاحية»[1].

يستخلص من هذا القول أن فرحات عباس كان يدافع عن حقوق الفلاحين الجزائريين الصغار، وردّ سبب الخراب الذي لحق بهم إلى السياسة الفرنسية الاستعمارية ذات النزعة العنصرية الانتقامية.

ومن الأمور التي تؤكد ارتباط فرحات عباس بالأراضي الفلاحية الجزائرية ودفاعه عن الفلاح الجزائري قولا أورده في كتابه ليل الاستعمار مفاده أنه أثناء وجوده بنيودلهي خلال شهر مارس 1959 طرح عليه أحد الصحفيين سؤالا غير منتظر «سدي الرئيس، خارجا عن السياسة ما هي رغبتك في الحياة؟» فأجابه فرحات عباس «زراعة الأرض» وأردف قائلا « انتمي فعلا إلى مجتمع فلاحي لكن الصدفة جعلت من أبي ومن إخوتي موظفين، لقد ترعرعت في وسط فلاحي بين هؤلاء الفلاحين الجبليين الذين لم يؤثر الفقر على شجاعتهم ولا على إيمانهم وشهامتهم»[2] وأضاف قائلا: « إن القروي الجزائري ليس

(1) أنيس شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 42.

(2) Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, op. cit, p.p 107-108.

متوسطا ولما يمنحه الحظ ملكية متوسطة فإن أول ما يسترعى اهتمامه الأخذ بالمدنية التقنية مثل جاره الكولون»[1].

بيان 10 فبراير 1943

بعد نزول الحلفاء بالجزائر في آخر عام 1942 طلب «دارلان» و «جيرو» من زعماء الحركة الوطنية إقحام الشعب الجزائري في مجهود الحرب، فرد عليهما فرحات عباس برسالة وقع عليها هو وأصحابه جاء فيها: «إننا نقبل المساهمة في الحرب من أجل تحرير الشعوب شريطة أن تكون هذه المشاركة بدون تمييز عرقي أو ديني، وشريطة أن تفي فرنسا بتعهداتها فيما يخص منح الشعب الجزائري حقوقه وحرياته الأساسية، وأن يسمح لممثلي المنظمات السياسية الجزائرية بعقد مؤتمر يناقش فيه الدستور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين».

ردّ جيرو على فرحات عباس بأننا مشغولون بالحرب وليس بالسياسة.

وعليه اجتمع فرحات عباس مع ثمانية وعشرين نائب مسلم في 10 فبراير 1943 ووقعوا بيان الشعب الجزائري الذي تسلم «بيروتون» الحاكم العام للجزائر نسخة منه في 31 مارس 1943 من يد فرحات عباس مرفوقا بالسادة بن جلول، وبن خلاف، وتمزالي، ورزوق محي

(1) Ferhat ABBAS. Op . cit, p 112

الدين، وسايح عبد القادر[1] وقد تضمنت المادة الثانية من فصله الثالث مطلبا يحض على القضاء الملكية الإقطاعية وتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية لفئة البورليتاريا الفلاحية الواسعة[2].

إن هذا البيان من خلال إدانته الصريحة للاستعمار ومطالبته بإزالة الاحتلال يكون قد نبذ ضمنيا استحواذ الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية خاصة وأنه شبه حال العمال في مزارع الكولون بالحالة التي كان عليها العبيد والأقنان في العصور الوسطى.

وفي 16 ماي 1943 ألحق البيان بمشروع إصلاحات متمم للبيان وموضحا للمطالب الواردة فيه بمقترحات ملموسة[3]. أرسلت نسخة منه إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943، ونسخة ثانية إلى الجنرال كاترو في اليوم الموالي. وبهذا الطرح يكون فرحات عباس قد تجاوز فكرة الإدماج.

رفض الجنرال كاترو الذي عينته لجنة التحرير الوطني الفرنسية حاكما عاما على الجزائر هذا المشروع الإصلاحي.

---

(1) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (Secret. Note sur le groupement politique musulman intitulé «les amis du manifeste et de la liberté»

(2) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51

(3) شارل روبرت أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج، 1982، ص 148

ولما امتنع النواب الجزائريين عن الحضور في الجلسة غير العادية التي دعيت إليها المفوضيات المالية الجزائرية يوم 22 سبتمبر 1943 مجددين تعلقهم بالبيان، أقدم كاترو على حل الوفود المالية الجزائرية، وفرض الإقامة الجبرية على السايح عبد القادر -رئيس القسم العربي للمفوضيات المالية - وعلى فرحات عباس بحجة تحريض الوفود المالية على التمرد والعصيان[1].

إن مبدأ إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي هام، وحق البروليتاريا الفلاحية في الازدهار الذي تضمنه البيان يتجاوب مطلقا مع طموحات الشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس وجد صدى له في الوسط الجماهيري، وهذا ما تفسره المناشير التي عثرت عليها الشرطة الاستعمارية بمدينة قسنطينة يوم 26 ديسمبر 1943 وقد كتب عليها العبارات التالية: «للشعب وبالشعب: هذا المنشور من حقك قراءته ومن واجبك توزيعه»؛ «الاستعمار عبء ثقيل»، «الموت للاستعمار»؛ «إن الكولون الذين اثروا عن طريق مصادرتهم لأراضي الجزائريين المسلمين، والذين سمنهم الجزائريون بالعمل في حقولهم الزراعية، لا يقبلون أبدا أن تقتسم ثروات هذا البلد معهم، وقد ذهب

---

(1) Francis et Colette JEANSON. L'Algérie H.L.L Alger: E.N.A.L 1993, p 66.

يعم الحسد والحقد إلى الامتناع عن بيع الأراضي الفلاحية للجزائريين»[1]

نعت هذا المنشور الوفود المالية بالخيانة والنفاق، وضرب مثلا للمنافقين بذكر ثلاث أسماء (الدكتور تمزالي، وبن جلول، والأخضري) واعتبرهم حلفاء للاستعمار وللكولون، وأعداء لفرحات عباس وللقضية الجزائرية، بينما شكر جميع الأحزاب الوطنية بما فيها الحزب الشيوعي الجزائري[2]

كما عثر في نفس المدينة - قسنطينة - على منشور آخر كتبت عليه عبارة «يا عملاء الكولون ! سيأتي يومكم الذي تشنقون فيه من طرف الشعب»[3]

لم تفض تحريات الشرطة وتحقيقاتها إلى الكشف عن مصدر المنشورين وحسب المعلومات الواردة فيهما يبدو أنهما من فعل أنصار فرحات عباس، وفي مقدمتهم طلبة مدرسة قسنطينة، ولاسيما المنشور الأول الذي أثنى على فرحات عباس، وعبد القادر السايح.

---

(1) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (objet: circulation de tracts à Constantine le 27/12/1943).

(2) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (Objet: circulation de tracts à Constantine le 27/12/1943).

(3) Ibid. (diffusion à Constantine d'un nouveau tract nationaliste-Secret- Alger le 27/12/1943)

وشهدت بداية سنة 1944 تحركا نشيطا للقوى الوطنية، تمثل في ظهور تنظيم سياسي سري يحمل اسم «الجزائر حرّة» (L'Algérie libre) ذيل بتوقيع العلماء، وأحباب البيان، وحزب الشعب؛ واشتمل برنامجه على ست نقاط تبناها كقائدة أساسية لنشاطه[1] ومع أنه لم يشر إلى المسألة الزراعية، إلا أن المهم فيه هو اشتراك الأحزاب الوطنية في التوقيع عليه واتفاقها حول الهدف الذي نشأ من أجله وهو تحرير الجزائر كما تدل عليه تسمية التنظيم. وبطبيعة الحال فإن عبارة «الجزائر حرة» تحمل في طياتها وفي مضمونها بعدا استراتيجيا هو تحرير الأرض وإخراج الكولون منها واستعادتها لأصحابها الشرعيين.

وأمام الوضع الأليم الذي كان يعيشه الشعب الجزائري والمتمثل في شح مساعدات الحلفاء للجزائريين، وانخفاض الإنتاج الزراعي بشكل محسوس، لم يسع فرحات عباس سوى العمل في محاولة لجمع شمل العلماء، وقدماء حزب الشعب المحظور، والمنتخبين والشيوعيين في جبهة واحدة أطلق عليها اسم «جمعية أصدقاء البيان والحرية» (Association des amis du manifeste et de la liberté) وهي الجمعية التي نشأت في 14 مارس 1944؛ ومع أن هذه الجمعية قد نشأت لغرض القيام بعملية تخريب منهجية لسياسة فرنسا الإدماجية وإقناع المستفيدين من قرار 07

---

(1) Ibid (activités musulmanes nationaliste de « l'Algérie Libre » 1944)

مارس 1944 بعدم تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية الخاصة بالقسم الأول [1] فإنها لم تهمل الحديث عن ملكية الأرض، وعن الفلاحين الجزائريين أثناء مؤتمرها المنعقد فيما بين 02 و 04 مارس 1945.

وقد أخذ السيد بوطارن النائب السابق والمناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالاتجاه الذي استنه فرحات عباس في تجنيد سكان القرى والدفع بهم إلى المطالبة باسترجاع أراضي آبائهم وأجدادهم بانتزاعها من الكولون، فترأس اجتماعا في 12 مارس 1947 بفرندة حضرة الأعضاء الرئيسيون للاتحاد الديمقراطي؛ وفي يوم الغد (13 مارس 1947) المصادف للسوق الأسبوعي أجرى اتصالات بعدد من سكان الدواوير المجاورة لفرندة [2]

أما فرحات عباس ففي خطاب له بالبليدة يوم 03 أكتوبر 1947 في قاعة (aux tabac de Blida) فقد صرح أمام 400 موفد من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأن 80٪ من الشعب الفرنسي لا يكترث تماما بالمسألة الزراعية ويطلب من الجزائريين تسوية مشكلاتهم مع الكولون وتركه وشأنه، بينما 20 ٪ المتبقية فهم من أنصار الاستيطان [3]

---

(1) جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 17.

(2) C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (C.M de Frenda: Extrait du rapport politique du 1er au 15/09/1947)

(3) Ibid. (Congrés des cadres de l'U.D.M.A renseignement . Alger le 04/10/1947)

وعلى حد قول محمد حربي: «ومهما يكن من أمر فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان مفتوحا للجزائريين وللأوروبيين على السواء، وكان يهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا [1]، فإنه لا يمكن الإقرار بتجاوب مطالبه مع طموحات الجماهير الريفية العريضة والتي لم تكن راضية بالحضور الفرنسي فوق أراضيها».

وتكفي الإشارة للتدليل على ذلك بتصريحات فرحات عباس نفسه الذي قال بأن الفلاح الجزائري لم يعبر بعد عن رأيه، وعلى هذا الأساس يضحى من غير المعقول إنشاء دولة جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا، يظل فيها الفلاح الجزائري عبدا للكولون [2]

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض

نقلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مذهبها إلى القرى التي تخلصت من سيطرة المرابطين [3]. فأنشأت المدارس الحرة، ودرست أبناء الريف الجزائري علوم الدين والفلسفة والقانون والتاريخ، فأخضعت فرنسا نشاطها للرقابة وطبقت عليها منشور ميشال

---

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص 09

(2) Francis et Colette JEANSON. Op.cit, p 124.

(3) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 255

(Caroline Michel) الصادر في 1933؛ ففي إطار خوضها كفاحا جبّارا لتخليص الشعب الجزائري من الخرافات والشوائب التي علقت بالدين الإسلامي، فإنها بذلت جهودا لمساعدة الفلاحين وأبنائهم ونشر الثقافة والتعليم في وسطهم.

وعلى هذا الأساس اعتبر بعض المؤرخين الحركة الباديسية خميرة للثورة التحريرية أو بعض آخر مشتلة لمناضلي جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري [1].

كانت المدارس التي أنشأها العلماء الباديسيون في الجهة الغربية من الوطن تجمع تلامذة من أصل ريفي، وهذا المثال ينطبق على مدرسة الإصلاح بمدينة معسكر التي كان أغلب تلاميذها من أصل ريفي، وكذلك مدارس سيق، وعين تموشنت ودوار مسعادة، وسيدي الصافي والغاريف ببلدية سيدي بن عدة [2].

وخلال الفترة من 1936 إلى 1938 روجت الجمعية لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الحبوس التي صادرتها فرنسا بعد أن وعدت باحترامها، خاصة وأن عددا من الفلاحين الجزائريين قد حبسوا أملاكهم لإنقاذها

---

(1) يمكن التعمق أكثر عن هذا الموضوع في: جلكر لحسن. نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منطقة معسكر 1931-1956، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.

(2) Michel LAUNARY. Paysans Algériens, Paris: edit du Seuil 1963, p [illegible]

من المصادرة والحجز حتى لا تستولي عليها سلطات الاحتلال الفرنسي، إلا أن البعض نظر إلى هذا الإجراء على أنه مخالف للشريعة الإسلامية لكونه يحرم أصحاب الأرض التي حولت إلى أحباس من حقهم في الميراث لاسيما النساء منهم، على أن هذه الحيلة غير محمودة؛ وبالنظر للمكانة التي كان الجزائريون يمنحونها للأرض فإنهم كانوا لا يزوجون أبناءهم لغير أبناء عمومتهم من نفس القبيلة حتى لا يذهب جزء من الميراث مع المرأة التي تزوّج في قبيلة أخرى، وبالتالي تحول قطعة من الأرض الزراعية لصالح القبيلة التي ينتمي إليها الزوج، كما أنه كثيرا ما أدى انشغال الفلاح بالمحافظة على تركته بتحويل ميراث أبنائه إلى حبوس، ويعين ابنه الأكبر كحارس وكمستفيد من حق الانتفاع من هذا الحبوس.

كانت رغبة الفلاحين الجزائريين شديدة في الإبقاء على أراضيهم بين أفراد عائلاتهم، ويعتبرون انتقالها إلى عائلات بعيدة أو إلى أجنبي عارا ومهانة.

اعتبرت فرنسا موقف جمعية العلماء من الأحباس بمثابة إنذار وُجه إليها، -لأنه يتهمها ضمنيا باختراق تعهداتها لسنة 1830 - ويمس بقاعدة الملكية الاستعمارية في الجزائر [1].

---

(1) Michel LAUNAY. Op cit, p 149.

مثل هذا الموقف لا يدع أمامنا مجالا للشك في مقاومة الجمعية لعملية اغتصاب فرنسا للأراضي بطريقة لا شرعية، ثم توزيعها على الكولون.

وبعد حوادث 08 ماي 1945 انتقل اهتمام الجمعية من المدينة إلى الريف، ونستشهد على ذلك بتنظيم المدعو بن دردور لجمعية في مشتى بوعمار يوم 15 فبراير 1947 حضرها أعيان المنطقة الذين كان من بينهم السادة: بن نارة محمد، مبع علي بن بلقاسم، قلمامان مسعود، إمام المسجد لبراقة محمد، برجام محمد، بوذراع سعد، بيدا بلقاسم، بوذراع لخضر.

وحاول السيد بن دردور أن يقنع الفلاحين إذا ما أرادوا الخروج من التخلف والحصول على استقلالهم وحريتهم الاقتداء بسوريا، ودعاهم إلى الرفع من مستواهم العلمي، وتعليم أبنائهم اللغة العربية، وبرهن لهم بأن ذلك لن يتأتى لهم إلا ببناء مدارس حرة[1].

يبدو أن نشاط الجمعية داخل الأرياف قد كانت له ثماره، حيث أشارت تقارير الدرك الاستعماري أن السيدين عوراق (قايد سابق)

(1) – C.A.O.M – G.G.A Carton 9 H /51 (Secret. Rapport du capitaine Rouchaud commandant la section de gendarmerie de Batna sur des renseignements divers, Batna le 06/03/1947).

وبن بولعيد قد قاما بجولة عبر قبيلتي التوابة وبني بوسليمان وجمعا مبالغ مالية هامة لتوظيفها في بناء مدرسة بآريس.

وأشار نفس التقرير بأن السيد عوراق قد تعدى نشاطه جمع الأموال لبناء مسجد إلى البحث عن تشكيل جمعية نقابية تتألف من أعضاء الجماعة تدافع عن حقوق الفلاحين[1].

وفي هذه المواقف ردٌ قاطع على الذين يتهمون الجمعية بالعزوف والاستنكاف.

المؤتمر الإسلامي (الأحد 07 جوان 1936)

تلخصت مطالب المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد بقاعة سينما «الماجستيك» (Le Magestic) -الأطلس حاليا- يوم 07 جوان 1936 تحت رئاسة الدكتور بن جلول بحضور موفد الجبهة الشعبية وأربعة آلاف مشارك، تتقدمهم وفود ممثلة للاتجاهات المختلفة للمنتخبين وللأعيان، ومن بين الأسماء السياسية الجزائرية التي كانت في طليعة الحضور نذكر ممثلي العلماء والمنتخبين من أمثال بن باديس، الإبراهيمي، العقبي، الأمين العمودي، الدكتور بن جلول، فرحات عباس، الدكتور سعدان، وبوكردنة، وممثلي التيار الاشتراكي والشيوعي:

(1) Ibid.

بن بلحاج، بوشامة، بوقرط، إلى جانب شخصيات مستقلة؛ بينما سجل غياب ميصالي الحاج الذي حضر المؤتمر ممثلون عن حزبه [1].

ومن بين أهم المطالب الاقتصادية التي خرج بها المؤتمر:

- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة، والصناعة، والتجارة، والاحتراف على الجميع، وعلى مقتضى الاحتياج بدون ميز بين الأجناس.
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز لتعليم الفلاحين.
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الفلاحين.
- إلغاء قانون الغاب [2].

أما المؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد في جويلية 1937 فقد تضمن برنامجه نفس المطالب المتعلقة بالأراضي الفلاحية، أضيف إليها مطلب اشتمل على وضع حدّ لعمليات اغتصاب الأراضي

[1] Charles André JULIEN. L'Afrique du Nord en marche. Paris 1953, p 131

[2] الشهاب، عدد خاص بالمؤتمر الإسلامي، الجزء 05 من المجلد 12، السنة 12، قسنطينة 1355هـ/1936- 1937، ص 237

ومصادرتها [1] إلا أن شيئا لم يتحقق من هذه المطالب بسبب هيمنة الكولون على السياسة الفرنسية في الجزائر ومعارضتهم الشديدة لهذه المطالب لاعتقادهم أن تحقيقها يفسح المجال للجزائريين ويفتح أعينهم أمام مطالب أخرى.

وهكذا عادت وفود المؤتمر من باريس إلى الجزائر بخيبة الأمل دون تحقيق أغراضها، كما جاء في عرض الحال المقدم يوم 02 أوت 1936 بالملعب البلدي للجزائر العاصمة أمام ألفي شخص بحضور ميصالي الحاج الناقم على المطالب الإدماجية والرافض لفكرة التجنس ولمشروع بلوم فيوليت. إلا أن ما يمكن استخلاصه من مطالب المؤتمر هو تحمل المؤتمرين لمسؤولية الدفاع عن الجماهير الفلاحية الريفية الواسعة، وتقارب وجهات النظر بين جمعية العلماء ونجم شمال إفريقيا بشأن مطالب الفلاحين.

موقف الحزب الشيوعي

نظم الحزب الشيوعي الجزائري مظاهرة في شهر فبراير 1934 شارك فيها الآلاف من الناس جابوا فيها شوارع الجزائر العاصمة، وكان

[1] M. KADDACHE et D. SARI. L'Algérie dans l'histoire, T05, Alger O.P.U. 1989, p 40

من بينهم 18 حتى 30 ٪ من الجزائريين ينشدون الأممية، ويحملون عربة السوقيات يتقدمهم شخص يحمل راية خضراء يعلوها هلال[1].

وفي شهر أكتوبر من نفس السنة (1934) نشأ ميثاق جمع بين الاشتراكيين والشيوعيين من أجل تعبئة الجماهير الكادحة (les masses laborieuses) ضد قانون الأنديجينا، والقوانين الاستثنائية، والمطالبة بحقوق النيابة والنقابة، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، وحرية الصحافة والتجمع، وتطبيق القوانين الاجتماعية، وإعفاء الفلاحين الفقراء من الضرائب، والكف عن مصادرة الأراضي الفلاحية[2].

وخلال يوم 30 ماي 1937 عقدت نقابة العمال الزراعيين بالمحمدية (Perregaux) تجمعا بقاعة سينما «كوليزي» (Colisée) حضره مائتي فلاح من بينهم ثمانون فلاحا جزائريا، ذكّر فيه المتدخلون بدور عمال الأرض، وردّوا سبب تردد اشتراك العمال في نقابات الفلاحين وعمال الأرض إلى تخوف هؤلاء من مضايقات الكولون وأرباب العمل لهم. كما وجه الخطباء دعوة إلى عمال الأرض للالتفاف حول الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T)

(1)- André NOUSCHI, «Le sens de certains chiffres : Croissance urbaine et vie politique en Algérie 1926-1936» in Etudes Maghrébines T11, 1964, p 208.
(2)- Ibid.

حتى لا يقطع الطريق أمامهم، وإلا يقعوا ضحية وعود المعمرين الكاذبة، وانتهى التجمع بتقديم احتجاجات عمال الأرض، ورفع اعتراض ضد قرار غلق محل بيع للمشروبات الكحولية في غليزان[1].

ولنفس الغرض قرر الحزب الشيوعي الجزائري تنظيم «يوم فلاحي» لصالح عمال الأرض في الجزائر العاصمة[2].

اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي التجمعات التي دعا فيها المتدخلون عمال الأرض إلى التعاضد وإلى الانخراط في الفروع النقابية تحت مظلة «C.G.T» خطرا حقيقيا يهدد الكولون لأنهم بينوا للعمال بأن وسيلتهم المفضلة في التصدي لأرباب العمل والتخلص من ظلم الكولون هي الانخراط في الفروع النقابية.

وفي مدينة وهران تم توزيع منشور خلال شهر يناير 1941 وردت فيه عبارات مثيرة حول معاناة الشعب الجزائري وفي مقدمته الفلاحون وعمال الأرض[3].

(1) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/41. (Journée agricole – rapport du 31/05/1937).
(2) Ibid. (Journée agricole dans le dpt d'Alger).
(3) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/42. (tract. appel du parti communiste Janvier 1941).

إن المطالب التي رفعها الحزب الشيوعي إلى إدارة الاحتلال وحرص على تحقيقها فهي نفس المطالب التي تكرر ذكرها في الأعداد (?) و(?) و(?) من جريدة (Lutte Sociale) وتتمثل في:

- منح الفلاحين قروضا.
- الانتهاء من عملية الحجز والمصادرة لصالح الكولون.
- تقديم البذور للفلاحين.
- تمديد آجال تسديد القروض والضرائب.
- وضع حد لإساءة الإداريين وإهانتهم للفلاحين بالقرى.
- حق الرعي في أراضي الدومين والأراضي البلدية.
- إلغاء القانون الغابي (العقوبات الجماعية، الحراسة الفردية).

كما كان الحزب يرمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

1- إنشاء لجان فلاحية محلية مشتركة للدفاع عن العمال.

2- عقد مؤتمر للفلاحين يجمع ممثلين عن كل اللجان.

3- خلق فدرالية للفلاحين الجزائريين لتكون جبهة واحدة موحدة تتولى الدفاع عن مصالح الطبقة الفلاحية[1].

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47

وفي المهرجان الذي نظمه الحزب الشيوعي الفرنسي بمدينة سيدي بلعباس يوم 25 نوفمبر 1944 بحضور ألف ومائة شخص من بينهم أربع مائة فلاح جزائري أثار الخطباء في تدخلاتهم قضية تموين الفلاحين الجزائريين بالمعدات الفلاحية والبذور، وكشفوا عن الغبن الذي سلطه الكولون على العمال الفلاحين[1].

وتبنى الحزب الشيوعي الجزائري في بيانه «الأرض لمن يخدمها» (La terre à ceux qui l'a travaille) من فلاحين وكولون صغار، وعمال فلاحيين أهالي أو أوروبيين؛ وتحقيقا لهذا الشعار دعا إلى نزع الملكيات الأرضية من كبار الكولون ومنحها للعمال الفلاحيين؛ وانتهى إلى شعار آخر يتناقض تماما مع أهداف أحزاب الحركة الوطنية ذات الاتجاه الثوري الاستقلالي وهو شعار «الوحدة بين الشعبين الجزائري والفرنسي تحت لواء الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي» منددا بالإمبريالية[2].

وفي عام 1947 قام الحزب الشيوعي الجزائري بتنظيم حملة واسعة داخل الأرياف الجزائرية بحثا عن أنصار من الفلاحين؛ ففي دوار أولاد عيدي أثار الشيوعيون قضية مراجعة فرنسا لوجودها في المغرب

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/30 (activité politique d'inspiration Française)
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/51 (du manifeste du P.C Algérien)

وتونس، وأن فرانكو سيمنح المغرب الأراضي التي استولت عليها إسبانيا، وفي دوار تاجموت قرر أنصار الحزب الشيوعي دعوة عمار أوقاف لزيارة دوارهم، مما يدل أن الشيوعيين قد نجحوا نسبيا في اختراق الأرياف الجزائرية [1] إلى أن تمكنوا من بسط نفوذهم بقوة خلال عامي 1954-1955 في داخل الأرياف الجزائرية بجهات تلمسان، وسيدي بلعباس، وقسنطينة، وعين مليلة، كما استطاعوا مدّ نشاطهم حتى الهضاب العليا بعين الصفراء [2]

ويقدر سليمان الشيخ في كتابه «الثورة الجزائرية» عدد الفلاحين المنخرطين في الحزب الشيوعي الجزائري بـ 500 حتى 600 بضواحي تلمسان لوحدها وذلك خلال سنة 1955 [3] وقد استجاب الفلاحين الجزائريين ممن تولوا مسؤوليات في الحزب الشيوعي [illegible] نوفمبر 1954، ومن هؤلاء السادة عمري الطاهر من تلمسان، [illegible] موسى من سيدي بلعباس، وكلاهما كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري [4]

---

[1] Ibid. (Secret. Rapport du capitaine Rouchaud [illegible] gendarmerie de Batna sur les renseignements [illegible] Batna le [illegible])

[2] M[ed] TEGUIA. L'Algérie en Guerre Alger O.P.U (S.D), p 27[illegible]

[3] Slimane CHIKH. L'Algérie en Armes ou le temps des [illegible] 1981, p 51

[4] Mohamed TEGUIA. Op cit, p p 276-277

يتبين من خلال ما سبق عرضه بأن الأحزاب الوطنية على اختلاف اتجاهاتها وتنوع مشاربها قد أولت إهتماما بملكية الأراضي الفلاحية، ودافعت عن الفلاح الجزائري.

ففي حين نجد كلا من الأمير خالد وميصالي حاج يطالب صراحة بإعادة الأراضي للفلاحين الجزائريين، نرى فرحات عباس يطالب بتحسين وضعيتهم، بينما راح علماء الإصلاح في دعوتهم يؤكدون على مراجعة فرنسا لسياستها إزاء أراضي الحبوس، كما لعب الحزب الشيوعي أدوارا ذكية ومرنة استطاع من خلالها ربط علاقات مع نقابات العمال الفلاحيين وساهم في النضال معهم بمودة ضد كبار الكولون.

وعلى ضوء مطالب الأحزاب الوطنية يتبين أنها كانت على كلمة واحدة، وأنها كانت متفقة مبدئيا على أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت هي السبب الرئيسي في انتزاع الملكيات الأرضية من الفلاحين الجزائريين ومنحها للكولون، وهي السبب في مأساة الفلاح الجزائري.

ولسنا بحاجة إلى أكثر من ذلك للتدليل على موقفها الموحد من سياسة فرنسا إزاء الفلاحين الجزائريين.

المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية):

اكتمالا لموضوع موقف الأحزاب الوطنية من الصراع بين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض أضحى من المفيد مراجعة

الصحافة الوطنية لاستخلاص بعض ما ورد في مقالاتها من أفكار واحتجاجات وعرائض، إلا أنه بالنظر لصعوبة القيام بعملية مسح شامل للمصادر الصحفية الوطنية واستخراج المقالات المتصلة بموضوع البحث منها، فإنه وتجاوزا هذه العقبة، وقع الاقتصار في هذا العرض الوجيز بالاستناد إلى بعض المقالات دون أخرى، بالتركيز على المقالات الصادرة في جريدة الحق العنابية (Elhack) والمنتخب (El Mountakheb) والشهاب، والإقدام (L'Ikdam).

صرح أحد المتصرفين الإداريين في عام 1912 قائلا "بعد إخراج الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وحشرهم بعيدا عنها في جهات أخرى لم تعد نسمع سوى عبارة متى تعاد إلينا أراضينا"[1]

وأمام الوضع المزري للفلاحين الجزائريين لم يبق من سبيل أمام الصحف التي جازف أصحابها بأنفسهم سوى الكتابة عن المآسي التي لحقت بالمجتمع الجزائري والتنديد بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر مهيبة بالفلاح الجزائري الذي يبذل أقصى جهده لتحسين إنتاجه والخروج من وضعيته.

وهكذا أولت جريدة الحق في سنة 1894 عناية كبرى بالأراضي الفلاحية، وكشفت عن مؤامرات اليهود والمرابين والمعمرين للاستيلاء

(1) Mahfoud KADDACHE- histoire du Nationalisme Algérien, 1919-1951, T.II, Alger: S.N.E.D, 1980,p 15

عليها وكرست جهدا حريصا على الدفاع عن ممتلكات الأهالي من أرض وعقار[1].

كلما اندلعت ثورة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر اتبعتها إدارة الاحتلال بعمليات حجز ومصادرة لأملاك الثائرين.

ففي أعقاب المصادرات الواسعة التي مست الأراضي الجماعية والفردية للقبائل وللأشخاص الذين شاركوا المقراني في ثورته ضد فرنسا سنة 1871 حجزت فرنسا من الثوار 725.840هكتار من الأراضي الزراعية، ورحلت 181 قبيلة، وهو الأمر الذي حول مليونين من السكان إلى الفقر ودفع بالكثير منهم إلى الهجرة[2].

وبتوالي عمليات المصادرة شنت صحيفة المنتخب في 1882 وجريدة الحق في 1894 حملة ضد عمليات الحجز والمصادرة[3] حيث عارضت الجريدتان في مقالاتهما مبالغة فرنسا في مصادرتها للأراضي الفلاحية من الجزائريين وطردهم منها، وبرعت الجريدتان في الكشف عن نتائج الاستمرار في عملية الحجز والمصادرة.

(1) محمد ناصر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد 02، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1978 ص ص 273-274.

(2) IHADDADEN Zahir- Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger: 1983, pp. 107-108

(3) Ibid, p108

كما أدى التطبيق الخاطئ للقانونين العقاريين لسنة 1873 وسنة 1887 بجريدة المنتخب في سنة 1890 إلى الاحتجاج على إنشاء الملكية الخاصة التي أقرها القانونان المذكوران أعلاه.

وبدورها كشفت جريدة الحق بشدة تجاوزات إدارة الاحتلال عند تطبيقها للقانونين، والمقال الذي نشرته في يوم 21 يناير 1884 والذي افتتحه صاحبه بعبارة «أين أراضينا التي يراها الناظر على مد البصر، أين قصورنا المشيدة، أين مساجدنا (يريد بها أغنامنا)؟» تعد شاهدا حيا على عناية هذه الجريدة بالأراضي الفلاحية.

أما زيد بن ذياب فقد كتب مقالات تحت العناوين التالية «البؤس ينوح دائما» (La misère- gémit toujours)، «هذا حقنا» (c'est notre droit)، «هذا كثير، للصبر حدود، فهل من عدالة للمغلوبين» (c'en était trop, la patience à des bornes, n'y a-t-il pas une justice pour les vaincus).

وبهذه المقالات المثيرة تكون جريدة الحق قد لفتت نظر الرأي العام الفرنسي والجزائري إلى ظاهرة الفقر الخطيرة التي تولدت بفعل عمليات المصادرة والحجز، وراح ضحيتها الملايين من الجزائريين، وهي مقالات تحمل في طياتها تحريضا للأهالي على المطالبة بحقوقهم، وتذكر قرنسا بمبادئ العدالة والحرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية (1789).

وتحمل الإدارة الاستعمارية الفرنسية مسؤولية جحيم الفقر الذي أصاب الجزائريين.

وبينما نشرت جريدة المنتخب في عددها 23 (سبتمبر 1882) شكوى جماعية لسكان فج مزالة ضد القايد الذي كان يفرض على السكان القيام بأعمال التويزة لصالحه، فإن العدد 24 من نفس الجريدة نشر شكوى تقدم بها أعيان بسكرة ضد رئيس ديوان المحكمة، كما نشرت الجريدة احتجاجات موجهة ضد المتصرفين الإداريين ورؤساء بلديات المراكز الاستيطانية[1]

وأمام الفضائح التي كشفت عنها جريدة الحق تدخل عامل عمالة الجزائر العاصمة في شهر مارس 1894 وأصدر أمرا بإيقاف رئيس بلدية «أورليان فيل» (الشلف حاليا) السيد «م. فوريي» (M. FOURRIER) لمدة ثلاثة أشهر بتهمة تجريد ثلاثة آلاف من الأهالي من أراضيهم الفلاحية[2]

[1] IHADDADEN Zahir. Op. cit, p.115
(2) Ibid., d'après le Journal El Hack du 25/03/1895

كما نشرت جريدة المغرب مقالا لعبد القادر المجاوي في سنة 1903
ينصح فيه الفلاح الجزائري بتطوير زراعته وتحسين إنتاجه ومزاحمة
الإنتاج الأجنبي (1).

وعن طريق الإقدام أسمع الأمير خالد فرنسا صيحات الفلاحين
الجزائريين وأناتهم، ففي مقال له نشر عام 1921 نجده يتحدث عن
المجاعات، وعن عمليات الاغتصاب الكبرى التي تعرضت لها الأراضي
الجزائرية، وكيف تحول الفلاحون الجزائريون من أسياد على أراضيهم
إلى خماسين وخدم، يتقاضون أجورا زهيدة لا تسد رمقهم، تتراوح بين
فرنك واحد و 01,50 فرنك مقابل 12 ساعة من العمل - فيما بين
1870 -1914- ليرتفع هذا الأجر إلى 08 فرنكات في اليوم الواحد بعد
الحرب العالمية الأولى، وهذا في الوقت الذي يبلغ فيه سعر القنطار
الواحد من الحبوب 250 فرنكا.

وبهذا الشكل تكون الإقدام قد اتخذت المبادرة للكفاح ضد
المجاعات السائدة في الوسط الريفي الجزائري، وبادرت أيضا عن
طريق اللجنة الجزائرية لإنقاذ الأهالي Comité Algérien de Secours
(aux indigènes بجمع أموال وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء، كما
كشفت هذه الجريدة عن فضائح الاستيطان الرسمي.

(1) Mahfoud KADDACHE. L'Emir KHALED. Alger. O.P.U. 1987. p 55

معنى هذا أن الإقدام دافعت حقا عن الأهالي، واهتمت
بالأراضي الفلاحية التي انتزعتها فرنسا من الفلاحين الجزائريين، وأنها
غير راضية وغير مقتنعة بسياسة فرنسا تجاه الأهالي.

وهاجمت هذه الجريدة عائلة سايح بالأصنام على سوء تصرفها
مع فلاحي المنطقة، وكشفت عن سلوكات القايد براهمي لخضر الذي
كان يمتلك 5.000 هكتار من الأراضي الفلاحية(1) وعن الباش آغا
تدير الذي كان يستأثر بـ 4.600 هكتار في قبيلة سيدي إبراهيم بنواحي
بوسعادة، وذكرت بأن هذه الأراضي قد جلبت له أكثر من عشرة
ملايين فرنك بعد مدة عشر سنوات من استيلائه عليها(2).

كما توجه الأمير خالد إلى الحاكم العام للجزائر برسائل مفتوحة
عبّر له فيها عن المجاعة التي حلت بالشعب الجزائري بسبب اغتصاب
فرنسا لأخصب الأراضي الفلاحية من أصحابها.

وهكذا نلاحظ بأن الإقدام قد دخلت في حرب مفتوحة مع
الاستعمار وأشهرت أقلام كتابها في وجه الكولون.

وفي ردّ له على مقالات نشرتها جريدة «صدى الجزائر» (Echo
d'Alger) حول الغابات، كتب الأمير خالد مقالا في جريدة الإقدام

(1) 15/07/1921) Histoire du Nationalisme Algérien T I, p 102. (cité par l'Ikdam du
(2). Ibid . (cité par l'Ikdam. du 12/08/1921)

تحت عنوان «الواقع الجزائري» (La Réalité Algérienne) ضمنه مسألة طرد الجزائريين من أراضيهم، والقانون الغابي المقيت (L'odieux code forestier) ذكر فيه بأن غالبية الجزائريين رعاة، وأنهم تعودوا ذلك قبل الاحتلال، وأنهم في حالة الجفاف كانوا يلجأون إلى الغابات التي كانت تغطي مساحات شاسعة، وبعد عمليات الطرد التي تعرض لها الأهالي في إقليم التل، وجد هؤلاء أنفسهم محصورين بين ملكيات الكولون وغابات الدولة، وحيث ما توجهوا وجدوا محاضر الضبط (Procès Verbaux) تمطر فوق رؤوسهم[1]، ونتيجة للتغريم المستمر والإجراءات العقابية المتتالية التي فرضها قانون الغابات الجائر أصاب الدمار الكثير من الأسر، كما زاد الجفاف الدائم الذي تشهده مناطق الجنوب الجزائري من حدة بؤس الأهالي. واختتم الأمير خالد مقاله بلعنة وتشنيع القانون الغابي، ودعا إلى تعديله كلية لما نتج عنه من انعكاسات سلبية على تربية المواشي[2].

وفي مقال آخر نشرته له جريدة الإقدام برأ الأمير خالد نفسه قائلا فالله يشهد بأني لست من الذين يبحثون عن التشريفات النيابية، واجهت السياسة وكافحت داخل المجالس المنتخبة بكل ما أوتيت من قوة عن المصائب التي لحقت بإخواني في الدين. وأشار في هذا المقال إلى

(1)Mahfoud KADDACHE, L'Emir KHALED, Alger, op. cit, p 158
(2)Ibid.

إمكانية إحصاء امتيازات الأوروبيين التي يتولى المنتخبون الأوروبيون الدفاع عنها، وهي الإمتيازات التي تحصلوا عليها مجانا وبأبخس الأثمان بعد أن فروا من البؤس الذي لحق بهم في بلدهم، وألقى اللوم على إدارة الاحتلال التي دعمت الكولون ماديا ومعنويا وجلبت لهم الاعتبار والاحترام وجعلت منهم أسيادا على الأراضي المنتزعة من الأهالي[1].

ويستشف مما سبق بأن جريدة الإقدام كانت شديدة الاهتمام بالمسألة الزراعية ويكفينا دليلا من خلال نشرها لمقالات الأمير خالد بأنها ناهضت الكولون ودافعت بقوة عن حقوق الجزائريين.

ومع أن المسألة الزراعية لم تظهر صراحة في برنامج الأمير خالد سنة 1919، فإن المقالات التي نشرتها له جريدة الإقدام تكشف بكل وضوح عن مواقف هذا الرجل من الكولون، ومن الأرضي المغتصبة مما لا يترك مجالا للتأويل، ونستدل بذلك عن فضحه للسياسة الفرنسية في هذا المجال، وكشفه عن الكيفية التي استولت بها فرنسا على الأراضي الزراعية الخصبة وتنديده بالاستيطان الرسمي، فذكر بأن ثروات المعمرين الطائلة لم تأتيهم من عمل المحاريث والأدوات الفلاحية فقط بل من عرق جبين الفلاح الجزائري، وقارن بين دخل المعمرين الذين كانت

(1) Ibid. p 97. (d'après l'Ikdam du 26 Mars 1923).

رواتبهم تعد بالملايين وبين أجور الفلاحين الأهالي التي كانت تتراوح بين 02 و 04 فرنكات في اليوم [1]

لم يكن الحديث بهذه اللهجة، وفي هذه الظروف بالذات تحديا صارخا للإدارة الاستعمارية وتجاوزا للحدود ؟

أما عبد الحفيظ بن الهاشمي، فإنه توجه في سنة 1926 بالكلام إلى الأهالي يحذرهم من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوربيين، وكان في أثناء تعرضه لأسباب انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون كان يلقي اللوم على الفلاح الجزائري الذي لم يسع لتطوير مستواه التقني، حيث رد أسباب تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى عوامل أربعة:

1- عدم إتقان الأساليب الفلاحية الكفيلة بالخصب العظيم.

2- عدم ثبات النشء الجديد، وعدم تبصره بالعواقب حين يعمد إلى بيع أرض خلفها له والده.

3- استفحال الخصومات بين الأهالي مما يضطر المتخاصمين لبيع الأرض لسداد مصاريف المخاصمة.

---

[1] Mahfoud KADDACHE. L'Emir KHALED, Alger, op. cit, p 39

4- القانون الأهلي الذي حجر مشاركة الأهالي في مساومة الأراضي الشاسعة بدعوى أن الأهلي كسول لا يعمل، فغيره بها أولى [1]

فمع أنه لم يصارح الأهالي في قوله بأن انتقال الأراضي إلى الكولون يعود في أساسه وجوهره إلى السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر خلافا للأمير خالد الذي جاهر بالقول أن سياسة الاستيطان الرسمي هي السبب في تحويل الأراضي إلى الكولون، وفي إفقار الشعب الجزائري، فإنه مع ذلك يكون قد فتح أعين النشء الجديد على خطورة ونتائج انتقال الأراضي الفلاحية إلى الكولون والتي حرمهم قانون الأهالي من إعادة شرائها، شأنه في ذلك شأن الزاهري الذي صدر له مقال في جريدة البرق يردّ فيه تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى الأسباب التالية:

1- استيلاء الحكومة -الفرنسية- على أراضي الأحباس العامة بدعوى أنها هي التي ستتولى إنفاق ريعها على المساجد والمدرسين والمفتين، ثم أنعمت بها على الكوولن.

2- التفرنج الآثم والمدنية الفاجرة التي فرضت على الجزائريين عيشة التبسّط في الشهوات والملذات.

---

[1] محمد ناصر، المرجع السابق، ج : 02، ص 85

4- ما به الكولون على ألسنة المرابطين والدراويش من الدعاية إلى الهجرة وترك البلاد للمحتلين [1]

معنى هذا أن الأراضي الجزائرية انتقلت إلى الكولون بفعل عوامل خارجية تسبب فيها الاستعمار، وعوامل ذاتية كان السبب فيها الجزائريون أنفسهم.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المقالات لم تكن الغاية منها سوى تبصير الشعب الجزائري بالسياسة الاستعمارية الحاقدة، وبظلم الكولون ومخازيهم، وبأخطاء الفلاحين الجزائريين الذين باعوا أراضيهم للكولون، ولم يجتهدوا في الأخذ بأسباب التقدم الفلاحي.

ومن أهم القضايا التي عالجها الكتاب الإصلاحيون، وضعية الأراضي الفلاحية المغتصبة، وما نجم عنها من آثار سيئة على المجتمع الجزائري؛ فانتقدوا الأساليب الاستعمارية وكشفوا عن الظلم الذي سلطه الكولون على الفلاحين الجزائريين، ولم يكونوا مفتتنين فقط بالصراع مع الطرق الصوفية والزوايا.

ونورد لكم فيما يلي نماذج من المقالات التي كتبت في جريدة الشهاب؛ فمع قلتها فإنها تدلنا على دخول هذه الجريدة معترك الصراع

(1) محمد ناصر، المرجع السابق، ج: 02، ص 85. نقلا عن البرق العدد 21، الصادر في 1927/01/01.

مع الاستعمار الفرنسي حول ملكية الأراضي؛ منها مقال جاء فيه: «نريد عدلا في عمارة الأرض حتى لا نرى الأرض تنزع من قوم وتعطى لآخرين، وحتى لا نرى إيثارا في منح الأراضي لقوم على قوم، وحتى لا نرى القروض الفلاحية تقتر على الفلاح الأهلي الضعيف وتوسع على غيره القوي، كأنها تعمل في ذلك بفلسفة تسمين السمين وتهزيل الهزيل» [1]

يستخلص من هذا النص بأن جريدة الشهاب كانت تهتم بموضوع الأراضي الفلاحية وبالحالة الأليمة للفلاح الجزائري، ورمت إدارة الاحتلال بالتخلي عن مبادئ العدل والمساواة وسلوكها لسياسة عنصرية إزاء الأهالي بإيثارها للأوروبيين فيما يخص توزيع الأراضي الفلاحية ومنح القروض والمساعدات المالية لهم دون غيرهم من الأهالي، وكأن هذا المقال يحث الإدارة الاستعمارية على الحد من سياستها العنصرية تجاه الفلاحين الجزائريين.

كما أوردت قولا ينسب إلى الحاكم العام مفاده «أن عدد الأهالي بالجزائر خمسة ملايين منهم ما ينوف على الأربعة ملايين يشبهون رجال القرن الحادي عشر، وثمان مائة ألف أكثر تحضرا وتمدنا بقليل» [2]

(1) الشهاب، السنة الثانية، العدد 89، الخميس 25 رمضان 1344 هـ قسنطينة: 1926/04/08.
(2) الشهاب، السنة الثانية، العدد 89، الخميس 20 رمضان 1345 هـ قسنطينة 1927/03/24

هذا القول الذي شهد به المسؤول الأول عن الكولون في الجزائر، بأن الجزائري أصبحت حالته أشبه بحالة عبيد الأرض في القرون الوسطى كما عبر عنه بنفس الأسلوب فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار[1] ونشرت قولا اقتبسته من الصحافة الفرنسية يؤكد ما صرح به كل من الحاكم العام للجزائر، والزعيم الجزائري فرحات عباس ورد فيه « أن من بين الأربعة ملايين ونصف المليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين نسمة لا يملكون شيئا من الدنيا، بل هم جميعا مزارعون وأجراء وعملة عند طبقة المستعمرين (الكولون)، وإن هذه الأربعة ملايين يتكففون بأجرتهم اليومية، وتراهم على أسوء حال من المعيشة»[2].

وإثر اعتراض النواب الكولون على المعمر «كول» الذي باع أرضه لأحد الفلاحين الجزائريين، وتدخل قسم النيابات العربية دفاعا عن مصلحة منوبيهم كتبت جريدة الشهاب مقالا تحت عنوان : «نزع الأراضي من أربابها للاستعمار: موقف نوابنا تجاهه، وعود جميلة لسمو الوالي العام» ضمنته العبارة التالية: «إن عصر نزع الأملاك لفائدة الاستعمار قد انقضى»[3] وقدمت شكرها لنواب الأمة الذين قاموا

[1] FERHAT Abbas. Op . cit, p.141.

[2] الشهاب، العدد السابق

[3] الشهاب، السنة الرابعة العدد 154، قسنطينة الخميس 17 محرم 1347 هـ/ 05/07/1928، ص 2.

بواجبهم نحو هذه المسألة الهامة خير قيام، كما شكرت سمو الوالي العام على حسن وعده بمراعاة جانب المسلمين في المستقبل، فيمنح للعرب الفلاحين قطعا من الأرض[1].

إن دل هذا على شيء فإنه يدل على اهتمام هذه الجريدة وحرصها على أن لا ينتزع من الفلاحين شبر من الأرض مستقبلا، وهذا ما يتفق مع مطلب النواب الجزائريين الداعي إلى الإقلاع بصفة نهائية عن انتزاع الأراضي الفلاحية لمصلحة الاستعمار[2].

وردّت الشهاب على الذين وصموا الفلاح الجزائري بالكسل، وذكروا القراء بما كتبه بعض النواب الفرنسيين الذين زاروا الجزائر في 1922 للاطلاع على أحوالها، حيث خلصت تحقيقاتهم أن من الأربعة ملايين ونصف مليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين فقراء لا يملكون شروى نقير، بل جميعهم مزارعون وأجراء وعملة عند المعمرين ويتكففون بأجرهم اليومي، وهم زيادة على موت 80 ٪ من أطفالهم من سوء الغذاء على سوء حال، ولعل هذا البيان كاف في التدليل على

[1] نفسه.

[2] الشهاب، العدد السابق

استعداد الأهالي، وعلى أن ضنك العيش هو العائق الأكبر، وعلى أن المعمر لولا جد الأهلي وعمله ما استثمر أراضيه[1].

وتحت عنوان « العامل الأهلي يملأ بمجهوده خزائن غيره، ويضور جوعا فهل من عاطف عليه؟» كتبت جريدة الشهاب مقالا تحدث فيه ما يقاسيه العامل الأهلي من إجحاف المعمرين لحقوقه وسدهم أبواب الرزق في وجهه، وتمديد ساعات العمل اليومي إلى إحدى عشرة ساعة قسرا عليه، وإلا طرد، وأجرته اليومية تتراوح من ثماني إلى عشر فرنكات، وأقصى ما تنتهي إليه خمسة عشر فرنكات[2].

وطالعتنا هذه الجريدة على نص الخطاب الذي ألقاه الشيخ البشير الإبراهيمي في 07 رمضان 1348 هـ بنادي الترقي والذي قال فيه: «الذي تقتضيه الحكمة الهادئة لنحفظ أنفسنا من هذه المزاحمة هو تأسيس شركات التعاون بين الفلاحين وشركات التعاون بين التجار لتقي الصغار من الجانبين شر تحكم الأجانب في أملاكهم ومجهوداتهم ثم تأسيس مصاريف مالية صغيرة تكون واسطة بين الجميع، وتكون بذلك مستودعا للأموال المخزونة المعطلة، ومرجعا لصناديق التوفير والاحتياط».

---

[1] الشهاب، السنة 04، العدد 170، قسنطينة جمادى الأولى 1347 هـ - 01/11/1928، ص 12.

[2] نفسه.

وبهذا المقال تكون الشهاب قد ضربت لنا مثالا عن عرض العلماء الجزائريين المصلحين لخطة اجتماعية - اقتصادية على الفلاحين الجزائريين يزاحمون بها الكولون، وذلك بتأسيس شركات تدخر الأموال لحين الحاجة، ليتم توزيعها على الفلاحين الجزائريين المحتاجين وعلى التجار.

يبدو واضحا من خلال نشر الشهاب لمثل هذه المقالات أنها كانت حريصة على نهضة الفلاحين ورقيهم.

وفي مقال مطول نشرت الشهاب الأسئلة التي وجهها السيد «بارت» النائب بمجلس الأمة لوزير الداخلية الفرنسي حول أجور العمال الفلاحين، وساعات العمل اليومي، والضمانات التي يتمتع بها العمال الفلاحون في الجزائر، وكذلك ردّ وزير الداخلية عليها وهي أسئلة محرجة، كان ردّ الوزير عليها، أن ليس للعمال الفلاحين بالجزائر أي حدّ لساعات العمل وذلك مثل فرنسا تماما، وأن العمال الأهالي والفرنسيين يطبق عليهم نفس قانون حوادث الشغل، وأن الإدارة الجزائرية تدرس الآن كيفية تطبيق قانون الضمانات الاجتماعية على العمال الجزائريين[1] وبمثل هذه الطريقة تكون الشهاب قد كشفت النقاب عن مراوغات وزير الداخلية لنائب مجلس الأمة وفضحت نفاق

---

[1] الشهاب، السنة 09، شعبان 1351 هـ

إدارة الاحتلال الفرنسي وأكاذيبها، لأن عمال الأرض في الجزائر لم يكونوا يوما ما يعاملون بنفس الطريقة التي يعامل بها أقرانهم في - الوطن الأم - فرنسا لا من حيث ساعات العمل ولا من حيث الأجور ولا من حيث الضمانات الاجتماعية.

ولتقيم عليه الحجة الدامغة كتبت الشهاب تقول يسرنا أن نعلن ما وعد به وزير الداخلية الفرنسي ونذيعه راجين للولاية العامة التمسك به في المستقبل، وأن هذا التصريح إذا دام العمل به يكون من أحسن الآثار الطيبة التي تركها «م. كارد» الوالي الحالي للجزائر يذكره به بعد أبناؤنا أطيب الذكر[1].

كما نشرت تقريرا للسيد حميدة بن باديس الذي كان نائبا لدى عمالة قسنطينة والذي تحدث فيه عن نزول الفقر بالجزائريين وسوء حالهم بسبب انتزاع الأرض منهم، وعدم قدرتهم على مفارقتها والرضى بالبقاء فيها بالكراء الغالي الذي يوقعهم في ضعف الحال وذهاب المال، وذلك أن كثيرا من الكولون يأخذون الأرض ولا يقدرون على خدمتها والقيام بها وتحصيل الفائدة منها، يؤول أمرهم إلى كرائها للعرب بالسعر الذي لا يقدر المكتري على تحصيله وتحصيل معاشه والمغرم اللازم له[2].

---

[1] نفسه.

[2] الشهاب، السنة 13 المجلد 13، قسنطينة 1355 هـ - 1936 - 1937م، ص 69.

لقد كان طبيعيا أن تعنى الصحافة الوطنية بمشكلات عمال الأرض والفلاحين الجزائريين الصغار، لأن غالبية الجزائريين (4/5) كانوا فلاحين، ملاكي أراضي دفعت بهم إدارة الاحتلال الفرنسي بالتحول إلى فقراء غرباء في بلادهم وجائعين بعد أن انتزعت منهم أراضيهم الفلاحية والرعوية.

خاتمة:

على الرغم من مراعاة الحركة الوطنية للمسألة الزراعية في برامجها الحزبية، وتكريس مناضليها لجهود معتبرة دفاعا عن ممتلكات الأهالي، وإثارتها لمطلب استعادة الأراضي الفلاحية والرعوية، ومناهضتها للقانون العقاري، فإن الواقع يؤكد إخفاقها وعجزها في تحقيق مطلب استعادة الأرض لأصحابها الشرعيين.

أما الصحافة الوطنية فقد اهتمت في مقالاتها بمشكلات الفلاح الجزائري ومآسيه، وكشفت للرأي العام والخاص عن العوامل التي تسببت في ضياع الأراضي الجزائرية وانتقالها من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى المعمرين والكولون، ولعبت دورها في التكوين الفكري والسياسي للأهالي حتى يكونوا على بينة من أمرهم، ويستعدوا لفك القيود عن أنفسهم.

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830ـ1954)

تمهيد

- دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1847)
- الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية
- ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الاستعماري الفرنسي في الجزائر
- ردة فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع الكولون
- حماية المراكز الاستيطانية (بقوة القانون وبقوة السلاح)

خاتمة

تمهيد

ثبت أنّ الفلاحين الجزائريين لم يتحركوا حسب زعم الكتاب الفرنسيين بدافع الدّين-التعصب- وحده، أو يثورون إلاّ من أجل بطونهم الجائعة وأجسامهم العارية[1]. فالتاريخ يشهد للجزائر بقوتها الاقتصادية في الحوض الغربي للمتوسط، وفي شمال أفريقيا؛ فالمقاومة كانت ترمي إلى تحرير الجزائر من الاستعمار وأعوانه في الداخل واستعادة مجد البلاد الاقتصادي.

ولما كان ثلاثة أرباع سكان الجزائر هم من أبناء الريف الذين ناصروا المقاومة وأيدوا الكفاح المسلح ووقفوا في الصّف الأول للمواجهة مع الاستعمار، فإنه على هذا الأساس يمكن اعتبار المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي مقاومة فلاحين.

---

(1)- في مقال نشرته له مجلة الأصالة يورد لنا الأستاذ يحي بوعزيز قائمة بأسماء الكتاب الفرنسيين الذين لاغوا في كتاباتهم أن الجزائريين لا يثورون إلا عندما يشتد عليهم الفقر، والجوع والعري، والخصاصة؛ أما عندما تتحسن أحوالهم الاقتصادية وينمو ثراؤهم فإنهم يخلدون إلى الهدوء والسكينة ويرضون بحكم الأجانب، ومنهم الفرنسيون... أما الفكرة الوطنية فهي بعيدة عنهم؛ ومن هؤلاء الكتاب في القرن 19: لويس رين، روسن، شكولي، شارل هيريسون، بول أزان، فوانو، فيرو، تروملي، لابلسي، مارفون، هنري فارو، بيليسي، شارل ريشارد، أوغسطين برنارد، لامان، بريبوا، فورشود؛ ومنهم في القرن 20 جوليان، جيرون، توشي، بروتان، لاكوست. (الأصالة، السنة 09، العدد 79/80-81/82، 1400 هـ-1980م، ص 93).

وكان الفلاحون في السهول والجبال والمحاربون في ثيابهم الرثة البالية وسكان المداشر والقرى الذين جوعتهم الحرب وشتت شملهم طوابير بيجو، يجيبونه باعتزاز على لسان شيوخهم «مهما أحرقت ومهما أتلفت محاصيلنا، وقطعت عنا القمح والشعير، وأعملت يد السلب والنهب في مطموراتنا... فإننا سوف نحاربك عندما تدق ساعة الحرب. ولو كنا متعادلين في العدد واحد ضد واحد، أو عشرة ضد عشرة أو مائة ضد مائة، أو ألف ضد ألف، لعرفت يومئذ بأننا لا نولي الأدبار أمام العدو»[1].

إن دولة الأمير عبد القادر كان إطاراتها وقادة جيشها النظامي من سكان الريف ممن أخذوا تعليمهم الأول في الكتاتيب والزوايا، وتمتعهم بالصحة وكمال الجسم جعل منهم محاربين أشداء على استعداد لخوض المعركة في أية لحظة.

وبناء على قول "إيميل دوكافينياك" (Emile de CAVAIGNAC) «إن العربي حريص كل الحرص على أرضه أكثر مما نتصور، والملكية الزراعية عند العرب قائمة على أسس ثابتة خلافا لما يعتقده البعض، وما أحوجنا أن نستفيد منهم في هذا المجال، وإن الغارات العسكرية التي

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 63

بثثناها عليهم تصيبهم في أعز ما يملكون وهو الأرض»[1] يتبين بأن المقاومة انطلقت دفاعا عن الأرض المغتصبة.

والأرض في نظر الجزائريين ملك مشترك للجميع، وعليه فإن الروح الجماعية التي تربط بين الفلاحين دفعتهم إلى أن يحاربوا من أجل الأرض، ومن أجل التراب الوطني بل من أجل البلاد بأسرها لأنها ملك مشترك للجميع.

ويكفينا دليلا ما كتبه الأستاذ مصطفى الأشرف نقلا عما شهد به القادة الفرنسيون على أنفسهم بأن الثورات الأولى التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي هي ثورات فلاحين حيث أشاد الدوق دورليان بالفلاحين قائلا «أن هؤلاء المناضلين الشجعان ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا وهم بذلك يشبهون الكوزاك (الجيش الروسي غير النظامي)... ويضيف قائلا «أن الفلاحين في ناحية حجوط حرمونا من النوم لأنهم أجبرونا على أن نظل دائما في حالة استنفار»[2].

وإن كان بعض الفلاحين قد اختاروا طريق الهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل بعد التخلي عن أراضيهم أو بيعها للكولون، فإن آخرين

(1) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 87
(2) نفسه، ص 88

منهم فضلوا الهجرة إلى الخارج لاعتبارها في نظرهم نمطا من النضال والمقاومة السلبية ضد الاستغلال والسيطرة، أما فريق ثالث من سكان الأرياف فإنه صمم على البقاء والمقاومة، ورأى في الثورة على الاستعمار سبيلا وحيدا للتخلص من حقد الكولون وظلمهم، وقد تجسد هذا النوع من المقاومة في الانتفاضات والثورات الشعبية المتتالية، وفي رفض الفلاحين لدفع الضرائب، وطرحهم لثقافة المستعمر، والامتناع عن التجنيد في صفوف الجيش الاستعماري(1).

إن السياسة التي أدت إلى رخاء ثلة من الكولون على حساب معاناة السكان وإفقارهم تسببت في ردود فعل عنيفة ضد المنشآت الزراعية الاستعمارية كما سنرى لاحقا، ولقد عبر الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف عن هذه الوضعية بقوله«أنه قل ما نجد في أرجاء العالم بشرا في مثل تلك الحالة من البؤس والشقاء يعيشون بجوار ذلك الثراء الفاحش الذي ينعم به الأجانب... وبما أن الفلاحين هم ضحايا هذه الحالة فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة الجزائرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها»(2).

---

(1) AEK DJERLOUL. Eléments d'histoire culturelle Algérienne, Alger: ENAL. 1984.p83

(2) مصطفى الأشرف. المرجع السابق، ص 360

دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1832-1847)

لقد ظل الفلاحون يحتلون الريادة في حركة التحرير الوطني التي بدأت مع المقاومة الأولى التي تزعمها الأمير عبد القادر ضد الاحتلال الفرنسي -بكونه واحدا من أبناء الريف- اعتمد على جيش قوامه الفلاحون، حيث وضع الفلاحون أنفسهم كقوات احتياطية تحت تصرفه أيام الحرب لاعتبارهم الذود عن الأرض واجبا مقدسا قدسية الدين، وحفظ العرض والشرف، لأن المساس بالملكيات الأرضية لديهم هو مساس بالكرامة وانتهاك للعرض. ولم تمنعهم الحرب عن مبارحة أراضيهم التي يتوقدون نارا ويتحرقون إلى العودة إليها، إذ أنهم كانوا يجبرون على العودة لإتمام عمليات الحرث أو الحصاد، ويشهد التاريخ لفلاحي قبيلتي الغرابة والحشم أنهم كانوا يتركون وظيفتهم الزراعية بصفة مؤقتة للمشاركة في الحرب ونيل فضل الجهاد، ويجمع الكتاب الجزائريون المهتمون بتاريخ الحركة الوطنية وثورة أول وفمبر 1954 بأن

جميع الثورات التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي كانت ثورات فلاحين[1].

أنشأ الأمير بمدينة معسكر جيشا محترفا يتقاضى أفراده أجرة، ويحظى هذا الجيش بدعم المتطوعين من أبناء الفلاحين في حالة نشوب حرب، إلا أن المتطوعين من أبناء القبائل الطائعة للأمير (الغرابة - الحشم - بني عامر) كانوا كثيرا ما يتخلّون عن مواصلة العمل العسكري الطّوعي، إمّا لأنهم اعتادوا على الحرية، وإما لإنجاز أعمالهم الزراعية أثناء مواسيم الحرث والحصاد، الأمر الذي اضطر الأمير دعوة القبائل إلى الاستقرار على إرسال

أعداد محدّدة من الفرسان لتوضع رهن إشارته أثناء الحرب[1] هذا ما حدث بعد معركة المقطع (28 جوان 1835) حيث عاد المتطوعون إلى قبائلهم[2].

---

(1) من هؤلاء الكتاب نذكر: - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج02، ط03، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1983، ص ص 50-58.

- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع (مرجع سابق) ص ص: 64-68، 86-92، 116، 135-137.

- يحي بوعزيز «المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864»، الأصالة السنة 09، العدد 84 جويلية أوت 1980 ص ص 03-40

(2) Ibid, p 91

وقد تلقى المستوطنون الأوروبيون صعوبات حالت دون إجرائهم لتجربة زراعة القطن في هضاب مستغانم ومزغران بفعل مقاومة فلاحي المنطقة لهم؛ ولهذا طلب المراقب المالي الموفد من قبل سلطات الاحتلال لمتابعة نتائج التجارب الأولى لزراعة القطن في رسالة بعث بها إلى الحاكم العام للجزائر في 21 سبتمبر 1835 يشترط فيها فرض السلم والأمن في هذه المنطقة حتى يتسنى للكولون تطوير زراعة القطن

وفي هذه الأثناء كان الفلاحون الجزائريون يحاصرون المدن الساحلية: (عنابة، الجزائر العاصمة، وهران) يمنعون عنها المؤن ويشعلون الحرائق في مزارع الكولون الفرنسيين القريبة، ومنها: قبيلة الغرابة في منطقة وهران، حجوط في منطقة الجزائر، والقبائل المجاورة لمدينة عنابة(1)، حيث يقول الأستاذ سعد الله «هجومات أهل متيجة والحرائق التي أشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن

---

(1) j.manquene, l'oranaie et ses richesses agricole, oran 1930, p 225.

سوى فشلا صغيرا أمام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الاحتلال في معركة المقطع[1].

وفي الوقت الذي منعت فيه قبيلة الغرابة الخيالة التابعين لحامية وهران من قطع الأخشاب تراجع الجنرال بيجو عن فكرة دعمه لحامية تلمسان، وذلك عند بلوغه خبر اقتراب الأمير عبد القادر من مدينة وهران لحرق مزارع الحبوب التابعة لقبيلتي الدواوير والزمالة[2].

وقد اعتمد الفلاحون الجزائريون هذا الأسلوب من الحرب ردا بالمثل على ما ارتكبه الفرنسيون من حرائق ضد مزارع الجزائريين، ونظرا لخطورة تكتيك حرق المزارع تمنى الأمير عبد القادر ألا تشوش الحرائق المتعزلة على مفاوضات السلم مع بيجو[3].

ويبدو من خلال الشرط الثاني والثالث وكذلك الشرط الثامن لمعاهدة التافنة (30/05/1837) التي وقعها كل من الأمير عبد القادر والمرشال بيجو بأن المشكلات المتعلقة بملكية الأرض كانت تستأثر بنصيب وفير في هذه المعاهدة[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج01، قسم 01، الجزائر: م.و.ك، 1992، ص 53.

[2] A.V. DINESEN. Op.cit, p 117.

[3] A.V. DINESEN. Op.cit, p 135.

[4] Ibid, pp 138-139.

إن اختراق كل من الطرفين الجزائري والفرنسي للمجالات الأرضية التي حددتها معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر وبيجو تسبب في أكثر من مرة في الإساءة إلى السلم المبرم بينهما.

فقد تصدى الأمير عبد القادر للماريشال بيجو وهو يتنقل برا من وهران إلى مستغانم، ورُدَّ على أعقابه من قبل رسول الأمير عبد القادر عند المقطع، وأبلغه بعدم جواز المرور في الممتلكات الأرضية لدولة الأمير عبد القادر -حاملا سلاحه- وأن الأمير سوف لا يرد على القبائل العربية المحلية في حالة حدوث مكروه[1].

يتبين من خلال هذا الموقف بأن التركيز على ملكية الأرض بيد دولة الأمير وبيد أصحابها الشرعيين وفق ما نصت عليه شروط معاهدة التافنة يشكل حلقة هامة في المخطط الاستراتيجي لدولة الأمير.

ومع أن المادة الأولى من معاهدة التافنة تعترف لفرنسا بالسيادة على جزء من تراب الجزائر إلا أن الأمير عبد القادر ظل يتحاشى وباعتناء كبير كلَّ صيغة وأية عبارة تورّطه في مسألة الاعتراف لفرنسا أو

---

(1) Ibid, p 144.

ملكها بالسيادة على أرض الجزائر في مراسلاته مع الجنرال بيجو أو غيره من حكام فرنسا[1] , بحيث كان يستبدل عبارة الاعتراف بالسيادة بألفاظ مثل حسن المعاملة (Bienveillance) أو الصداقة (Amitié) أو التحالف (Alliance) لاعتبار أنها جميعها عبارات تظهر حسن الجوار لا غير، وبديهي أن مثل هذه الصيغة تنم عن الرفض القطعي لمعاني وأبعاد المادة الأولى من نص معاهدة التافنة التي تقر لفرنسا بالنفوذ والسلطة على جزء من أرض الجزائر ليستقر فيه الكولون بصفة أبدية.

والرسالة التي بعث بها بيجو إلى وزير الحربية من مدينة وهران في 30 أكتوبر1837 تؤكد تصميم بيجو الواضح على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضي بلادهم في المناطق التي أصبحت خاضعة لإشرافه وإدارته بمقتضى نص معاهدة تافنة بصفة أبدية، حيث يقول:إن أودية المخزن التابعة لمستغانم بإمكان محصولها أن يسد حاجات عشرين حتى ثلاثين ألف من الكولون، ويشير في نفس المراسلة بأن إنتاج الكروم يمكن الحصول عليه من منطقة حشم الدروق الواقعة جنوب مستغانم[2] , خاصة وأن المادة 04 من هذه المعاهدة تقر بأن لا

[1] «Je remarque même dans sa correspondance, soit avec le général Bugeaud soit avec des tiers, Abdelkader évite soigneusement toute expression, toute locution qui implique l'aveu de la omination souveraine de la France ou du roi des Français» en date du 10/12/1837» in georges Yver «le Ministre de la guerre à valée, correspondance du maréchal Valée, Paris1949, p 109.

[2] Georges YVER Documents relatifs au traité de la Tafna. Alger: ancienne maison bastide, 1924, p 248

سلطة للأمير عبد القادر على المسلمين الراغبين في العيش بالأقاليم التابعة للإدارة الفرنسية، وبذلك يتسنى لفرنسا تكريس ملكيتها الدائمة والثابتة لتلك الأراضي التي لم يعد من حق الجزائريين استعادة حقهم فيها[1].

والسؤال المطروح: ألم يكن الأمير عبد القادر بتوقيعه على معاهدتي دي ميشال (26 فبراير 1834) والتافنة (30 ماي 1837) قد منح للفرنسيين حقا في الاستيطان غير مستحق؟ وهذا لاعتبار أن المعاهدتين أقرتا باحتلال قطعة من الأرض الجزائرية ووضعتا جزءا من شعبها تحت سلطة الاحتلال.

وبنقض فرنسا لمعاهدة التافنة عاد الصراع بين الفرنسيين والأمير عبد القادر إلى أشده، وتلبية لنداء الجهاد تحولت المتيجة إلى ميدان لمعارك طاحنة بين الفلاحين وجيش الاحتلال الفرنسي، ففي 21 نوفمبر 1839 هاجمت قبائل حجوط مزارع المعمرين، وحزّت رؤوس مائة منهم من بين الألف وخمس مائة المقيمين بمتيجة؛ وعلى الرغم من ذلك اعتصم الكولون في بوفاريك بمزارعهم ولم يتخلوا عنها؛ وفي عام 1840 أعاد الفلاحون الجزائريون الكرة عليهم فقتلوا اثنان وأربعين منهم واختطفوا أربعة عشر[2] بينما تذكر بعض الكتابات أنه على أعقاب الهجمات

[1] Ibid, p 527

[2] Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, p 335

التي تعرض لها الكولون في سهل متيجة عام 1839 وعودة الأمير عبد القادر إلى النشاط الحربي ضد قوات الاحتلال حطّم الكولون جميع الضيعات التي تم بناؤها[1].

سواء غادر الكولون ضيعاتهم أم اعتصموا بها، فالذي يهمنا هو إصرار الفلاحين الجزائريين وتصميمهم على طرد المعمرين من أراضيهم وانتزاعها منهم وإبطال حقّهم فيها.

ففي عام 1840 قدر عدد الأوروبيين الذين قتلوا على يد الفلاحين الجزائريين بعُشر المستوطنين المقيمين في بوفاريك وشرشال ودالي إبراهيم (على الأقل واحد من بين ثلاثة وثلاثين)[2] مما يدل على عنف مقاومة الفلاحين للاحتلال في هذه الجهة من الوطن؛ وقد وصف الاستعمار المقاومين فيها بالمغيرين والسراق والمرتكبين لأعمال النهب في حق الكولون لأنهم كانوا يأخذون الأشخاص والرؤوس البشرية كغنائم[3].

وأمام المقاومة العنيفة وشدة ضربات الفلاحين أجبر الكولون المهاجرون إلى الجزائر إلى العودة، فمن ضمن 6.376 مهاجر أوروبي وصلوا إلى العاصمة سنة 1840 عاد إلى فرنسا 4.545 شخصا، ومن

(1) ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G). L'Afrique du nord française dans l'histoire, Paris (S.D), p 301
(2) Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 223.
(3) Ibid, p 224.

ضمن 1.841 شخصا نزلوا بوهران عاد 1.506 شخصا، ومن بين 2.358 شخصا أوروبيا وصولوا إلى عنابة عاد منهم 2.084 شخصا كما حصد الموت في وهران لوحدها 1.761 شخصا أوروبي عام 1840[1].

اخفى الفرنسيون في كتاباتهم عامل المقاومة وردّوا عودة المهاجرين الأوروبيين إلى أوروبا فيما بين 1830-1842 إلى عوامل اقتصادية تتمثل في افتقار الكولون إلى الموارد المادية والمالية الضرورية لإقامة المستوطنات الزراعية، ولم يتحدثوا إلا عارضا عن مقاومة الفلاحين الجزائريين للكولون الوافدين من أوروبا والمنبثين داخل الأرياف الجزائرية، ويظهر ذلك في إشاراتهم إلى وجوب توفير الحماية للكولون من اعتداءات اللصوص (**les maraudeurs**) ضمانا لاستقرارهم، وما لم يتحقق ذلك فإنهم يعودون إلى فرنسا يئسين قنوطين من دون أن يظفروا بقطعة أرض زراعية واحدة(2). وللحيلولة دون عودة الكولون إلى بلدانهم بأوروبا اشترطت إدارة الاحتلال إقامة المستوطنات الزراعية بالقرب من المدن التي تم إخضاعها أو بالقرب من الحاميات العسكرية، قصد توفير الحماية لها؛ كل هذا يوحي بوجود مقاومة أبداها الفلاحون الجزائريون ضد تواجد الكولون فوق أراضيهم.

(1) Ibid, p 226
(2)Eugène BURET. Op. cit, p 226.

وحتى غاية عام 1840 لم تسمح الأوضاع الأمنية للكولون الأوروبيين بزراعة أراضيهم التي تحصلوا عليها عن طريق الامتياز المجاني، أو عن طريق شرائها بمبالغ حيالية أحيانا، وحتى هذا التاريخ اعتبر الجزائريون أسيادا على أراضيهم لأن الأرض التي تحصل عليها الكولون منعتهم المقاومة من زرعها، ومن جهة أخرى تشددت سلطات الاحتلال مع الكولون، فاشترطت عليهم زرع الأراضي التي تحصلوا عليها، وضربت لهم آجالا، ما لم يزرعونها فإنهم يتعرضون للتحديد، ويستبقى لهم فقط الجزء الذي يتناسب مع دخلهم.

ومن بين الانتفاضات المتتالية ضمن المقاومة الوطنية الجزائرية التي ظلت بعض حلقاتها شبه مفقودة، نذكر الحركات الاحتجاجية لقبيلة أولاد سعيد، وشارب الريح، وبني خنيس، والقلايلية، وأولاد قادة، والبحورات، والحازات، وأولاد سيدي أعمر بن ميمون، وأولاد عيسى، في شهر أكتوبر من عام 1845[1] بضواحي مدينة معسكر، ردا على إقامة فرنسا للمركزين الاستيطانيين: سان هيبوليت (المامونية حاليا)، وسان أندي (خصيبية) في نفس السنة[2] لاجتثاث مقاومة الأمير عبد القادر واستئصالها، وذلك بعد مصادرتها للأراضي التي أنشئ فوقها المركزان الاستيطانيان بقرار من الحاكم العام في 30 ماي 1841 بحجة

[1] C.A.O.M. G.G.A Carton 5L / 25 (Colonisation officielle)
[2] C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5 (création du village de S^t andré de Mascara)

تخلي أصحابها عنها[1] واحتجاج بني خنيس مرة ثانية ردًا على القانون الغابي الصادر في 12 جوان 1851 والذي مس أجزاء من غابة بني خنيس. واحتجاج قبيلة أولاد سعيد مرة أخرى ضد قرار الماريشال راندون -وزير الحربية- القاضي بتحديد أراضيها وحجز ممتلكات الأحباس بها سنة 1856.

يستخلص من مقاومة الفلاحين للاحتلال في هذه المرحلة المبكرة من استعمار فرنسا للجزائر بأن الفلاحين كان حُب الأرض لديهم يمتزج بحُب الوطن، بحيث لم يصبح عندهم من مدلول لعبارة الحرية سوى تحرير الأرض واسترجاعها.

إن الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر كذّبت الأسطورة الاستعمارية القائلة بدخول الفرنسيين إلى الجزائر بغرض نشر الحضارة.

إن رفض الجزائريين -للأمر الواقع- ومقاومتهم للاحتلال يقيمان الدليل على رغبتهم في التمسك بشخصيتهم المتميزة وتحرير أراضيهم، وهكذا أصبحت كل مقومات الصدام والصراع المرير والشاق متوفرة[2].

[1] M.P. De MENERVILLE. Op.cit, p.264
[2] محمد حربي. الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، الجزائر: 1994، ص 75

كما لم تكن الوطنية لدى الجزائريين تعني شيئا سوى التعلق العاطفي بأرض الأجداد، ومن الأرض استلهموا رد الفعل ضد الاستعمار.

وبعبارة أخرى فإن افتكاك الأرض من أصحابها أدى بهم إلى الثورة. ومن الأمور المثيرة للنقاش أن رؤساء المكاتب العربية لم يشيروا في تقاريرهم أن ثورات الفلاحين كان سببها اغتصاب الأراضي الفلاحية، لقد أوردت تقاريرهم ثورات وأحداث وقعت بالفعل، اكتفوا فيها بالحديث عن النشاطات العسكرية والمعارك، وانعدام الأمن، وطلب السكان الأوروبيين والأهالي للحماية، من دون أن يذكروا أن السبب الجوهري لهذه الأحداث على أنه اغتصاب الأرض.

يلاحظ في التقارير التي تحدثت عن ثورة أولاد سيدي الشيخ مثلا وثورة قالة سنة 1852، أو ثورة بوبغلة (1852-1853)، وغيرها من الثورات بأنها لم تذكر ولا مرة بأن سببها هو نزع ملكية الأهالي وتوسع الكولون على حساب أراضيهم الزراعية والرعوية، أو بسبب إسقاط حقوقهم المشروعة فيها باللجوء إلى شتى الوسائل والصفقات[1] ولا حاجة لنا إلى التذكير بجميع الثورات والانتفاضات التي شهدتها الجزائر

(1) عن الثورات الشعبية راجع: C.A.O.M- G.G.A- Carton 1H/9.

فيما بين 1830 و 1916، والتي كان السبب الرئيسي فيها استيلاء فرنسا على الأراضي من خلال التذرع بغياب أصحابها وتركهم لها، أو معاقبة أصحابها، أو تحت حجة المنفعة العامة.

وقد تنكرت هذه التقارير عمدا لأهمية رفض الجزائريين للتنازل عن حقوقهم في ملكية أراضيهم.

إن ثورة الأمير عبد القادر (1832-1847) وما أعقبها من ثورات إلى غاية ثورة الأوراس في 1916 « تمثلت في مقاومة مصادرة الأراضي وابتزازها على نطاق واسع لفائدة المستعمرين، كما تمثلت في بذل جهود جبارة حالفها التوفيق أحيانا، استهدفت استعادة الأراضي الزراعية التي كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب والتشريد».

الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية

من الأدلة البارزة التي تبرهن على الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الممتلكات الأرضية الفلاحية والرعوية، نص المنشور الصادر عن الولاية العامة للجزائر في 20 ماي 1856 والموجه إلى جنرالات الأقسام، وإلى عمال المقاطعات الثلاثة.

يتحدث هذا المنشور عن العلاقات والاتصالات الناشئة
وكراهية بين الجزائريين والأوروبيين بسبب توسع الاحتلال وتوغله
وهو الأمر الذي نجمت عنه مشكلات وصراعات بين المجتمعين في عدة
مناطق من التراب الجزائري.

ويدعي بأن قلة الرقابة التي يمارسها الجزائريون على قطعانهم
ونقص اهتمامهم بممتلكاتهم الزراعية، وعادات الترحال لديهم، وعدم
جدوى تقاليدهم الرعوية كلها عوامل منحت للأوروبيين مكانة
بجوارهم، وهذا ما دفع بالجزائريين إلى التذمر منهم [1].

وأن تمادي الكولون الأوروبيين، ومبالغتهم في الاستثمار
بالأراضي الفلاحية -الممنوحة لهم- واحتكامهم لأنفسهم بأنفسهم
تسبب في خلق وضعية منافية للنظام ولمصالح فرنسا السامية، التي
أصبحت ملزمة بمعالجة الوضع.

تضمنت هذه الفقرة الذرائع والمسوغات لتبرير المعاملة التي يلقاها
الفلاحون الجزائريون من الكولون.

وقد احتوى هذا المنشور توصيات بوجوب قمع الجزائريين الذين
تسببوا في عمليات تخريب وتدمير ممتلكات الكولون بكل الوسائل

[1] M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er volume 1830-1860, Paris- Alger 1877, p.74.

الممكنة والمتاحة، وأعطى أمرا لحراس الحقول «gardes champêtres»
وللدرك -الاستعماري- والشرطة العسكرية بمضاعفة نشاطهم ووضع
حد للمخالفات وفق القانون، كما أوصى المكاتب العربية التدخل بكل
صرامة لدى زعماء القبائل ليبلغوا نصائح وتحذيرات إدارة الاحتلال
لرعاياهم كي يكفوا عن الرعي في أراضي المعمرين حتى ولو كانت
خالية وغير مزروعة، على أن يفهم الكولون من جهتهم بأن توفير
سلطات الاحتلال للأمن ووضعها حداً لاعتداءات الجزائريين ضدهم
مرهون بتوقفهم عن عمليات الاغتصاب والابتزاز الممارسة من قبلهم
والتي راح ضحيتها الكثير من الفلاحين الجزائريين تحت غطاء التعامل
التجاري، والتي كلفتهم خسارة جسيمة أفقدتهم أراضيهم [2].

وتفسير ذلك أن فض الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين
مرهون بتوقف الكولون عن ابتزاز المزيد من الأراضي الفلاحية
الجزائرية.

وتفاديا لاحتدام الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين أصدرت
الحكومة العامة منشورا في 15 مارس 1858 تضمن العبارات التالية «لقد
جعلت أعمال العنف-الجرائم- المرتكبة في الأرياف منذ سقوط الجزائر
في يد الاحتلال الفرنسي أحد أهم مظاهر الصراع بين المجتمعين

[2] Ibid.

الجزائري والأوروبي، واعتبرت مصدر قلق واضطراب يعيق نشاط الإدارة الاستعمارية التي يفرض عليها التكفل بالقضاء على مظاهر العنف وقمعها"[1].

وحسب رأي الحاكم العام «راندون» فإن الصراع بين الجزائريين والأوروبيين يعود إلى تهاون الفلاحين الجزائريين في إحكام الحراسة على قطعانهم، وأيضا إلى مبالغة الكولون في اغتصاب أراضي الجزائريين الزراعية والرعوية.

وبعد تذكيره بما ورد في منشوري 20 ماي 1856 و23 ديسمبر 1857 أقر ترتيبات تنص على منع القبائل، وفصائل القبائل المجاورة لمراكز الاستيطان الأوروبي من ترك قطعانهم ترعى لوحدها أو دون توكيل حراستها ومراقبتها لشخص يتجاوز عمره ثمانية عشرة سنة، على أن لا يفوق القطيع الذي يحرسه شخص واحد خمسون بقرة أو جملا، أو مائتي شاه، ومبدئيا يتحمل الرعاة المأجورون مسؤولية المخالفات المرتكبة، أما إذا كان الرعاة من غير المأجورين فإن المسؤولية تلقى على عاتق الملاك.

(1) M.P de MENERVILLE. Op.cit. P 75

وتحبس القطعان ليلا داخل زرائب، والفلاح الذي تتسبب حيواناته الغير محبوسة ليلا في إحداث إضرار بمزارع الكولون يجري تغريمه إداريا، ويعوض الخسائر لصاحب المزرعة المتضررة.

وحث المنشور في بنده السادس السلطات المحلية، ورؤساء البلديات والمحافظين المدنيين على اتخاذ قرارات تضمن أمن وسلامة أراضي الأوروبيين القاطنين بمراكز الاستيطان الأوروبي، مع إجبار الملاك الجزائريين على وضع قطعانهم ، تحت رقابة حارس –راع– تعينه مصالح البلدية وتحدد أجره لجنة تعينها السلطة المحلية[1].

أما البند السابع من المنشور فقد منح الحق للرعي بأراضي البلدية فقط للذين يرسلون مواشيهم ترعى ضمن القطعان المشتركة، ويلتزمون بدفع المبلغ المالي الذي تحدده اللجنة للراعي الأجير[2].

واحتياطا وتوقعا لنشوب أي خلاف بين المجتمعين قد يؤدي إلى صراع بينهما، نص البند التاسع من المنشور على تجنيد الدرك الاستعماري، وحراس الحقول، وقوات الأمن العمومي على تبليغ إدارة الاحتلال، برفع تقارير حول الرعي الجائر، من دون أن ينص على

(1) Ibid.
(2) M.P de MENERVILLE. Op.cit. P 75.

الإجراءات العقابية، على أن تحجز الحيوانات فقط للمدة التي تسمح بالتعرف على أصحابها.

وأبلغ المنشور الفلاحين الجزائريين مسبقا بأن إدارة الاحتلال وحدها هي التي لها الحق في تحديد التعويضات، وفرض الغرامات الناتجة عن الأضرار التي لحقت بالملكيات الأرضية التي تعرضت للانتهاك، وليس لأحد من الفلاحين الجزائريين الحق في مناقشتها مع أصحاب الأراضي المنتهكة، أو الاعتراض عليها[1].

وواضح من هذا المنشور أن إدارة الاحتلال استخدمت أسلوبين في تعاملها مع مربي الحيوانات؛ في حين نراها تظهر مرونة في التعامل مع الكولون، نراها تسعى جاهدة في استخدام قسوة القانون وفرض إرادة السلطة الإدارية الاستعمارية في تعاملها مع الفلاحين الجزائريين، وغطت على تعدي الكولون الفاضح على أراضي الجزائريين التي تنتهكها حيواناتهم، والحازت للمعمرين، ولم تضطلع بمسؤولياتها في الدفاع عن ممتلكات الجزائريين المنتهكة من طرف قطعان الكولون.

كما جاء قانون 16 جوان 1851 الذي نص على إلزامية حجز ومصادرة الأراضي الزراعية والرعوية التي تخلى أصحابها عن استغلالها ليعطي الكولون فرصة الاستيلاء على المزيد من الأراضي، بينما نراه لا

(1) Ibid.

ينص قطعا عن انتزاع الأراضي التي تخلى الكولون عن خدمتها وتركوها بورا. وكثيرة هي الأراضي التي تحصل عليها الكولون عن طريق المضاربة، وتركوها بورا حتى يرتفع سعرها، ثم يبيعونها ويستفيدون من فائض القيمة.

إن هذا القانون جاء ليضفي طابع الشرعية والصبغة القانونية على سيطرة الذين احتلوا أملاك الغائبين واستولوا عليها.

وقد أطلق الجزائريون اسم «بلاد البارود» على الأراضي التي كانت القبائل تسترجعها بالقوة من أيدي القبائل التي انتزعتها منها[1]، فكيف لا تجرأ هذه القبائل مرة أخرى على حمل السلاح ضد فرنسا التي استلبت منها أراضيها.

ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الفرنسي في الجزائر

منذ 1851 بدأت حالة من انعدام الأمن واختلاله تسود كامل التراب الجزائري؛ فإلى جانب الثورات الشعبية المسلحة التي لا نريد الخوض فيها حفاظا على انسجام الموضوع ووحدته[1]

(1) M. le bon JEROME David. Réflexions et discours sur la propriété chez les Arabes, Bordeaux 1862, p 64

شهدت الجزائر العديد من الحرائق التي أشعلت في الغابات من طرف جماعات مسلحة كانت تجوب الوطن لغرض شل نشاط الكولون والإدارة الاستعمارية[1].

ففي سنة 1863 أتت الحرائق على 42.100هكتار من الأراضي الغابية، منها في القطاع القسنطيني لوحده 22.000 هكتار؛ وفي صيف سنة 1865 حصدت النيران 163.954هكتار، حمل الكولون مسؤوليتها للقبائل، وطالبوا بفرض عقوبات جماعية.

وأمام تعالي احتجاجات الكولون من جهة، وتوالي الحرائق من جهة أخرى أصدرت حكومة الاحتلال مرسوما -حكوميا- في 07 أوت 1867 يمنح الأراضي التي أتت عليها النيران مجانا للكولون الذين تحصلوا عليها عن طريق الامتياز بعد سنة 1863، كما استفاد المتلكون لأراضي غابية لم تمسها الحرائق من ثلث المساحة، أما الثلثين المتبقين يحصلون عليهما مقابل أسعار منخفضة -مفيدة- تتراوح بين 225 و 235 فرنك للهكتار الواحد، وتسدد على عشرين قسط سنوي[2].

(1) IHADDADEN Zahir. Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger, ENAL. 1883 p 117.

(2) Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France. Paris, P.U.F, 1968 P109.

واشترطت المادتان الأولى والثانية من هذا المرسوم (07/ 08/ 1867) على أن يقتطع عشر المساحة الغابية لصالح الأهالي الذين سمح لهم باستعادة شرائها بغرض الاستفادة من خدماتها، إلا أن هذا العشر لم يكف كمجال للرعي، وهو الأمر الذي دفع بالفلاحين الجزائريين للتعبير عن استيائهم أثناء مرور اللجان المكلفة بتطبيق القرار المشيخي (1863).

ولعل الحرائق التي تعرضت لها غابات الفلين بضواحي سكيكدة في سبتمبر 1870 تكون من فعل الفلاحين الساخطين على النظام الاستعماري الذي لم ينصفهم[1].

ثم جاءت حرائق 1871 لتزيد من حدة الصراع بين الفئتين، حيث طالب الكولون المستفيدون من الأراضي الغابية بإجراء عقوبات جماعية ضد القرى التي يعتقد أنها تسببت في الحرائق، وهذا على الرغم من تعويض الحكومة لهم.

وقرر "دي قيدون" (De GUEYDON) تعزيز إجراءات القمع باللجوء إلى التغريم الجماعي، وإلغاء الصفقات التي تمت الموافقة عليها بخصوص المدفوعات عن الحرائق الغابية، مع استدعاء المتهمين

(1) Charles-Robert AGERON. Op.cit, p 110.

بإرتكاب جرائم للمثول أمام المحاكم الردعية (Tribunaux Correctionnels). ودعا إلى وجوب مراقبة تحركات الجزائريين[1].

وفي صائفة 1873 أكلت السنة النيران حوالي 75.313 هكتار من الأشجار الغابية التي وجهت فيها التهمة مباشرة إلى النوايا السيئة أي إلى عناصر جزائرية من أبناء القرى المجاورة للساحات الغابية.

أمام هذه الوضعية أبرق عاملي مقاطعة الجزائر العاصمة وقسنطينة إلى الحاكم العام «شانزي» (CHANZY) يطلبان منه تطبيق حالة الحصار على الجزائر[2].

أما الصحف الاستعمارية فقد وصفت المتسببين في الحرائق بالمتوحشين، بينما لو سمح للفلاحين الجزائريين باستخدام الأراضي الغابية كمراعي ما كان لهذه الحرائق أن تشب مطلقا، كما أن الحرائق بالإمكان أن يكون سببها حادثا طارئا من فعل الأشخاص، ومع هذا فقد تم لإدارة الاحتلال أن حكمت بالإعدام على شخصين اثنين، وعلى ثالث بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة[3].

---

[1] M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne. 2-3.1860 /1866.

[2] Charles-Robert AGERON. Op. cit, p111.

[3] Ibid.

ومن هنا يمكن القول بأن الحرائق المتعمدة كانت ردًا مباشرا على النظام الاستعماري الجائر، وأنها واحدة من مظاهر الصراع المحتدم بين الجزائريين والكولون. وقد صرح فارني (WARNIER) بأن حرائق الغابات تعد سلاحا حربيا، ولا يوجد رد ناجع عليها خير من حجز الممتلكات، مما يضطر القبائل إلى المصالحة، وبدون الحجز لا يمكن أن يوضع حد للحرائق.

وفي 17 جويلية 1874 صدر قانون يمنع الفلاحين الجزائريين من الرعي في الأراضي الغابية التي تعرضت للحرائق لمدة عشر سنوات كاملة كما تقرر منع إشعال النيران داخل الغابات أو على مساحة تقل عن مائتي متر منها فيما بين أول جويلية وأول نوفمبر من كل سنة، وهي المدة التي يكون فيها مربو الماشية في أمس حاجة إلى المراعي.

وقد اعتبر الفلاحون الجزائريون إجبار فرنسا السكان على المشاركة في إخماد النيران المشتعلة في الغابة مساسا بالكرامة، ورمزا للهيمنة وللسيطرة الفرنسية.

وقد أعطت ثورة 1871 الدليل القاطع على أن الفلاحين الجزائريين كانوا على درجة عالية من الوعي الاجتماعي لأن الثورة حضيت بدعم الفلاحين ومساندتهم لها والتفافهم حولها، وقد استطاع

القرآني وهو من الطبقة الإقطاعية أن يتحالف مع الطبقات الفلاحية الشعبية المحرومة، فكانت ثورته ثورة فلاحين جارفة.

وما إدانة الأرستقراطية الجزائرية وتنديدها بموقف الفلاحين المتمردين كما جاء في رسالة جماعية لهم بتاريخ 21 أبريل 1871[1] إلا دليلا على أن الفلاحين الجزائريين الصغار كانوا لا يفرقون بين الفرنسيين ورجال الإقطاع من أبناء الجزائر ممن تواطؤوا مع الاستعمار، وصاروا عونا له، وتحاملوا على الفلاحين المتمردين.

ومن الأدلة القاطعة على وجود وعي شعبي -اجتماعي- في أوساط الجماهير الريفية الفلاحية تأليف الدواوير للجان حرة منتخبة تتألف الواحدة منها من عشرة إلى اثني عشرة عضوا تدعى الشرطية شبيهة بالمجالس البلدية، ذات نفوذ قوي لدى الشعب، نشأت بصورة مشروعة كرد فعل على سيطرة القياد وأعوان الاستعمار، مهمتها مراقبة تصرفات القياد، وفرض الغرامات، ومصادرة أملاك العصاة والمنشقين عن رأي الجماعة، وشراء الخيول وإعادة النظر في أحكام القاضي واللجان التأديبية؛ كثيرا ما أطلق على هذه اللجان اسم «رابطة

(1) ينظر نص الرسالة بأسماء عشرين شخص بين باش أغا وقائد ممن وقعوا عليها في:
Louis RINN. Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. ALGER 1891, pp 80-81.

الفلاحين» و«الكادحين»[1]. وأصبحت مؤسسة الشرطية من أهم مظاهر اليقضة في المجتمع الجزائري[2].

وقد كتب مصطفى الأشرف نقلا عن العقيد «لويس رين» بأنها تمثل خطرا جسيما على الأهداف التي تسعى الحكومة الفرنسية لتحقيقها[3].

استشهد الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف بنصين لمسؤولين فرنسيين ثم أحدهما وهو لويس رين إلى خطر المقاومة على المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وتحدث ثانيهما وهو اميل دوكافينياك -الذي أشير إليه سابقا- عن شدة تعلق الجزائريين بأراضيهم الفلاحية واستماتتهم في الدفاع عنها، ليتبين لنا أن منشأ الصراع والتنافس الشديد بين الكولون الأوروبيين والفلاحين الجزائريين كان مصدره الأرض؛ الفريق الأول يسعى جاهدا لاستملاكها، والفريق الثاني يقاوم ويدافع من أجل الإمساك بها.

(1)- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 65 ، وأيضا ص 130 من نفس المرجع. - ينظر أيضا: شارل روبرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د . م . ج ، ص 76.
(2)- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 130.
(3)- نفسه

ولايمكن أن تكون ثورة المقراني إلا ردّ فعل عنيف على السياسة الاستعمارية، ومظهرا من مظاهر الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين الذين بلغ عدد المشاركين منهم في هذه الثورة نحو 800,000 نسمة[1] إلا أن هزيمة الثوار وفرت للمستوطنين أراضي جديدة احتجزت من الثوار، إلى جانب أموال ضخمة فرضت عليهم كغرامات حربية (36 مليون فرنك ذهب)، ووصلت كلفة الحرب إلى نحو 65 مليون فرنكا ذهبيا[2] وخلاصة القول، فإن ثورة المقراني، بغض النظر عن نتائجها، لم تكن سوى رد فعل ضد حجز ونزع الأراضي من أصحابها.

وكسبا للعملاء واستمالتهم كانت فرنسا توزع الأراضي التي تحجزها من الثوار على القياد من أمثال بن قانة في بسكرة عاصمة الزيبان، والذي تحولت إليه الأراضي المنتزعة من خليفة الأمير عبد القادر، وعائلة خليفة، وشيخ البلاد، والفكون في منطقة قسنطينة[3] أما الفلاحون الجزائريون الذين لم يثبت تورطهم في أعمال عنف ضد الكولون، وتعرضت ممتلكاتهم للنهب والتخريب فقد تمّ تعويضهم على

(1) نفسه

(2) [illegible] ص 78-79

(3) C.A.O.M. B. 3364. (le Gouverneur Général à Monsieur le Préfet, Alger le 13/06/1871)

حساب ممتلكات الثوار، وذلك بناء على قرار الحاكم العام للجزائر الصادر في 09 ماي 1871.

وعلى حد قول بن يمين ستورا تعتبر ثورة المقراني ببلاد القبائل سنة 1871 آخر أكبر المقاومات ضد جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وحتى غاية 1954 ظلت أيضا هي آخر محاولة سياسية كبرى يبادر بها المجتمع الريفي الجزائري[1].

أما عبد القادر جغلول فكتب يقول عن مقاومة الريف الجزائري للاحتلال الفرنسي بأن ثورة المقراني قد وضعت حدًّا لزمن المجد العسكري للمجتمع الريفي[2] ومهما يكن من أمر فإن الطابع الفلاحي لثورة المقراني والثورات السابقة واللاحقة لم يمنعها أن تكون ذات طابع سياسي لاعتبارها مقاومات ضد الاحتلال، وعلى هذا الأساس يقول أجيرون «لقد حرفت الكتب المدرسية الفرنسية طابع ثورة المقراني (1871) بحصرها في عمليات تخريب الثوار لمزارع الكولون المنعزلة وحرقها، وفي ذبح المسّبلين للمدنيين الأوروبيين العزل، ويقول بأن خسائر الجزائريين في هذه الثورة لم تحص، وأن 200.000 بندقية التي

(1) Benjamin STORA. Histoire de L'Algérie Coloniale 1830-1954, Alger: E.N.A.L 1996, p 40.

(2) Ibid, p 40 (Cité par Abdelkader Djerloul. «Hors la loi, violence rurale et pouvoir colonial en Algérie au début du 20ème siècle » in revue de l'occident musulman 1984, p98)

سيرحت إدارة الاحتلال عجزها من الثوار لهو عدد مبالغ فيه وأن أغلب تقارير الضباط العسكريين تذكر أن الثوار كانوا مسلحين بالعصي وكلما سقط جند فرنسي استولوا على سلاحه»[1].

وتحدث التقارير الاستعمارية عن نهب الشبايس المتمردين على السلطة لبعض الحقول الزراعية والضيعات والمباني التي يمتلكها القياد من أمثال القائد أحمد بن شريف بدوار قدارة، وذلك يوم 19 ماي 1871 قبل التحاقهم بتونس[2] كما أن اتباع الطريقة الرحمانية ممن استجابوا لنداء الجهاد المقدس قد قاموا هم الآخرون في يوم 08 أبريل 1871 بمهاجمة مزارع الكولون وضرب الأوروبيين في الأخضرية، وبجاية، ودلس، وسطيف، وذراع الميزان، وبرج بوعريريج، وتيزي وزو، وبرج حمزة (Fort national)[3].

قدر الحاكم العام للجزائر مساحة الغابات التي التهمتها النيران فيما بين 1860-1881 بأزيد من 300.000هكتار، أكثرها تسببت به الحركات الثورية منها: 55.000 هكتار سنة 1876، و 40.000 هكتار سنة 1877؛ و 8.156هكتار في 1878؛ و 17.762هكتار في 1879؛ و 20.880 في

(1) نقلا عن مقال لشارل روبرت أجرون نشرته جريدة المجاهد الجزائرية الصادرة يوم 14 أفريل 1971 بمناسبة الذكرى المئوية لثورة المقراني (1871).

(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H / 80

(3) Pierre GOINARD. Algérie: L'œuvre Française, Paris, Edition robert Laffont 1984, p 131

1880؛ و 169.057هكتار في1881، وهي السنة التي قدرت فيها قيمة الخسائر الغابية بـ 9.042.000 فرنك، وقيمة الغرامات المفروضة على الجزائريين بـ 510.000فرنك.

وبحلول عام 1893 قدرت المساحة الغابية التي أتت عليها النيران فيما بين 1876–1893 بـ 725.520 هكتار، ما يعادل ثلث المساحة الغابية للجزائر، متسببة في خسارة مالية تقدر بـ 33.131.156 فرنك (بمعدل 44فرنك للهكتار الواحد). وفي سنة 1894 نشب 308 حريق متسببا في خسارة قدرت بـ 2.266.043 فرنك[1].

الجدير بالملاحظة أن هذه الحرائق نشبت جميعها في أعقاب صدور القانون الغابي (16 جوان 1851). كما أن الحرائق الغابية التي نشبت أثناء ثورة عين التركي (1901) وبعدها رُدّت أسبابها إلى احتكار الإسبان المهاجرين للثروة الغابية واستغلالها اقتصاديا، واستخدام يد عاملة إسبانية فيها والاستغناء عن اليد العاملة الجزائرية مما حرم هؤلاء من الخدمات الغابية وحولهم إلى فقراء[2]، مما يجعلنا لا نشك في أن الفلاحين هم الذين أضرموا النار في الغابات انتقاما من إدارة الاحتلال التي

(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2ème édit, Paris 1897. P 119. (d'après l'exposé de la situation générale de l'Algérie en 1896, p 286)

(2) IHADDADEN Zahir. Histoire de la presse indigène en Algérie, des Origines jusqu'en 1930, Alger: E.N.A.L 1983, p 206 (d'après le journal: les nouvelles avril mai 1901).

حرمتهم من الخدمات الغابية بمقتضى هذا القانون أو استبدال العمال الجزائريين بعمال أجانب.

ولا ريب في أن انتهاج الفلاحين الجزائريين أسلوب حرق غابات الفلين ينطوي على هدف يُقصد منه إنهاك الميزانية الاستعمارية لأن صادرات الفلين كانت تعتبر احد اهم الدعائم الاقتصادية للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي سنة 1876 كانت الغابات الوهرانية هي الأكثر عرضة للحرائق؛ وقد نسبت هذه الحرائق والنكبات إلى التعصب الديني - الإسلامي - الذي أثارت الحرب التركية الصربية حِدّته، وهو الأمر الذي استدعى سلطات الاحتلال الفرنسي إلى فرض حراسة مشددة على الطرق والزوايا[1]

وفي 06 أكتوبر 1876 أعطى «شانزي» (CHANZY) أمرا بالقبض على من سماهم بالمجرمين بأسرع ما يمكن ومعاقبتهم، خاصة وأن التحقيقات أسفرت ان بعض الأهالي أضرموا النار في الغابات انتقاما من الكولون الفرنسيين والأسبان الذين دخلوا الجزائر بغرض قطف مادة الحلفاء وتهريبها[2].

---

(1) Charles-Robert AGERON. LES Algériens Musulmans et la France, Tome premier, Paris: P.U.F. 1968, P 114.
(2) IBID

ومن العوامل التي ساعدت إلى حدّ بعيد في التعجيل باندفاع السكان في الهضاب العليا من غرب الجزائر إلى الانخراط في الثورة الشعبية المسلحة التي قادها الشيخ بوعمامة خلال شهر أبريل 1881:

توسع الكولون في الهضاب العليا، واستملاكهم لمساحات شاسعة من الأراضي التي يكسوها نبات الحلفاء.

استقدام عمال من أصل إسباني تقوية للعنصر الأجنبي.

تحويل الثروة المحلية من مواشي وحلفاء باتجاه ميناء وهران وأرزيو، ومنهما إلى العالم الخارجي.

تقييد سكان المنطقة ببيع إنتاجهم لشركة الحلفاء بسعر يتراوح بين 04 حتى 08 فرنكات للقنطار الواحد، بينما قطعة خبز وزنها 600غرام يبلغ سعرها 05 حتى 09 فرنكات[1]

وحين بلغ النفوذ الاستعماري الاقتصادي ذروته في الهضاب العليا الغربية وأحس السكان بتعدي الكولون السافر على حقوقهم وانتهاكها، حينذاك أضرم الثوار من أبناء قبائل حميان وأولاد سيدي الشيخ والشعامبة النار في مستودعات الحلفاء مما أدى إلى تخريب المنشآت، وسقوط ضحايا في صفوف الأسبان[2].

---

(1) Djilali SARI. L'insurrection de 1881 en Algérie, Alger, 1981 p 175.
(2) Mahfoud KADDACHE et Djelali SARI. L'Algérie dans l'histoire T05. Alger: O.P.U. 1989, p 174

وفي اعتقاد لجنة التحقيق، فإن حرق الأهالي للغابات والمستودعات الخفاء يكون قبل كل شيء استجابة وطاعة لكلمة أمر (mot d'ordre) وتحريض على العنف تسببت فيه الانتفاضة في الجنوب الوهراني، وحوادث تونس في 1881.

ولما انتشر الحرائق في الغابات التي يمتلكها المعمرون عبرت إحدى الصحف الصادرة في الشرق الجزائري بالقول أن «لا أحد من المعمرين قد أبداء عنصرا متمردا وأكثر عدوانية وحقدا مما هو عليه العنصر العربي -الجزائري- المتعصب لديه والمزدري للثروات الأرضية»(1).

رد فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع الكولون

تطويقا لعملية حرق مزارع الكولون واحتوائها وتعويضا للعمال الذين تخلوا عن العمل في مزارع الكولون، بعث عامل عمالة وهران جول ماحيه (Jules MAHIA) منشورا إلى رؤساء البلديات بتاريخ 17 أفريل 1872 يكشف لهم فيه بأن الجنرال قائد القسم العسكري بوهران قد قرر وضع المجندين في الجيش الفرنسي تحت تصرف الكولون أثناء موسم الحصاد مقابل أجر يومي يقدر بـ 1,5 فرنك للحصادين

(1) Charles-Robert AGERON, Op cit. P 115

(Faucheurs) و 01 فرنك لقلي السنابل (Faneur)، مع ضمان الغذاء والإيواء والتدفئة(1).

وفي 23 ماي 1873 صدر منشور مماثل ينص على وضع العسكريين في خدمة الكولون الأوروبيين على أن ينتهي دور العسكريين بانتهاء عملية الحصاد والدرس، كما نص أيضا على وضع حراس مسلحين يتتبعون عملية الحصاد والدرس ويراقبون الحقول(2).

وهكذا لم تجد السلطات الإدارية الاستعمارية الفرنسية ما تواجه به هذا النمط من المقاومة سوى إصدار التعليمات إلى رؤساء البلديات، وإلى السلطات الأمنية لمتابعة جهودها لضمان الاستيطان وحمايته.

وفي أعقاب الحرائق التي شهدتها سنة 1881 عملت إدارة الاحتلال على إبعاد الفلاحين بثلاثين كيلومتر عن المواقع الغابية، وأنشأت 2.462 مركز للمراقبة والحراسة (Postes Vigies) يستخدم 6.516 شخصا، وهو الأمر الذي قضى على الحرائق بشكل شبه كامل(3).

(1) Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860-1881. Oran 1882. p38

(2) Ibid, p 93.

(3) Paul-Leroy BEAULIEU. Op cit. p 120.

كما أنه أمام تزايد العمليات الهجومية على مزارع الكولون ومواصلة المتمردين لحرق الغابات، وحتى يُبعد الخطر عن محيط تواجد الكولون نشرت جريدة « Le Petit Colon» مقالا لـ «شارل مارشال (Charles MARCHAL) -رئيس تحرير الجريدة- يُلفت فيه أنظار السلطات الاستعمارية إلى الخطر الناجم عن الهجومات التي يشنها المتمردون على مزارع الكولون؛ وعليه نصح إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بإنشاء جيش خاص يتألف من الميليشيات الشعبية وجنود الاحتياط، مهمته الدفاع عن القرى الاستيطانية والضيعات البعيدة عن المراكز العسكرية، وليكون دعما لحراس الغابات.

وأشار في مقاله المطول بأن جريدة «Le Petit Colon » قد سبق لها من قبلُ بثماني سنوات، وذلك في عددها الصادر يوم 22 فبراير 1881 بأن نبهت السلطات الاستعمارية بخطورة ثورة الشيخ بوعمامة وأحداث تونس على الوجود الفرنسي في الجزائر[1].

وقد عبَّر المسؤولون الفرنسيون في منشوراتهم التي ترجمتها المؤسسات والهيئات الاستعمارية إلى أفعال ونشاطات صريحة على الصعيد العملي عن وقوفهم إلى جانب المستوطنين أمام خطر الفلاحين الجزائريين الذي بات يهددهم في عقر دارهم (المراكز الاستيطانية

---

(1) -Le Petit Colon Algérien N° 3494, 15ème année. Vendredi 24/02/1882.

والقيمات)، والشاهد على ذلك نص الرسالة السرية التي بعث بها نيابة عن رئيس المجلس، وزير الحربية قائد الأركان العامة الجنرال «دوميريبال» (DE MIRIBEL) إلى الجنرال قائد جيش الاحتلال في الجزائر، تحمل مخططات لحماية الطرق والمواصلات ومراكز الاستيطان والقيمات بواسطة رجال الدرك، والقناصة الغابيين (Chasseurs Forestiers)، والعمال الإداريين المسلحين، وجنود الاحتياط الذين انهوا خدمتهم ممن تتراوح أعمارهم بين 45 و50 سنة، والرجال الأصحاء ممن لا تقل أعمارهم عن 18 سنة، والغير ملزمين بالخدمة العسكرية من الأجانب والجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط الضمانات (Indigènes présentants des garanties)، ومنهم السبايس والجمارك، وأيضا المخازنية، والمتطوعين من أبناء البلدية ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و 22 سنة، يعملون جميعا تحت تصرف ضابط عسكري أثناء الخدمة، أو متقاعد أو احتياطي بدون عمل، وضمّن الرسالة توصيات وشروط تضمن الأمن والسلامة للمستوطنين وممتلكاتهم، منها حمل المجندين للزي العسكري والأسلحة نارية وتجهيزات دفاعية، ولنفس الغرض بعث الجنرال «لارشاي» (LARCHEY) قائد القسم العسكري التاسع عشر (19ème corps d'armé) إلى الجنرالات قادة الوحدات العسكرية الإقليمية برسائل في شهر ديسمبر 1897[1].

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H /48 (Secret)

وفي عام 1881 جلبت الحرائق 4.169.097 فرنك لميزانية الجزائر، ومن ضمن هذا المبلغ سددت قيمة 2.050.362 فرنك في شكل أراضي أي ما يعادل 17.629 هكتار [1].

لكن فرض الغرامات الحربية، وتسليط عقوبات قاسية على الفلاحين الثائرين بمصادرة أراضيهم في أعقاب كل ثورة أو انتفاضة شعبية ينظمونها ضد الاستعمار، لم يزد الفلاحين سوى حقدا على الكولون وإدارة الاحتلال.

وإن كان البعض يرى أنه ليس من مصلحة الجزائريين ان يهاجموا ضيعات الكولون او يشعلون النار في الغابات ما دامت السلطات الفرنسية تغرمهم وتصادر أملاكهم عقابا لهم، فإن البعض الآخر يرى في أن الحرائق كانت احد العوامل الحاسمة التي ساهمت بشكل كبير في

---

(1) IHADDADEN ZAHIR. Op.cit, p 119

اقترح «أوبيغنوسك» (AUBIGNOSK) قائد الشرطة الاستعمارية على الجنرال دي بورمون استخدام قبيلة زواوة التي كانت تمد الأتراك بالمجندين، وذلك لضرب القبائل الغير خاضعة. وفي 1830/08/23 أشار دو بورمون وزير الحربية الفرنسي بوجود 500 زواوي (Zouaves) في الجزائر العاصمة عرضوا خدماتهم على جيش الاحتلال. وفي 1830/10/01 أصدر خلفه الجنرال كلوزيل أمرا ينص رسميا على إنشاء وحدة عسكرية من الأهالي الزواف تتشكل من فيلقين اثنين -يركبون الخيول- أطلق عليهم فيما بعد اسم «القناصة الأهالية» (Chasseurs Indigènes)، وفي 1831 أصبحوا ضمن «قناصة إفريقيا» (Chasseurs d'Afrique) Jean AUCOUTIRIER. «L'armée d'Afrique» In Historia Spécial, n° 486, juin 1987, p34

نشر اللاأمن وساعدت على تقوية القدرات النفسية للأهالي على رفض الاستعمار ونبذه.

وأمام تزايد الخلال الأمن أصدر الحاكم العام للجزائر أوامر لقادة الوحدات العسكرية في 17 يناير 1903 بالدفاع عن المستوطنين الأوروبيين، وضمان سلامة وأمن الكولون، وأنشأ حاميات في وهران والجزائر وقسنطينة يتولى فيها مجندون زواف (ZOUAVES) حماية الطرق والمواصلات ومراكز الاستيطان [1].

وفي سنة 1908، أعطى الجنرال جونار -الحاكم العام للجزائر- تعليمات لحكام المقاطعات تخص حماية الضيعات، وتنظيم الدفاع عن المراكز الاستيطانية لاسيما تلك التي يقل عدد الأوروبيين فيها عن 150 نسمة.

وتحقيقا لعملية التصدي لمقاومة الفلاحين جندت إدارة الاحتلال القوم [2] مقابل امتيازات تمثلت في إعفائهم من ضريبة العشور والزكاة أولا، ثم إعفائهم كلية من جميع الضرائب.

---

(1) C.A.O.M . G.G.A. Carton H3/48

(2) القوم: «GOUMS» هم المجندون الذين يركبون الخيول، وهم أصلا من الأهالي الجزائريين، يعملون في جيش الاحتلال وفقا لشروط منها: بلوغ 16 حتى 40 سنة من العمر، وامتلاك فرس أصيل- والقسم على المصحف الكريم بالوفاء لفرنسا، وفق عقد مدته ثلاث سنوات قابل للتجديد، ومقابل خدماتهم لفرنسا، يستفيدون من قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 15 إلى 18 هكتار. Jean AUCOUTIRIER. Op.cit , p38

وإشارة لإلحاق الخطر بهم أمرت إدارة الاحتلال الكولون برفع راتين بغضوبة اللون طلبا للنجدة نهارا، أما ليلا فقد أعطيت لهم أوامر بإطلاق الضوء في السماء عن طريق رمي سهمين نارين من أي لون كان بفاصل زمني بين الأول والثاني قدره دقيقة واحدة إلى دقيقتين.

وحين اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى أصدر "ليتو (LUTAUD) الحاكم العام للجزائر حالة الحصار في 04 أوت 1914 ووجه نداءين إلى السكان أحدهما إلى المسلمين الجزائريين ينوه فيه بشجاعتهم وبوفائهم لفرنسا ويحثهم على التآخي مع الفرنسيين، وثانيهما إلى الكولون الفرنسيين يشيد فيه بشجاعة أجداد الفرنسيين وأسلافهم، ويدعوهم إلى التمسك بأراضيهم والدفاع عن ضيعاتهم ومحصول حقولهم ومزارع كرومهم، وأوصاهم بالتزام الانضباط والهدوء [1].

في حين توقع بعض الفلاحين الجزائريين أن يؤدي انتصار الألمان على فرنسا إلى تكرار ما حدث إثر انهزامها في الحرب السبعينية فتنزع منهم أراضيهم، وفضلوا الالتحاق بجبهة القتال في حالة ما إذا دعتهم فرنسا لذلك، فإن البعض الآخر عقدوا الآمال على تحسن الأوضاع لصالحهم، وأن هزيمة فرنسا في الحرب تحقق لهم مصالحهم الحيوية، فيطردون الكولون ويستعيدون أراضي أجدادهم وآبائهم، فانتزعوا

[1] Gilbert MEYNIER, L'Algérie révélée. La guerre de 1914-1918 et le 1er quart du XXème siècle, Genève- Paris 1981, p 118

المبادرة بشن هجومات على مزارع الكولون وتخريبها، وشجعهم على ذلك أخبار مفادها أن عمال الأرض لم يأمنوا على رواتبهم بسبب احتمال مغادرة الكولون لضيعاتهم تخوفا من دخول الألمان إلى الجزائر [1].

ففي دوار بني مهرس (Beni Mehrez) بثنية الحد خرّب الفلاحون ستة وعشرون ضيعة أوروبية [2].

وفي منطقة بني شقران (معسكر) عثرت سلطات الاحتلال على نسخ من منشور كتب باليد وبالخط العربي ينسب إلى الشيخ بوراس بن أحمد الناصري [3].

[1] C.A.O.M G.G.A Carton 9H/16 (rapport du commissaire de theniet el Had en date du 07/09/1914)

[2] C.A.O.M G.G.A Carton 9H/16 (rapport du commissaire de police de Theniet El Had en date du 12/09/1914

[3] ولد العلامة الحافظ أبو راس بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن الناصر سنة 1150هـ-1737م في قبيلة بني راشد بين جبلي "كرسوط" و "هونت" قرب قرية البنيان جنوب غربي مدينة معسكر غير بعيد من الآثار الرومانية لمدينة "Alamiliaria"، كرس حياته للعلم، وحفظ علوم العصر، ألف في شتى أصناف العلوم، وسجل آراءه عن أحداث العصر، نقلته رحلاته إلى المشرق والمغرب من مناظرة العلماء، والحكم في مسائل الفقه والسياسة والتاريخ، تولى وظيفة إمام في المذاهب الأربعة ومدرسا وخطيبا، له ما يزيد عن 136 تأليف توفر مكتبة مصطفى بن تهامي بمعسكر على 15 مخطوطة لأبي راس، توفي رحمه الله سنة 1238هـ/1823م

قد وزع على السكان، يحمل نبوات بنزول الفرنسيين في سيدي فرج عام 1246هـ، يتصدى لهم في سنة 1248هـ رجل اسمه عبد القادر، لا يكتب له النصر، ويستولي الفرنسيون على الغابات والأراضي الزراعية [1].

ومهما تكن أسباب هذه الثورة والتي ردها البعض إلى رفض السكان لقرار الحكومة الفرنسية الخاص بتطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على أبناء الجزائر، فهي ثورة فلاحين سببها الرئيسي والحقيقي هو استيلاء فرنسا على أراضي الفلاحة الجزائرية، وتحويلها إلى الكولون [2]، بحيث بلغت الأراضي المصادرة في هذه المنطقة أزيد من 39.294هكتار فيما بين 1841-1887 [3].

وفي منطقة تيزي وزو تعرضت المراكز الاستيطانية ومزارع الكولون في تادمايت والناصرية (camp du marechal(Haussonvillers) للنهب والتخريب [4]، ومن الأمور التي تدل أن الشعور الشعبي في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان شديد

[1] C.A.O.M – Carton 9H/16 (la révolte des Beni Chougranes)

[2] غنم محمد «انتفاضة معسكر، أو ديناميكية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين» مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1986 الجزائر: م.و.ك.ت.، ص ص 96-99

[3] Pierre GOINARD. Op.cit, p401. Voir aussi le D[t] d'Oran et son conseil gl. 1830-1930. pp230 a 236

[4] C.A.O.M G.G.A. Carton 9H/16 (Extrait du rapport mensuel du commissaire de la brigade mobile de Tizi Ouzou, en date du 31/10/1914)

المناوأة للفرنسيين ولمخططاتهم توالي الهجمات على المراكز الاستيطانية ومزارع الكولون، وقتل المعمرين.

ففي بلدية بلزمة هاجم المتمردون الجزائريون مركز مروانة (Corneille) الاستيطاني، وحرقوا مزارع الكولون ونهبوا المحصول الفلاحي انتقاما من المعمرين الذين انتزعوا منهم حوالي 5.500هكتار من أخصب الأراضي الزراعية خلال عام 1903 [1].

وهكذا شجعت الظروف الناتجة عن الحرب العالمية الأولى على المقاومة والتمرد ضد السلطات الفرنسية في كل مكان.

ففي بلاد الأوراس أصرّ السكان سنة 1916 على رفض الاستجابة للدعوات التي وجهت لأبنائهم للمثول أمام اللجان الخاصة بمراجعة قوائم المدعوين للخدمة العسكرية الإجبارية، وإجراء الفحوص الطبية، وكان الامتناع جماعيا في كل من باتنة وبريكة ونقاوس. وتذكر التقارير أن الرفض جاء نتيجة الاعتقاد بأن فرنسا لم يعد في مقدورها حكم البلاد والسيطرة عليها بعد الهزائم التي تلقتها على يد الألمان [2]، حيث تطور الرفض والعصيان إلى عمليات تخريب استهدفت

[1] Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, TII, Paris: P.U.F 1968, p 1156

[2] C.A.O.M- B/3/209. (Rapport judiciaire, Batna le 14/12/1916)

مزارع المعمرين الأوروبيين، ومن ذلك تخريبهم لضيعة كيلرمان (Killermann) وحرقهم للبرج الإداري في مكماهون (عين التوتة)[1].

ففي أواخر عام 1916 شهدت دائرة باتنة انتفاضة شعبية غطت المناطق التي تعرض أصحابها لعمليات الاغتصاب والمصادرة، بحيث هاجم الفلاحون الجزائريون الذين جُرّدوا من أراضيهم مزارع الكولون، وعربات الركاب، وأحرقوا أكوام الحطب والأخشاب[2].

وقد اعتبر سكان نواحي باتنة اندلاع الحرب العالمية الأولى فرصة ثمينة لاستعادة أراضيهم الفلاحية، وللعلم فإن عمليات الهجوم على مزارع المعمرين شارك فيها أبناء الفلاحين الجزائريين الفارين من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية (دفعة 1916)، وذلك بتحريض من آبائهم، ولم يكتفوا بمهاجمة وحرق برج مكماهون، وقتل رئيس الدائرة والمتصرف الإداري، بل اعترضوا طريق القوافل العسكرية التي جاءت لنجدة الكولون على الطريق الرابط بين باتنة ومكماهون.

قمع جيش الاحتلال هذه الثورة بقصف جوي مكثف، واستولى على 7.929 رأس غنم، و14.511 رأس ماعز، و 266 ثورا، وألقي القبض على 3.000 شخص، حكم على 804 منهم بـ 715 سنة. و 03 أشهر و

(1) C.A.O.M- B/3/209. (P.V. d'enquête de l'administrateur adjoint de la C.M. d'Aïn-Touta le 27/12/1916).
(2) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit, p43.

09 أيام، وبغرامة تقدر بـ 706.696 فرنك تعويضا للخسائر التي تسببوا فيها للكولون الذين أحرقت مزارعهم[1].

كما اتخذت سلطات الاحتلال أمام هذه التطورات إجراءات لتسليح الكولون بالقنابل اليدوية والبنادق الرشاشة، وأمدتهم بالأسلاك الشائكة لتطويق ضيعاتهم؛ وشكلت لجانا خاصة لحماية ضيعات الكولون ومزارعهم، كما سلمت لرؤساء هذه اللجان مذكرات تتضمن تعليمات صارمة حول تنظيم حماية المعمرين بالضيعات وبالمراكز الاستيطانية، يعود صدورها إلى عام 1908[2].

وأوصت سكان الضيعات في تامطمة (Tamatmat) التابعة لبلدية سوق أهراس المختلطة باللجوء إلى مركز دفاع زُرورية (Zerouria) في حالة أي خطر، كما أبلغت سكان ضيعات غلال (Guellal) باللجوء إلى كولبارت (عين ولمان) أو إلى سطيف للاحتماء بالقوات العسكرية، لأن ما حدث في مكماهون برهن لهم بأن الفلاحين يريدون النيل من الكولون وطردهم من الأراضي التي استولوا عليها.

(1) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit, p45
(2) C.A.O.M. G.G.A. B/3/332 (Le Gouverneur Général de l'Algérie a M[r] le préfet du département de constantine, Avril 1908)

وفي منطقة سكيكدة (Philippeville) قتل الفلاحون الجزائريون سنة 1918 عشرين معمرا، واثنين من رجال الدرك الاستعماري، وبعض الأعوان بالخدمات الغابية[1].

ولاشك في أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها الباشاغا سي تدير الذي استولى على 4.600 هكتار من الأراضي الفلاحية التابعة لقبيلة أولاد سيدي إبراهيم في بوسعادة، ومقتل ابنه على يد الفلاحين[2] تعكس بوضوح تام الملامح البارزة في نظرة الفلاحين العدائية للمعمرين وللأغوات والقياد على حد سواء ممن ابتزوا أراضيهم، وذلك سنة 1921.

ويبدو من خلال هذه الدراسة أن الدافع الكامن وراء ضرب الفلاحين الجزائريين للكولون ولمصالحهم لم يكن سوى مجرد الرغبة في استرجاع ممتلكاتهم. ولما كان سكان الأرياف هم الضحايا الأوائل لعمليات اغتصاب الأرض، بطبيعة الحال فإن ردّ الفعل كان نابعا من هذه الأرياف.

وهناك دلائل تثبت بأن عمليات تخريب مزارع الكولون ظلت مستمرة دون انقطاع، ونظرا لطول الموضوع نكتفي بالإشارة إلى بعضها، إذ كثيرا ما رافقت الإضرابات العمالية أعمال شغب وعنف، كما حدث

(1) Gilbert MEYNIER, Op. cit, p574
(2) Mahfoud KADDACHE, L'Emir Khaled, Alger: O.P.U, 1987, p92

ليلة 04 سبتمبر 1937 حيث أحرق العمال المضربون خمسة أكواخ بضيعة سبيتري (SPITERI) ، وتبادلوا طلقات النار مع الحراس، وهو الأمر الذي استدعى تدخل الدرك الاستعماري، ورضوخ الكولون لمطالب عمال الأرض الذين كان عددهم في ناحية غرابة (Jemmaps) وزيت عنبة (Gastu) حوالي 2.300 عامل[1].

واقتدى بهم يوم 28 أوت 1937 حوالي 350 عامل بمزرعة داروسة (Daroussa) ببلدية بسباس (Randon) ، فرضخ الكولون لمطالبهم، ولم تتخذ ضدهم أي إجراءات عقابية، لاعن الإضراب، ولاعن التخريب الذي لحق بالمزرعة[2].

وخلال شهري فبراير-مارس 1937 شهدت الجهة الغربية من الوطن سلسلة من الإضرابات العمالية شملت تسعة مراكز استيطانية في دائرة وهران، وسيدي بلعباس ومستغانم[3] رافقتها أعمال عنف

[1] C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42 (Rapport du capitaine colona d'istria commandant la section de gendarmerie de philippeville sur une grève, philipperville le 06/09/1937)
(2) Ibid. (rapport du capitaine CANDIN Cdt la section de gendarmerie de Bône sur des grèves d'ouvriers vendangeurs. Bône le 31/08/1937)
(3) المراكز الاستيطانية التي شهدت إضرابات عمالية هي على التوالي: بوسفر (إلى (1937/02/11)؛ تليلات (1937/02/13) زهانة 'S'lucien' (1937/02/18)؛ سفيزف 'Mercier-Lacombe' (1937/03/02)؛ زرولة 'Deligny'، سيدي علي بوسيدي 'Parmentier'، سيدي حمادوش 'Les Trembles' (1937/03/08)؛ عين البرد 'Oued Imbert' (1937/03/09)؛ عين بوتيفار 'Belle côte' (1937/03/14).

عامة في سفيزف حيث غادر العمال الحقول والمزارع وشكلوا ثلاثة أفواج، بينما توجه الفوج الأول إلى الكولون لتقديم مطالب العمال، فإن الفوج الثاني قصد ضيعات الكولون لإجبار العمال على التوقف عن العمل، أما الفوج الثالث والمتألف من حوالي مائة عامل فقد جاب أفراده القرى القريبة من سيدي بلعباس، فكسروا العتاد الفلاحي، وأضرموا النار في المستودعات، وفي أكوام الأعلاف، فكانت ضيعة موديش (M.MAUDUECH) رئيس بلدية عين البرد الأكثر تضررا وتخريبا.

وفي سيدي بلعباس تراشق المتظاهرون المضربون عن العمل في حقول الكولون مع رجال الدرك الاستعماري بالحجارة العصى، فجرحوا خمسة عشر حارسا جمهوريا، وثلاثة من رجال الدرك من بينهم رئيس الفرقة[1].

وخوفا من تطور الموقف وتحوله إلى حركة تمرد، تدخل رئيس بلدية عين كيال لإعادة الاستقرار، واقنع الكولون بالتفاوض مع العمال والاستماع إليهم[2].

(1) C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42. (le préfet d'Oran au gouverneur général de l'Algérie, Oran le 17/03/1937)
(2) Ibid. (le maire de la commune d'Aïn Kial à M' le préfet d'Oran le 07/04/1937)

وفي يوم 05 أبريل 1937 توقف عن العمل في مزارع الكولون بعين تموشنت، وعين كيال حوالي ست مائة عامل، وجاءوا مسلحين بالحجارة وبالعصي يطالبون بطرد العمال المغاربة من مزارع الكولون وتشغيل جزائريين بدلهم، ورفع الأجور. وهاجمت مجموعة منهم ضيعة شاربوني (CHARBONIER) فجرحت ثلاثة عمال مغاربة، غير أن الكولون المسلحين ببنادق صيد تدخلوا لتفريقهم من دون أن يطلقوا رصاصة واحدة[1].

ونظرا لعدم تأييد العمال المغاربة للجزائريين في مطالبهم فإنهم تعرضوا للضرب بضيعات الأخوة "مونسينيغو" (MONSENEGO) في وادي الخير بمستغانم يوم 09 أبريل 1937، فجرح منهم خمسة عشر عاملا، من بينهم ثلاثة في حالة خطيرة[2].

وفي يوم 09 أبريل 1937 شكل عمال المزارع موكبا يتألف من خمس مائة عامل من الأهالي في منطقة مستغانم، وقصدوا ضيعات الكولون واحدة بواحدة، وأجبروا العمال على إخلائها؛ وفي ضيعة "روكي" (M.RUQUET) انقضوا على الحارس محمد بن شعيب ضربا

(1) Ibid. (Le capitaine Chevalier Commandant la section d'Oran. Rapport
(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42 (rapport des inspecteurs tello et Ourradi au commissaire Chef de la brigade mobile de Mostaganem, le 10/04/1937)

بالعصى فضربوه، ولما تدخل المعمر «روكي» صاح في وجهه أحد العمال قائلا: «ستطردون قريبا ونعود إلينا أراضينا»[1].

ومثل هذه العبارات تكشف لنا بوضوح بأن الإضرابات العمالية كانت لها خلفيات تاريخية وأبعاد سياسية تهدف إلى انتزاع الأراضي من الكولون وطردهم منها.

ثم حل العمال المضربون بضيعة كارابو (Caraboux) فرشقوا العمال الغير مضربين بالحجارة وجرحوا أحدهم، ومن ثم قصدوا ضيعة مونسونيغو (Monsonego) وانهالوا على العمال الغير مضربين ضربا بالعصى، نقل منهم أربعة عشرة عاملا إلى مستشفى مدينة مستغانم لتلقي العلاج. وإثر سماعها بالخبر هرعت السلطات الاستعمارية الإدارية والأمنية إلى ضيعة مونسونيغو يتقدمهم المتصرف الإداري للمطمر (clinchant) ونقيب الدرك الاستعماري لمستغانم، رفقة ستة دركيين، وتذكر التقارير الاستعمارية أن العمال عادوا إلى عملهم في يوم الغد وذلك بعد مفاوضات دامت ساعتين فيما بينهم وبين نائب المتصرف الإداري «سيقي فيلوفا ليكس» (Seguy VILLEVALEX) قبل فيها العمال استئناف العمل مقابل أجر يومي قدره اثني عشر فرنكا[2].

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42. (Syndicat agricole de Mostaganem. A M' Roux Freissing Sénateur d'Oran-Mostaganem, le 10/04/1937)

[2] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42.

وما دام العمال قد ارتضوا استئناف العمل مقابل رفع أجرهم اليومي إلى اثني عشر فركا، فإن القارئ للتقارير الاستعمارية يتوهم بأن عصيان العمال وتمردهم على الكولون كان منشأه انخفاض الأجر اليومي، بينما توقفهم عن العمل هو في الحقيقة ردّ فعل له بعده السياسي، لأنه يعبر عن عدم الرضى بالعيش الذليل تحت وطأة الكولون الذين أخرجوهم من أراضيهم وحولوهم إلى عمال أجراء.

وهكذا شكلت حروب الاستنزاف والتدمير المستمر لاقتصاد الكولون الزراعي أحد أهم المظاهر المميزة لمقاومة الفلاحين الجزائريين خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، إلا أنه ينبغي أن يفهم بأن عمليات حرق مزارع المعمرين لم تكن هدفا في حد ذاته، وإنما كانت وسيلة لتحقيق الهدف وهو إجبار الكولون على التخلي عن الأراضي الزراعية التي استولوا عليها.

ومن بين النماذج التي تبرز استخدام الفلاحين الجزائريين لأسلوب حرب الاستنزاف تلك النيران التي أضرموها في الضيعات والمزارع التالية -وهي قليل من كثير- في الجهة الغربية من الوطن، وذلك خلال الفترة المحصورة بين شهري يناير وماي من سنة 1937.

مزارع الكولون التي تعرضت لهجومات الفلاحين بغرب البلاد (01/01 حتى 1937/05/02)[1]

عدد	المزرعة	البلدية	تاريخ الهجوم عليها	الخسائر وتقديرها
01	شل (Schall)	تسالة	1937/01/08	أكوام من التبن
02	فورستون وعشتي	حلبيا	1937/01/29	أكوام من التبن قدرت بـ 1.500 فرنك
03	شرمي (chem)	شرة	1937/02/01	عتاد فلاحي وتخريب المباني
04	شلنير (Schelener)	حلبيا	1937/02/07	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 1.200 فرنك
05	لويس وكفير	بودانس	1937/02/05	تكسير 22 شجرة زيتون و 11 شجرة فاكهة
06	لويس وكفير	بودانس	1937/02/07	04 أكوام من الأعلاف قدرت خسارتها بـ 750 فرنك
07	زيش (Zech)	بودانس	1937/02/26	20 شجرة فاكهة تقدر بـ 1.000 فرنك
08	جاكيل (Jacquel)	تيلوين	1937/02/14	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 300 فرنك
09	برادي (Pradier)	بودانس	1937/02/28	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 2.500 فرنك
10	برنارد (Bernard)	بودانس	1937/03/04	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 300 فرنك
11	بيلام (Belem)	تونيني	1937/03/11	أشجار فاكهة
12	أرتيميزيا (Arthemisia)	تونيني	1937/03/11	تقطيع أشجار الزيتون
13	مارسيلو (Marcelo)	تونيني	1937/03/11	تخريب المباني

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H41 (Le préfet d'Oran à M. le gouverneur général de l'Algérie en date du 02/07/1937).

الرقم	الاسم	المكان	التاريخ	الأضرار
14	كوري (Couret)	بوتيني	1937/03/11	تدمير أربع عربات
15	لوبراسور (Le Brasseur)	بوتيني	1937/03/11	تدمير أربع عربات
16	بوريس (Bories)	سيدي علي بن يوب	1937/02/16	أكوام من التبن تقدر بـ 1.000 فرنك
17	بيريرا[1] (Perera)	أولاد ميمون	1937/03/19	04 عربات قيمتها 1.000 فرنك
18	شامبوليف	بودانس	1937/03/26	كومة تبن قيمتها 3.000 فرنك
19	لاكال أنتوان	طابيا	1937/03/30	محاولة لحرق كومتي تبن
20	بالبرطو جبرائيل	طابيا	1937/04/03	عشرون محاولة لحرق كومتي تبن الخسائر: 300 فرنك

الرقم	الاسم	المكان	التاريخ	الأضرار
21	فارنس	سيدي علي بن يوب	1937/04/05	تدمير12 عربة
22	سازدان	سيدي علي بن يوب	1937/04/08	تدمير120 شجرة كروم وقطع شجرة زيتون
23	باليري	سفيزف	1937/04/09	حرق مستودع للأعلاف قدرت خسائره بـ 60.000 فرنك
24	سوفيرا جوزيف	سفيزف	1937/04/09	حرق كومة تبن قيمتها 10.000 فرنك
25	جاكيل	حاسي زهانة	1937/04/12	محاولة حرق ثلاثة أكوام من التبن
26	تريش	بوخنافيس	1937/04/20	تكسير 132 شجرة كروم
27	راقيل	طابيا	1937/04/29	تكسير 134 شجرة مثمرة
28	بيليسيون	تلاغ	1937/05/02	كومة تبن قيمتها 500 فرنك

ثورة الشيخ بوعمامة، وفي 15 أبريل 1908 أصدرت تعليمات اتخذت كقاعدة للدفاع عن الكولون وحماية ضيعاتهم، وعليه أسرعت بعض المستوطنات التي شعرت بخطر الفلاحين إلى طلب الأسلحة والذخائر، ومنها المراكز الاستيطانية التالية: عين يوسف (Lavayssiere) ، عين الطلبة (Gaard)، سليسن، الحصاية (Magenta)، مزاوغو (Rochambeau)، تلاغ، عين تيدمين، رمشي (Montagnac)، سيدي لخضر (Lapasset) عمي موسى، العالف، عين كرمن، جديوية(St aime)، عين الحديد (Martimprey) السوقر (Trezel)، عين الذهب (Damiete)، مفتاح سيدي بوبكر (Charrier)، دحموني (Trumelet) أما المراكز الاستيطانية الأوروبية القريبة من بعضها البعض والتي يتجاوز عدد المقيمين بها سبعين مستوطنا، أو التي تمر السكك الحديدية والطرق المعبدة قريبا منها فإنها لم تطلب أسلحة وذخائر حربية، ومنها: جديوية (St aime)، وغليزان والضيعات الواقعة بين عين كرمن وسيدي أمحمد بن علي (Renault)، وعين الحمام (Guillaumet) القريبة من عمي موسى (1).

وإلى غاية سنة 1922 ظل خمس وخمسون مركزا استيطانيا يحظى بالحماية في غرب البلاد، من بين هذه المراكز سبعة عشرة بقسم معسكر لوحده هي: هاشم(Dombasle)، سفيزف (Mercier-Lacombe)، ملاكو (Palliat)، وادي الأبطال (Uzes le Duc)، سيدي حسني -(Waldeck

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/51.

rousseau)، فرندة ،عين الحديد، سوقر، عين الذهب، سيدي بوبكر، أفلو، تنيرة، تغاليمات (Tirman)، يوب (Berthelot)، دحموني، واد تاغية (1). ويظهر من خلال رسائل عمال العمالات إلى الحاكم العام للجزائر خلال سنتي 1929-1930 أن بعض المجالس البلدية قد طلبت من إدارة الاحتلال جريد الكولون من الأسلحة، نظرا لإحساسها بعودة الأمن والاستقرار، وخفة حدة الصراع بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين (2).

وفي سنة 1933 أعطيت تعليمات خاصة لحماية الكولون من ضربات الجزائريين الساخطين عليهم، وذلك في أعقاب الحوادث التي شهدتها عمالة قسنطينة، حيث وزعت الأسلحة على الكولون في خمسة وخمسين قرية استيطانية.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/52 (Secret, le préfet d'Oran, défense des centres de colonisation

(2) Ibid.

وحتى لا تنهار معنويات المعمرين فإن سلطات الاحتلال الفرنسي قللت من شأن عمليات الهجوم على مزارع الكولون، فلم يرد ولا مرة واحدة في مراسلاتها عبارة هجمات الفلاحين الجماعية أو الفردية على الكولون، واكتفت بعبارات إجراءات أمنية و احتياطية»، «احتمال حدوث أعمال شغب»، أو «بناء على طلب السلطات»، «بناء على الظروف الحالية».

وكان على إدارة الاحتلال أن توزع الأسلحة والذخائر على الكولون لتمكنهم من مواجهة الموقف وما يحمله من خطر، ومن تهديد مصيري على وجودهم في الجزائر، وهكذا استفاد ست وخمسون مركزا استيطانيا في عمالة وهران، وست وثلاثون في عمالة الجزائر، وواحد وسبعون مركزا في شرق البلاد من معدات حربية وذخائر[1] حيث يظهر من خلال العدد المرتفع للمراكز الاستيطانية التي استفادت من الأسلحة بأن الجهة الشرقية من الوطن كانت فيها مقاومة الفلاحين للكولون أشد وأعنف مما هي عليه في وسط الجزائر وغربها، وهذا على الرغم من قلة تواجد الكولون بها.

وأمام تصاعد العنف واتساع الرقعة الجغرافية للخطر الاقتصادي على الكولون وزعت إدارة الاحتلال الأسلحة والذخائر الحربية على

(1)C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51. (défense des centres de colonisation)

المعمرين في تسعة عشرة مركز استيطاني منها خمسة مراكز في الغرب (تغاليمات، يوب، الهاشم، عين الطلبة، سيدي بن عدة) وثمانية في الوسط (بير اغبالو، خميستي، مهدية، أوعمرية، العبادية، تادمايت، حمام ريغا، دراق) وستة في الشرق (الأمير عبد القادر، زرارية، عين مخلوف، سيدي مروان، غرارم، تادمايت)[1].

واستمرارا للموقف الأمني على هذا النحو في الشرق الجزائري، تدخل الدرك الاستعماري واعتبر قسنطينة، وعين البيضاء، وميلة، وكوندي سمندو (زيغود يوسف حاليا) وعنابة وسكيكدة، وجيمايس (عزابة حاليا) والعروش وقالمة وسوق أهراس نقاطا عصبية في حاجة إلى دعم[2]، وطالب السلطات الاستعمارية برفع أعداد الدرك ومضاعفة الحراسة، ونظرا إلى الاضرابات عن العمل في مزارع الكولون، وقتل الخونة من المتعاملين مع الاستعمار، والتعصب للدين الإسلامي على أنه نشاط مخل بالأمن العام، فإنه على هذا الأساس أصدر عامل عمالة قسنطينة تعليمات تدعوا إلى تسليح الكولون لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة هجوم الفلاحين الجزائريين عليهم؛ وطالب بتدخل الطيران وسلاح الدبابات ومدفعية الميدان في حالة نشوب ثورة بالأرياف

(1)C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/52. (défense des centres de colonisation, en date du11/05/1934).

(2) C.A.O.M. Carton B/3/32 (la défense des compagnes en cas d'émeutes en Algérie

في الشرق الجزائري ، وركز على حماية الأرياف التي يتواجد بها الكولون.

وفي لقاء جمعه بنوابه يوم 02 أكتوبر 1934 أوصى عامل عمالة قسنطينة باتخاذ الإجراءات الأمنية التالية:

تسليح الضيعات المنعزلة.

إخلاء المراكز الاستيطانية: على السكان الأوروبيين مغادرة المراكز الاستيطانية المحرومة من الحاميات العسكرية ومصالح الدرك الاستعماري، ومقاومة المجموعات بما توفر لديهم من وسائل، والانسحاب إلى أقرب مركز استيطاني أو ملجأ يوفر لهم الأمن.

وأشار عامل العمالة في تعليماته بأن أسلحة وذخائر ستحتفظ بها مقرات الدرك الاستعماري لتوزع على الكولون في حالة تعرضهم لاعتداءات من قبل الأهالي.

ونصت خطته الأمنية على إبعاد المجندين الجزائريين في جيش الاحتلال وحصرهم في مواقع معينة داخل المراكز الاستيطانية.

وللعلم فقد طلب رؤساء بلديات سدراته، وفج مزالة، والميلة، والطهير من السلطات الاستعمارية بإنشاء مطارات تهبط فيها، وتقلع

منها الطائرات الحربية، أما رئيس بلدية قرقور المختلطة فقد تأسف على الطابع الجبلي لبلديته[1]

لم تجد فرنسا من وسيلة للحدّ من مفعول جهود الفلاحين -في حربهم طويلة الأمد- الرامية إلى تخريب اقتصاد الكولون سنة 1937 سوى تسليح المستوطنين وحملهم على البقاء في ضيعاتهم والدفاع بأنفسهم على مزارعهم؛ غير أن الفلاحين الجزائريين جابهوا الخطة الدفاعية عن الكولون وضيعاتهم بمهاجمة الحاميات العسكرية والاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخائر[2]

وخلال عام 1938 وزّعت الإدارة الاستعمارية على المعمرين المقيمين في ستة وخمسين مركز استيطاني 2.443 بندقية و 273.720 خرطوشة في عمالة وهران.

وللتذكير فإن سلطات الاحتلال كلّما أحسّت بخطر يهدد المعمرين إلا أسرعت بتسليحهم، وهذا ما حدث خلال أعوام 1881، 1889، 1932، 1933، 1937، 1938، لاسيما في غرب البلاد حيث يتواجد المستوطنون الأوروبيون بكثرة، كما سبق لها أن قامت بترحيل بعض الكولون من الضيعات المنعزلة تحت حراسة جيش الاحتلال حماية لهم

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/52 (défense des centres de colonisation, en date du 06/10/1938)
(2) C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51 (défense des centres de colonisation, en date du 01/07/1935

من ضربات الفلاحين كما حدث مع كولون نصر الدين (Masque ray)، والسواقي في عام 1935 وخوفا من استغلال الجزائريين فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ومهاجمة المراكز الاستيطانية وإخراج الكولون منها واستعادة أراضيهم أصدرت سلطات الاحتلال منشورا في 21 سبتمبر 1939 تحت رقم 1114- يلزم رؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين بوضع قوائم للأشخاص المكلفين بالحراسة الدورية داخل المراكز الاستيطانية على أن يكون هؤلاء من أبناء الكولون، فسارع المعمرون إلى الإعراب عن مخاوفهم بتسجيل أنفسهم، لأن شدة عداء الفلاحين للكولون ازدادت حدة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومن الإجحاف القول بأن الشبان من أبناء الكولون اهتموا لوحدهم بحراسة المراكز الاستيطانية والضيعات، فضمن قوائم الحراس وجدت أسماء لأشخاص يزيد عمرهم عن السبعين سنة، كما تدل على ذلك قائمة الحراس التي أعدها مركز عين الكبيرة الاستيطاني (Perigotville) بعمالة قسنطينة[1].

واتخذت سلطات الاستعمار كل الاحتياطات اللازمة لضمان أمن الكولون أثناء الحرب العالمية الثانية، فجندت متطوعين من المزارعين الأوروبيين وأمدتهم بالأسلحة والذخائر الحربية ليتولوا هم

(1)C.A.O.M. G.G.A. Carton B/3/68.

بأنفسهم حراسة ضيعاتهم وممتلكاتهم؛ ففي إقليم قسنطينة سلمت الإدارة الاستعمارية 3.945 بندقية من عيار 08 مم ، و 1.183.500 خرطوشة للمعمرين في ثلاثة وأربعين مركز استيطاني، كما استفاد المعمرون في ثلاثة وخمسين مركز استيطاني في إقليم الجزائر الوسطى من 4.210 بندقية و 1.263.000 خرطوشة من نفس العيار، وزعت منها 250 بندقية على مركز تيسمسيلت (Vialar)، و 300 بندقية على مركز شرشال، أما إقليم وهران فقد استفاد فيه خمس وخمسون مركزا استيطانيا من 2.310 بندقية و 693.000 خرطوشة من ذات العيار، سلمت منها 140 بندقية لمركز تلاغ لوحده[1].

وخوفا من تكرار الأحداث التي شهدتها جبال بني شقران سنة 1914 ، وحتى لا تتعرض ضيعات الكولون للنهب والتخريب في هذه المنطقة، فإن فرنسا قدمت للكولون المقيمين بمدينة معسكر 400 بندقية من طراز 1886/93، و 06 بنادق رشاشة من طراز 29 - 24 F M، و06 رشاشات من نوع (Hotchkiss) ، ومدفعي هاون عيار 81 مم، و30 مسدسا عيار 7,65مم؛ أما المراكز الاستيطانية التابعة لدائرة معسكر فوزعت فيها على مركز وادي تاغية 30 بندقية، وعلى مركز دومبال (هاشم) 10 بنادق، وعلى مركز فرندة 50 بندقية، وعلى قرطاسة (وادي

(1)C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/5) (Organisation, défense des centres de colonisation)

الأبطال) 30 بندقية، وعلى شارني (سيدي بوبكر) 20 بندقية، كلها من طراز 1886/93[1].

كل هذا يوحي بتخوف الاستعمار الفرنسي من خطر الفلاحين الجزائريين، وعليه امعن في سياسة الحذر والاحتياط بتوزيع الأسلحة النارية على المعمرين الأوروبيين، وعاد إلى تطبيق التعليمات الخاصة بالدفاع عن المستوطنات التي صدرت في 15 أبريل 1908[2].

والرّد السريع لسلطات الاحتلال لقمع مظاهرات 08 ماي 1945 بسطيف وقالمة وخراطة وبعنف شديد يثبت بأن إدارة الاحتلال كانت محضرة ومهيئة مسبقا للصدمة وللضرب بقوة.

وبدوره كان حزب الشعب الجزائري -المحظور- يتوقع هو الآخر ردّ فعل عنيف من قبل إدارة الاحتلال، وعليه، أعطى تعليمات لمناضليه في المدن والأرياف، بحمل السلاح والاستعداد للرّد إذا ما تعرضوا لهجمات أو لعمليات قمع محتملة الوقوع من جانب القوات الاستعمارية الفرنسية، من دون أن يعطي أوامر تدعو للثورة أو تحرض عليها.

---

(1) C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51 (Tableau des répartitions de défense des places et des centres de colonisation, le 08/04/1941).
(2) Ibid. (Alger, le 07/06/1941)

وفي الوقت الذي كان فيه المتظاهرون يوم 08 ماي 1945 بسطيف يحملون لافتات كتبت عليها «تحيا الجزائر المستقلة» «يسقط الاستعمار» «أطلقوا سراح ميصالي» «لتسقط الشيوعية»، فإن مجموعات من المناضلين في حزب الشعب وأحباب البيان والحرية كانت تجوب القرى وهي تحمل السلاح [1].

وبعد وقوع حوادث 08 ماي 1945 قرر مناضلو حزب الشعب الجزائري تعميم الأزمة في كامل البلاد، فأوفدوا سبعة وعشرين مناضلا إلى مختلف جهات الجزائر لتخفيف العبء على الإقليم القسنطيني [2] وذلك بمهاجمة المراكز الاستيطانية الصغيرة [3]، ولما كان الحقد والخوف متمكنا من نفوس المستوطنين فإن القمع كان بلا رحمة ولا شفقة

(1) Mohamed TEGUIA , Op.cit, p 102
(2) Ibid, p 104

(3) شارل روبرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1976، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر، د.م.ج، 1982، ص 150

خاتمة

من خلال هذه النظرة الخاطفة والدراسة المتواضعة يمكننا استخلاص جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

إن الثورات المتتالية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي كانت جميعها نتيجة حتمية للمسألة الزراعية، وجاءت كرد فعل طبيعي على سياسة التعمير؛ وأن فشل هذه الثورات تسبب في خسارة المزيد من الأراضي الفلاحية ومضاعفة عدد المستوطنات الأوروبية في الجزائر.

إن الحرب على الاستعمار كانت نتيجة منتظرة، لأنّ بطرد الفلاحين الجزائريين وترحيلهم من أراضيهم نحو المناطق الجبلية والصحراوية وتحويلهم إلى عمال أجراء تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد ارتكبت خطأً حقيقيا تعدّد أشكاله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي)؛ لأن الفلاحين الذين تحولوا إلى أجراء يعملون في الأراضي التي كانت لهم ملكا من قبل لن يطول صبرهم حتى يثوروا ويتمردوا تعبيرا عن غضبهم.إن الأراضي الفلاحية المغتصبة كانت هي الباعث الرئيسي والمباشر لاستياء الفلاحين وتمردهم على الكولون.

إن النضال ضد الظلم وضد سياسة الإفقار قد امتزج لدى الفلاحين الجزائريين بالنضال في سبيل استرجاع الأرض وتطهيرها من الكولون، وأن تعلقهم بها كان على الدوام عامل مقاومة.

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أن نؤكد بأن عملية اغتصاب الكولون لأراضي الفلاحين الجزائريين كافية لأن تكون سببا ليس فقط في تمرد الفلاحين وعصيانهم، وإنما سببا في الدفع بهم إلى قتل المعمرين وسفك دمائهم واستخدام وسيلة العنف الشديد ضدهم، وأخذ حقهم منهم بالقوة.

الفصل السادس:

اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية

تمهيد

- لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع

ثورة نوفمبر 1954

- مكانة الأراضي الفلاحية في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954

- صور من العنف الثوري الممارس ضد الكولون
  - أ- حرق مزارع المعمرين
  - ب- استخدام العنف ضد غلاة الكولون
- موقف إدارة الاحتلال من عمليات ضرب المجاهدين لمزارع الكولون

خاتمة

تمهيد

يتناول هذه الدراسة الوجيزة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف الجزائري غداة اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، والتي يستشف منها أسباب ممارسة المجاهدين للعنف الثوري، واستخدامهم المفرط للقوة، وسلوكهم لتكتيك حربي ثوري، إكراها للكولون على مغادرة الأراضي التي استولوا عليها.

ويتضمن الفصل الآراء والأفكار التي طرحتها مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954 فيما يتعلق بملكية الأراضي الفلاحية.

ويكشف عن خطورة حرب الزراع وما ترتب عنها من إنهاك للقدرات الاقتصادية للمعمرين وما حققته للثورة التحريرية من مكاسب استراتيجية.

ويظهر في الأخير بدق فرنسا ناقوس الخطر بالتحرك للقيام بإجراءات عسكرية - أمنية وقائية - لحماية الكولون وممتلكاتهم ولوضع خطط اقتصادية - إصلاحية - للنيل من الثورة.

لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954

ظلت الزراعة في الجزائر تمثل الفرع الاقتصادي الأكثر أهمية بمساهمتها بنسبة 40 ٪ من الإنتاج، وتشغيلها لـ 80 ٪ من الفئات النشيطة، ومع هذا هبط متوسط حصة الفرد من الحبوب المقدرة بـ 3,8 قنطار لمدة خمسين سنة (1905–1955) إلى 22 قنطار للفرد الواحد سنويا، كما سيبين لاحقا.

حسب الإحصائيات الزراعية فإنه من بين 630.732 فلاح جزائري كان 438.483 فلاحا يمتلكون أراضي فلاحية لا تتجاوز مساحة الواحدة منها 10 هكتارات ما يعادل نسبة 69 ٪ من مجموع المساحة، بينما كانت باقي المساحات موزعة على الشكل التالي:

* 67.170 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 10 إلى 50 هكتار.
* 16.815 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 50 إلى 100 هكتار.
* 8.490 فلاح يمتلكون أراضي تزيد مساحتها عن 100 هكتار.
* المساحة المخصصة لزراعة الحبوب وأشجار التين والزيتون تقدر بـ 7.349.100 هكتار ذات مردود ضئيل[1].

---

(1) – Mohamed TEGUIA, Op. cit, p 155.

• أخصب الأراضي الفلاحية كانت بحوزة الكولون، أو بين أيدي الأقلية الإقطاعية الجزائرية -المتعاملة مع الاستعمار-.

• 450.000 فلاح جزائري فقير يملكون أراضي تقل مساحتها عن عشر هكتارات، زيادة على 570.000 عامل زراعي (فلاح بدون أرض)، وفقط 150.000 هو عدد العاملين الدائمين في الزراعة، أما الباقي فهم موسميون[1].

وإلى جانب مليون من البروليتاريين الزراعيين يضاف مليون ونصف مليون من الرجال والنساء في الأرياف، محرومون تماما من كل نشاط يستفيدون من خدمات اجتماعية تحت غطاء المساعدات العائلية.

وفي عام 1954 كان القطاع التقليدي للاقتصاد المعاشي يجمع حوالي 5.200.000 جزائري، ويفسر انعدام التوازن في توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين بالحقائق الرقمية التالية:

• 25.000 مزارع أوروبي نصفهم في القطاع الوهراني يستولون على 2.720.000 هكتار[2] بمعدل 108 هكتار للمزارع الواحد[3].

(1) Ibid. p 156.
(2) Jean DESPOIS. L'Afrique blanche. T: 1er, 3ème edit. Paris P.U.F. 1964, p 295. Voir aussi: Charles . Henri-FAVROD. La révolution Algérienne. Paris. plon 1959, p 122. Voir aussi: ZDRAVKO Pecar. Algérie: témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie. Alger S.N.E.D. 1987, p 39.
(3) هذه الفئة [illegible] مساحة أرضية تقدر بـ 2.720.000 هكتار، تتوزع بالشكل التالي: 800 [illegible] 10 هكتار، 7.000 [illegible] ما بين 10 حتى 15 هكتار، 4.000 [illegible] 50 حتى 100 هكتار، 5.000 [illegible] 100 حتى 500 هكتار، بينما 1.000 [illegible] 200.000 هكتار. (المرجع السابق ص 295)

• 532.000 مزارع جزائري يستغلون من 7.672.000 هكتار بمعدل 14 هكتار للمزارع الواحد.

وهذا التجميع الكثيف للأراضي الزراعية بين أيدي الكولون آل إلى نتائج عادت بالنفع على كبار المعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا، حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتار سنة 1929 إلى 108 هكتار سنة 1952[1].

أما متوسط الملكية الأرضية لصغار الكولون فكان 28 هكتارا في حين كان متوسط الملكية الفلاحية لصغار الفلاحين الجزائريين لا يتعدى 05 هكتارات[2].

وفيما يخص المساحات الزراعية -الاستغلالية- الكبرى للأوروبيين، فإن الأرقام الموالية كافية للتدليل على التمايز الواضح بين القطاعين الزراعيين الجزائري والأوروبي، فقد كانت الشركة الجزائرية تمتلك 70.000 هكتار، والشركة الجينوفوازية 20.000 هكتار، وشركة الفلين بالقبائل الصغرى 50.000 هكتار، وللمعمر "دوسي" (DUSSAIX) 18.000 هكتار، وللمعمر "كريون" (CRILLON) 13.000 هكتار، وللمعمر "كالان" (CALAN) 6.000 هكتار، يضاف إلى ذلك منطقة الكروم بمساحة تقدر بـ 400.000 هكتار، يمتلك الأوروبيون نسبة 90٪

(1) Francis et Colette JEANSON. L'Algérie H.L.L. Alger. E.N.A.L. 1993, p.p 149-150.
(2) Ibid. p 150.

منها، وقد مثلت لوحدها ثلثي الإنتاج الكلي للزراعة سنة 1953، حيث بلغت مداخيلها 60 مليار فرنك من بين 140 مليار فرنك التي كانت تمثل القيمة الإجمالية لكامل قطاع الزراعة؛ إلا أن مليوني هكتولتر فقط من بين 18 مليون هكتولتر المنتجة في الجزائر كانت تستهلك محليا، لأن المسلمين الجزائريين لا يستهلكون الخمور.

وفي حين بلغ إنتاج الكروم 58.500.000 هكتولتر سنة 1953 في فرنسا، فإنه لم يتجاوز 16 مليون هكتولتر في الجزائر، فأقلقت هذه الوضعية الكولون وإدارة الاحتلال في الجزائر، وبدأ التفكير في التخلي عن إنتاج الخمور الرديئة باستبدالها بإنتاج أجود، إلا أن عملية اقتلاع الكروم ستكلف الدولة من 50.000 حتى 100.000 فرنك للهكتار الواحد، كما أن بناء خزانات لحفظ الخمور سوف يكلف الخزينة 70 مليار فرنك، وهو الأمر الذي أبقى الأمور على حالها؛ وبينما كان الكيلوغرام من الطماطم يساوي 30 فرنكا في الأسواق الجزائرية، فإنه أمام زيادة محصول الطماطم خلال هذا الموسم لجأ الكولون إلى إتلافها بعد جنيها، أو تركها لتنحل وتتعفن داخل الحقول.

وأمام الزيادة السكانية للجزائريين، وتجزأ أراضيهم الفلاحية (الإرث) وقلة مردودها الهكتاري (05 حتى 07 قناطر في الهكتار الواحد)، والانجرافات التي تهلك سنويا حوالي 50.000 هكتار، زد على ذلك اقتطاع الدولة لأراضي زراعية من الجزائريين للصالح العام، فإن

نصيب الفرد الجزائري من الحبوب قد نزل إلى قنطارين خلال سنة 1931 بعدما كان 05 قنطار سنة 1871، و04 قناطر سنة 1900، و 2,5 قناطر سنة 1940[1] وهو الأمر الذي تطلب استيراد 900.000 قنطار من الحبوب سنة 1951[2].

أما الحمضيات التي شهدت زيادة في الإنتاج بسبب توسيع الكولون لمساحاتها الزراعية فإن غلالها كانت تصدر إلى الخارج، ففي سنة 1953 بلغت صادراتها 2.443 مليون قنطار مقابل 775 قنطار سنة 1938(3)، أما قيمة الصادرات الزراعية فقد بلغت 105 مليار فرنك من ضمن محصول زراعي إجمالي يقدر بـ190 مليار فرنك في وقت كانت فيه الجماهير الجزائرية تعاني من سوء التغذية(4). أما تربية المواشي التي تمثل إلى جانب الحبوب الثروة الأساسية للفلاح الجزائري فقد هبط إنتاجها هي الأخرى، فإن المعدل الذي كان يقدر بـ 35 بقرة، و156 ماشية لكل مائة ساكن فيما بين 1934-1941 أصبح 23 بقرة، و134 ماشية لكل مائة ساكن فيما بين 1948-1953(5).

---

(1)- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر 1994، ص89.

(2) -Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1 au 15/06/1954 N° 1340. NA/5, p 187.

(3) - Francis et Colette JEANSON, Op . cit, pp 151-152.

(4) - Francis et Colette JEANSON, Op. cit, p 163.

(5) - G.G.A. Service d'information et de documentation, articles de presse Française ou étrangère concernant l'Algérie, Juillet – Août 1954, N° 08, p 19.

وبحلول عام 1954 كان الأوربيون يمتلكون 22.037 ضيعة مساحتها 2.726.000 هكتار، ومنتوجها يمثل 66 ٪ من جملة الإنتاج الفلاحي، و 55 ٪ من جملة المنتوج الجزائري، وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليار من الفرنكات، كما كانت الفلاحة الأوروبية تعمل من أجل السوق (03 إلى 04 ٪ فقط للاستهلاك الذاتي)، أما الجزائريون فكانوا يستغلون 630.732 ضيعة، 20.000 منها تستغل حسب الأساليب الرأسمالية، و 70 ٪ منها لا تفي بحاجة مستغليها[1].

الحالة الاجتماعية

في حين شهد عدد الأوروبيين المقيمين بالجزائر خلال المرحلة من 1945 إلى 1954 تناقصا في السكان قدر بـ 27.000 نسمة، نرى عدد السكان الأهالي يتزايد بـ 1.470.000 نسمة؛ وللعلم فقد شهدت هذه الفترة تمركز نسبة 13 ٪ من مجموع سكان الجزائر بالمدن الساحلية مثل الجزائر ووهران وعنابة، ونسبة 87 ٪ المتبقية تتوزع على المدن الداخلية والأرياف.

كانت البرجوازية الريفية الممثلة لـ 4 ٪ من سكان الريف تشكل أعلا طبقة داخل المجمع الريفي وعدد أفرادها لا يتجاوز 25.000 شخصا، تتجاوز ملكية الواحد منهم 50 هكتارا، أما نسبة الـ 96 ٪ المتبقية فيشكل منها الجمهور الريفي -الذي سوف يشارك بقسمه الأكبر في

(1) – Ibid. Voir aussi: Pierre GOINARD. Algérie: l'Œuvre Française, Paris 1984, p 151.

حرب التحرير- وهذا القسم بالذات مجزء، فمنه حوالي 160.000 فلاح صغير يمتلكون أراضي استغلالية تتراوح مساحتها بين 10 و 50 هكتار ويشكلون البرجوازية الريفية الصغيرة والمتوسطة.

أما الجزء الأكبر من المستغلين الزراعيين فيجمع 440.000 فلاح فقير لا تتجاوز المساحة الأرضية للواحد منهم 10 هكتارات، ويشكلون حوالي 70 ٪ من مجموع الفلاحين ومن هؤلاء الفلاحين انبثقت البروليتاريا الفلاحية المقدر عدد أفرادها بـ 112.000 عاملا دائما، و459.000 من العمال الموسميين، يضاف إليهم مليون ونصف مليون فلاح بدون عمل[1] كما أشير إليه سابقا، ومع أن هذه الأرقام لا تتفق مع تلك التي أوردها الكاتب ميشال لوني فيما يخص العمال الزراعيين خلال سنة 1954[2]، فإنها على الرغم من ذلك تؤكد لنا صحة التراجع الذي أصاب القطاع الفلاحي الجزائري، وتحول الفلاحين الجزائريين من ملاكين وأسياد على أراضيهم إلى عمال أجراء في مزارع الكولون، وذلك بعد أن عجزت أراضيهم الفلاحية عن ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي الكافي لهم.

(1) – Mohamed TEGUIA. Op . cit, p p 230 –231.

(2) – 357.000 أجير يومي؛ 77.100 عامل موسمي؛ 108.000 عامل دائم؛ و1.438.300 شخص يصنفون كعمال زراعيين تحت اسم: «اليد العاملة الزراعية العالقة». وعموما يوجد في الجزائر 500.000 فلاح، و2.000.000 عامل زراعي. Michel LAUNAY. Op . cit, p 281.

أما معدل الدخل الزراعي للفلاح الجزائري فكان خلال سنة 1954 لا يتعدى 22.000 فرنك سنويا، بينما كان متوسط دخل الفلاح الأوروبي يتجاوز 78.000 فرنك سنويا.

وانطلاقا من متوسط المساحات الأرضية الاستغلالية التي يمتلكها الفلاحون، وبناء على المداخيل السنوية لكل منهم، يمكن إخضاعهم للتقسيم التالي:

- الفلاحون الميسورون المستخدمون ليد عاملة دائمة وموسمية.

- الفلاحون المتوسطون المتملكون لأراضي أقل اتساعا، ولكن في حاجة دائمة إلى أيدي عاملة إضافية.

- الفلاحون الصغار المتملكون لأراضي أقل اتساعا بشكل مؤقت، أو عن طريق الاستئجار بما يمكنهم من عدم اللجوء إلى اليد العاملة.

- البروليتاريون وهم الفلاحون الذين لا يسعهم العيش من منتوج أراضيهم ما لم يتحولوا مؤقتا إلى أجراء أو عمال موسميين[1] وهم الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الريف الجزائري.

أما ديموغرافيا فتدلنا إحصائيات سنة 1954 أنه من بين حوالي عشرة ملايين نسمة في الجزائر، يوجد 1.230.000 نسمة من أصل أوروبي (11 ٪ من مجموع السكان)، وأن عدد السكان المسلمين الجزائريين (الأهالي)

(1) Francis et Colette JEANSON. Op . cit, p 163

قد تضاعف بثلاث مرات فيما بين 1856–1954، كما قدّر عدد المواليد بـ 320.000 مولود سنويا، وهو الأمر الذي رفع نسبة الفتوة في المجتمع الجزائري بحيث أصبح 50 ٪ من السكان تقل أعمارهم عن العشرين سنة (3.700.000 نسمة)، و45 ٪ بين العشرين والستين سنة (3.330.000 نسمة)، و 05 ٪ أعمارهم فوق الستين سنة (370.000 نسمة)[1].

كما أن نسبة الوفيات المقدرة بـ 8 ٪ لم تؤثر على الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين (3,8 ٪). ورغم المجاعات المتلاحقة وأعمال الإبادة، واصل الشعب الجزائري نموه، فعدد السكان –الأهالي– الذي كان يقدر بـ 2.733.000 نسمة سنة 1860، ارتفع إلى 3.577.000 نسمة عام 1891، ليصبح 4.923.000 نسمة عام 1931، ليبلغ 8.460.000 نسمة عام 1954، إلا أن هذا النمو لم يصحبه تطور في الخيرات وتوزيعها. وجراء ذلك الانفجار الديمغرافي شكل النزوح إلى المدن تحديا آخر للنظام الاستعماري[2]، فلم يبق للبطالين في الأرياف من حل سوى الهجرة نحو المدن الداخلية –حيث ازدحمت بهم الأحياء القصديرية– أو نحو فرنسا أين كانت تنتظرهم الأعمال الأشد شقاء بسبب عدم تأهيلهم مهنيا؛ فعلى سبيل المثال: من بين 155.000 عامل جزائري في فرنسا كان

(1) أنظر: جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، مراجعة رشد البراوي، الدار المصرية للتأليف 1959، ص 46.

(2) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 128.

يوجد 115.000 عامل بدوي غير مؤهل يستغلون وفق تعهدات لا تخضع لشرائع العمل؛ وتشير التقديرات أن سبع (1/7) سكان الريف ممن كانت تتراوح أعمارهم بين 20 و59 سنة دفع بهم الفقر إلى الهجرة إلى فرنسا؛ وفي بلاد القبائل فإنه من ضمن عشرة رجال كان خمسة يهاجرون إلى فرنسا[1].

وفي الوقت الذي نزلت فيه الأزمة الاقتصادية بويلاتها على رأس الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض إلى حدّ تخليهم عن أراضيهم والهجرة إلى فرنسا سعيا وراء لقمة العيش؛ وحتى لا يرتفع ثمن اليد العاملة الفلاحية، فإن المعمرين فتحوا المجال واسعا أمام العمال المغاربة للعمل في حقولهم تعويضا لليد العاملة الجزائرية، حيث تجاوزت اليد العاملة الزراعية الأجنبية في الجزائر نسبة العاملين بحقل الزراعة، فمن بين 150.000 عامل أجنبي بالزراعة في القطاع الوهراني يوجد 115.000 من إقليم الريف المغربي، وهذا على حساب الجزائريين الذين ضربتهم البطالة[2].

وإن كانت أوقات العمل في فرنسا لا تتعدى 08 حتى 09 ساعات في اليوم، فإن العمال الجزائريين كانوا يتجاوزون 12 ساعة وحتى 14 ساعة يوميا. وفي سنة 1954 كان دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17,691 فرنكا

(1) Francis et Colette JEANSON. Op . cit, pp 167-170
(2) G.G.A. Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) du 16 au 30/06/1954, p 114

مقابل أزيد من 800.000 للمعمر[1]. أما أجر العامل الزراعي الموسمي فكان لا يخضع لأي تشريع، وما على العامل في مزرعة الكولون سوى قبول الأجر المفروض في غياب الرقابة. وأسوء الأجور كانت تلك التي يتلقاها عمال الحلفاء بالهضاب العليا؛ وخلافا للعمال الفلاحين في فرنسا، فإن العمال الفلاحين في الجزائركانوا لا يستفيدون من المنح العائلية؛ وحتى عام 1953 لم تكن سوى 1.240 عائلة بـ 2.718 طفل تحضى بالمنح العائلية التي كانت تسدد من قبل صندوق التأمينات التعاونية للقرض الفلاحي (Caisse d'assurance mutuelle de crédit agricole)، زد على ذلك فإن عمال الزراعة كانوا يعانون من التفرقة في المعاملات، فالموسميون لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي خلافا للدائمين (170.000 عامل في الزراعة بصفة دائمة سنة 1953)؛ أما التعويض عن حوادث العمل بالنسبة للعمال الزراعيين فلا ذكر له، فشأنه شأن العطل المرضية التي لا تعوض.

كما طبقت سياسة عنصرية بين العمال الزراعيين إن في تحديد الأجور أو توزيع المهام، والجدول الموالي يبين لنا تطور بنية الأجور فيما بين 1913-1930 .

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص 89.

السنة	الأوروبيون	الجزائريون
1915	06 حتى 08 فرنك	02.5 فرنك
1920	10 حتى 12 فرنك	05 حتى 06 فرنك
1950	16 حتى 18 فرنك	13 حتى 14 فرنك

المرجع: عبد اللطيف بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: ش.و.ن.ت،(د.ت)، ص 30.

الرعاية الصحية لسكان الريف فلا مجال للحديث عنها، فداء الملاريا (حمى المستنقعات) والتيفوس (الحمى الصفراء) بلغت إصاباته نسبة 168% سنة 1952، أما نسبة مرض السّل فقد بلغت 181 ‰، بينما بلغت الوفيات لدى الأطفال البالغين من العمر أقل من خمس سنوات 50 %.[1] وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بدأت مآسي الفلاح الجزائري تطرح نفسها بصورة جدية. فبين شهر ديسمبر 1954 وشهر فبراير 1955 ضربت فرنسا على سكان الأرياف الجزائرية حصارا اقتصاديا بحجزها لكميات هامة من الحبوب والتمور –100 قنطار من المواد الغذائية– كما أوقفت قوافل محملة بالمواد الغذائية بحجة أنها موجهة للثوار.[2] وحولت مليار و330 مليون فرنك من ميزانية 1953-1954 لخدمات الشرطة.

[1] Francis et J. Colette. Op . cit, p 170.
[2] Ibid, p 200.

كما أثرت حركة تجميع سكان الأرياف في نقاط معينة أو بالقرب من القرى القديمة بشكل بليغ على الفلاحين الجزائريين لاسيما خلال الفترة من 1957 إلى 1960؛ حيث أصبح 2.160.000 فلاح جزائري[1] ما يقارب ربع سكان الجزائر مبعدين بشكل أو بآخر عن أراضيهم الزراعية؛ وفي أبريل 1961 بلغ عدد المحتشدين بالتجمعات الإجبارية 2.350.000 شخصا يضاف إليهم 1.170.000 شخص لجئوا إلى المدن، معنى هذا أن 50 ٪ من سكان الريف الجزائري قد غادروا مساكنهم.[2] حيث قدّر عدد سكان الأرياف المقيمين بمراكز التجمع الإجباري خلال السنوات التالية بما يلي:

سبتمبر 1958 : 535.000 نسمة (حسب القيادة العامة لجيش الاحتلال).

أكتوبر 1958 : 740.000 نسمة (حسب الأرقام الصادرة عن إدارة العمالات).

أبريل 1959 : حوالي مليون نسمة (وفقا لـ «ديلوفي» Selon M. DELOUVIER).

ديسمبر 1960 : 1.600.000 نسمة (حسب : «الاسيمان –الجيري» Lasemaine -Algérie).

ماي 1961 : 2.075.256 نسمة (وفقا لـ «موران» Selon MORIN.

[1] François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris V^{ème}, P.U.F, 1962, p 84
[2] Claude COLLOT . Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962 Alger. O.P.U, p 160

وقد حشد هؤلاء في 3.425 مركز تجمع تحول 1.200 منها إلى قرى جديدة، بينما شهدت إدارة الاحتلال بنفسها على أن الـ 2.225 مركز- المتبقية - لا تستجيب لشروط الإقامة فيها، وهو الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى تسريح 950.000 نسمة [1].

وقد اعتبر تجميع سكان الريف في المحتشدات الإجبارية أسوء رد فعل للسلطات الاستعمارية تجاه الفلاحين الذين اختار منهم حوالي 1.200.000 طريق الهجرة إلى تونس والمغرب للإقامة في مخيمات اللاجئين بدل العيش في المحتشدات.

وهكذا فإن حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية (الشعور بالإهانة) للشعب الجزائري في ظل النظام الاستعماري الجائر ستدفع به إلى الثورة وخوض حرب تحريرية شاملة، الهدف منها الحرية والاستقلال واستعادة الأراضي المغتصبة.

ويبدو أن موضوع الملكية الأرضية وحالة الفلاح المزرية كانت أحد أبرز الموضوعات التي عالجتها صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

ففي مقال مقتبس من جريدة البصائر صوّر لنا الشيخ البشير الإبراهيمي الحالة المؤسفة التي تدهور إليها مستوى العيش لدى الفلاح

[1] عن: El Moudjahid: organe central du F.L.N n° 81 du 04 Juin 1981

الجزائري، حيث شبّهه بالفلاح الباكستاني الذي يجهد نفسه في خدمة الهندوسي مقابل جزاء نقدي مهين [1].

أما أحمد محمودي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري فقد كتب مقالا في جريدة «Liberté» ليوم 27 نوفمبر 1952 يتساءل فيه عن حقوق الإنسان التي ما فتئت فرنسا تدافع عنها حتى خارج حدودها، وعن المهمة التي جاءت تحملها إلى الشعب الجزائري المتخلف للوصول به إلى مرحلة التطور والازدهار [2].

وفي حين خصّصت الصحافة الإسلامية الجزائرية مكانة هامة لموضوع النزوح الريفي، والبطالة، والطفولة المشرّدة، وظاهرة التسوّل، وانتشار الأحياء القصديرية [3] فإن الصحافة الفرنسية ظلت تدافع عن مصالح الكولون مهملة الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري.

وقد كتب أحمد فرانسيس مقالا في جريدة «République Algérienne» ليوم 04 جوان 1954 حذر فيه الفلاحين من الإصلاحات التي تنوي فرنسا تطبيقها على التعاونيات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) [4] أما

[1] G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1er au 15/09/1952. N° 2251. N/A/5, p 257

[2] G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 16 au 30/11/1952. p 335

[3] صوت الجزائر ليوم 1954/03/27 – L'Algérie libre du 09/04/1954

[4] Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 01 au 15/06/1954, N°1340. NA/5, p 157

الدكتور بن خليل الموفد السابق للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الجمعية الجزائرية، فقد صرح قائلا بأن الضحايا الحقيقيين للإصلاحات التي تشهدها التعاونيات الفلاحية للاحتياط هم الفلاحون وليس الأوليغاركيون أي الأقلية المستغلة لمصالح البلد، والتي حسب رأيه هي المتسبب في تخريب مؤسسة القرض الفلاحي، وطالب بضرورة توزيع القروض توزيعا حقيقيا، وإطلاق حرية تجارة الحبوب[1].

وفي اجتماع لها خلال يومي 03 و04 جويلية 1954 بالجزائر العاصمة وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري نداء تطالب فيه بالحرية الاجتماعية للعمال والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ومنح الأراضي الزراعية لمن يخدمها[2].

يتضح من خلال الأقوال التي أدلت بها الصحف والأحزاب الوطنية الجزائرية بما فيها الحزب الشيوعي الجزائري بأن السياسات الفرنسية العقارية، وضغوط الإدارة الاستعمارية ورغبة الكولون في الحصول على المزيد من الأراضي الفلاحية من جهة، وتدني الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي الجزائري بسبب عدم وجود مدخرات – لدى الفلاحين الجزائريين الصغار– وعدم توفر القروض الزراعية

[1] Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 01 au 15/06/1954, N° 1340. NA/5, p 178

[2] G. G.A. S[ce] des liaisons Nord Africaines. bull politique mensuel n° 382 NA/3, mois de Juillet 1954 p 82

لشراء المعدات الزراعية الضرورية، من جهة أخرى هي التي أدت إلى تدهور حياة الفلاح.

ومن الكتاب الثوريين الذين حملوا على الظلم الاستعماري وأثاروا في كتاباتهم معاملة المستوطنين القاسية للفلاحين الجزائريين ولعمال الأرض، تذكر محمد ديب صاحب كتاب «الحريق» (L'Incendie) حيث كتب بأن بطل قصته عمر قد غادر تلمسان في 1939 ليلتحق بالعمل في حقول الكولون إلى جانب الفلاحين البؤساء؛ وفي محاولة لقطع علاقاتهم مع قرون العبودية الصامتة تظم هؤلاء الفلاحون أنفسهم في نقابة وقرروا إضرابا عن العمل للحصول من الكولون على أجور حسنة، لكن حريقا شبّ فجأة فأتى على أكواخهم؛ ومع هذا اتهم الكولون العمال المضربين عن العمل بإضرام النار...[1]

أثار هذا المؤلَف حماس الجزائريين على حدّ تعبير الكاتب محمد عراب في مقال له نشر في جريدة «المسلم الصغير» (Le Jeune musulman) ليوم 30 جويلية 1954، وقد اغتنم الكاتب هذه المناسبة ليكشف عن بؤس الجزائريين، وعن الجوع والقمع البوليسي ومأساة شعب مسلوب... كتب له العيش تحت التهديد الدائم للقائد، ولفزع الشرطة ورعبها[2].

[1] G. G.A. S[ce] des liaisons Nord Africaines. bull de la presse d'Algérie questions Musulmanes) période du 1[er] du 15 Août 1954, p p 237-238

[2] G. G.A. S[ce] des liaisons Nord Africaines. bull de la presse d'Algérie question Musulmanes) période du 1[er] au 15 Août 1954, p p 237-238

وعليه فإن الحل الحقيقي للنهوض بالاقتصاد يكمن في توسيع الأراضي الزراعية ورفع المردود المكتاري للحبوب بمزارع الفلاحين الجزائريين نظرا لضعفه مقارنة بالمردود المكتاري لمزارع الكولون، حيث يفسر هذا الضعف في المردود بتجزء الأراضي، وقلة المساحة الزراعية لدى الفلاحين الجزائريين، وانتشار نظام الخماسة، وغياب الوسائل التقنية.

فعلى العموم يعزى تخلف الفلاح الجزائري إلى عوامل تقنية، واقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وإدارية وسياسية في آن واحد.

تلك هي الظروف التي اندلعت فيها ثورة أول نوفمبر 1954، وهي ظروف الحرمان التام، وسوء التغذية المستديمة، وانحطاط الوضعية الاجتماعية، والقهر السياسي الشديد، وبما أن الفلاحين الجزائريين هم أول ضحايا هذه الحالة، فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة التحريرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها"[1].

ومع أن العقد الذي تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية (1945–1954) قد شهد عودة إلى تنشيط الإنتاج الزراعي في إطار خطط التنمية الاقتصادية الفرنسية حيث ارتفعت نسبة النمو الزراعي بين عامي 1948–1954 بـ 10 ٪ مقارنة مع الفترة السابقة (1930–1945)، إلا أن

---

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 360

الفجوة بين مستوى المعيشة بين الجزائريين والمعمرين قد ازداد عمقها بسبب زيادة وتيرة النمو الديمغرافي خلال هذه المرحلة بنسبة 2,2٪ [1].

مكانة الأراضي الفلاحية في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954

إن وجود الكولون الماثل على الأراضي الزراعية الخصبة هو عامل أساسي في تفسير الأسباب الموضوعية لإدراج المجاهدين ضمن خططهم الإستراتيجي مسألة الأراضي الفلاحية، وقضية الكولون وضرورة تنظيم الطبقة الفلاحية، وتوجيهها لكونها طبقة اجتماعية تؤلف أزيد من 70٪ من سكان الجزائر [2].

فعلى عاتق سكان الأرياف، وكاهل أبنائها ستلعب الأدوار الرئيسية للثورة التحريرية على المستوى العسكري؛ وبما أن حرب الجزائر هي حرب تحرير وطنية، فإنها حضيت بتأييد الفلاحين الجزائريين الذين ربطوا كفاحهم من أجل الأرض بالاستقلال الوطني [3] وهكذا ظلت الطاقات البشرية لجيش التحرير الوطني تتجدد باستمرار، وهذا على الرغم من الخسائر البشرية التي منيت بها الثورة، وهو الأمر الذي أبهر قادة الجيش الاستعماري، وأفسد عليهم توقعاتهم وحساباتهم وللعلم فإن القسم الأكبر من المجاهدين كان من أصل فلاحي بحيث كان يقابل

---

[1] أسمر أمين، المرجع السابق، ص ص 230-231

[2] عبد الملك خلف التميمي، «الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي»، عالم المعرفة، عدد 71، الكويت 1983، ص 22.

[3] Mohamed TEGUIA. L'Algérie en guerre. Alger S.N.E.D. O.P.U (S.D), p 169

سنة من الفلاحين مدنيا واحدا في أعداد صفوف جيش التحرير الوطني[1].

ظلت الأرض الزراعية المغتصبة تشكل مطلبا استعجاليا وضروريا في كل المشاريع الرامية إلى تحرير الوطن، وهذا إنصافا للفلاحين لما قاموا به من دور حاسم وفعال ضمن حركة التحرير الوطني، تحقيقا للعدالة الاجتماعية لصالح سكان الريف.

وقد يكون من المفيد أن نذكر جميع النصوص الصادرة عن جبهة التحرير الوطني والتي تلح على الأولوية المطلقة للزراعة في كل إصلاح تريده الجزائر المستقلة سياسيا.

لم يطرح بيان أول نوفمبر 1954 مسألة الأراضي الزراعية صراحة، وقدم فقط الحد الأدنى من برنامج جبهة التحرير الوطني، وركز على المفاوضات والاتفاقيات، واقترح إجراءات عامة على الصعيد الداخلي والخارجي، ولم تكن عبارة الحقوق المكتسبة بطريقة شرعية من طرف الأفراد والجماعات - سواء كانت هذه الحقوق اقتصادية أو ثقافية- الوارد ذكرها في بيان أول نوفمبر 1954 تعني المساس بالسيادة الوطنية أو تنازل جبهة التحرير الوطني للمعمرين عن الأراضي الزراعية. أما مؤتمر الصومام 1956 فقد سجل برنامجه مسألة الإصلاح

[1] بوناطة عبد الوهاب: مدينة معسكر في مجهود ثورة أول نوفمبر 1954 (1954-1958)، رسالة ماجستير، جامعة وهران قسم التاريخ سنة 2001، ص 194

الزراعي، وتنص صراحة على أن انتزاع الأراضي من المعمرين لن يكون إلا عن طريق «نشر أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإتلاف وإحراق المزارع، وتحطيم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ والخمر التي هي رمز وجود الاستعمار»[1].

وتفسير ذلك أن منهاج الصومام ربط نجاح سياسته الهادفة إلى طرد الكولون من الجزائر، واستعادة الأراضي الفلاحية المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين بشرط إقحام سكان البوادي والأرياف بإشراكهم في العمليات الثورية ضد مصالح الاستعمار، لاسيما في المناطق الآهلة بالكولون، ودعا إلى ضرب المنشآت الزراعية الاستعمارية كما أشير إليه.

ونظرا لرغبة الفلاحين الملحة في استعادة أراضي آبائهم وأجدادهم أصبحوا بطبيعة الحال يشكلون الدرع الواقي للثورة وسهمها الخارق.

ومثل هذه المعطيات تمكننا من القول بأن الثورة الجزائرية اندلعت أساسا لتحرير الأرض، وبالتالي فهي ثورة فلاحين، وإن كانت فكرة الثورة نشأت أصلا بالمدينة وحملها مناضلو الأحزاب الوطنية إلى الأرياف، أو نقلها سكان الأرياف بأنفسهم عن طريق انتقالهم إلى المدينة

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، مقتطفات من منهج الصومام 20/08/1956، (د. ت)، ص 33.

واحتكاكهم بالمناضلين فيها والتقاء المدينة بالريف وتلاحمهما هو تعبير صادق عن البعد الوطني للثورة الجزائرية[1].

ومن خلال الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مجلة «أفريك/أكسيون» نلمس الاهتمام البالغ لقادة الثورة التحريرية بعملية توزيع الأراضي على الفلاحين التي تترجم على حد قوله « رغبة جبهة التحرير في إعادة العدل إلى نصابه أي إلى الفلاحين الذين كانوا يعملون في الأرض، والذين يتحملون –اليوم– العبء الأكبر في الكفاح، وأنه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر بأن الأرض يجب أن تعود إلى الفلاحين»[2].

ومثل هذا التصريح لا يدع مجالا للشك في أن جبهة وجيش التحرير الوطني كانا ينظران للفلاحين ولعمال الأرض بعين الاحترام والالتزام، ويصوّر لنا بأن الحرب التي تخوضها الجزائر ضدّ الاحتلال الفرنسي لم تكن سوى حربا من أجل تحرير الأراضي الفلاحية وتخليصها من أيدي المعمرين الأوروبيين وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين.

(1) المرجع السابق، ص 196

(2) يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، الجزائر: ديوان م.ج 1986، ص 30 نقلا عن مجلة «أفريك/أكسيون» العدد 57 الصادرة بتاريخ 1961/01/16.

وفي عام 1958 مارست جبهة التحرير الوطني ضغوطات على الفلاحين الجزائريين لتشدهم إلى الأرض وأقنعتهم بضرورة البقاء في الريف مساهمة منهم في إفشال السياسة الاستعمارية الرامية إلى إفراغ الريف الجزائري من محتواه الديمغرافي.

وفي رسالة بعث بها المرشح لخضر[1] إلى الرقيب عبد العلي، يتضح بجلاء طابع القساوة الشديدة والعقاب بالموت في حق الفلاحين الذين غادروا الأرياف ليسكنوا المدن والقرى الآهلة ما لم يعودوا إلى الريف بأسرع ما يمكن، فالذين عصوا أوامر الجبهة يلاحقهم الموت حتى بعد استرجاع الجزائر استقلالها.

ومثل هذا التصرف يعدّ رد فعل طبيعي ضد سياسة تجميع الدواوير بالقرب من المراكز الاستيطانية بعد ترحيل السكان بالقوة ونقلهم على متن شاحنات عسكرية.

وأمام شدة ضربات الثوار بعد مجيء ديغول إلى الحكم تناقصت المساحات المزروعة حبوبا، ففي عمالة الجزائر العاصمة نزلت المساحات المزروعة من 336.000 هكتار خلال موسم 1957–1958 إلى 238.000 هكتار خلال موسم 1958–1959[2]. وهذا الهبوط المقدر بـ 30

(1) المرشح عبد العلي (اسمه الحقيقي بن عودة) كان يتولى مهام محافظ سياسي في ناحية تلمسان (القطاع الوهراني) (حنين – عبد العلي – بن سكران).

(2) Jacques MASSU. Le Torrent et la digue. Paris: Plon 1972, p 280

الفقراء، عمليات حرق الجامعين لمزارع الكولون، وهذا على الرغم من تولي جيش الاحتلال حماية الحقول وحراستها.

وقد تطرق برنامج طرابلس (جوان 1962) لمحاولات فرنسا إحلال سكان أجانب مكان أهل البلاد بكافة الوسائل، ولنزع الملكية الأرضية والترحيل المنظم للجزائريين وطردهم إلى المناطق الجدبة، كما تحدث عن مقاومة الأمير عبد القادر للمستوطنين الفرنسيين والإقطاعيين الجزائريين بحرب تحالفهم مع الاستعمار في معركة محارز والمقطع عام 1834؛ وعن وسيع القياد لممتلكاتهم العقارية في الريف؛ وعن الحركة -الإقطاعية- المرابطة للإخوانيات الكبرى[1].

ونلمس اهتمام برنامج طرابلس بفقراء الفلاحين الجزائريين وبالأراضي المغتصبة في الفقرتين 01 و 02 من فصل: «المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني» حيث جاء في الفقرة الأولى: «ان فلاحين فقراء ذهبوا أساسا ضحية لنزع الملكية العقارية، والتحديد، والتمركز، والاستغلال من طرف المستعمر...»؛ وفي الفقرة الثانية: «ان البروليتاريا... تجمعهم في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين طردوا من ملكيتهم المنتزعة، واضطروا إلى البحث عن عمل بعيدا عن الأرياف، بل وحتى إلى الهجرة إلى فرنسا»[2].

---

(1) البرنامج الخصيص الإشتراكي لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 58-71.

(2) نفسه، ص 72.

بتعرضه للأسباب الجوهرية لفقدان الفلاحين الجزائريين لأراضيهم الفلاحية وتحولهم إلى أجراء، بروليتاريين، وإلى سلوك بعضهم سبيل الهجرة إلى فرنسا سعيا وراء لقمة العيش، يبدو أن برنامج طرابلس كان شديد العناية بقضايا الفلاحين الجزائريين، وبالأراضي الفلاحية التي انتزعها الكولون والقياد من آبائهم وأجدادهم.

ويلاحظ أيضا من خلال كشف برنامج طرابلس لمساحات الأراضي الفلاحية الخصبة التي استولى عليها المعمرون (2.726.000 هكتار)، وللسواد الأعظم من الجزائريين الذين كانت حياتهم مرتبطة بالأرض -أي بالعمل في مزارع الكولون- (5.225.000 شخصا)، ولنصف مليون عاطل في الأرياف، أنه كان يعدّ لثورة زراعية شعارها: «الأرض لمن يخدمها»، بالاعتماد على:

1- الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية.

2- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.

3- نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحدّ الأقصى المحدد.

4- مجانية توزيع الأراضي التي تجمع الفلاحين الذين لا أرض لهم، أو الذين ليست لهم مساحات كافية.

5- تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات إنتاج.

6- إنشاء قرى تابعة للدولة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها، ويشارك العمال في التسيير والأرباح،وهذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق وتشكيل قاعدة إنطلاق لتكوين الإطارات والممرنين الفلاحيين.

7- حظر بيع او تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة.

8- إلغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين والمرابين والمصالح العامة.

9- تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة [1]

يظهر من خلال ما سبق بأن المشكلة الأولى التي اهتمت بها جبهة التحرير الوطني في السياسة الاقتصادية الوطنية أثناء انعقاد مؤتمر طرابلس هي مشكلة الأراضي الفلاحية.

إن فكرة المحافظة على الثروة العقارية، وتوفير الأراضي الفلاحية الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري قد تجلت مع بداية الثورة التحريرية وتأكدت في مؤتمر الصومام 1956 وازدادت ترسيخا وعمقا قبيل الإعلان الرسمي عن الإستقلال الوطني، وذلك في مؤتمر طرابلس (جوان 1962) الذي أعلن عن تخوفه من عملية شراء الأثرياء الجزائريين

---

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة ت.و.، المصدر السابق، ص ص 85-86

للأراضي الزراعية من الكولون، ورفض فكرة إنشاء قطاع زراعي خاص (نظام الخصخصة في ميدان الزراعة)، ووافق على الاحتفاظ التام للقطاع الزراعي التابع للكولون تحت شكل «القطاع الزراعي العام» وجعل من ذلك أداة سياسية اقتصادية ضد البرجوازية الريفية[1].

أما المادة 13 من الفصل الرابع لاتفاقيات ايفيان فقد نصت على أن عملية بيع الأراضي الزراعية هي من صلاحيات السلطات الجزائرية،وإن كانت الاتفاقيات قد نصت على أن حقوق الأوروبيين في الملكية ستحترم، ولن يتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل[2].

وبهذا الشكل تكون اتفاقيات ايفيان التي تحدثت عن التعويض قد فسحت في الوقت نفسه المجال أمام استرداد الأراضي الخصبة التي كان يمتلكها -الكولون- المستوطنون الأوروبيون. ومن جهة أخرى التزمت الحكومة الفرنسية في ايفيان بمساعدة الحكومة الجزائرية المقبلة على تطبيق الإصلاح الزراعي[3].

وإن كان الجزائريون قد تمكنوا خلال الفترة الممتدة من 1877 إلى 1961 من استرجاع 987.443 هكتار من الأراضي الزراعية التي سبق للكولون

---

[1] François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris: P.U.F. 1962, p 129

[2] أنظر: جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص ص 66-67

[3] René GALLISSOT. Les accords d'Evian, Alger 1997, p 55

أن امتلكوها رسميا أو بشكل حر، فإن حرب التحرير (1954-1962) نسفت عملية شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية من الكولون بناء على تعليمات جبهة وجيش التحرير الوطني، التي كان هدفها أن يتخلى الكولون بأنفسهم عن الأراضي التي اغتصبوها من قبل.

واتخذت جبهة التحرير الوطني من مسألة استرجاع الأراضي الزراعية من الكولون وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين قاعدة مادية صلبة ترتكز عليها في مطالبها الاستقلالية، ويبدو أنها أعدت مسبقا برنامجا زراعيا سريا لصالح سكان الريف لما أبدوه من مقاومة عنيفة ضد الكولون طيلة فترة الاحتلال.

مع أن فكرة إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين بعد استعادتها من الكولون ظلت منذ عام 1956 تمتزج بعبارة الاستقلال، فإن الفلاحين في غرب البلاد تنكروا لها واعتبروها مخادعة، لأنهم شاهدوا ما آل إليه الفلاح المغربي بعد استعادة المغرب استقلاله، ومع هذا كله ظلوا متمسكين بفكرة «أن الجزائر تخوض حربا ضد الاستعمار الفرنسي من أجل استرجاع الأرض»[1]. زد على ذلك إيمان بعض الفلاحين بما روّج له الكولون في الأوساط الريفية بأن التعاونيات الزراعية التي جاء بها مشروع قسنطينة لم تكن سوى نموذجا لتعاونيات «الكولخوز» السوفياتية، وربطوا هذا النوع من التعاونيات بالشيوعية

[1] Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris: Edit du seuil 1963, p 392

المرفوضة من قبل المجتمع الجزائري، إلا أن أغلب الفلاحين الأجراء كانوا يتمنون استعادة الأراضي الفلاحية من الكولون، على أن تتكفل الدولة بها، ويصبحون هم عمالا زراعيين يتقاضون أجورا حسنة[1].

ومن هذا يفهم أن صيغة «مزارع الدولة» لم تلق معارضة من قبل العمال الزراعيين، ومن دون شك مثل هذه المواقف كانت تحمل نسبيا بذور الاشتراكية التي تبنتها الحكومة الجزائرية كخطة للتنمية بعد استرجاع الجزائر استقلالها.

والرغبة في اقتسام أراضي الكولون هي التي كانت وراء الثقة التي نشأت بين الفلاحين الجزائريين الأجراء وجبهة التحرير الوطني أبان حرب التحرير.

إنّ الفلاحين المقحمين في الحرب ضد الاحتلال الفرنسي كانوا ينفذون أوامر جبهة وجيش التحرير الوطني، وظلّوا منهمكين في العمل السرّي والعسكري ويثقون بشكل مطلق في جبهة التحرير، ويستعجلون الاستقلال أكثر من غيرهم وفي اعتقادهم أن حكومة الاستقلال ستسمع لهم وتأخذ برأيهم فيما يهمّ الفلاح وشؤون الفلاحة.

لقد برع الفلاحون الجزائريون الأجراء في كفاحهم المستميت، أملا منهم في أن تعود إليهم الأراضي التي يمتلكها الكولون، وهيئوا بمساعدة المسؤولين السياسيين العسكريين عن الثورة لمخطّط إصلاحي زراعي

[1] Ibid.

ظلوا يحتفظون به في سرية حتى غداة الاستقلال[1] وهو الأمر الذي كشف عنه فرانز فانون إذ يقول بالحرف: «أن المسؤولين السياسيين العسكريين عن الثورة قد وجدوا أنفسهم في مواجهة مع أوضاع تتطلب منهم إيجاد الحلول الجذرية لمعضلة الأراضي الزراعية بعد استعادة الاستقلال»[2] وهذا ما شهدته الزراعة عقب الاستقلال بحيث اقتطعت مساحات أرضية من ممتلكات الفلاحين الكبار، إلى جانب تلك التي استعيدت من الكولون ووزعت على الفلاحين الأجراء في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية. وبعد أن أكدت جبهة التحرير الوطني بأن الأغلبية الساحقة للفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين تمثل النسبة القوية بين المجاهدين والمسبلين في جيش التحرير الوطني، وتيقنت بأن حبّ الفلاحين للأرض لن يشفي غليله إلا بتحقيق الانتصار والاستقلال الوطني؛ فإن جبهة التحرير الوطني تقديرا منها للجهود الاستثنائية المقدمة من قبل الفلاحين قررت بأن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما تاما شاملا وإحداث إنقلاب في السياسة الزراعية الاستعمارية[3] وبهذه الطريقة جرّت جبهة وجيش التحرير الوطني الملايين من سكان الريف الجزائري وهيجت حماسهم لاستعادة الأرض وإخراج الكولون منها، واستخدمتهم لصالح الثورة.

---

(1) Michel LAUNAY. Op cit, p 84.

(2) Frantz FANON. Les damnés de la terre, Paris: Maspero 1961, p 141-143

(3) مواثيق النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، حزب جبهة التحرير الوطني قسم الإعلام والثقافة، (د. ت)، ص 32-33

حرق مزارع المعمرين

لم يبق من سبيل أمام المجاهدين يجب اتباعه سوى سياسة الأرض المحروقة كما يقال «آخر الدواء الكي»، وهذا بعد أن أصبحت المطالبة باستعادة الأراضي من الكولون إلى أصحابها الشرعيين أمرا مستحيلا، بل وخرقا لقوانين الاستيطان.

كما أنه باشراك الفلاحين وسكان الريف في عمليات حرق مزارع المعمرين تكون الثورة قد خاضت تكتيك التعبئة الشعبية خلافا للأحزاب التقليدية التي كانت تعتمد أساسا على سكان المدن وتتجاهل الأرياف وإسهامها في النضال القومي[1] وعن طريق حرق المزارع زعزعت جبهة وجيش التحرير الوطني اطمئنان الكولون وهددت وجودهم.

وانسجاما مع هذا النهج فإنه من الممكن تسمية عمليات حرق مزارع الكولون بـ «حرب المزارع»، وقد فوجئ الكولون بهذا النوع من رد الفعل.

لما كان من الصعب إلى حدّ ما القيام بدراسة جدّية في غياب السندات الوثائقية اللازمة، وقلة الشهادات الحية، وعدم وفرة الكتابات التي تناولت الموضوع تأريخا وتحليلا، وبتفاصيل كافية وواسعة، فإنه على هذا

---

(1) محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 66.

الأساس سنتخذ المنطقة السادسة من الولاية الخامسة، نموذجا لهذه الدراسة الخاصة بعمليات حرق مزارع المعمرين وعلى وجه الخصوص، ناحية معسكر، وهذا

بالنظر للعثور على وثائق متنوعة ومختلفة المصادر [1] يبدو من خلال استغلالها ومعالجتها أنها كافية نسبيا لرسم واستخلاص استراتيجية حرب المزارع وتكتيكها الثوريين -ولو جزئيا- وهذا على الرغم مما قد يكون في هذه الوثائق من إغفال لبعض المسائل مقصودا أو مصادفة بحكم أن مصدرها فرنسي، أو هي شهادات جزئية لبعض من صنعوا الحدث أو عاشوه، وهذا بطبيعة الحال من دون أن إهمال ضرب أمثلة من جهات أخرى من الوطن شرقه وجنوبه وغربه.

فيما بين 01 نوفمبر 1954 و 01 نوفمبر 1957 (ثلاث سنوات) تمكن المجاهدون من تخريب 6.353 مزرعة، وقطع 50.746 عمود تيليغرافي، وقتل 77.963 رأس حيوانية، وكسر أو اقتلاع 587.700 شجرة مثمرة[2].

---

(1) [illegible] المصادر: محاضر الدرك الاستعماري – جرائد استعمارية جهوية ومحلية (Echo d'Oran - Avenir de Mascara - Oran Républicain ...) وشهادات حية لمجاهدين شاركوا أو عايشوا حرق المزارع و[illegible]

(2) Philippe BOURDEL, Le livre noir de la guerre d'Algérie, Français et Algériens, 1945-1962, France: Plon, 2002, p 184.

أما المزارع التي ألحق بها المجاهدون أذى شديدا فهي مزارع الكروم، التي تقلصت مساحتها من 396.000 هكتار سنة 1954 إلى 362.000 هكتار سنة 1962 وهو الأمر الذي نتج عنه هبوط في إنتاج الخمور، كما هبط عدد مزارع الكروم هو الآخر من 32.952 مزارع سنة 1954 إلى 32.141 مزارع سنة 1961؛ وهذا خلافا لمحصول الحبوب والحمضيات الذي لم يلحقه الأذى الذي لحق بالكروم.

تطور إنتاج الكروم في الجزائر (1954-1962) [1].

السنة	الإنتاج بالهكتولتر
1954	19.297.000
1956	16.619.000
1957	15.285.000
1958	13.827.000
1959	18.601.000
1960	15.850.000
1961	15.631.000
1962	12.277.000

---

(1) [illegible]، المرجع السابق، ص 424.

ويعزى تناقص المساحة المزروعة كروما، وكذا التناقص الملحوظ في كميات إنتاج الخمور إلى العمليات التخريبية التي نفذها الفلاحون الجزائريون تحت حماية فصائل جيش التحرير الوطني.

أما اختيارهم لضرب مزارع الكروم، فذلك لأن تجارة الخمور - تصدير- كانت تمثل القلب النابض للاقتصاد الزراعي الاستعماري في الجزائر، وتدر على الكولون أموالا طائلة.

وفيما بين 1955-1961 أصبحت جميع ضيعات المعمرين أهدافا متميزة لضربات الثوار، لاسيما وأنها خلال هذه الفترة بدأت تتحول إلى ملحقات حقيقية للثكنات العسكرية يقيم بها مجندون فرنسيون يتولون أمن الكولون وحماية حقولهم.

وإذ كان المستوطنون يعتبرون حرق المزارع قمة البربرية، فإن الفلاحين الجزائريين الذين وجدوا في عمليات حرق مزارع المستوطنين متنفسا لكبت طال حبسه، لم يكن حديثهم سوى البكاء على الأراضي الفلاحية التي اغتصبها المعمرون من آبائهم وأجدادهم؛ فأثناء التجول وسط الحقول تراهم يشيرون بأصابعهم إلى الممتلكات، وهم يقولون هذه كانت لجدي أو لأبي... وهي الآن بيد الكولون فلان، وتلك كانت لجدي من أمي وهي الآن للأوروبي فلان.

وحتى مجاهدو جيش التحرير الوطني كان الحديث بينهم في الغالب يدور حول موضوع الكولون والأراضي الجزائرية المغتصبة.

إن الشهادة التي أوردها المراسل الصحفي اليوغسلافي «زدرافكو بيكار» الذي أقام مدة مع المجاهدين في شرق الجزائر خلال صائفة عام 1958 تؤكد لنا اهتمام جيش التحرير الوطني وعنايته البليغة بالأراضي الفلاحية المغتصبة، حيث كتب يقول « من بين المعمرين الذين كان المجاهدون يرددون أسماءهم باستمرار الإيطاليين الثلاثة: بورزو «BORZO»، سيفينو «SCEFFINO»، وسيفيني «SEFFINI»، الذين كان أحدهم يمتلك أراضي تبلغ مساحتها 80.000 هكتار»[1].

ثم يضيف قائلا: تحسّ وأنت تسمع لكلام الجزائريين وهم يتحدثون عن الكولون الأوروبيين بأنهم يكنّون الضغائن والأحقاد الشديدة لهم؛ فتسمع لأحدهم وهو يقول: إن الإدارة الاستعمارية استقبلت مهاجرين من صقلية، وكرسيكا، ومالطة ومنحتهم أراضي فلاحية مقابل مبالغ زهيدة بعد أن استلبتها من الجزائريين الذين طردوا منها إلى الجبال، وأمدّتهم البنوك بالسلفات التي سمحت لهم بتوسيع ممتلكاتهم عن طريق شراء أراضي فلاحية من فقراء الجزائريين الذين حرمتهم الإدارة الاستعمارية من الاستفادة من السلفات.

[1] ZDRAVCO Pecar, Op cit, p 295

وينهي قوله بالعبارة التي كانت تتردد باستمرار على ألسنة المجاهدين والفلاحين الجزائريين «أن هذه الأرض كانت دوما لنا، وغدا ستصبح مجددا لنا»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبارات المجاهدين والفلاحين تحمل في طياتها صيغة حبهم لأراضي آبائهم وأجدادهم، وتمجيدهم لها إلى حدّ التضحية بأنفسهم من أجلها وطرد الكولون نهائيا منها.

واعتقادي أننا في أمس الحاجة إلى معرفة مضامين حوادث «حرق مزارع الكولون» ووضعها في إطارها الصحيح بين جملة أهم النشاطات الثورية لجبهة التحرير الوطني، كيف لا وقد اعتبرت هذه الحوادث إحدى أخطر وأهم الظواهر الثورية وأعظمها تأثيرا على حياة الكولون وعلى اقتصادياتهم الزراعية أحق بالفحص والتدقيق لكونها جزءا من تكتيك واستراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني، وتجربة تستدعي استخلاص الدروس منها وصياغتها في شكل نظريات في الاستراتيجية، وفي العمليات الحربية والتكتيك – للاستفادة منها في الحروب القائمة والمقبلة– وأخذ أعظم مردود من خصوصياتها باعتبارها أحد أهم أشكال المقاومة، وتجسيدا لموقف معبّر عن ، ومن ثم على الحضور الفرنسي بأكمله في الجزائر؟ ومن هنا فهي رفض الاحتلال، وعن الرغبة في تطهير البلاد وتنظيفها من الكولون.

---

(1). ZDRAVCO pecar, Op cit, p p 297-98

بدايات عمليات حرق مزارع المستوطنين مع اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، واستمرت إلى غاية الإعلان عن توقيف القتال في يوم 19 مارس 1962. وقد برهنت ولأول مرة في تاريخ الثورة التحريرية – أنها أداة حربية حاسمة.

ويظهر ذلك جليا في العمليات التي نفذها المجاهدون والفلاحون الجزائريون في الناحية الشرقية من المنطقة الثانية يوم 05 جويلية 1955 المصادف للذكرى 125 لاحتلال فرنسا للجزائر، والذي ألحق فيه المجاهدون خسائر بمزارع الكولون تمثلت في:

1- تخريب 70 مزرعة.

2- قطع 40 هكتار من أشجار الكروم.

3- قطع 40 هكتار من أشجار الحوامض.

4- إتلاف أكثر من 700 هكتار من القمح والشعير[1]

كما بينت لنا حوادث 20 أوت 1955 الوزن الجلي للطبقة الريفية في المسيرة الثورية، حيث وفد مئات الفلاحين من الدواوير المجاورة منذ صباح يوم 20 أوت 1955 على مدينة سكيكدة (Philippeville)، وهنا انبعثت أحقادهم ونما غضبهم وقيل لهم أنه اليوم الأكبر، وسوف ينزل

---

(1) الحسن بومالي . استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المتحف الوطني للمجاهد، (د . ت)، ص 217.

الجيش المصري على أرض الجزائر، لقد جاءت الساعة التي تقضي فيها على الأوروبيين

وفي هذا الشأن يقول مصطفى الأشرف: «أن جيش التحرير بالاعتماد على مؤازرة الفلاحين وعزيمتهم القوية قام في العشرين من ذلك الشهر بشن أول هجوم كبير في المنطقة الشمالية من ولاية قسنطينة تحت قيادة زيغود يوسف»[1]

وإثر العمليات الهجومية التي استهدفت ثلاثين مركزا استعماريا فيما بين 03 و04 أكتوبر 1955 بغرب البلاد تمكن المجاهدون من تخريب عدد من الجسور والطرقات وأعمدة الكهرباء والهاتف، ومزارع المعمرين ومؤسسات اقتصادية استراتيجية[2]. وفي الجهات الجنوبية من الوطن حيث مزارع الكولون قليلة طبق المجاهدون تكتيكا خاصا تمثل في حرق المساكن والبيوت والمقرات الإدارية، وضرب المتعاملين.

واستنادا إلى وثائق استعمارية فإن المناضلين الجزائريين في مدينة البيض تمكنوا خلال ليلة 06 جوان 1955 من إضرام النار في مسكن منعزل لأحد كبار التجار اليهود يدعى «زانو» (ZENOU)، وفي يوم الغد (06 جوان 1955) عثر على كومة من الأوراق أشعلت النار فيها تحت

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 378

(2) محمد قنطاري، « الفتح أكتوبر 1955 ...استئناف الهجومات الكبرى ضد القوات الفرنسية بالقطاع الوهراني»، الصحوة الأسبوعية، العدد 284، من 09/27 إلى 1994/10/03، ص ص 12-13.

باب مسكن منعزل لأحد المستوطنين، وفي الليلة نفسها أقدم المجاهدون على إضرام النار في سكن الحارس الشخصي للقايد حمو بن دين الواقع خلف مبنى الكنيسة،

إلى جانب حرق سيارة سيدي الشيخ محمد قايد قبيلة أولاد الشيخ وذلك داخل المستودع الذي كان يمتلكه في مدينة البيض[1]

على الرغم من محدودية حجم الخسائر التي أحدثتها هذه الحرائق، فإن هدفها الجوهري يبقى استراتيجيا؛ فوقوعها داخل الحي الأوروبي للمدينة، واستهدافها لمتعاملين مع الاستعمار (قايد - تاجر إسرائيلي ...)، يعكس الشعور السائد لدى منفذيها والمتمثل أولا في الرفض القاطع للأوروبيين المقيمين بالبيض، وثانيا في تحذير القياد وأمثالهم من مغبة الاستمرار في التعامل مع إدارة الاحتلال الفرنسي،

وقد اعتبرت إدارة الاحتلال الفرنسي هذه الأعمال تهديدا بالموت للمقربين منها، ولم تنف في تقاريرها أنها ذات نزعة انتقامية، ولها صلة مباشرة بالنشاطات الوطنية، وأنها أحدثت قلاقل في وسط السكان الأوروبيين(2)

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91 . (Tentatives criminelles d'incendie, Geriville le: 7/06/1955).

(2) _Ibid (Terrorisme -troubles d'Algérie) «Brûlez les fermes, les instruments oratoires, les céréales et tout ce que possèdent les colonialistes et les colons -tuez les gardes forestiers

وفي بلاد الأوراس عثر المجندون الفرنسيون يوم 20 جويلية 1955 على منشور مكتوب باللغة الفرنسية وزعه جيش التحرير الوطني، فعبّر فيه حقده ضد الكولون، كتبت فيه العبارات التالية: «أضرموا النار في الضيعات، وفي المزارع، ...وفي كل ما يمتلكه الاستعماريون والكولون، اقتلوا حراس الغابات»[1].

ومثل هذا المنشور يجسم لنا المبدأ الذي أخذ به مجاهدو ثورة أول نوفمبر 1954 وهو «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» وهذا بعد ما تبين للمناضلين الجزائريين أن فرنسا لا تفهم لغة أخرى غير لغة السلاح[1].

أما الحريق الذي شب في ضيعة «ديفورغ» «DUFOURG» بالقرب من بسكرة وأتى على مبانيها، فقد أثار شعور الكولون بحالة انعدام الأمن، حيث أشارت التقارير الاستعمارية أن الحالة النفسية للكولون جد مقلقة في منطقة بسكرة بعد وقوع هذا الحادث الذي اعتبره الشبان الأهالي نصرا للمتمردين -هنا المجاهدين- وصفقوا له من قلوبهم

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت جبهة التحرير الوطني شن هجوم شامل على مزارع الكولون في كامل القطر الجزائري، ودعت عمال الأرض إلى الإضراب عن العمل خلال يوم 20 سبتمبر 1955 حتى تعطي نشاطها بعدا وطنيا ودوليا[2] لكن فرنسا بعد علمها

---

[1] C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91. (Synthèse de renseignement politique Biskra le 06/08/1955

[2] C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H / 91. (gouverneur général Sécurité générale -destinataires: Préfets d'Alger, Oran, Constantine) le 18/09/1955)

بهذا الإضراب فإنها تحسبا لأي طارئ، وحتى يكون ممثلوها في المستوى الذي يسمح لهم بالرد على الانتقادات المحتملة أثناء مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكرت مسبقا أن تضع في متناولهم الكمية اللازمة من الوثائق «الدقيقة» وعليه طلبت من عمال العمالات أن يبعثوا لها بأسرع ما يمكن – وذلك عن طريق مديرية الأمن الوطني بالجزائر – بالمعلومات الخاصة بعمليات النهب والتخريب والقتل التي ارتكبها المتمردون في حق الكولون وممتلكاتهم الزراعية منذ ليلة أول نوفمبر 1954 مع ذكر أسماء المجرمين وأسماء الضحايا، وتحديد خطورة العمليات، على أن تحتوي كل عملية استهدفت الأشخاص أو الممتلكات على ملف مستقل يشتمل أقصى ما يمكن من المعلومات الدقيقة حول:

- زمان ومكان ارتكاب الجريمة أو العمل التخريبي.
- هوية الضحايا.
- هوية مرتكبي الجريمة والجهة التي ينتمون إليها.
- نسخة من الإجراءات القانونية.
- صور فوتوغرافية إذا لزم الأمر.
- نتائج الفحوص الطبية.
- الوضع الحالي لعمليات التخريب والتحقيق.
- المتابعة القضائية والإدارية.

كما طلبت حكومة الاحتلال من عمال العمالات إبلاغها بكل الجرائم المرتكبة من قبل الأشخاص الذين يرتدون البزة العسكرية بطريقة لا شرعية[1].

وللعلم فقد رافقت عمليات الهجوم على مزارع الكولون في هذه السنة (1955) نشاطات أخرى منها: إصدار جبهة التحرير الوطني لتعليمات صارمة تدعو الجزائريين إلى الامتناع عن التدخين والانقطاع عن شرب الخمور.

وقد تمكنت سلطات الاحتلال في مدينة الأغواط من إلقاء القبض على المدعو ملياني بن عمار الذي كان يتنقل عبر المقاهي الشعبية ويحث الشبان على الامتناع عن التدخين، كما كشفت في مدينة ورقلة عن هوية المدعو بحماني أحمد الذي هدد الجزائريين الذين كانوا يتعاطون التدخين داخل نزل الصحراء.

وفي توقرت تلقى شخصان أحدهما أوروبي والثاني جزائري يتاجران في المشروبات الكحولية رسالة تهديد مكتوبة باللغة الفرنسية تحذرهما من بيع الخمور للمسلمين، ونفس التهديد تلقاه موظف جزائري بمركز جمعة يدعوه للكف عن التدخين والانقطاع عن شرب الخمر[2].

---

[1] Ibid. (très secret – très urgent) note de service 07/06/1955

(2) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91 (campagne anti-tabac et anti-alcool Laghouat le : 25/06/1955)

2Ibid (tract du F.L.N.

أثرت هذه العملية على بائعي السجائر والمشروبات الكحولية التي تناقصت لديهم مبيعاتها بشكل ملحوظ.

وحسب منشور لجبهة التحرير الوطني فإن الغرض من منع التدخين وتناول الخمر يساهم في قطع الصلة بالنظام الاستعماري الجائر الذي يسخر هذه الأموال الضائعة في قصف القرى والمداشر.

تلكم هي بعض الأمثلة –وهي قليل من كثير– عن العمليات الهجومية التي استهدفت مزارع المعمرين في بعض جهات الوطن خلال عام 1955، وذلك تأكيدا لشموليتها.

وخلال سنة 1956، ولاسيما بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، يظهر بأن جبهة وجيش التحرير الوطني قد ركزتا جهودهما لتدمير القدرات الاقتصادية للمعمرين، والشواهد على ذلك كثيرة، نكتفي بضرب أمثلة عنها كنماذج.

ففي ليلة 07 ماي 1956 هاجم المجاهدون بمساعدة الفلاحين 35 ضيعة في دائرة عين تموشنت[1] تمكنوا فيها من القضاء على بعض الكولون في ونلبس والعامرية، وبعض حراس الضيعات، وقتل ثلاث أوروبيات، وقطع 400 شجرة برتقال، وذلك ردًا على ما ارتكبه جيش اللفيف

1- يملك الكولون في عين تموشنت 60.000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية التي تتوزع على أزيد من 900 ضيعة

الجيش الفرنسي من انتهاك للحرمات بتفتيش النساء وتعريتهن وإتيان الفاحشة.

وحسب تصريحات الكولون لصالح الدرك الاستعماري، فإن العمال الزراعيين هم الذين قادوا المجاهدين ودلوهم على المزارع المستهدفة، وفي أعلان (de Malherbe) وجهت التهمة إلى اثنين من طلبة الكتاتيب هما: السيدان بوبريس محمد، ومومن محمد سي بوترفاس[1]

ويظهر أن الكولون الذين ربطوا علاقات عمل جيدة مع عمالهم - في منطقة عين تموشنت - قد شعروا بالانخداع، فزال وهمهم وغرورهم فجأة في شهر ماي 1956 عندما بلغهم الأمر بأن أخلص عمالهم هم الذين قطعوا جذوع الكروم، وقطعوا أشجار الزيتون، وقادوا الثوار المسلحين إلى الضيعات التي تم حرقها[2]

أما مادة القش النباتي (crin vegetal) التي كانت تشتهر بها منطقة الرمشي (تلمسان) بإنتاجها الذي بلغت صادراته 60.000 طن مقابل 87.000.000 فرنك قبل سنة 1954 فقد تعرضت مؤسساتها للتخريب الكلي من قبل فصائل جيش التحرر الوطني، وهو الأمر الذي كلف عائلة المعمر "أفرسنغ" (AVERSENG) خسارة لا تقدر بثمن[3]

[1] Michel LAUNAY. Op cit, p.161
[2] Echo d'Oran du 08 Mai 1956
[3] Echo d'Oran. N° 30.651 du Dimanche 23 et Lundi 24/09/1956

أما منطقة معسكر، فبحكم التواجد المكثف للكولون بها، وبحكم شهرتها بإنتاج الخمور ذات الجودة العالية والحموضة المرتفعة (-16°)، فإنها ستكون من دون شك مجالا لعملية "حرق المزارع".

وعلى هذا الأساس اتخذت منها نموذجا يساعد على فهم استراتيجية "حرب المزارع" وبعدها الثوري في الجزائر إبان حرب التحرير.

وهكذا يظهر أن مع النصف الثاني من عام 1956 بدأت "حرب المزارع" تأخذ الأفضلية على كل ما عداها في الصراع مع المعمرين الأوروبيين، فمعسكر وضواحيها -على سبيل المثال- فإنه منذ شهر سبتمبر 1956 لم تمر عليها ليلة دون أن تتعرض فيها ولو مزرعة واحدة للتخريب والحرق.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن قام المجاهدون مساء يوم السبت 22 سبتمبر 1956 بعملية هجومية ضمن شعاع يمتد على أربع كيلو مترات بين تغنيف وكاشرو (سيدي قادة) ضد أربعة عشر ضيعة ولم تدم العملية أكثر من 45 دقيقة، مهّد لها المجاهدون بتخريب الأسلاك الكهربائية لإطفاء الأضواء، وإفساد خطوط الهاتف بالاستعانة بالسيد حبيب دبلمي[1] العامل في مؤسسة الكهرباء بتغنيف بمشاركة مجموعة من المواطنين.

[1] مجاهد من قبيلة أولاد الخالد...

وحسب الشهادات الحية للمجاهدين [1] فإن عدد المسلحين من الثوار كان 120 شخصا، يستعينون بـ 60 حتى 70 مواطنا مدنيا من أبناء تغنيف والقرى المجاورة لها مثل المعاريف، وأولاد الخامسة، ودرقاوة، وقراوات، وأولاد علاّ... انقسموا قبل الشروع في العملية إلى أفواج يشكل كلا منها من 12 مقاتلا مسلحا يدعمهم 05 حتى 06 أفراد مدنيين من يعرفون الضيعات وأصحابها، والمسالك المؤدية إليها، وخط تراجع المجاهدين الواصل إلى ضريح سيدي إبراهيم قرب دومبال (هاشم) بعد الإنتهاء من العملية.

وللعلم فإن المجاهدين، قبل تنفيذ العمليات بثلاثة أيام، وصلوا إلى ضواحي تغنيف إنطلاقا من جبال بني شقران، وانشطروا إلى قسمين: في حين تمركز القسم الأول، وهو الأكثر عددا (100 جندي) في دوار الدراويش بضيعة سيدي أحمد البشير، فإن القسم الثاني وهو الأقل

[1] من بين الشهداء والمجاهدين الذين شاركوا في عمليات حرق المزارع بتغنيف ليلة 1956/09/22: السيد بغزال محمد (من باب العسة) بلقندوسي المدعو لزرق (من غليزان)، سي المحجوب الطيب المدعو زكرياء (من مغنية)، زهدور بماني المدعو عبد الخالق (من مسيردة) إلى جانب شهداء، ومجاهدين من أبناء المنطقة ذاتها من أمثال: عيشوبة محمد المدعو الشيخ محيي ميلود، وحصاب ميلود المدعو بن كرامة، ونعطوش بن عومر، وعلي مزيان، ودحمو مسعود، وعبد القادر الزرقي، وزقاع مختار، وقادة بن يحيى، ومرحاب البشير، وبالشو بن يحيى، وقصاص عبد الرحيم، وزقاقة أحمد.

عددا (20 جنديا) قد تمركز بأولاد علاّ، ثم لأسباب أمنية، انتقل إلى بيت علاقي المختار بدوار أولاد الخامسة [1].

انتهت عمليات حرق المزارع التي حضّر لها المجاهدون في سرّية تامة وفي غاية من الدقة والضبط إلى نتائج بشرية واقتصادية منها: مقتل 06 أشخاص من بينهم 03 من الخونة في ضيعة بيراستر (PAYRASTRE)، وحارس لأحد الضيعات كان يشهر سلاحه في وجه المجاهدين مع إبنه، وزوجة لأحد الكولون، أسقطها مجاهد وهي تصرخ قائلة: (Bande de voleurs)، وإصابة 04 أشخاص بجروح من بينهم العقيد شوفاسي (CHAUVASSU) الذي أصيب بطلقة نارية في البطن، نقل إثرها إلى عيادة «سان أنتوان» بمعسكر، حيث أجريت له عملية جراحية، وجرح خادمتين بضيعة «بيراستر» إحداهما إمرأة، وإصابة زوجة لحارس إحدى الضيعات بطلقة نارية في الذراع.

[1] شهادة المجاهدين: حصاب ميلود (المدعو بن كرامة)، وبن نعوم البشير (كلاهما على قيد الحياة)

أما الخسائر المادية فكانت جسيمة. إن النيران التي لم تخمد إلا بعد عشرين ساعة كاملة، قد أتت على تدمير الضيعات الأربعة عشر [1]، وحرق ما فيها من معدات ومنتجات زراعية، وعلاف للحيوانات.

ومن الأمثلة البارزة أيضا عن حرق المزارع في ناحية معسكر: في ليلة 15 ديسمبر 1956 ضمن شعاع يمتد من 02 حتى 04 كلم شمال شرقي «سان إيبوليت» (المامونية) تمكن المجاهدون من إلحاق خسائر بـ 14 مزرعة للكولون [2] في ظروف مماثلة [3].

والمهم في ذلك أن بانتقال عمليات حرق المزارع إلى ضواحي أخرى خارج تيغنيف ومعسكر تكون الثورة في هذا الجزء من الوطن قد حققت

---

(1) الضيعات الأربعة عشر هي: 1- [illegible] ... 7- مكلود شارل، 8- ضيعة عطار [illegible] شارل، 9- [illegible]، 10- [illegible]، 11- [illegible]، 12- [illegible]، 13- [illegible]، 14- [illegible].

(2) قائمة المزارع الأربعة عشر التي تعرضت للتخريب بضواحي المامونية هي: 1- كوملز لوجي، 2- [illegible]، 3- [illegible]، 4- ماتي القراد، 5- لوريت بارت، 6- [illegible]، 7- [illegible]، 8- ميشل بيك، 9- [illegible] مارسال، 10- [illegible]، 11- [illegible]، 12- الإخوة [illegible]، 13- [illegible]، 14- مارتي جوزيف

(3) ينظر تفصيل أكثر عن حرق المزارع بمعسكر وضواحيها في: إسهامات مدينة معسكر وضواحيها في ثورة 1954/11/01، رسالة ماجستير، تقديم بن داهة عدة، إشراف الأستاذ الدكتور [illegible]، أكتوبر 2001 جامعة وهران، قسم التاريخ، ص ص 187-235.

وأكسبها انتشارا جغرافيا، ومكنت المجاهدين من توسيع رقعة نفوذهم وتوطيد تفوقهم.

وقد تم إحصاء 138 مزرعة تعرضت للحرائق خلال الفترة الممتدة من 21 سبتمبر 1956 إلى 15 نوفمبر 1958، بضواحي تيغنيف ومعسكر، منها: 71 مزرعة خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 1956.

ورافقت عمليات حرق المزارع نشاطات تخريبية أخرى بذات المنطقة منها:

- قطع أعمدة تيليغرافية على طول 04 كيلومترات بالطريق الرابط بين هاشم (دومبال) وسيدي قادة (كاشرو).
- قطع 16 عمودا هاتفيا على بعد 4,5 كيلومتر من بلدية هاشم.
- قطع ثلاثة أعمدة هاتفية على بعد 10 كيلومترات شمال غربي تيزي.

والملاحظ، فإن المجاهدين، قبل تنفيذهم لمختلف عملياتهم ضد مزارع الكولون كانوا يحفرون خنادق عريضة (02 متر) وعميقة (80 سم) بالطرق المؤدية إلى الضيعات المستهدفة لتعطيل وصول النجدات وتأخيرها، وهذا ما اكتشفته السلطات الاستعمارية العسكرية في الطريق المؤدي إلى ضيعة «موريس كريون» (Maurice CARAYON) رئيس بلدية «دومبال» وكذلك بالطريق المؤدي إلى سان هيوليت (المامونية)[1]

---

(1) -Brigade de Gendarmerie de Mascara P.V n° 1937 du 17/12/1956.

ومن تأثير عمليات حرق المزارع خلال عام 1956 يكفينا شاهدا ما قاله الجنرال «أندري بوفر»: «لقد نجح الجزائريون في توسيع مساحة حرب العصابات عندما هاجموا جميع المزارع المتعزلة»(1).

أما وسائل الإعلام الموالية للكولون، ومنها (Echo d'Oran)، فقد وصفت «حرب المزارع» بتكتيك «الأرض المحروقة»، ومثل هذه الأقوال تجعلنا نجزم وبدون مواربة على أن عمليات «حرق المزارع» قد أخلت فعلا بالتوازنات، وأنها ساهمت حقيقة في مسيرة النضال الوطني ضد الاستعمار، إذ لم تعد آثارها تخفى على أحد، كما أن تناقل وسائل الإعلام لأخبار الهجمات المتواصلة على مزارع الكولون يكون هو الآخر قد أعطى هذه الهجمات بعدا وصدى وطنيا.

ومن المسائل التي ينبغي الإشارة إليها، فإن جميع الضيعات التي تعرضت للتخريب في منطقة سعيدة خلال عام 1956، ترك فيها المجاهدون مناشير تدعو المجندين في اللفيف الأجنبي إلى الفرار من الجندية والالتحاق بالمجاهدين أو العودة إلى بلدانهم، ومنها منشور كتب باللغة الألمانية، وآخر باللغة الفرنسية قد خطّ باليد على ظهر المنشور الذي وزعته فرنسا في المنطقة، والحامل لصورة الزعماء الخمسة المختطفين(2).

---

(1)- أندري بوفر. الحرب الثورية، بيروت 1973، ص 82.

(2) – 10ème Légion Bis Compagnie de Mascara, Brigade de Saida PV 1604 du 27/11/1956. Crime: Incendie volontaire de ferme et de matériel agricole, destruction d'animaux domestiques par rebelles.

ومن الأمور التي تفسر بشكل واضح سلوك المجاهدين لنفس الأسلوب في جميع جهات الوطن، عثور الاستعمار الفرنسي على ثلاثة مناشير مكتوبة باللغة العربية بالقرب من ضيعات المعمرين الأوروبيين التي تعرضت للتخريب بضواحي عين تموشنت، تصف العمال الذين يشتغلون في مزارع المعمرين بالخونة، وتدعوهم للتوقف عن العمل في مزارع الكولون، وتهدد الذين لا ينصاعون لأوامر الجبهة بالموت، واعتبار العمل في مزارع الكولون نشاط معادي للثورة، ولتعاليم الدين المحمدي؛ كما منعت هذه المناشير الفلاحين الجزائريين التصريح لإدارة الاحتلال بإنتاجهم الفلاحي(1).

وإذا كانت العمليات الثورية في الجهات الشمالية من الوطن قد استهدفت مزارع الكولون وضيعاتهم، فإن أهداف المجاهدين في الجنوب الجزائري تمثلت في تدمير عتاد الشركات الاستغلالية، ومستودعات السلع والبضائع الاستهلاكية، وقتل الحيوانات التي يمتلكها الأوروبيون، وتخريب السكك الحديدية الواصلة بين حقول الحلفاء وموانئ التصدير.

وكان المتمردين حسب التقارير الاستعمارية قد مدّوا بهذه الطريقة عمليات حرق المزارع إلى الجنوب الجزائري، ونورد لكم فيما يلي بعض الأمثلة الصريحة الواردة في هذه التقارير:

---

(1) (Philippe BOURDEL. Op.cit, p 184.

ففي حدود الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم 14 يناير 1957 تمكنت فصيلة من مجاهدي جيش التحرير الوطني من الهجوم على مقر الشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P.) في دوسن (Doucen)، وبعد تقييدها للحارس ولأبنائه ذبحت مجموع القطيع المتألف من 350 رأس من الغنم، واستولت على بندقية حربية عيار 86-93، وبندقية صيد، وحاولت إضرام النار في محطة للضخ[1].

ففي ليلة 17 من شهر فبراير 1957 شن المجاهدون عمليتين هجوميتين شمال المشرية. تمثلت العملية الأولى في حرق المجاهدين لـ 150 قنطار من الحلفاء بمستودع ميرسية (Chantier MIRCIA)، وتدمير مضغط (PRESSE)، وقتل ستة بغال بالرصاص؛ أما العملية الثانية فقد تمثلت في إضرام المجاهدين النار في عربتي قطار كانتا معبأتين بـ 176 قنطار من الحلفاء، وقتل فرس يمتلكه المعمر «غوميز أنتوان» (Gomez ANTOINE)[2].

وعلى الساعة الواحدة والنصف من ليلة 18 مارس 1957 تمكنت مجموعة من المجاهدين تتألف من 15 شخصا من النفاذ إلى مركز مشرية الاستيطاني بعد قطعها للأسلاك الشائكة التي تطوقه من الجهة الشرقية، وأضرمت النار في مستودع للسيارات يمتلكه الأوروبي «بيار رودريقاز»

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/93. (incursion rebelle au S.A.P de DOUCEN C.M de Ouled Djellal).

(2) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/92. (Rapport: Ain Sefra: activité rebelle 12 au 24/02/1957)

(Pierre RODRIGUEZ)، ولو قدر لألسنة النيران أن بلغت خزاني الوقود القريبين من المستودع لأحدث انفجارهما كارثة، وخلال هذه الليلة اشتبك المجاهدون مع دورية عسكرية فرنسية وأثناء تبادل لإطلاق النار أصيب جزائريان مدنيان بإصابات بليغة[1].

وفي منطقة جنوب بشار بحوالي 65 كيلومتر تمكن المجاهدون ليلة 28 أبريل 1957 من حرق مضخة بمحرك (Motopompe) تمتلكها شركة باشي (BACHY) لسبر الأعماق ثم وضعها عند فتحة بئر مائية تقع على بعد 07 حتى 08 كيلو مترات من منجم كسي-كسو[2].

وفي حدود الساعة الرابعة و45 دقيقة من مساء يوم 22 ماي 1957 رمى المجاهدون بثلاث قنابل «مولوتوف» على ثلاث مستودعات بالقنادسة جنوب بشار، يمتلكها على التوالي: «بنيشو سيمون» (BENICHOU Simon)، «بنيشو سالومون» (BENICHOU Salomon)، وابنطاح خليفة» (BENITAH Khalifa)، أحدثت خسائر جسيمة في المستودعين الأولين، بينما نجا المستودع الثالث الذي لم تنفجر فيه القنبلة[3].

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/92. (Rapport: activité rebelle du 16/02 au 01/04/1957)

(2) – Ibid (activité rebelle (Avril 1957)).

(3) – Ibid. (Rapport: activité rebelle du 12 au 24/05/1957).

وتشير التقارير الاستعمارية بأن عصابات المتمردين على الرغم من تلقيها لخسائر فادحة فإن عملياتها الإرهابية ظلت مستمرة ودون انقطاع، وهو الأمر الذي بدد أحلام المستوطنين وأفقدهم الثقة في قوات جيش الاحتلال، وفي مصالح الأمن التي أبلغتهم بأنها قد تمكنت خلال شهر أفريل من سنة 1957 من تفكيك قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني بصفة نهائية.

وفي مساء يوم 08 فيفري 1957 بمكان يدعى بير غوبية على بعد 34 كلم جنوب غربي الأغواط تمكن المجاهدون من ذبح قطيع من الأغنام لشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P.)، واستحوذوا على مائتي رأس من الماشية.

وعلى الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم، تمكنت مجموعة من عناصر جيش التحرير الوطني تتكون من 300 حتى 400 رجل من وضع يدها على قطيع من الأغنام بـ 668 رأس تابع لـ الشركة الفلاحية للاحتياط، كان يتولى حراسته المدعو سليماني محمد رفقة ثلاث رعاة جزائريين.

ساق المجاهدون 450 رأس من الأغنام وذبحوها في وادي مسعد، ثم توجوا ببقية الرؤوس إلى تاجرونة التابعة لبلدية أفلو، والواقعة جنوب غربي الأغواط بـ 78 كلم[1]

---

(1)C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/93. (exaction rebelle commise dans la circonscriptionde Laghouat – Djelfa le: 15/02/1957)

ومن خلال هذه الأمثلة المتقطعة والجزئية نخلص إلى الخروج بتسجيل ما يلي:

أ. إن الثورة بتوغلها في عمق الصحراء تكون قد وسعت مجالها الجغرافي، وأكدت عن طريق ضربها لمصالح المعمرين في الجنوب الجزائري عن تواجدها وحضورها، وإمكانياتها في إحداث أضرار بموارد الكولون ومصادر ثروتهم، والحد من نشاطهم الاقتصادي.

ب. أنها تمكنت فعلا من ضرب المحاولات الفرنسية للمباعدة بين الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، لأن العمليات كلها حضيت بدعم المواطنين ومساعدتهم لفصائل جيش التحرير الوطني.

ب. استخدام العنف الثوري ضد غلاة الكولون

أما المظهر الخطير «لحرب المزارع» فنلمسه بوضوح أكثر في تعدي هذه الحرب في مستواها التكتيكي إلى اغتيال الغلاة من الكولون.

وحتى يستجيب أسلوب الاغتيالات لحاجة سيكولوجية تطيب لها النفوس، وترضي الرأي العام المحلي بمنطقة معسكر-كنموذج- اختار المجاهدون كأهداف لعملياتهم عددًا من الكولون البارزين والمتجذرين في الناحية ممن اشتهروا بعدائهم الصريح للثورة، وباحتقارهم للإنسان الجزائري لتنزل بهم أقسى العقوبات، ومن هؤلاء الكولون نذكر:

1- «أوجين كومار» (Eugène COMARD) الذي أغتيل عند المدخل الجنوبي لقرية «وحة» -الواقعة جنوب معسكر بـ 10 كلم- ليلة الأحد 23 سبتمبر 1956 والذي افرغ فيه أحد المجاهدين بندقيته ثم حزّ رأسه بالشاقور، وقطّع أوصاله [1].

2- «جورج موريس» (George MAURIES)[2] الذي أعترض المجاهدون طريقه بحاجز من الحجارة -جنوب غريس بـ 10 كلم- مساء يوم الأحد 06 جانفي 1957، وأمسكوا به وبزوجته وطفله؛ وبينما أعدم «موريس» رميا بالرصاص فإن زوجته وطفلها عوملا برفق وأحضرا لهما بغل نقلهما حتى مركز غريس[3] فكان إطلاق سراحهما رسالة واضحة إلى المجندين الفرنسيين لتقدير المجاهدين للنساء والأطفال.

3- «روني فورنيل» (René FOURNIL) الذي أغتاله المجاهدون مساء يوم الثلاثاء 04 جوان 1957 بمزرعته في «سان هيبوليت» (المامونية) – شمال معسكر بـ 03 كلم-.

---

(1) شهادة المجاهد بن سمرة عواد (67 سنة في أفريل 1999 على قيد الحياة) وكان من بين المرافقين للفوج الذي نفذ العملية وهي شهادة مطابقة لما أوردته صحيفة Echo d'Oran ليوم 1956/12/25.

(2) كان جورج موريس إلى جانب أخيه يمتلكان 300 هكتار من الأراضي الزراعية ببلدية عوف منها 80 هكتار خاصة بالكروم، ورثاها من أبيهما جون موريس المولود بتيارفيل (غريس) في 1890/10/26، أما استقرار عائلة موريس بناحية غريس فتعود إلى سنة 1848، وأما المزرعة المتواجدة بعوف فترجع نشأتها إلى سنة 1897 من قبل جدهم جورج موريس.

( )Echo d'Oran du Mercredi 05/06/1957

4- «فيليكس جوزاف فلا» (Phelix Joseph VALLAT)[1] تم إغتياله ليلة 09 أفريل 1958 قرب مطار غريس العسكري، وهو الآخر قطعت أوصاله وأوصال زوجته التي كانت تطلق النار على المجاهدين - خلافا لزوجة موريس - بينما لم يصب أطفاله الثلاثة المرافقون له بأذى (09 - 07 - 05 سنوات).

لم تكن جبهة التحرير مرنة في تعاملها مع العملاء والخونة من أبناء الفلاحين الجزائريين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الكولون ورعاية مصالحهم.

ولما كان من الصعب إرواء عطش القرّاء في هذا الجانب، أو الكشف عن الحقيقة الكلية لعمليات الاختطاف والذبح والقتل التي استهدفت الخونة، سوف نكتفي بنماذج يبرز من خلالها المضمون الاستراتيجي والتكتيكي لضرب العملاء، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ما حدث في فصيلة أولاد الحاج لدوار حبوشة وبالضبط في المسلك الواصل إلى ضيعة بن سعدون الواقعة على بعد 09 كلم شمال شرقي

---

(1) فلا فيليكس جوزيف: من مواليد 1920/12/29 بتيارفيل (غريس) درس بثانوية معسكر، ثم بالمعهد الزراعي بالحراش، تخرج منه بدبلوم مهندس فلاحي دفعة 1938-1941 مهيئ حرزه كفلاح مؤهل، في عام 1942 جند بالطيران وصار ربانا لطائرة قناصة في بريطانيا، في سنة 1946 عاد إلى تيارفيل ليمارس الزراعة، وفي1947 عين مستشارا رئيسيا، ثم انتخب نائب رئيس البلدية إلى غاية 1953، فرئيس بلدية عام 1954، كما سبق له أن تولى عدة مسؤوليات منها: رئيس الصندوق الفلاحي لتيارفيل عام 1951، عضو المجلس الإداري للصندوق الفلاحي لناحية معسكر... وله ملكية زراعية تقدر مساحتها بـ 350 هكتار، وإلى غاية مقتله كان يشغل منصب موظف خاص لبلدية تيارفيل

قرية البرج، غير بعيد من الطريق الوطني رقم 07 الواصل إلى غليزان.

حيث عثر رجال الدرك الاستعماري صباح يوم 07 يناير 1957 على أربعة جثث ملقاة على ظهورها، قد تم قتل أصحابها من قبل المجاهدين رميا بالرصاص في الرأس (1).

ومنها اختطاف المجاهدين للمدعو (ح.م بن ق.) البالغ من العمر 59 سنة، وهو فلاح من فصيلة العسكرية التابعة لبلدية جلفة المختلطة، من منزله، وبعد أن ذبحوه رموا به في مسلك شارف الزنينة، وتركوا رسالة تحذر الخونة من خطر التعامل مع الاستعمار، ألصقوها بدبوس في أنفه وإلى جانبه وجدت أربع جثث مذبوحة، وقد شدت أيديها مربوطة إلى الظهر مرمية على حافة الطريق (2).

كما قتل المجاهدون ثلاثة متعاملين رميا بالرصاص، عثر الدرك الاستعماري على جثثهم يوم 18 أوت 1959 في قرية بوراشد التابعة لبلدية طفراوة في دائرة سعيدة (3).

وفي صباح يوم 18 أفريل 1960 عثرت فرقة الدرك الاستعماري للمحمدية (Perregaux) على ثلاثة جثث امرأتان ورجل قد ذبحهم

---

[1] 10 ème Légion. Compagnie de Mascara. Section de Mascara. Brigade d'Elborj P.V N° 18 du 06/01/1957

[2] C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H / 93. (document sur les exactions rebelles. Laghouat le 26/08/1957).

[3] Compagnie de gendarmerie de Saïda. Brigade de Saïda. P.V n° 2151 du 20/08/1959

المجاهدون، ورموا بهم قرب ضيعة فرناندز (FERNANDEZ) على بعد 07 كيلومترات من المحمدية (1).

وتدعي سلطات الاحتلال الفرنسي أن مجموع المدنيين الجزائريين الذين تم قتلهم على يد جيش التحرير الوطني فيما بين 1954-1962 يبلغ 219.500 ضحية (2).

وما هذه إلا أمثلة، وإذا كان البعض يرى في وسيلة إغتيال الكولون والخونة، وضرب الأعناق والرؤوس وتقطيع الأوصال عقوبة أشد قساوة، افقدت المجاهدين إنسانيتهم، فعلى العكس من ذلك، يرى البعض الآخر أنها وسيلة أذكى والحجج، اوحت بفعالية الثورة وبصلابتها وعدم رأفتها بالمستعمرين وبالموالين لهم، أكسبت المجاهدين هيبة ورهبة، كما أنها تفسر بوضوح منهجية العمل الإنتقامي للثوار « Le Sang crie vengeance ».

وفي الأخير نخلص أن «حرب المزارع» قد مكنت ولو جزئيا من تحقيق الأهداف المرجوة: كالإخلال بالاقتصاد الزراعي للكولون وإثارتهم ضد سلطات الاحتلال التي فقدت القدرة على حمايتهم، وفتح جبهة حربية جديدة تمكن من تخفيف الأعباء على الجبهات الحربية الأخرى، وتمزيق قوات العدو وتشتيتها.

---

[1] Commandement régional de la gendarmerie de la Xème région militaire, 10ème légion bis, groupement d'Oran, compagnie de St Denis du Sig, brigade de Perregaux, P.V n° 682 du 18/04/1960

[2] François Porteu de la MORNADIERE, Op cit, p 374

ويبدو من خلال تفحص وثائق الدرك الاستعماري أن «حرب المزارع» بلغت ذروتها خلال شهر ديسمبر 1956، حيث شملت كل التراب الجزائري وامتدت إلى جميع مزارع الكولون.

ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة قد سمحت بالتعرف نسبيا على بعض الأساليب المتبعة في تنفيذ الاغتيالات وحرق المزارع: كحسن إختيار الهدف، وكذلك الزمان والموضع اللذان يسمحان بإصابة الهدف بسهولة، (ليلا، آخر النهار، ليلة العطلة الأسبوعية، بالممرات الإجبارية) واستخدام المباغتة، والمفاجأة، وسرعة التحرك، وتكثيف الغارات مع برمجتها بنفس المنطقة في أكثر من موقع إثباتا للتنسيق وتأكيدا للقدرة على التنظيم والتلاحم والتكامل.

كما أنه من خلال إستقراء الوثائق تبين أن الثورة عن طريق عمليات «حرق المزارع» تكون قد أدركت المستوى القاعدي الشعبي وتحولت فعلا إلى نظام نلمسه في أجوبة المبحوثين من قبل الدرك الاستعماري: «لم أسمع، لم أشاهد، لا أعرف، لم أغادر مسكني ليلة البارحة، لم أستضيف أحدا عندي، لم أعلم بالأحداث سوى في الصبيحة». وبهذا الشكل تكون أحداث «حرب المزارع» قد ساهمت حقا في نشر الوعي الوطني لا سيما في القرى والأرياف، وفي تغيير الذهنيات بحيث فهم الجميع أن عمليات «حرق المزارع» نشاط معادي للاستعمار يدخل

ضمن الأعمال المشرفة والمشروعة، أي أنه ليس نشاطا تخريبيا كما روجت لذلك وسائل الإعلام الفرنسية.

وقد يطول الحديث إذا دخلنا في عرض تفاصيل عن كل العمليات واحدة بواحدة، فالنماذج والأمثلة المذكورة كافية للتدليل والبرهنة على الأعمال الثورية الجريئة التي نفذها المجاهدون – الصابرون – ضد الكولون، وهي كلها جديرة بالذكر نظرا للدور البارز الذي احتله حرب المزارع في استراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في كامل الوطن الجزائري، ومهما يكن من أمر فإن عمليات «حرق المزارع» ما كان يكتب لها النجاح لولا تعاون المواطنين مع أفواج جيش التحرير الوطني.

موقف إدارة الاحتلال من عمليات ضرب المجاهدين لمزارع الكولون

في مقدمة كتابه «Le Torrent et la Digue» يردّ الجنرال «ماسي» (MASSU) على الذين نعتوا فرنسي الجزائر بالمستغلين قائلا: «إن الكولون المشكلين للأقلية بالنسبة للشعب الجزائري سنة 1954، هم الذين جلبوا للجزائر ثروتها الأساسية بتثمين أراضيها»[1]، وبنفس الصيغة صرح اللبرالي جاك شوفاليي رئيس بلدية الجزائر الأسبق قائلا: «لم أعرف قط جنونا أسوء وخسانة أقبح من إصرار جيش التحرير الوطني الجزائري على تخريب الأراضي»[2] (القاعدة التحتية للاقتصاد

(1) –Jacques MASSU. Le Torrent et la digue. Paris, Plon 1972. P. IV.
(2) Ibid.

الفلاحي للكولون) التي كان بإمكان مساحتها أن تكون أوسع بكثير مما هي عليه، لولا أن الإدارة العسكرية عن طريق تطبيقها للقرار المشيخي (1863) الذي سمح للعرب باستعمار أراضي؛ وكأنه بهذا الموقف يهاجم سياسة المكاتب العربية ويحملها مسؤولية توقف الاستيطان. وهكذا كشف جاك شوفالي عن نزعته الاستعمارية الحاقدة، حيث ذهب به الغلوّ إلى اعتبار الفلاح الجزائري الذي أتاح له قانون 1863 الفرصة لامتلاك أرض فلاحية مستعمرا. أو ليس من الغرابة بمكان أن يتحول المستعمَرُ إلى مستعمِر ؟!.

وقد مر معنا في الفصول السابقة عرض عام لسائر أنواع الحجج التي لجأ إليها المعمرون الفرنسيون والأوروبيون، ومن ورائهم إدارة الاحتلال في تبرير الحقوق التي يدعونها في امتلاك الأراضي الفلاحية الجزائرية وانتزاعها من أصحابها الشرعيين.

فمثل هذا القول يجعلنا نحس وكأن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر قام –في نظر هؤلاء– على حق تاريخي وقانوني.

أمام ازدياد قلق الكولون على أمنهم وأمن مزارعهم، وضع أحد رؤساء البلديات بعمالة قسنطينة قوانين لجمعية تدعى «لجنة الدفاع ضد الكوارث الزراعية» (Comité de lutte contre les calamités agricoles) الغرض منها إنشاء مجموعات للدفاع الذاتي مكونة من الفلاحين الأوروبيين ضد مؤسسات التخريب التابعة للثوار [1].

(1) Francis et Colette JEANSON. Op cit, p 206.

وفي جوان 1955 وجهت الإدارة الاستعمارية التهمة لكل الدواوير بحجة أنها معاقل وملاجئ للثوار، وعليه قرر عامل عمالة قسنطينة في 21 جوان 1955 نظام المسؤولية الجماعية للسكان في حالة وقوع عمليات تخريب للمزارع أو حدوث حرائق بالغابات [1].

وإثر هجوم شنه الثوار على ضيعة أحد الكولون بدوار أولاد سيدي يونس وقتلهم لـ 79 ماشية، قرّر المتصرف الإداري لعين مليلة حرق أكواخ سكان الدوار وحجز 158 ماشية –أي الضعف–، لكن الكولون الذي تعرضت ضيعته للتخريب رفض هذا النوع من العقاب مدعيا أن سكان الدوار مسالمون، وأن مرتكبي الجريمة هم أجانب عن المنطقة، ومع هذا تمت عملية حجز 58 ماشية وتغريم الدوار بـ 400.000 فرنك، وفي دوار أولاد سالم من نفس البلدية دمّر المجاهدون جرارا لأحد الكولون وأضرموا النار في مستودعين للحبوب، وعليه قرر المتصرف الإداري تغريم الدوار بـ 05 مليون فرنك (وهو مبلغ لا يطيق أهل الدوار تسديده مطلقا) أو تسليم 1.200 ماشية عوض المبلغ المالي [2].

وعلى الرغم من الخسارة التي مني بها الاقتصاد الزراعي الفرنسي في أعقاب حوادث الشمال القسنطيني (20 أوت 1955) والتي أطلق عليها محمد حربي تسمية «انتفاضة الفلاحين» لاعتبار الفلاحين هم

(1) المصدر: Francis et Colette JEANSON. Op cit, p 213

(2) Ibid.

الذين أعطوها نسقها التاريخي (بحيث تجاوز عدد المشاركين منهم في هذه الحوادث الآلاف من الفلاحين مسلحين بالفؤوس والمناجل والسكاكين) وان فرنسا استخفت بها واعتبرتها أحداثا هامشية لا قيمة لها غير أنها أعربت عن أسفها للفراغ الحاصل في قانون حالة الطوارئ بكونه لم يتوقع المساس بالممتلكات الأرضية للثوار ولعائلتهم، فعوضت عن سد هذا الفراغ باللجوء، إلى تطبيق العقوبة الجماعية بدءً بالمقربين من الثوار والمتهمين بارتكاب جرائم، وعليه تقررت الإجراءات التالية:

- حجز ممتلكات الثوار (المباني والأراضي الفلاحية) للحيلولة دون استفادتهم من خدماتها.

- دعوة أفراد العائلة يوميا إلى مقرات جيش الاحتلال وإخضاعهم للاستنطاق.

- نفي واحد أو مجموعة من أفراد العائلة(1).

- إلزام عائلات الثوار بإبلاغ إدارة الاحتلال عن حالات الغياب.

إلى جانب ذلك اتخذت إجراءات أخرى تمثلت في:

- رفع أعداد العسكريين بمناطق الجنوب الجزائري، التي سادتها حالة اللاأمن.

(1) –C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/90 (mise sous séquestre des biens des rebelles, en date du 28/05/1955).

- إخضاع مناطق تواجد الثوار للرقابة، لاسيما تلك التي سبق وأن شهدت بها ثورات من قبل، كمنطقة الأوراس، وبلاد القبائل، والونشريس، والظهرة، وبني شقران(1).

اتخذت إدارة الاحتلال مجموعة من الإجراءات ضد حرب المزارع بها:

1- إنشاء نقابات للدفاع الذاتي.

2- إصدار أوامر في 11 أكتوبر1957 تنص على العقاب والتغريم الجماعي ضد الدواوير القريبة من الضيعات والمزارع التي تتعرض للتخريب.

3- رفع الأجر اليومي للعمال الزراعيين من 525 فرنك إلى 600 فرنك.

ومقابل ذلك فرضت إدارة الاحتلال سنة 1957 على الملاكين ضرائب خاصة، وجعلت من ضيعات كبار الكولون مؤسسات زراعية نموذجية تحظى بالحراسة من طرف مجندين في اللفيف الأجنبي بمعدل 02 حتى 03 حراس مسلحين في كل ضيعة مقابل ضريبة قدرها 3.000 فرنك قديم عن كل هكتار من الكروم، و700 فرنك قديم عن الهكتار الواحد من الحبوب و300 فرنك قديم عن الهكتار الواحد من المساحات الرعوية

(1) –C.A.O.M. G.G.A. Carton 1 M/15.

ويلاحظ بأن النظام الدفاعي الذاتي للضيعات لم يستفيد منه كبار الفلاحين الجزائريين.

أما التصريح الذي أدلى به السيد سعد دحلب لمجلة أفريك/ أكسيون فيوضح لنا بأن الفرنسيين قد أدركوا جيدا بأن الأرض يجب أن تعود للفلاحين وعليه قرر «لاكوست» وهو أحد الأعوان البارزين لغلاة الاستعمار في الجزائر الشروع سنة 1957 في القيام بإصلاح زراعي [1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى أفرط في ارتكاب الجرائم والأعمال الجنونية عندما شعر بدنوا أجل فرنسا في الجزائر، فكان أسوء رد فعل قام به هو تجميع الآلاف من الفلاحين الجزائريين في المحتشدات الإجبارية التي تم تدشينها عام 1957 لغرض تحطيم شبكات دعم جبهة وجيش التحرير الوطني [2].

وفي سنة 1958 دعا الجنرال «ماسي» جميع مساعديه وأعوانه لشن حملات لصالح القطاع الزراعي للمعمرين، وذكّرهم بأن الفوائد التي حققها مزارعو الكروم خلال هذه السنة (1958) تعود إلى عملية إخضاع

[1] من يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1986، ص 74 . نقلا عن الصحيفة التونسية «أفريك/أكسيون» العدد 57، 16 نوفمبر 1961.

[2] Claude COLLOT, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, Alger: O.P.U. 1987, p 142

2.870 ضيعة ومؤسسة زراعية في شمال عمالة الجزائر العاصمة للحماية من طرف قوات الاحتلال العسكرية [1].

بعد أن جربت السلطات الاستعمارية كل الوسائل الممكنة لإخماد لهيب الثورة التي احتضنها الريف الجزائري وساندها أبناء الفلاحين، وذلك عن طريق الإجراءات العسكرية، والمشاريع الإصلاحية.

وبعد أن أدركت أن سياستها العقارية التي آلت إلى انتزاع أخصب الأراضي من الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المعمرين، بعد طردهم منها، هي التي شحنت نفوسهم بالعداء للاستعمار الفرنسي وكره الكولون، ودفعت بهم إلى الإسراع في الاستجابة لنداءات الجهاد بدأت تفكر في مشاريع للإصلاح الزراعي وتهيئة الأرياف الجزائرية، وهكذا توالت الإصلاحات تبعا مع فرانسوا ميتران، وجاك سوستال، وروبرت لاكوست وبورغس مونوري وأخيرا مع الجنرال ديغول الذي قرر الاقتراب من الفلاحين، والاهتمام بالريف الجزائري الذي بلغ أسوء حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي بعد اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 – وتحت عنوان المخطط الخماسي (01 يناير 1959 – 01 يناير 1964) أعلن هذا الأخير في 03 أكتوبر 1958 عن مخططه المعروف باسم «برنامج قسنطينة» (Plan de Constantime) أو «برنامج إحياء

[1] للتعرف أكثر على الإجراءات المتخذة للقضاء على الثورة في مهدها يراجع: [illegible] لحسن توملي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد (د.ت).

الريف» (Renaissance du Bled) -الذي أظهر فيه تسامح فرنسا وسخاءها، وإغراءها المضلل-.

وحددت فرنسا أهدافها من برنامج قسنطينة بالأرقام حتى يظهر -للجميع- أنه عمل اقتصادي اجتماعي، ورصدت له 18.930 مليون فرنك، خصص منها لتطوير القطاع الزراعي التقليدي 3.680 مليون فرنك وضمنته مجموعة من الإصلاحات نخص منها بالذكر ماله صلة بالأراضي الفلاحية وتحسين مستوى الفلاح الجزائري، وذلك عن طريق: حل مشكلة التربة والمياه، بغرس 50.000 هكتار بالأشجار الغابية لحماية مساحة أراضي زراعية من الانجراف ترتفع إلى 300.000 هكتار، وكذلك استصلاح 100.000 هكتار من أراضي المستنقعات، بالإضافة إلى بناء خزانين للمياه في عنابة ووهران، وإنشاء 800 إلى 900 حوض مائي في مناطق تربية المواشي[1].

وتحقيقا لهذه الغاية تضمنت خطة قسنطينة الخاصة بالاستغلال الزراعي مسألة شراء الدولة لأراضي من كبار المعمرين، أو تحديد ملكيات الشركات العقارية الكبرى، وبذلك يتسنى لها استرجاع قسم

(1) وزارة الإعلام والثقافة كيف تحررت الجزائر؟ عدد خاص بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر 1954، الجزائر: 14 محرم 1400 - 1979/12/04، ص 84

من الأراضي القابلة للزراعة وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين غير المالكين.

ولم يكن همّ فرنسا من برنامج قسنطينة الرامي إلى تحسين ظروف معيشة الفلاحين سوى استمالتهم، ومن ثم توجيه خططها الاقتصادي لضرب الثورة التحريرية والقضاء عليها - بعني خلق طبقة فلاحية برجوازية صغيرة تكون سندا اجتماعيا جديدا للسلطة الاستعمارية، يساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا، أي أن البرنامج كان يريد القضاء على الثورة عن طريق المشاريع الإصلاحية، وأن المشروع لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا (بمعنى ثورة وتغييرا في المجال الزراعي) بل أكثر من ذلك كان يهدف إلى إيجاد نخبة حضرية يقف بها في وجه الفلاحين، وهذا يفسر توجيه الاهتمامات بسكان المدن.

إن احتواء الجزائريين في وظائف يعود إلى الضغط السكاني في الجزائر حيث بلغت نسبة التزايد لدى الجزائريين 7,3 ٪ بينما بلغت لدى الأوروبيين المقيمين في الجزائر 4,3 ٪، كما أن نسبة الجزائريين الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة تبلغ 53 ٪؛ فكان لزاما على فرنسا أن تخلق وظائف للشباب حتى لا يلتحقوا بالثورة، وعلى هذا الأساس كانت تسعى إلى خلق 1.150.000 وظيفة

إن التنمية الزراعية كانت تهدف إلى استغلال أراضي جديدة وتطوير وسائل الاستغلال والإنتاج؛ فلم تفكر فرنسا في إعادة توزيع الأراضي الخصبة على الفلاحين المحرومين كما أنها لم تسع إلى تحديد زراعة الكروم التي تحتل 380.000 هكتار، في حين أن 90 ٪ من السكان لا يستفيدون منها[1].

وللتذكير فقط فإنه موزاة مع إعلانه عن مشروع قسنطينة عرض الجنرال ديغول في يوم 23 أكتوبر من نفس السنة (1958) «سلم الشجعان» قصد فتح الطريق لإجراء مفاوضات؛ وفي آن واحد قام بتجميع سكان الأرياف بعد انتزاع 2.157.000 فلاح من مساكنهم

بعبارة أخرى اشتمل مشروع قسنطينة على إجابات اقتصادية لمسائل سياسية. وبحلول سنة 1959 أدمج العالم الريفي الجزائري في السوق برمته من خلال مشروع قسنطينة الذي كان هدفه شراء 250.000 هكتار من الأراضي، تخلى عنها الكولون –من جراء عمليات حرق المجاهدين لمزارع المعمرين.

- وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين، إلا أن هذا المشروع بقي هدفه سياسيا يرمي إلى خلق قوة ثالثة تواجه جبهة وجيش التحرير الوطني[2] ومن بين العوامل التي ساعدت على إخفاقه:

---

[1] نفسه

[2] René GALLISSOT. Les accords d'Evian, Alger 1997, p 174

- عدم كسب فرنسا ثقة الجماهير الريفية التي عانت من ويلات الاستعمار الفرنسي وقساوته إلى درجة لا يمكن وصفها وتصورها فيما أدى إليه الصراع حول الأرض من قتل للنفوس البشرية وهتك الأعراض.

- رفض جبهة التحرير الوطني للمشروع لاعتبار ان حيازة الملكيات الفردية تشكل عاملا أساسيا للتقدم الشخصي وللرقي في الهرم الاجتماعي، وتسمح بتطور نخبة متميزة من الجمهور[1].

- عرقلة جيش التحرير الوطني للمشروع بخلق حالة فقدان الأمن داخل البلاد، وقتل العمال المكلفين بحماية واستصلاح الأراضي والعسكريين المرافقين لهم[2].

وهكذا أصبح الجميع يدرك بأن مشروع انبعاث البلاد، والإصلاح الزراعي أملته اهتمامات هي استراتيجية أكثر منها اقتصادية، كان من نتيجها ازدياد مشكل حدّة البطالة في الأرياف، وتشريد مئات الآلاف من الريفيين، والانحطاط عميق للزراعة[3].

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو. المرجع السابق، ص ص 385-390.

[2] نفسه، ص 397.

[3] سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق داغر، ط 02، الجزائر: د.م.ج 1981، ص 152.

إن التعرض بالتحليل لاتفاقيات ايفيان يتبين له أنها جاءت لتؤكد الخيارات التي حددها مشروع قسنطينة في المجال الزراعي بحيث أزيحت مكانة الزراعة في مجال المبادلات بين البلدين.

ولم يكن من هدف لفرنسا في المجال الزراعي من خلال اتفاقيات ايفيان سوى ضمان مصالح الكولون في الجزائر المستقلة.

إن المادة 13 من الاتفاقيات[1] والتي أشير إليها سابقا- تمنع السلطات الجزائرية إمكانية استرجاع الأراضي الزراعية بالنظر إلى مسألة الإصلاحات الزراعية، وهذا العنصر سوف يجعل من اتفاقيات إيفيان هنا تطبيقا لاستراتيجية تم عرضها في مشروع قسنطينة.

واتفقت السلطات الاستعمارية مقدما على مبدأ استرجاع الأراضي التي بحوزة الكولون، وربطه باستبدال البنية الزراعية مع المحافظة على مبدأ التعويض (المادة 12)[2]. وضمان الصادرات الزراعية إلى فرنسا (المادة 06) من الفقرة 02

مثل هذه الإجراءات وهذه الشروط - السلبية- تجعلنا نتساءل عمّن هو أحق بتعويض الأراضي الزراعية والتنازل عنها للآخر، الجزائر أم

---

[1] François PERROUX . Op cit, p 250. (d'après le Journal officiel du 20 Mars 1962 – Accord de cessez – le – feu en Algérie. Titre IV. – garanties des droits acquis et des engagements antérieurs. Article 13) François PERROUX . Op cit, p 250. Article 12

[2] Ibid. titre II. Echanges. Article 6. P251

فرنسا؟ أو بعبارة أخرى أيهما يعوض الآخر الفلاح الجزائري أم الكولون؟ وموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القاضي بإدخال تغييرات بنيوية على القطاع الزراعي كان يبشر باستعادة التراث العقاري الجزائري وفي مقدمته الأراضي الزراعية.

وفي حقيقة الأمر لم توضع عراقيل من قبل الفرنسيين -أثناء مفاوضات ايفيان - بشأن استرجاع الأراضي الزراعية بالنظر لتراجع الزراعة الفلاحية لدى الكولون بعد الحرب العالمية الثانية ثم أبان حرب التحرير، بحيث تراجعت الاستثمارات الإنتاجية، كما لم تعوض الكروم التي تعرضت للشيخوخة بنسبة 25 ٪ سنة 1962، واصبح أمل الكولون ينصب عليه العودة إلى الوطن الأم، وتحول رؤوس الأموال إلى فرنسا التي كانت تحضى بمنافسة إيطاليا لها في مجال الخمور داخل السوق الأوروبية المشتركة.

إن تخلي الكولون عن أراضيهم، ومغادرتهم الجماعية لأرض الجزائر تحت ضغط الثوار يشكل الإجراء الأول لعدم تطبيق اتفاقيات ايفيان في مجال الزراعة.

وهذه الوضعية - الصراعية (Conflictuelle) جرّت السلطات الجزائرية إلى استرجاع الأراضي الزراعية مجانا، بحيث عادت مسألة التعويض إلى درجة ثانية بشأن التعاون في هذا المجال، وآل الأمر إلى تراجع ملحوظ في الصادرات الزراعية الجزائرية إلى فرنسا، فمثلا:

صادرات الخمر إلى فرنسا، التي كانت تقدر فيما بين 1959-1961 بـ 15,8 مليون هكتولتر نزلت سنة 1963 إلى 6,7 مليون هكتولتر(1).

ولم يعد هناك أمل في تطبيق المادة 06 من اتفاقيات إيفيان المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي.

وبهذا الشكل تكون الجزائر قد استرجعت أراضيها الزراعية واستفادت من محصولها الفلاحي لسنة 1962، في حين تكون فرنسا هي التي عوضت الكولون بمنحهم مساعدات مالية قدرت بمليار فرنك سنة 1963(2)

(1) -René GALLISSOT. Op cit, p 176.

(2) – Ibid. pp 177-178.

مهما بلغت فرنسا في مثالية الإنجازات الحضارية التي حققتها في الجزائر، فإن هذه الإنجازات لا يمكنها أبدا أن تسقط حق الجزائريين في استعادة ممتلكاتهم.

ويمكن القول أن سياسات فرنسا الزراعية فيما يتعلق بأحلام واحتمالات المستقبل البعيدة الرامية إلى الاستيطان الأبدي في الجزائر، والتي ظلت تراود الكولون والأقدام السود قد تحطمت كلها على صخرة الواقع، إذ عجزت القوات الاستعمارية - إدارة وجيشا ومستوطنين- عن توقيف المد الثوري.

ويتبين من خلال ما سبق عرضه بأن النتائج التي أسفرت عنها ثورة أول نوفمبر 1954 كانت محسومة ومتوقعة سلفا، لأن الخطة التي تبناها الثوار كانت مصمّمة بشكل مقصود ودقيق ومدعمة بالأدوات الضامنة للنجاح مسبقا، ولأنهم كانوا يعرفون مقدّما رد فعل الفلاحين الإيجابي

وأن عمليات حرق المزارع قد حققت الأهداف المرجوة منها حيث حملت المواطنين الجزائريين إلى الاعتراف بالثوار، والتخلص من عقدة الخوف، وأجبرت فرنسا إلى تجنيد أكبر قوة من العساكر لحراسة الضيعات والمؤسسات الزراعية، ومراقبة الطرق والمواصلات، مما أشغل ثلث جيش الاحتلال أو ربعه.

أما الكولون فقد أدى الانحطاط المعنوي بالبعض منهم إلى التوقف عن النشاط الزراعي، وبالبعض الآخر إلى التعامل مع جيش التحرير الوطني.

وهكذا كانت حرب المزارع أحد أهم العوامل الرئيسية التي مهدت السبيل أمام تحريك الفرنسيين لإجراء اتصالات مع جبهة التحرير الوطني استعدادا للمفاوضات.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن ألفت انتباه الدارسين والمهتمين بتاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 إلى وجوب تناول أحداث حرق المزارع كظاهرة تاريخية تدرس دراسة علمية دقيقة مركزة ومعمقة.

خاتمة عامة

يتضح مما سبق عرضه معالم المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر ممثلة في:

1. استخلاص ملكية الأراضي الفلاحية وإخلائها من أصحابها.
2. استقدام مهاجرين فرنسيين وأوروبيين وتثبيتهم فيها.
3. تقنين العلاقة بين الاستيطان واستملاك الأراضي (الإجراءات القانونية).

كما يظهر أن فرنسا كانت تتصرف في أرض الجزائر وكأنها خالية من العنصر البشري.

ويبدو أنها ارتكبت خطأ تاريخيا فادحا لاعتقادها أنها الوريثة الطبيعية لبلاد الجزائر بحكم الجوار أولا ثم بحكم الماضي التاريخي، حيث يتضح أن الملامح الأساسية لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر أنها موروثة عن النظام الإمبراطوري الروماني في الجزائر.

ثم راحت فرنسا تدعم حقها الباطل في ملكية الأراضي الجزائرية بالعناية بها والقيام باستغلالها، والمبالغة في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية لاستيعاب المهاجرين، وراهنت على الاستيطان الزراعي بإنشاء المؤسسات الزراعية المتخصصة، وأخضعت جميع سياستها لمقتضيات التوسع الاستيطاني

كحفر الآبار، وبناء السدود، ومد شبكة الطرق والمواصلات، ومنح القروض والمساعدات المالية للكولون بما يسمح لهم بتطوير إنتاجهم الفلاحي، بينما وضعت العراقيل في وجه الفلاحين الجزائريين الصغار وحرمتهم من كل مساعدة.

أما الصراع بين المجتمعين فلم ينشأ إلا بعد أن رأى الجزائريون مساحات أرضية شاسعة تغتصب من أصحابها الشرعيين بقوة السلاح وبقوة القانون، وتمنح لقمة سائغة وهبة سخية للمعمرين الأوروبيين.

وهكذا دخل الشعب الجزائري في صراع طويل مع الاستعمار الفرنسي من أجل الأرض وبسبب الأرض التي تضاهي قدسيتها لديه قدسية الدين، وفهم بأن لا إنعتاق ولا حرية، أو بعبارة أخرى لا عزة ولا كرامة ولا شخصية إلا في ظل استرجاعه لأراضيه المغتصبة، وفرضه لسيادته المطلقة عليها، وإخراج الكولون منها، وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين.

وبدا له بأن نقطة البداية في كل عملية تحريرية تبدأ باسترجاع الأراضي أولا باعتبارها وطنا ومصدرا للرزق، وهكذا امتزجت لديه فكرة الاستقلال باستعادة الأراضي المغتصبة.

ويظهر ذلك من خلال اتخاذ زعماء حركة التحرير الوطني من «تحرير الأرض وإعادتها لأصحابها» شعارا لهم في مقاومتهم للاستعمار الفرنسي طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، بل وظل هاجس

الأرض يراود الزعماء التاريخيين طيلة سنوات ما بعد الاستقلال في شعار «الأرض لمن يخدمها» من خلال تطبيق قانون الثورة الزراعية.

وبقدر ما كان لانتزاع الأرض الفلاحية من تأثير بليغ في نفوس الجزائريين ومشاعرهم، بقدر ما كان الصراع حولها عاملا حاسما في إبراز شخصيتهم وهويتهم الوطنية وقاعدة متينة لها، خاصة وأن الصراع كان داخل وطن اسمه الجزائر، حدوده معلومة، وماضيه متجذر في التاريخ.

ومن النتائج التي يمكن استخلاصها في آخر هذا العرض، إخفاق فرنسا في صراعها الديمغرافي مع الجزائريين بحيث لم تتمكن من تحقيق الغلبة الديمغرافية أو على الأقل توازن ديمغرافي نسبي بين الجزائريين والأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر، وإخفاقها أيضا في محاولة دمج الجزائر وإلحاقها بفرنسا.

وتبقى الأمنية الأخيرة أن يكون هذا البحث قد حقق الغرض الذي هدف إليه، وهو التعريف بجانب من ظاهرة الاستيطان، والوقوف على جزء من مظاهر الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر.

كما أرجو أن يساهم هذا العمل في فتح شهية المهتمين بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إثراء لهذا الموضوع وإكمالا له.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

البقرة: ٢٨٦

الملاحق

أولا ـ تراجم لأهم الشخصيات المذكورة في البحث (Notes Biographiques)

ثانيا ـ قائمة المراكز الاستيطانية التي منحت أسماء جديدة بعد استرجاع الجزائر استقلالها

ثالثا: مجموعة ملاحق خاصة بالاستيطان

3- قرار 18 أفريل 1841 «Arrêté du 18 Avril 1841»

4- سند ملكية «Titre de concession»

5- نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

6- رسم للجندي الفلاح «Le Soldat Paysan»

7- أ- رسم الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

ب- رسم توزيع الأراضي على الكولون

8- خريطة المستوطنات الفلاحية لعام 1848 بالأقاليم الجزائرية الثلاث.

9- أ- مراحل الاستعمار الفرنسي للجزائر

ب- مراكز استيطان المهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر عام 1870

10- مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928.

11- نموذج لجدول بمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

رابعا: مجموعة خاصة بالتنمية الزراعية الاستعمارية في الجزائر

12- صورة لمبنى دار الكولون بمعسكر (رمز الاستغلال والاستيطان)

13- خريطة برسم بياني خاص بالدخل الزراعي للعمالات الجزائرية (1958)

14- خريطة المياه في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي

خامسا: مجموعة نماذج من صيغ نقل الملكية

15- تصاميم تظهر تكريس الاستيلاء على المساحات الواقعة في قلب الأراضي الفلاحية الجزائرية

16- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق السعر الثابت والكتب المفتوح

17- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق المزاد العلني

سادسا: نماذج من الشكاوي ومذكرات الاحتجاج

18- نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

19- رسالة تشكي من أحد مواطني قرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضا عن أرض أجداده المغتصبة

20- نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس فرندة بشأن شكوى تقدم بها أحد مواطني فرندة

سابعا: مجموعة خاصة بمرحلة ثورة أول نوفمبر 1954

21- صور من التخريب الذي ألحقه المجاهدون بمزارع الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة التاريخية

22- نفسه

23- نموذج من مناشير الدعاية الفرنسية إبان ثورة أول نوفمبر 1954

24- صور للتجمع الإجباري لفرقور بزلامطة (معسكر)

25- صور لمجندين فرنسيين يتولون تأمين حماية الكولون ومزارعهم أثناء عمليات الحصاد والدرس

أولا: الملحق رقم (01):

بيوغرافيا بأهم الشخصيات المذكورة (تراجم)

NOTES BIOGRAPHIQUES

أوجين إتيان: (Eugène ETIENNE) (1844/12/15 – 1921/05/13)

نائب عن الجزائر الفرنسية (1881-1919)؛ نائب كاتب الدولة للبحرية والمستعمرات (07/ 06-12/ 12/ 1887)؛ نائب كاتب الدولة للتجارة والصناعة والمستعمرات (17/ 03/ 1890-27/ 02/ 1892)؛ وزير الداخلية (24/ 01-12/ 11/ 1905)؛ وزير الحربية -مرتين- (12/ 11/ 1905-25/ 10/ 1906) (21/ 01-09/ 12/ 1913)، من دعاة إنشاء كتلة برلمانية خاصة تسمى الحزب الاستعماري (Parti Colonial).

2- وزقان عمر:

ولد في 07/ 03/ 1910، من عائلة فلاحية تعرضت أراضيها للاغتصاب بعد ثورة 1871، تردد على المدرسة القرآنية في سن الخامسة والسادسة من عمره، ثم دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية؛ بائع جوال لجريدة (Vendeur Echo d'Alger de Journaux à la criée)، ثم تيليغرافي بالبريد؛ أسس فرعا نقابيا (1926)؛ انخرط في الشبيبة الشيوعية (1930)؛ أنشأ جريدة L'œil des P.T.T السرية؛ أمينا للحزب الشيوعي الجزائري في إقليم الجزائر الوسطى خلفا لبن علي بوقرط - المقبوض عليه في 1934-؛ رئيس تحرير جريدة La Lutte Sociale؛ موفد إلى المؤتمر العالمي للكومنترن في جويلية-اوت 1935؛ عضو في اللجنة المركزية للحزب

الشيوعي الفرنسي في مؤتمر فيلربان (Villeurbanne) (يناير 1936)، أمينا للمؤتمر الإسلامي بصفة مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري؛ تصارع بدنيا مع مناضلي حزب الشعب في مهرجان تلمسان؛ نائب عن بلدية الجزائر (1937)؛ انسحب من الحزب الشيوعي بعد التوقيع على الحلف الجرماني السوفياتي؛ ثم عاد إليه خلال الحرب العالمية الثانية؛ نائب شيوعي عن جزائر العاصمة في 1945؛ أمينا أولا للحزب الشيوعي الجزائري حتى 1948. تقرب من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ وفي سنة 1955 انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني، وساهم في تحرير وثيقة مؤتمر الصومام (1956). دخل السجن سنة 1958؛ نائب (1962)؛ وزير الفلاحة الجزائرية (1962-1964)؛ مدير مجلة "Révolution Africaine" (1964-1965).

3- بيجو توماس-روبرت: Thomas-Robert BUGEAUD

ماريشال فرنسي (1784-10/06/1849)؛ أرسل إلى الجزائر في 06/06/1836 في مهمة مزدوجة: محاربة الأمير عبد القادر، وفرض السلم معه؛ خاض معركة السكاك في 06/07/1836؛ وقع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر (20/05/1837) غادر الجزائر ثم عاد إليها في 22/02/1848 بصفة حاكم عام محاطا بـ 100.000 رجل وعدد من الجنرالات (من بينهم لاموريسيار، شانغارني، بليسي، بيدو، كافنياك...). شهدت الجزائر خلال حكمه استسلام سبو (09/06/1842)، سقوط الزمالة (14/05/1843)، ومحرقة أولاد رياح (1845)، وإنشاء المراكز الاستيطانية: أورليان فيل (الشلف)، وشانغارني (ثنية

...، وتازديس (عين بريان)، وحدوث معركة ايزلي، والتوقيع على معاهدة طنجة (1844)، واتفاقية لالة مغنية مع المغرب (1845).

بيدو ماري-ألفونس: Marie-Alphonse BEDEAU

جنرال فرنسي (19/08/1804-29/10/1863)، خريج مدرسة سان سير العسكرية برتبة ملازم (1822)؛ تقلب في سلاح المدفعية (1831)؛ شارك في حملتي بلجيكا (1831 و 1832)، وفي حملتي سطيف بالجزائر (1836 و 1837)؛ عقيد في (18..)، جرح في حملة شرشال، اصطدم بالمقاومة الجزائرية قرب موزاية وفي خوانق سيدي موسى، بعد معركة ايزلي أصبح جنرالا ثم قائدا عاما لأقليم قسنطينة، بعد حملة بجاية والقبائل (1847) عين حاكما عاما بالنيابة على الجزائر، بعد موته أطلق اسمه على مركز استيطاني قريبا من سعيدة (وهران).

بليسي: Aimable Jean Jacques PELISSIER duc de Malakoff (1864-1794)

درس في الأكاديمية العسكرية "La Fleche" و "Saint Cyr" شارك في حملة اسبانيا (1823)، وحملة الجزائر (1830)- قائد للأركان حتى حرب القرم (وهران). أباد قبيلة جزائرية بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في 18 جوان 1845، في أعقابها الحاكم العام للجزائر بيجو في رتبة جنرال، شارك في حرب القرم (1855)، عين عضوا في مجلس الشيوخ عقب عودته إلى باريس، سفير لفرنسا بلندن (1858-1859)، وفي 1860 عين حاكما على الجزائر، بعد وفاته سمي مركز استيطاني بالقرب من مستغانم باسمه (صيادة حاليا)

الخامسة (1958) رئيس للجمهورية (1959-1969)، تعاقب على الحكم بالجزائر

في عهده كل من لاكوست (07/ 02/ 1956) وسالان (06/ 06/ 1958)، ودي

لوفري (12/ 12/ 1958) ومولان جان (23/ 11/ 1960)، فوتيي كريستيان

(25/ 04/ 1962)، زار الجزائر في 04/ 06/ 1958، اقترح سلم الشجعان

(23/ 10/ 1958)، وخلال حكمه أعلن الثوار الجزائريون عن ميلاد الحكومة

المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19/ 09/ 1958 برئاسة فرحات عباس، وبعد خطة

شال وعمليات التمشيط الواسعة (1959)أعلن ديغول عن حق الجزائريين في تقرير

مصيرهم (16/ 09/ 1959)، فأجابه لاغايارد بإنشاء المنظمة الإرهابية السرية

(O.A.S)

(20/ 01/ 1960)،وبانقلاب الجنرالات جوهو، شال، زيلار، سالان، في 22-

25/ 04/ 1961؛ وفي 18/ 03/ 1962 وقعت فرنسا مع الجزائر على اتفاقيات

إيفيان.

11- **دي فوكو شارل:** Charles DE FOUCAULT (1916-1858)\ولد

في 15/ 09/ 1858 بستراسبورغ (فرنسا)، دخل مدرسة سان سير العسكرية

(1876)، عين بالوحدة الرابعة للقناصة الأفارقة برتبة ملازم أول (1880)؛ شارك

في عمليات قمع ثورة الشيخ بوعمامة (1881)، التحق بالحامية العسكرية المقيمة

في مدينة معسكر.

درس الإسلام وتعلم العربية، زار المغرب فيما بين 1883-1884 رفقة الراهب

مردوخي سافر إلى المشرق العربي (1890-1896)، انتقل إلى روما (1896) لتلقي

علوم الدين؛ ثم عاد إلى فلسطين (1897-1900)، عين أسقفا (1900)، وفي سنة

1901 استقر في بني عباس جنوب الجزائر؛ عقد صلات مع التوارق (1804-

1805) وسكان بني عباس، وأدرار وعين صالح، وأولاف، والمنيعة، وغرداية، تعلم

لغة التوارق ونقل الإنجيل إليها، قتل بطلقة رصاصية في 01/ 12/ 1916 في

تمنراست من قبل أحد التوارق.

12- **دي قيدون لويس-هنري:** (1886-1809) Louis - Henri DE GUEYDON

من أصل إيطالي، دخل المدرسة البحرية لأنغولام في 1823، عين حاكما

بالمارتينيك (1853)، نائبا لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات، ثم رئيسا

لمجلس الأميرالية (1863)، فحاكما عاما للجزائر (20/ 03/ 1871)، واجه ثورة

المقراني (1871)، ألغى المكاتب العربية (14/ 09/ 1871)، أنشئ في عهده عشرون

مركزا استيطانيا استجابة لقانون 21/ 06/ 1871 الذي نص على منح المهاجرين

من الألزاس واللورين 100.000 هكتار من الأراضي الفلاحية. وبناء على اقتراح

من دي قيدون أصدر رئيس الجمهورية (ماك ماهون) مرسوما في 16/ 10/ 1871

خاصا بتمليك الأراضي للمستوطنين مقابل التزامهم بالإقامة فيها واستغلالها لمدة

تسع سنوات.

13- **جونار شارل:** Charles Celestin August JONNART (1927-1857)

درس الحقوق بسان أومير St Omer وباريس، عينه محاميا بديوان الحاكم العام

للجزائر (1881)، ثم مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية؛ فمستشارا عاما لسان

أومير(1886)، ونائبا في البرلمان عن «Pas-de-Calais»، عينه كازمير بيريي وزيرا للأشغال العمومية(1893)، انتخب عضوا بمجلس الشيوخ(1894)، عينه فالديك روسو حاكما عاما على الجزائر(1900)؛ أصدر في أعقاب ثورة عين بسام(1906) منشور جونار الذي حد فيه من الحريات العامة للجزائريين، وفي 1908 أصدر قرارا يمنعهم من أداء فريضة الحج. عاد إلى البرلمان بفرنسا(1911)؛ غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى عين وزيرا للخارجية؛ في سنة1915 عين ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال إصلاحات على الجزائر، والنظر في قانون الأهالي والقضاء الفرنسي والجزائري. وكان من المؤيدين لفكرة الحصول التدريجي للجزائريين على الجنسية الفرنسية. عين من جديد حاكما عاما على الجزائر في1918 وكان أحد المباركين لإصلاحات عام1919. أصبح رئيسا للحزب الجمهوري الديمقراطي(1920)، ثم سفيرا لفرنسا بالفاتيكان، لينتخب أخيرا في الأكاديمية الفرنسية (1923).

14- راندون جاك لويس: (1871-1795) Jacques Louis César Alexandre Comte de RANDON

عسكري، سياسي فرنسي، ماريشال وحاكم عام للجزائر، التحق بالجندية وعمره 16 سنة، رقيب في 1812، شارك في حملة روسيا، نقيب وعمره لا يتعدى العشرين سنة، انتقل إلى الجزائر (1838-1847)؛ عين جنرالا (1847)؛ دعي إلى ...ما خلفا للجنرال رستولان (1849)، حاكما عاما للجزائر (11/12/1857)، ...بعدة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور وبلاد القبائل والأغواط (1852)،

...ورت (1853)، وتوقرت (1854)، وسباو (1854-1857)، وشرق بلاد القبائل (1857)؛ وفي عهده توسع الاحتلال الفرنسية جنوب الجزائر.

15- سوستال جاك: (1990-1912) Jacques SOUSTELLE

سياسي فرنسي، مختص في علم السلالات البشرية، درس الآداب والفلسفة بـ ليون، تخرج من المدرسة العليا للأساتذة (1929)؛ تحصل على شهادة في علم الأجناس البشرية (1930) أستاذ مبرز في الفلسفة (1932)، دكتور في الآداب الفرنسية (1937)، تولى مهام علمية في المكسيك (1932-1940)، تخصص في الحضارات الأمريكية؛ أستاذ في العلوم الاجتماعية منذ 1951، اتجاهه ماركسي عالمي، (معادي لستالين وللفاشية)؛ التحق بالقوات الفرنسية الحرة في لندن (1940)؛ كلفه ديغول بمهمة دبلوماسية في أمريكا اللاتينية (1941)، ...ث أنشأ لجانا لمساندة فرنسا الحرة؛ عين مديرا للإدارة العامة للخدمات الشرية (D.G.E.R) بالجزائر (1943-1944) ثم وزيرا للإعلام وللمستعمرات في حكومة فرنسا المؤقتة (1945). حاكما عاما على الجزائر (1955-1956)؛ أنشأ التجمع من أجل الجزائر فرنسية (R.A.F) سنة 1959، ناضل من أجل عودة ديغول إلى الحكم إلا أنه دخل في صراع معه بسبب موقفه من الثورة الجزائرية. التحق بالمنظمة الإرهابية السرية

في عهده اندلعت ثورة 01/11/1954، وأعلنت حالة الطوارئ في بلاد القبائل والأوراس(1955) ورفع عدد المجندين إلى 100.000 رجل، ووقعت حوادث

20/08/1955، التي عينت بعدها حالة الطوارئ في كامل الجزائر

(30/08/1955)، منحت له سلطات خاصة في 12/01/ .1956

16-شارون ڤيالا: (1794-1880) Viala CHARON

عسكري وسياسي فرنسي، خريج مدرسة الهندسة العسكرية بـ متز «Metz» برتبة ملازم (1813)، شارك في الدفاع عن متز (1814)، خاض معركة واتولو (1815)، نقيب في 1821، مكث سبع سنوات في إسبانيا، دخل الجزائر في 1835، شارك في حملات شرشال ومليانة (1840) ومعسكر (1841)، وشلف وقلتة (1843)؛ جنرال وحاكم عام للجزائر (1848)، شهدت فترة حكمه للجزائر عدة ثورات شعبية: ثورة بن طيب بين تلمسان ومعسكر (يناير 1849)، ثورة بوزيان في الأوراس وبزاب التي انتهت بحصار الزعاطشة (07-10-26/11/1849)، وثورة محمد بن شبيرة في أولاد نايل.

17-شانزي أنتوان: (1823-1883) Antoine Alfred Eugène CHANZY

تجند في البحرية العسكرية (1839)، تحول إلى سلاح المدفعية (1841)؛ ملازم (1843)؛ عين بوحدات الزواف في البليدة، مكث في الجزائر 16 سنة، حضر مراسيم انهاء الأمير عبد القادر للحرب ضد فرنسا؛ ملازما اولا في 1848؛ نقيبا في الفيف الأجنبي (1851)؛ ضابط المكتب العربي لتلمسان ثم لوهران؛ شارك في معركة ماجنتا وسولفيرينو (1859)، عمل في سوريا (1860)؛ استقر في روما (1861-1864)، ثم عاد إلى الجزائر (1864)؛ جنرال على رأس القسم العسكري

[illegible] بلعباس (1868)؛ شارك في الحرب ضد بروسيا (1870)؛ نائب للأركان [illegible]، عضو في حكومة بوردو (1871)، حاكم عام للجزائر في جويلية 1873، [illegible] في مجلس الشيوخ ورئيس المجلس العام للأركان (1875)، سفير فرنسا في [illegible] (1879)، نافس جول فيري في الانتخابات الرئاسية (1879).

18-كاترو جورج: (1877-1969) Georges CATROUX

تعرف في صغره على الأب دي فوكو، وعلى ليوتي، عمل بعد الحرب العالمية الأولى في الجزائر؛ عين حاكما عاما للهند الصينية الفرنسية (1939)، نظرا لخلافه مع حكومة فيشي تخلى عن منصبه للأميرال ديكو (Decoux) والتحق بالجنرال ديغول، وعلى لسانه اعترفت فرنسا الحرة باستقلال سوريا في عام 1941. عينه ديغول حاكما عاما على الجزائر (1943-1944)، فوزيرا لشمال إفريقيا (09/09/1944- 21/10/1945) ثم سفيرا لفرنسا بالاتحاد السوفياتي (1945-1948)، ووزيرا مقيما بالجزائر (01/02/1956)، ارغمه غي مولي على الاستقالة في 06/02/ .1956

19-كافنياك لويس – أوجين: (1802-1857) Louis Eugène CAVAIGNAC

جنرال؛ رجل سياسة فرنسي، رشح للانتخابات الرئاسية الفرنسية في 1848، وحاكما عاما للجزائر.

حول إلى الجزائر عام 1832 ضمن جيش إفريقيا، شارك في حملة مدينة معسكر (1835)، عين كلوزيل على رأس 500 رجل لاحتلال تلمسان (1836)، قاوم الأمير عبد القادر لمدة 15 شهرا (1837–1836)، استدعي إلى فرنسا في 1837، أصيب في حملة شرشال بجروح خطيرة (1840)، خاض معركة إيزلي (1844)، وفي نفس السنة رقي إلى رتبة ماريشال.

20- كلوزيل برتران: (1842-1773) CLAUZEL Bertrand

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما (1791)، نقيب في 1792، وجنرال في 1807 أرسل إلى إسبانيا (1810)، حاصر كيوداد رودريغو، جرح في سالامانك، كان من أنصار نابليون الأول، لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1814؛ عاد إلى فرنسا (1820)، شارك في ثورة جويلية (1830)؛ تلقى أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر (30/11/1830)، احتل البليدة والمدية (26/11/1830)؛ سلم وهران وقسنطينة لأميرين تونسيين فاستدعي إلى فرنسا (1831)، عين حاكما عاما على الجزائر (1836-1832)، احتل مدينة معسكر (06/12/1835) وتلمسان (13/01/1836)، وفي عهده سقطت قسنطينة (01/12/1836).

21- كريميو إسحاق-يعقوب: (1880-1796) Isaac –Jacob CREMIEUX

فرنسي يهودي ماسوني، مارس المحاماة (1828)؛ استقر في باريس (1830)؛ سافر إلى سوريا (1840)؛ تقرب من محمد علي باشا؛ نائب (1848–1842)، عضو

في الحكومة المؤقتة (1848)؛ وزير العدل (25/02 – 07/06/1848)، عضو [...] المنتخب (1849–1848) -بالمجلس التشريعي التأسيسي- نائب عن مقاطعة دروم (Drôme) (1870–1869)؛ وزير العدل (04/03/1870 – 17/02/1871)؛

زار الجزائر 17 مرة آخرها في جوان 1870، أصدر 06 مراسيم تنظم الحياة في الجزائر، منها:

- مرسوم يضع حدًا للإدارة العسكرية في الجزائر.

- مرسوم يمنع اليهود من تعدد الزوجات.

- مرسوم 24/10/1870 الذي منح الجنسية الفرنسية لـ 35.000 يهودي جزائري تلقائيا (d'office)، انتخب نائبا لعمالة الجزائر العاصمة (1875-1872)، ثم عضوا لمجلس الشيوخ (1880–1875).

22- لافيجري شارل: (1892-1825) Charles Martial Allemand LAVIGERIE

قسيس في 02/06/1849؛ دكتراه في الآداب (1850)؛ دكتراه في العلوم الدينية (1853)، أستاذ مختص في تاريخ الكنيسة بجامعة سربون (1854)، زار دمشق وحاول الاتصال بالأمير عبد القادر (1860)؛ أسقف نانسي (1863)؛ رئيس أساقفة الجزائر العاصمة (1866).

في سنة 1867 اشترى مساحة أرضية زراعية واسعة بالحراش، بنى فوقها ضيعة جمع فيها الأيتام ودربهم على حرفة الفلاحة، في سنة 1868 أنشأ مؤسسة الآباء البيض (Pères blancs) كما أنشأ أيضا معهد الأخوات (Sœurs Blanches) يتصلون مع ماري سالومي؛ في سنة 1882 عينه البابا ليون (LEON) XIII كاردينالا، ثم رئيسا لأساقفة قرطاجة (1884)، وفي 1890 حقق أمنية البابا في توحيد الكاثوليك بفرنسا، توفي بالجزائر العاصمة في 18/11/1892، وحول جثمانه إلى روما.

23- لاموريسيار: (1806-1865) Christophe Louis Léon Juchault de LA MORICIERE

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة (31/01/1829)، شارك في حملة الجزائر (1830)؛ نقيب على الزوارق (1831)، رئيس أول مكتب عربي تحت إمرة الجنرال افيزار؛ خاض الحرب ضد الحاج الصغير باي مليانة (1835)؛ استولى على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي؛ عقيد على الزوارق (1837)، خاض معركة القليعة وموزاية (1840)، ترأس القسم العسكري لوهران (1840)، شدد الضربات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر في سهل غريس (معسكر) وقام بعمليات نهب ضد قبيلة فليتة (مستغانم) سنة 1843، خاض معركة ايزلي (14/08/1844) والزمالة (1847)، ورتب عملية إنهاء الحرب مع الأمير عبد القادر؛ دعي إلى الجمعية الوطنية وانتخب في المجلس التشريعي الفرنسي (1848)، وبناء على رأيه صدر مرسوم في 19/09/1848 يمنح 50 مليون فرنك لتوسيع

المستوطنات الزراعية في الجزائر؛ سفير فرنسا ببروسيا (1849)، قبض عليه إثر انقلاب 02/12/1851 ونفي إلى بلجيكا.

24- ماك ماهون: (1808/1893) Marie Edme Patrice, Comte de MAC-MAHON duc de Magenta

ماريشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، من أصل ايرلاندي، تخرج من مدرسة سان سير في 1827، شارك في حملة الجزائر (1830) وحملة انفار (Anvers) (1836)، عاد إلى الجزائر (1833) وشارك في حصار قسنطينة (1837)؛ بقي في الجزائر حتى 1855؛ خاض حرب القرم (1855)؛ لما عاد إلى فرنسا عين عضوا في مجلس الشيوخ، ضمن النصر للفرنسيين بمعركة ماجانتا عام 1859 في حملة إيطاليا، عين حاكما عاما على الجزائر (1864)، في عهده دشن ميناء وهران، (27/07/1864) وصدر القرار المشيخي لـ(1865) و(1867) الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للأهالي.

25- المقراني محمد:

بعد وفاة أبيه أحمد المقراني في 04/07/1853 عينه الفرنسيون باشاغا، زار مكة المكرمة عام 1855 وعاد إلى الجزائر عن طريق تركيا وفرنسا، فيما بين 1857-1860 اتخذت فرنسا إجراءات إدارية حدت من نفوذه، شارك في قمع ثورة الحضنة (1860)، تلقى مكافأة من الإمبراطور الفرنسي (1861) وحظي بمقابلته في 1860 بكومبيان (Campiegne) حضر الاحتفالات الإمبراطورية بالجزائر (1865)، تحصل على قرض مالي قدره 350.000 فرنك من المصريين؛ أثناء مجاعة 1867-

1868 بموافقة ملاك ماهون، ولما قدم استقالته إلى السلطات الفرنسية في مارس
1870 طلبت منه التعهد بأن يكون مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن
يرد له الجواب بالقبول أو الرفض، فاعتبر هذا التصرف إهانة، فأقدم على الثورة،
وزحف على مدينة برج بوعريريج يوم 16/ 03/ 1871، وحاصرها لمدة عشرة أيام،
وفي 08/ 04/ 1871 انضم إليه الشيخ الحداد، وإثر مواجهة مع قوات العقيد
تروميلي حاكم سور الغزلان سقط المقراني شهيدا على يد الزواف يوم
05/ 05/ 1871 وهو يؤدي صلاة الظهر.

26- ميصالي الحاج: (16/05/1896– 03/06/1974)

اسم والده الحاج احمد، وأمه فاطمة ساري علي حاج الدين، له ستة إخوة (04
أولاد وبنتان) بعد أن تعب والده من العمل في الأرض، أصبح مقدما لضريح
سيدي عبد القادر الجيلالي؛ توفي عام 1938 أما والدته فتوفيت في عام 1922؛ كان
ينتمي إلى الزاوية الدرقاوية؛ في عام 1905 شهد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسي
إلى تلمسان، دخل المدرسة الفرنسية وسرعان ما تخلى عن الدراسة في 1908؛
شارك في مظاهرات ضد التجنيد الإجباري وعمره 13 سنة؛ استمع إلى خطبة
الحاج جلولي شلبي الذي دعا التلمسانيين إلى الهجرة؛ جند في الجيش الفرنسي عام
1918؛ رقي إلى رتبة رقيب واحتج كتابيا على الفارق في الراتب بينه وبين رفقائه
الفرنسيين من نفس الرتبة (7,5 فرنكا مقابل 1,5 فرنك)، سرح من الخدمة
العسكرية في 28/ 02/ 1921، فعاد إلى الجزائر، ثم رجع إلى فرنسا سنة 1923 حيث
عمل في عدة مصانع بباريس حتى غاية 08/ 10/ 1927، ثم بائعا متجولا في

الوزع (1927-1933)، كان يحضر المحاضرات العامة في جامعة بوردو، وعقد
لقاءات مع المهاجرين المغاربة والأفارقة وجالية الهند الصينية، انضم إلى الحزب
الشيوعي ثم تزوج من شيوعية، انخرط سنة 1926 في نجم شمال إفريقيا، ثم
أصبح أمينا عاما له وعمره 28 سنة تقريبا له سنة 1927، حضر مؤتمر بروكسل
المناهض للإمبريالية (1927)؛ التقى سنة 1935 بشكيب ارسلان في جونيف، في
02/ 08/ 1936 عاد إلى الجزائر وألقى خطابا بالملعب البلدي للجزائر العاصمة ندد
فيه بمشروع بلوم فيوليت؛ أسس حزب الشعب الجزائري في 11/ 03/ 1937؛ أبعد
سنة 1941 إلى لاميز، ثم إلى برازافيل سنة 1945، أنشأ حركة الانتصار من أجل
الحريات الديمقراطية في أكتوبر 1946؛ وفيما بين 1947-1954 خاض ميصالي
معركة سياسية قاسية، وضع فيما بين 1952-1959 تحت الإقامة الجبرية، في
15/ 07/ 1954 أنصار ميصالي يعقدون مؤتمرا في هورنو ببلجيكا؛ في نهاية
ديسمبر أنشأ ميصالي الحركة الوطنية الجزائرية (ح.و.ج – M.N.A)، وفي فبراير
– مارس 1956 بدأت المواجهات المسلحة بين الميصاليين وجيش التحرير الوطني
الجزائري؛ في 05 جوان 1958 انضم ميصالي إلى اقتراحات ديغول حول تقرير
المصير، ورفض المشاركة في ندوة ايفيان (1961)، شرع سنة 1970 في تحرير
مذكراته.

27- ميشال:

كان يشغل منصب مكلف بالشؤون الأهلية، والكاتب العام لولاية الجزائر العامة، في 1933/02/19 صدر عنه منشور إداري (circulaire MICHEL) يتضمن تعليمات موجهة إلى مصالح الأمن في الجزائر بمراقبة العلماء والتضييق عليهم، ومنعهم من أداء مهامهم، (التعليم - الإرشاد والإصلاح...).

28- نابليون III: (1807-1873) Charles Louis - NAPOLEON BONAPARTE

هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية (1848/12/10)، وثالث إمبراطور فرنسي (1852-1870) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854-1856)، وفي حملة المكسيك (1861-1867)، وانهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا (1870)، ووقوعه أسيرا في يد الألمان؛ كما توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده بثلاث مرات.

29- الأمير عبد القادر: (1808- 1883/05/26) مجاهد، رجل دولة، ديبلوماسي، وأديب صوفي، ولد بقرية القيطنة قرب معسكر (1808)، تلقى تعليمه الأول على والده محي الدين مقدم الطريقة القادرية، بعد تعلمه القراءة والكتابة وحفظه القرآن الكريم سافر إلى أرزيو فأخذ عن قاضيها سيدي أحمد بن طاهر علوم الفلك، والحساب، والجغرافيا والتاريخ، مارس الفروسية مبكرا، مكنته رحلته لأداء فريضة الحج (1825) من زيارة تونس، الإسكندرية، القاهرة، بغداد ودمشق. قاد المقاومة ضد الفرنسيين (1832-

1847) لينقل بعد وضعه السلاح إلى فرنسا (1847-1852) ومنها إلى تركيا، وفي عام 1854 انتقل إلى دمشق إلى أن وافته المنية في 1883/05/26.

أنشأ الأمير جيشا نظاميا، وخاض معارك دفعت بالعدو إلى عقد معاهدات معه (دي ميشال 1834، والتافنة 1837) وأقام مصانع للأسلحة وبنى الحصون العسكرية (تاكدمت، بوغار، سعيدة) وأنشأ المستشفيات، أحدث نظاما مركزيا، وأنشأ مجلسا شوريا وديوانا يجمع نظارة الشؤون الدينية، الخارجية، المالية، صناعة الأسلحة، إلى جانب بنك لسك العملة.

قسم البلاد إلى 08 مقاطعات، أقام علاقات ديبلوماسية مع فرنسا، كما وجه رسائل إلى ملك المغرب (عبد الرحمن) وملك بريطانيا (غيوم الرابع) وحاول التقرب من الو. م. أ عن طريق قنصلها بالجزائر، وراسل ملوك إسبانيا، إلى جانب هذا كان عالما أديبا، وشاعرا وفيلسوفا، ومن أشهر مؤلفاته «نزهة الخاطر»، «ذكرى العاقل وتنبيه الغافل»، «المواقف»، «المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين الإسلام من أهل الباطل والإلحاد».

30- عباس فرحات: (1889-1985)

من مواليد 1889/10/24 بدوار شهنة قرب الطاهير (جيجل) من عائلة فلاحية تتألف من 12 شخصا، درس الإبتدائي في جيجل والثانوي في سكيكدة؛ أدى الخدمة العسكرية الإجبارية (1921-1923)، تخرج من جامعة الجزائر بدبلوم صيدلي. في سنة 1927 انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، نائب بالمجلس البلدي لسطيف (في 1933)، موفد مالي بالجزائر العاصمة (في 1934)، في

سنة 1939 تطوع للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، في سنة 1941 سلم مذكرة إلى الماريشال بيتان يندد فيها بالاستعمار؛ في 10/ 02/ 1943 حرر مع بعض المواطنين البيان الجزائري؛ وفي نفس السنة أسس أحباب البيان والحرية، وفي ماي 1946 أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ وفي 1947 أنتخب عضوا في الجمعية الجزائرية؛ وفي 1955 انظم إلى جبهة التحرير الوطني؛ وفي 22 افريل 1956 التحق بالوفد الجزائري في القاهرة، إثر انعقاد مؤتمر الصومام (20/ 08/ 1956) أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي أوت 1957 عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ؛ أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958)؛ أول رئيس لأول مجلس وطني بعد الاستقلال، وفي 1964 بأمر من احمد بن بلة يلقى عليه القبض، ثم تفرض عليه الإقامة الجبرية بالصحراء الجزائرية، ولم يطلق سراحه إلا بعد 19 جوان 1965 بأمر من الرئيس الراحل هواري بومدين، توفي سنة 1985 بالجزائر.

31- غريفي جول: (1807-1891) Jules GREVY

دخل معترك السياسة عقب ثورة 1848، في سنة 1849 أنتخب نائبا لرئيس المجلس التشريعي، ألقي عليه القبض إثر إنقلاب 02/ 12/ 1851 ثم اطلق سراحه؛ خلال سنوات 1862 حتى 1868 مارس المحاماة، وفيما بين فيراير 1871 وأفريل 1873 دخل في معارضة ضد غامبيتا، وتيار، وفي سنة 1876 أنتخب رئيسا لمجلس النواب؛ وفي 30/ 01/ 1879 أنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية خلفا لماك ماهون الذي استقال من منصبه، وقد كان من أنصار ودعاة السلم، وضد التوسع الاستعماري.

August Hubert (1875-1810): أوغست ايبرت

32- فارنيي WARNIER

طبيب، وسياسي، سان سيموني (فرنسي)، نائب عن الجزائر (1871-1875)، تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل (1832)؛ في سنة 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا؛ فيما بين سنتي 1837-1839 شغل مهمة محافظ بالقرب من النقيب دوماس لدى قنصل فرنسا بمدينة معسكر تنفيذا لمعاهدة التافنة، في سنة 1843 كلف باستنطاق الأسرى في سان مارغيريت -بعد سقوط الزمالة- اهتم بالزوايا وبالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي، بعد انقلاب 02/ 12/ 1851اعتزل السياسة، واعتصم بمزرعته القريبة من الجزائر العاصمة، كان شريكا للكولون في مؤسسات زراعية بالخروب، ومؤسسات منجمية بأيدوغ؛ فيما بين 1852-1861 اهتم بالسكك الحديدية الجزائرية، وتعلم لغة التوارق، كما نشر عدة مقالات في جرائد: «L'Algérie»، «L'Afrique»، «L'Atlas»؛ فيما بين 1863-1868 انضم إلى جول فيري ودافع معه بقوة عن مصالح الكولون، وعارض بشدة مشروع المملكة العربية، وفي 08/ 07/ 1871 أنتخب نائبا للجزائر العاصمة، كان عضوا نشيطا في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر؛ ترك بصماته في قانون 1873 الذي يحمل اسمه، وهو القانون الذي كان يهدف إلى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية والقضاء على الملكيات الأرضية الجماعية للفلاحين الجزائريين.

33- فوارول تيوفيل: (1853-1781) Theophile VOIROL

جنرال فرنسي، شارك في حملة بلجيكا خلال عامي 1831–1832، عين قائدا على رأس جيش إفريقيا فيما بين 1833-1834، خلال حكمه للجزائر سقطت المدن الجزائرية في يد جيش الاحتلال الفرنسي: مستغانم ومزغران في 29/ 07/ 1833، وبجاية في 29/ 09/ 1833، أنشأ المركزين الاستيطانيين للقبة ودالي ابراهيم، اهتم بتجفيف مستنقع الحراش وبمد شبكة الطرق بالساحل الجزائري وبمتيجة، في سنة 1839 منحه لويس فيليب مقعدا في غرفة مجلس الأعيان.

ثانيا: الملحق رقم 02:

قائمة المراكز الاستيطانية التي منحت أسماء جديدة بعد استرجاع الجزائر استقلالها[1].

Liste des Centres de Colonisation auxquels un nouveau nom est attribué.

N°	Ancien noms	Noms nouveaux	N°	Anciens nom	Noms nouveaux
01	Affreville	El Khemis	31	Col Des Oliviers	Ain Bouziane
02	Arago	Bordj Ali	32	Conde Smendou	Zighout Youcef
03	Arcole	Bir El Djir	33	Courbet	Zemmouri
04	Arthur	Tletat Des Douairs	34	Crescia	Khraicia
05	Auguste Comte	Baghai	35	Damesne	Ain El Bya
06	Aurribeau	Ain Charchar	36	Damiette	Ain Dhab
07	Aumal	Sour El Ghozlane	37	Deligny	Zerouala
08	Baudens	Belarbi	38	Detrie	Sidi Lahcen
09	Bedeau	Ras El Ma	39	Dombasles	El Hacem
10	Belle Cote	Ain Boudinar	40	Dominique Luciani	Takhmaret

(1)- يتضمن هذا الملحق -فقط- أسماء المراكز الاستيطانية التي ورد ذكرها في البحث.

11	Bellevue	Sour	41	Dublineau	Hacine
12	Bernelle	Oued El Ma	42	Duquesnes	Kaous
13	Berteaux	Ouled Hamla	43	Duvivier	Bouchegouf
14	Berthelot	Youb	44	Eugene Etienne	Hennaya
15	Bizot	Didouche Mourad	45	Fleurus	Hassiane Etoual
16	Bosquet	Hadjadj	46	Fort De L'eau	Bordj El Kiffan
17	Bossuet	Dhaya	47	Fort National	L'arbaa Nait Irathen
18	Boulet	Telioum	48	Franchetti	Sidi Amar
19	Brazza	Zoubiria	49	Gaston Doumergue	Oued Berkeche
20	Bugeaud	Seraidi	50	Gastonville	Salah Bouachour
21	Burdeau	Mahdia	51	Gastu	Zit Emba
22	Cacherou	Sidi Kada	52	Guiard	Ain Tolba
23	Camp Du Marechal	Tadmait	53	haussonvillers	Naciria
24	Cap Matifou	Bordj El Bahri	54	Jean Mermoz	Bouhenni
25	Carnot	El Abadia	55	Jemmapes	Azzaba
26	Cassaigne	Sidi Ali	56	Kleber	Sidi Benyebka
27	Chanzy	Sidi Ali Ben Youb	57	Laferriere	Chaabet El Laham
28	Charon	Boukadir	58	La Moriciere	Ouled Mimoun

29	Charrier	Meftah Sidi Boubekeur	59	Lappasset	Sidi Lakhdar
30	Clinchant	El Matmar	60	Lavarande	Sidi Lakhdar
61	Les Trembles	Sidi Hammadouch	91	Renault	Sidi M'hamed Ben Ali
62	Lourmel	El Amria	92	Renier	Ain Makhlouf
63	Magenta	El Haçaiba	93	Rio Salado	El Malah
64	Mangin	El Braya	94	Rivet	Meftah
65	Martimprey	Ain El Hadid	95	Rivoli	Hassi Mameche
66	Mercier Lacombe	Sfisef	96	Robertville	Em Jez Chech
67	Michelet	Ain El Hammam	97	Saint Aime	Jdioua
68	Millesimo	Belkheir	98	Saint Antoine	El Hedaiek
69	Mirabeau	Draa Ben Khedda	99	S^te^ Barbe du Tlelat	Oued Tlelat
70	Mondovi	Drean	100	S^t^ Denis Du Sig	Sig
71	Montagnac	Remchi	101	S^t^ Cloud	Gdyel
72	Montenotte	Sidi Akacha	102	S^t^ Charles	Ramdane Jamal
73	Montgolfier	Rahouia	103	S^t^ Ferdinand	Souidania
74	Morris	Ben M'hidi	104	S^te^ Leonie	El Maghoum
75	Mouzaiaville	Mouzaia	105	S^t^ Leu	Bettioua

76	Mellinet	Tifdes	106	St Louis	Boufatis
77	Nemours	Ghazaouet	107	St Lucien	Zahana
78	Nouvion	El Ghomri	108	St Maur	Tamzoura
79	Oued Imbert	Ain El Berd	109	St Pierre St Paul	Oued Messa
80	Palikao	Tighenif	110	Sonis	Khelfania
81	Palissy	Sidi Lakhdar	111	Strasbourg	Emir Abdelkader
82	Parmentier	Sidi Ali Boussidi	112	Tassin	Hassi Zehana
83	Pelissier	Sayada	113	Thiersville	Ghriss
84	Perregaux	Mohammedia	114	Tocqueville	Ras El Oued
85	Petit	Boumahra Ahmed	115	Trezel	Sougueur
86	Philippeville	Skikda	116	Trois Marabouts	Sidi Ben Adda
87	Pont De L'isser	Ben Sekrane	117	Turgot	Terga
88	Port Gueydon	Azzefoun	118	Uzes Le Duc	Oued El Abtal
89	Proudhon	Sidi Brahim	119	Valmy	El Kerma
90	Rebeval	Baghlia	120	Victor Hugo	Hamadia

ثالثا: مجموعة ملاحق خاصة بالاستيطان

3- قرار 18 أبريل 1841 «Arrêté du 18 Avril 1841»

4- سند ملكية «Titre de concession»

5- نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

6- رسم للجندي الفلاح «Le Soldat Paysan»

7- أ)- رسم: الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر1848

ب)- رسم: توزيع الأراضي على الكولون

8- خرائط المستوطنات الفلاحية لعام 1848 بالأقاليم الجزائرية الثلاث.

9- أ)- مراحل الغزو الفرنسي للجزائر.

ب)- مراكز استيطان المهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر عام 1870

10- مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928.

11- نموذج لجدول بمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

ملحق رقم 03: قرار 18 أبريل المتعلق للعلاقة بين الهجرة والاستيطان

EMPIRE FRANÇAIS

TITRE DE CONCESSION.

المرجع : Histoira Spécial Algérie, Histoire et nostalgie. 1830-1987, n° 486 H-S. Juin 1987, p62.

المصدر: C.A.O.M - G.G.A. Carton 2M/7.



المصدر: Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia spécial, juin 1987" page 52.



الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

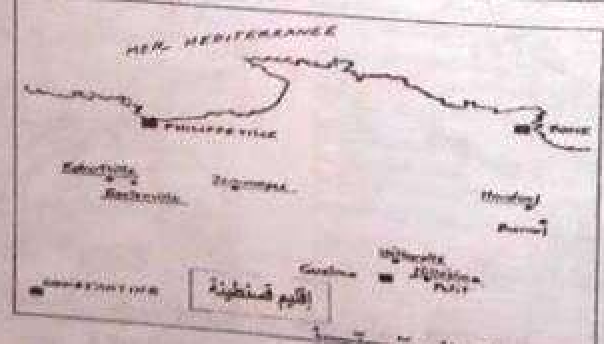


توزيع الأراضي على الكولون

المصدر: Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia spécial, juin 1987" page 54-59.

الإقليم الوهراني



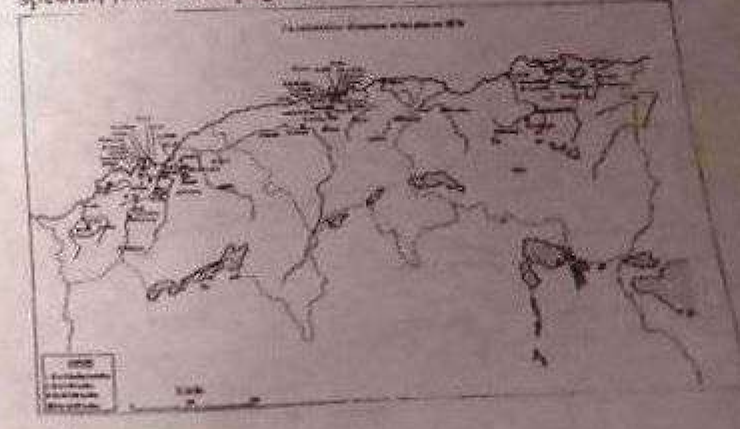


المصدر: Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia spécial, juin 1987" page 55-56-57.

ملحق رقم 09 : مراحل الاستعمار الفرنسي في الجزائر



المرجع: Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia spécial, juin 1987" page 24.



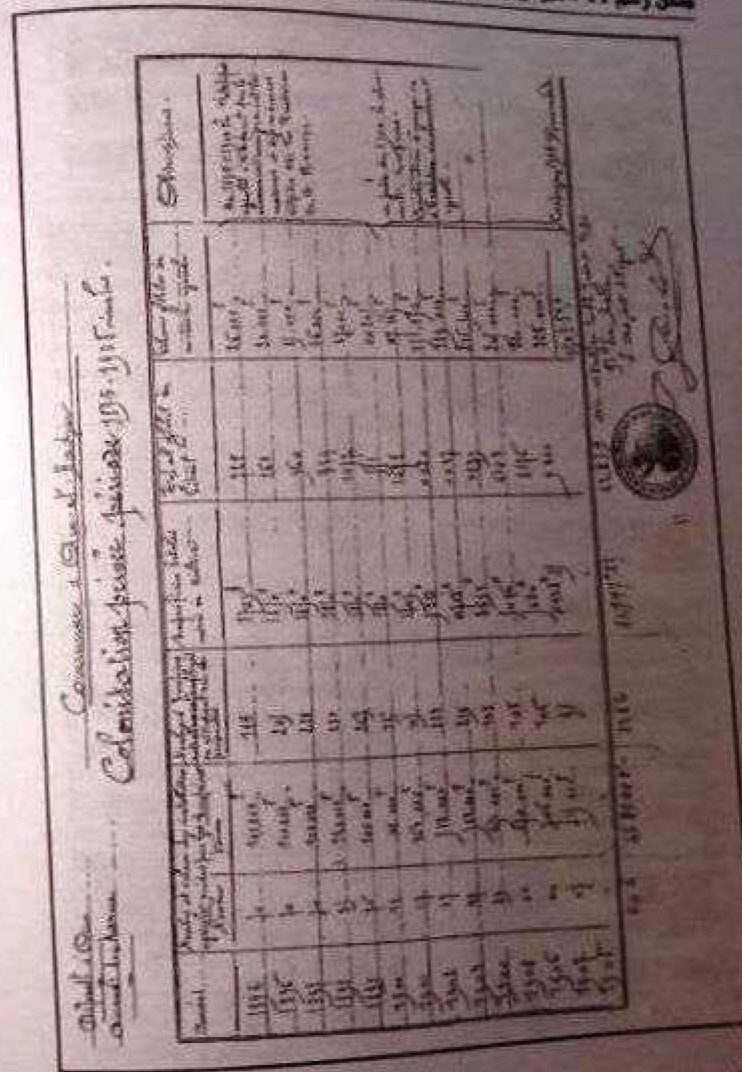
المرجع: Fabienne FISCHER. Alsaciens et Lorrains en ALGERIE. Histoire d'une migration. 1830-1914. Nice Editions Jacques Gandini 1999 p 41.

ملحق رقم 10 : مراكز الاستيطان بالجزائر الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928

CENTRES CRÉÉS :

[illegible]

ملحق رقم 11 : نموذج لجدول بمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية.



المصدر: C.A.O.M – G.G.A. Carton 1M/60.

رابعا: مجموعة خاصة بالتنمية الزراعية الاستعمارية في الجزائر

12- صورة لمبنى دار الكولون بمعسكر (رمز الاستغلال والاستيطان)

13- خريطة برسم بياني خاص بالدخل الزراعي للعمالات الجزائرية (1958)

14- خريطة المياه في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي.

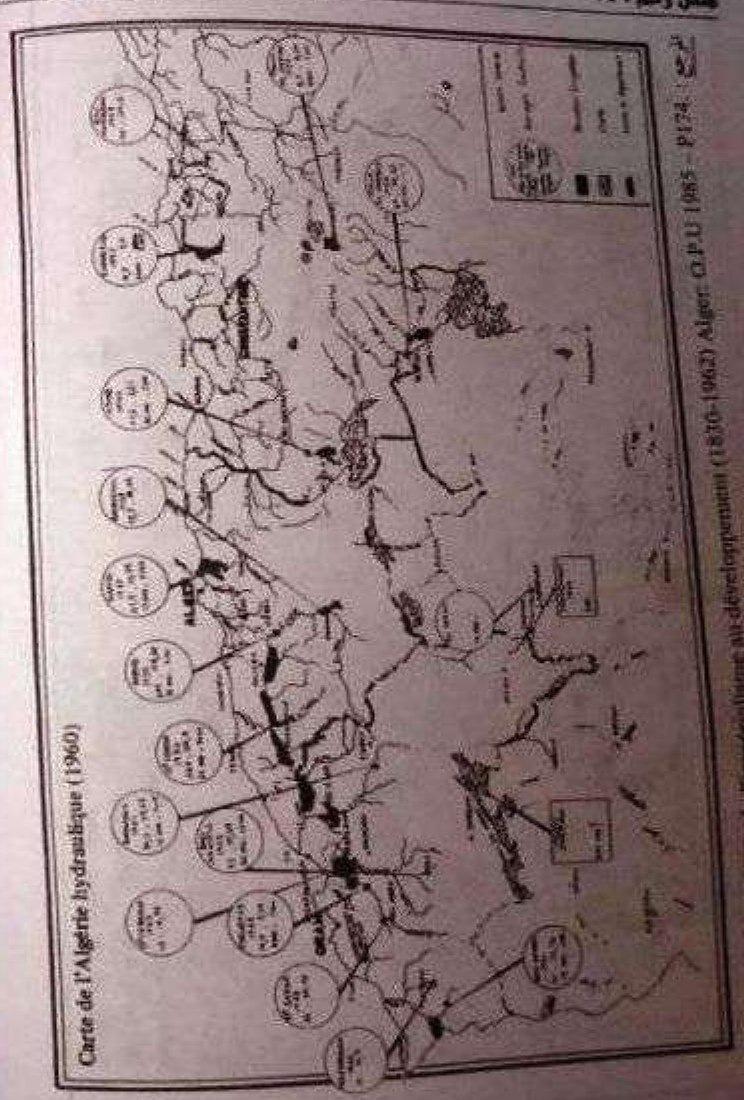
تونس

المغرب

Statistique Générale de l'Algérie

Tableaux de l'économie Algérienne 1958

ملحق رقم 14: خريطة المياه في الجزائر (1960)



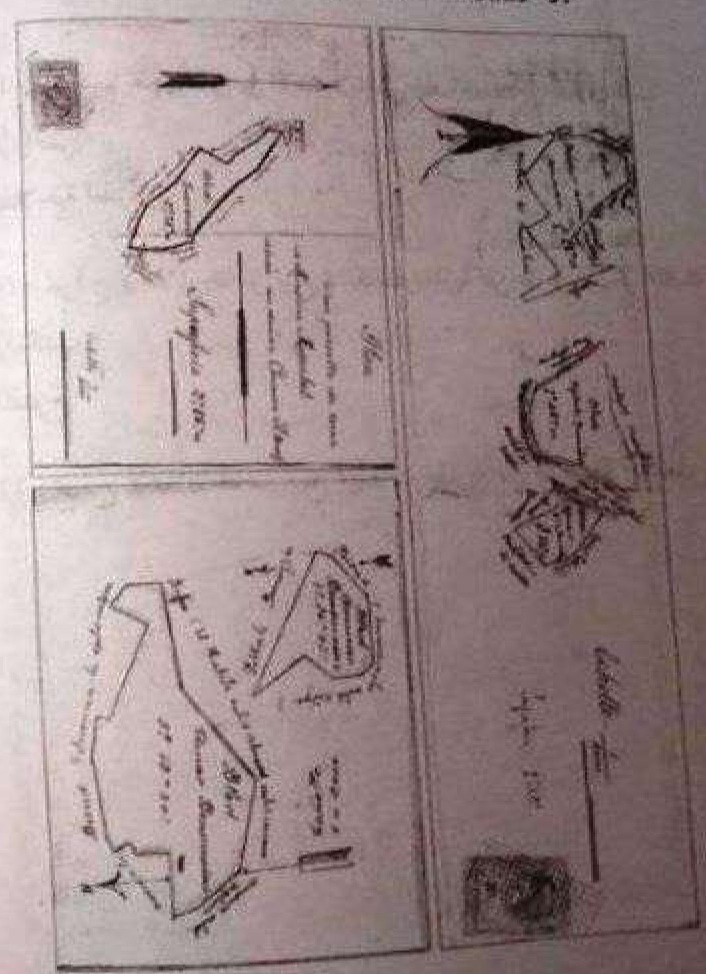
خامسا: مجموعة نماذج من صيغ نقل الملكية

15- تصاميم تظهر تكريس الاستيلاء على المساحات الواقعة في قلب الأراضي الفلاحية الجزائرية

16- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق السعر الثابت والمكتب المفتوح.

17- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق المزاد العلني

تصاميم لقطع أرضية زراعية اشتراها الكولون من فلاحين جزائريين تقع في قلب أراضي فلاحية جزائرية



14me VENTE A PRIX FIXE ET A BUREAU OUVERT

Clauses et Conditions Générales

Période de Vente

Conditions d'origine des acquéreurs et de réception des soumissions

ملحق رقم 17: نموذج إعلان عن بيع بالمزاد العلني لملكيات عقارية محتجزة

VENTE SUR SAISIE REELLE

AUX ENCHERES PUBLIQUES, DE

DIVERS IMMEUBLES

MISES A PRIX

سادسا: نماذج من الشكاوي ومذكرات الاحتجاج

18- نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

19- رسالة تشكي من أحد مواطني فرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضاعن أرض أجداده المغتصبة

20- نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس فرندة بشأن شكوى تقدم بها أحد مواطني فرندة

ملحق رقم 18: نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي جردت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

المصدر: C.A.O.M - G.G.A. Carton 3N/1.

رسالة تشكي من أحد مواطني فرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضا عن أرض أجداده المغتصبة، والتي شيدت إدارة الاحتلال فوقها مباني سكنية

Frenda le 2 juillet 1918

Monsieur le Préfet du Département d'Oran à Oran

Monsieur le Préfet

J'ai l'honneur d'attirer votre bienveillante attention sur les faits suivants :

المصدر: C.A.O.M - G.G.A. Carton 9H/47.

ملحق رقم 20:

نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس بلدية فرندة بشأن تشكٍ تقدم به أحد مواطني فرندة يطالب فيه بالتعويض عن أرض أجداده المغتصبة.

Préfecture d'Oran

République Française

Oran, le 18 MARS 1953

N° 3863

Le Préfet d'Oran

à Monsieur le MAIRE

de FRENDA.

S/C. de M. le Sous-Préfet de TIARET.

O B J E T : Requête Hadj Ali [illegible].

REFERENCE : Votre rapport du 21 février 1953, [illegible]

[illegible]

L'intéressé déclare :

[illegible]

المصدر: C.A.O.M – G.G.A. Carton 9H/47.

سابعا: مجموعة خاصة بمرحلة ثورة أول نوفمبر 1954

21- صور من التخريب الذي ألحقه المجاهدون بمزارع الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة التاريخية

22- نفسه

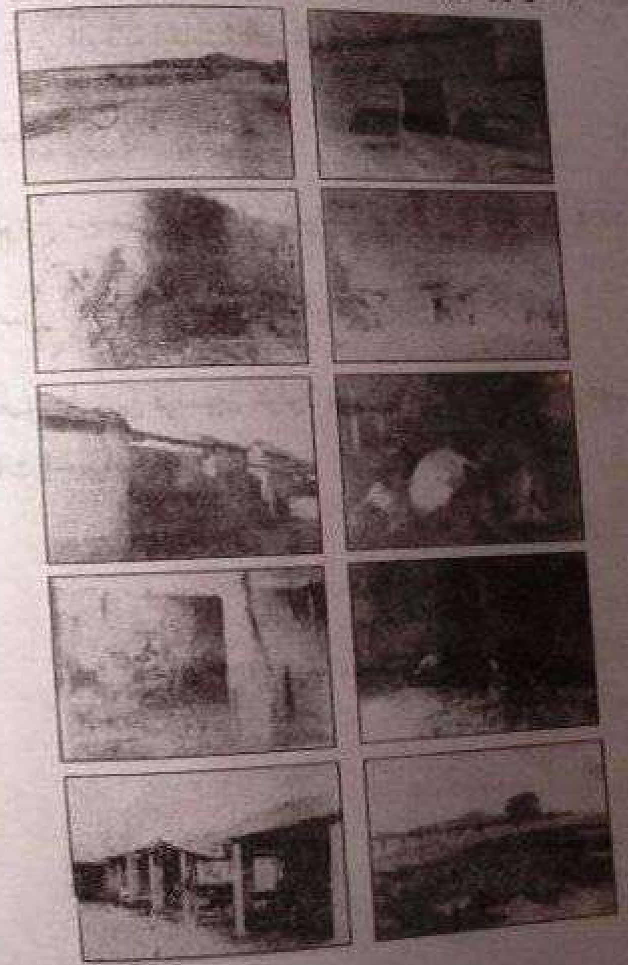
23- نموذج من مناشير الدعاية الفرنسية أبان ثورة أول نوفمبر 1954

24- صور للتجمع الإجباري لقرقور بزلامطة (معسكر)

25- صور لمجندين فرنسيين يتولون تأمين حماية الكولون ومزارعهم أثناء عمليات الحصاد والدرس

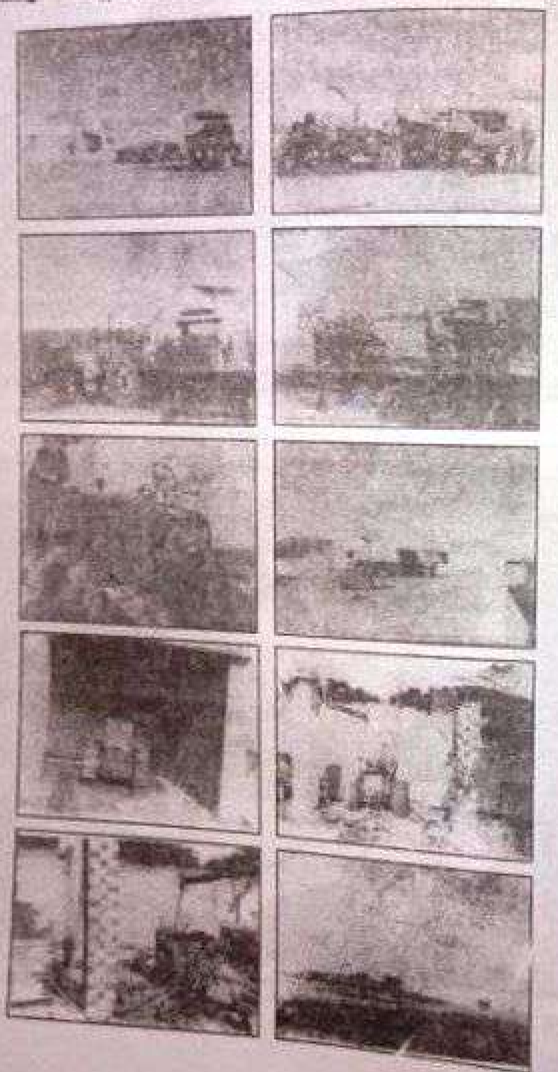
ملحق رقم 21:

صورة تكشف التخريب الذي ألحقه الجزائريون ببعض ضيعات الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة



ملحق رقم 22:

صورة تكشف التخريب الذي ألحقه الجزائريون ببعض ضيعات الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة

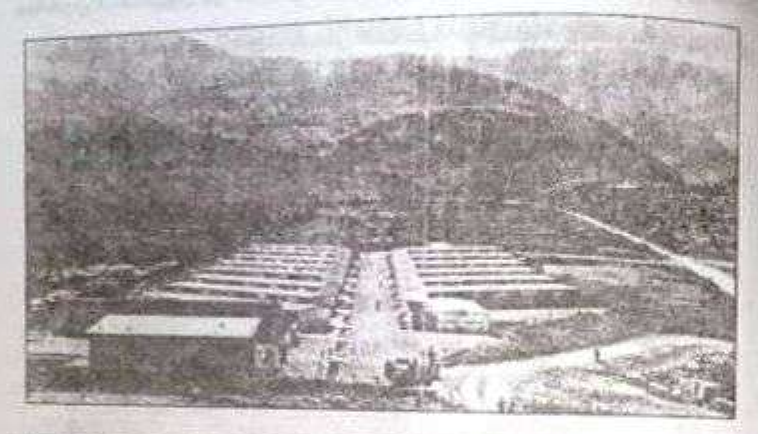


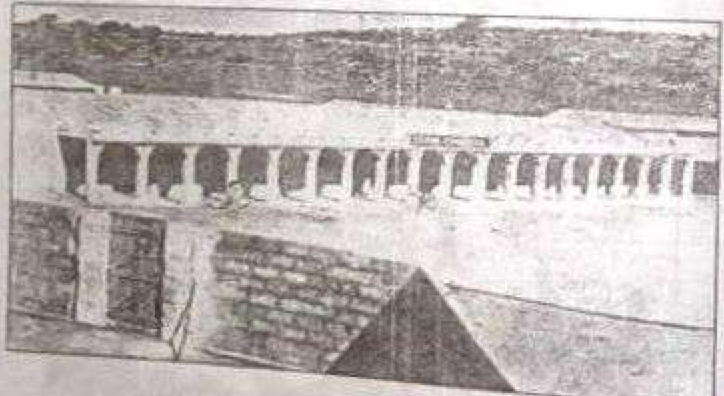
ملحق رقم 23: الدعاية الفرنسية إبان ثورة أول نوفمبر 1954





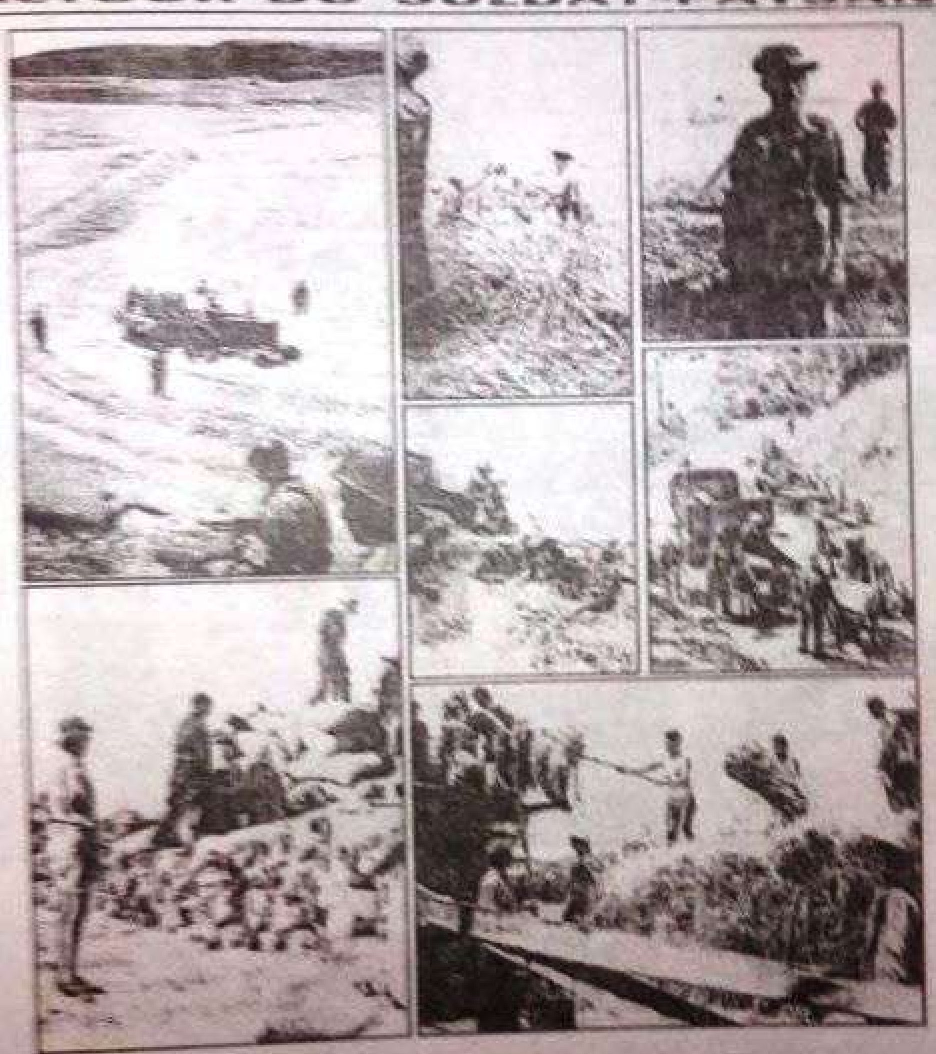
ملحق رقم 24: التجمع الاجباري للفرقور بزامطة (معسكر)





المرجع: François Porteu de la Morandière. SOLDATS DU DJEBEL- Histoire de la Guerre d'Algérie. Paris 1977- Page 240.

مجندون فرنسيون من القسم العسكري لعين البيضاء –يتولون تأمين الحماية، والمساعدة في الأشغال الفلاحية كالحصاد والدرس بمزارع الكولون (صيف 1956)



المرجع : François Porteu de la Morandière. SOLDATS DU DJEBEL- Histoire de la Guerre d'Algérie, Paris 1977- Pages 72-73.

المحتوى

الباب الثاني: الاستيطان الفرنسي: النتائج وردود الفعل الوطني

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري